



الجزء السادس من

# كُتُبَاتُ



## المبسوط لشفاي الدين السجيني

وكتب ظاهر الرواية أنت • ستا وبالأصول أيضا سميت  
صنفها محمد الشيباني • حرر فيها للذهب النعماني  
الجامع الصغير والكبير • والسير الكبير والصغير  
ثم الزيادات مع المبسوط • توارث بالسند المبسوط  
ويجمع الست كتاب الكافي • للعاهل الشهيد فهو الكافي  
أقوى شروحه الذي كالشمس • مبسوط شمس الأمة السرخسي

(تنبيه) قد اشترج من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة

جماعة من ذوي الدقة من أهل العلم واهل المستعان وعليه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

﴿ حقوق الطبع محفوظة للملزم ﴾

الحاج محمد قنديل نسائي المغربي البوسني

قائمة  
الصفحة  
١٥٩

# النكاح المنة

كتاب الطلاق

وقال الشيخ الامام الأجل الزاهد شمس الأئمة ونور الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل  
 السرخسي رحمه الله تعالى املاء الطلاق في المنة عبارة عن ازالة القيد وهو مأخوذ من  
 الاطلاق يقول الرجل اطلقت ابلي وأطلقت أسيري وطلقت امرأتي فالكل من  
 الاطلاق وإنما اختلف اللفظ لاختلاف المعنى ففي المرأة يتكرر الطلاق واذا تم رفع القيد  
 يتكرر الطلاق لا يتأثر بقيده ثانياً في الحال ففي التفعيل معنى المبالغة فهذا يقال في المرأة  
 طلقت وهو كقولهم حصان وحصان لكن يقال في الفرس حصان أي بين التحصن وفي  
 المرأة حصان أي بنته الحصن وكذا يقال عدل وعديل وكلاهما مشتق من العدالة والمعادلة  
 ولكن يختص أحد اللفظين بالآدمي لمعنى اختص به وموجب الطلاق في الشريعة رفع  
 الحبل الذي به صارت المرأة محلاً للنكاح اذا تم العدد ثلاثاً كما قاله الله تعالى فلا يحل له من  
 بعد حتى تنكح زوجاً غيره ويوجب زوال الملك باعتبار سقوط اليد عند انقضاء العدة في  
 المدخول بها وانعدام العدة عند عدم الدخول والاعتياض عند الخلع فلا سم شرعى فيه معنى  
 المنة وإيقاع الطلاق مباح وان كان مبغضاً في الاصل عند عامة العلماء ومن الناس من يقول  
 لا يباح إيقاع الطلاق الا عند الضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم لمن الله كل ذواق مطلق  
 وقال صلى الله عليه وسلم أيما امرأة اختلعت من زوجها من نشوز فعلها لعنة الله والملائكة  
 والناس أجمعين وقد روى مثله في الرجل يخلع امرأته ولأن فيه كفران النعمة فان النكاح  
 نعمة من الله تعالى على عباده قال الله تعالى ومن آياته ان خلق لكم من أنفسكم أزواجا  
 وقال الله تعالى زين للناس حب الشهوات من النساء الآية وكفران النعمة حرام وهو رفع  
 النكاح المسنون فلا يحل الا عند الضرورة وذلك إما كبر السن لما روى ان سودة لما  
 طلعت في السن طلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإما لريبة لما روى أن رجلاً جاء الى

النبي صلى الله عليه وسلم قال ان امرأتى لا ترد يد لامس فقال صلوات الله عليه طلقها فقال  
انى أحبها فقال صلى الله عليه وسلم أمسكها اذن واما قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم  
النساء وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وذلك كله يقتضى كله اباحة الايقاع وطلق رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حفصة رضى الله عنها حتى نزل عليه الوحي يأمره ان يراجعها فانها  
صوامه قوامه ولم يكن هناك كبر سن ولا ربه وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم فان عمر  
رضى الله عنه طلق أم عاصم رضى الله عنها وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه طلق تماضر  
رضى الله عنها والمنيرة بن شعبة رضى الله عنه كان له أربع نسوة فأقامهن بين يديه صفا  
وقال اتن حسان الاخلاق ناصحات الاردا فطويلات الاعناق اذهبن فانن طلاق وان  
الحسن بن علي رضى الله عنهما استكثر من النكاح والطلاق بالكوفة حتى قال على رضى  
الله عنه على المنبر ان ابني هذا مطلق فلا تزوجوه فقالوا انا تزوجه ثم تزوجه ولان هذا  
ازالة الملك بطريق الاستقاط فيكون مباحا في الاصل كالاتاق وفيه معنى كفران النعمة  
من وجه ومعنى ازالة الرق من وجه فالنكاح رق قال صلى الله عليه وسلم النكاح رق  
فلينظر أحدكم أين يضع كريمته وروى بم يرق كريمته ولهذا صان الشرع القرابة القريبة  
عن هذا الرق حيث حرم نكاح الامهات والبنات والاخوات والى هذا المعنى أشار رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بقوله وان أبغض المباحات عند الله تعالى الطلاق فقد نص على أنه  
مباح لما فيه من ازالة الرق وبغض لما فيه من معنى كفران النعمة ثم معنى النعمة انما  
يتحقق عند موافقة الاخلاق فأما عند عدم موافقة الاخلاق فاستدامة النكاح سبب  
لامتداد المنازعات فكان الطلاق شروعا مباحا للتفصى عن عهدة النكاح عند عدم موافقة  
الاخلاق ثم هو نوعان طلاق سنة وطلاق بدعة والسنة في الطلاق نوعان سنة من حيث  
العدد وسنة من حيث الوقت فالسنة من حيث العدد ما بدأ ببيان الكتاب وهو نوعان  
حسن وأحسن فالأحسن أن يطلقها واحدة في وقت السنة وبدعها حتى تنقضى عدتها  
هكذا نقل عن ابراهيم رحمه الله تعالى ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله  
عنهم كانوا يستحسنون أن لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضى العدة وأن هذا  
أفضل عندهم من أن يطلق الرجل نكاحا عند كل طهر واحدة ولانه مبغض شرعا لكنه  
مباح لمقصود التفصى عن عهدة النكاح وذلك يحمل بالواحدة ولا يرتفع بها الحل الذى هو



نيسة فالإتصاف عليها أحسن والحسن أن يطلقها ثلاثاً في ثلاثة أطهار عند كل طهر واحدة  
وقال مالك رحمه الله تعالى لا أعرف المباح من الطلاق الا واحدة والدليل على صحة ما قلنا  
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عمر رضي الله عنه إنما السنة أن تستقبل الطهر  
استقبالا فتطلقها لكل طهر تطليقة فذلك المدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء يريد  
به الإشارة الى قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن ولما قابل الله تعالى الطلاق بالعدة والطلاق  
ذو عدد والعدة ذات عدد تنقسم آحاد أحدهما على الآخر كقول الفاضل اعط هؤلاء  
الرجال الثلاثة ثلاثة دراهم ولأن عدم موافقة الاخلاق أمر باطن لا يوقف على حقيقة  
فأقام الشرع السبب الظاهر الدال عليه وهو الطهر الذي لم يجامعها فيه مقام حقيقة الحاجة  
لعدم موافقة الاخلاق لانه زمان الرغبة فيها طبعاً وشرعاً فلا يخار فراقها الا للحاجة  
ومتى قام السبب الظاهر مقام المعنى الباطن دار الحكم معه وجوداً وعدماً وهذا السبب  
الظاهر متكرر فتكرر اباحة الطلاق بتكرره ويجعل ذلك قائم مقام تجديد الحاجة حكماً  
واليه أشار ابن مسعود رضي الله عنه فقال اذا أراد الرجل أن يطلق امرأته للسنة طلقها  
تطليقة وهي طاهرة من غير جماع فاذا أراد أن يطلقها ثلاثاً طلقها بعد ما تحيض وتطهر ثم  
يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها أخرى فكانت قد بانت بثلاث تطليقات وبقي عليها  
من عدتها حيضة وعلى هذا الأصل قال علماؤنا رحمهم الله إيقاع الثلاث جملة بدعة وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى لا أعرف في الجمع بدعة ولا في التفريق سنة بل الكل مباح وربما  
يقول إيقاع الثلاث جملة سنة حتى اذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً للسنة وقع الكل في  
الحال عنده قال وبالاتفاق لو نوى وقوع الثلاث جملة يقع جملة ولو لم يكن سنة لما عملت بيته لأن  
النية بخلاف الملفوظ باطل واستدل في ذلك بحديث المجاني فانه لما لعن امرأته قال كذبت  
عليها يا رسول الله ان أمسكتها فهي طالق ثلاثاً ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إيقاع الثلاث جملة وقالت فاطمة بنت قيس رضي الله عنها طلقني زوجي ثلاثاً الحديث  
الى ان قالت فلم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى وعبد الرحمن بن  
عوف رضي الله عنه طلق امرأته تهاضر رضي الله عنها ثلاثاً في مرض موته والحسن بن  
علي رضي الله عنها طلق امرأته شهباء رضي الله عنها ثلاثاً حين مئته بالخلافة بعد موت  
علي رضي الله عنه والمعنى فيه أنه ازالة الملائك بطريق الاستعاط فيكون مباحاً مطلقاً جمع أو

فرق كالسقى والدليل عليه انه لو طلق أربع نسوة له جملة كان مباحا بمنزلة ما لو فرق فكذلك في حق الواحدة بل أولى لان هذا يزيل الملك عن امرأة واحدة وهناك الإيقاع يزيل الملك عن أربع نسوة ولان الطلاق تصرف بملوك بالنكاح فيكون مباحا في الأصل والتعريم فيه لمعنى عارض كالظهار الذي انضم اليه وصف كونه منكراً من القول وزوراً والايلاء الذي انضم اليه معنى قطع الامساك بالمعروف على وجه الاضرار والتعنت فكذلك الطلاق مباح الايقاع الا اذا انضم اليه معنى عرم وهو الاضرار بها بتطويل المدة عليها اذا طلقها في حالة الحيض وتليس أمر المدة عليها اذا طلقها في طهر قد جامعها فيه لانها لا تدري أنها حامل فتتبدد موضع الحمل أو حائل فتتبدد بالافراء وذلك منعدم اذا طلقها في طهر لم يجامعها فيه سواء أوقع الثلاث أو الواحدة وهو معنى قولهم هذا طلاق صايف زمان الاحتساب مع زوال الارياب وحجتنا في ذلك قوله تعالى الطلاق مرتان معناه دفعتان كقوله أعطيته مرتين وضربته مرتين والالف والسلام للجنس فيقتضي ان يكون كل الطلاق المباح في دفعتين ودفعة ثالثة في قوله تعالى فان طلقها أو في قوله عز وجل أو تسريحاً بحسان على حسب ما اختلف فيه أهل التفسير وفي حديث محمود بن لبيد رحمه الله تعالى ان رجلاً طلق امرأته ثلاثاً بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام النبي صلى الله عليه وسلم مغضباً فقال أتلعبون بكتاب الله تعالى وأنا بين أظهركم واللعب بكتاب الله ترك العمل به فدل ان موقع الثلاث جملة مخالف للعمل بما في الكتاب وان المراد من قوله فطلقوهن لعدتهن تفريق الطلقات على عدد افراء المدة لا ترى انه خاطب الزوج بالامر باحصاء المدة وفائدته التفريق فانه قال لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً أي يبدو له فيراجعها وذلك عند التفريق لا عند الجمع وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه ان قوماً جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان أبانا طلق امرأته ألفاً فقال صلى الله عليه وسلم بانت امرأته بثلاث في معصية الله تعالى وبقي تسعمائة وسبعة وتسعين وزراً في عتقه الى يوم القيامة وان ابن عمر رضي الله تعالى عنه لما طلق امرأته في حالة الحيض أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها فقال أرايت لو طلقها ثلاثاً كانت تحل لي فقال صلى الله عليه وسلم لا بانت منك وهي معصية وبهذه الآثار تبين انه انما ترك الانكار على المجلاني في ذلك الوقت شفقة عليه لعله أنه لشدة الغضب ربما لا يقبل قوله فيكفر فأخر الانكار الى وقت آخر وأنكر عليه في قوله اذهب

فلا سبيل لك عليها أو كراهة إيقاع الثلاث لما فيه من سد باب التلافي من غير حاجة وذلك غير موجود في حق المجلاني لأن باب التلافي بين المتلاعنين منسد ماداما مصرين على اللعان والمجلاني كان مصرأ على اللعان ولنا إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فقد روى عن علي وعمر وابن مسعود وابن عباس وابن عمرو وأبي هريرة وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم كراهة إيقاع الطلاق الثلاث بألفاظ مختلفة وعن أبي قتادة الانصاري رضي الله عنه قال لو أن الناس طلقوا نساءهم كما أمروا لما فارق الرجل امرأته وله إليها حاجة أن أحكم يذهب فيطلق امرأته ثلاثا ثم يقعد فيعصر عينيه مهلا مهلا بارك الله عليكم فيكم كتاب الله وسنة رسوله فإذا بعد كتاب الله وسنة رسوله الا الضلال ورب الكعبة وقال الكرخي لا أعرف بين أهل العلم خلافا أن إيقاع الثلاث جملة مكروه الا قول ابن سيرين وإن قوله ليس بحجة وبتين بهذا أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه إنما طلق امرأته ثلاثا في ثلاثة أطهار وأن الحسن رضي الله تعالى عنه أنما قال لشبهاء أنت طالق ثلاثا للسنة وعندنا لا بأس به والمعنى فيه أنه تحريم البضع بمجرد قوله من غير حاجة فيكون مكروها كالظهار بل أولى فإن الظهار تحريم البضع بمجرد قوله من غير ازالة الملك وفي إيقاع الثلاث تحريم البضع مع ازالة الملك والفقه فيه ما بينا أن اباحة الإيقاع للحاجة الى التنصيص عن عهدة النكاح عند عدم موافقة الاخلاق وذلك يحصل بالواحدة ولا يحصل بها تحريم البضع فلا تحقق الحاجة الى ما يكون محرما للبضع فكان ينبغي أن لا يباح أصلا ولكن أبيع عند اختلاف الاطهار لتجدد الحاجة حكما على ما قررنا ولأن في إيقاع الثلاث قطع باب التلافي وتقويت التدارك عند الندم وفيه معنى معارضة الشرع فالاسقاطات في الاصل لا تتمدد كالعتاق وغيره وإنما جعل الشرع الطلاق متعددا لمعنى التدارك عند الندم فلا يحل له تقويت هذا المعنى في نفسه بعد ما نظر الشرع له كما لا يباح له الإيقاع في حالة الحيض لانه حالة نفرة الطبع عنها وكرهه ممنوعا شرعا فالظاهر أنه يتدم اذا جاء زمان الطهر فيكره إيقاع الطلاق لمعنى خوف انندم فهذا منله والدليل عليه أنه لو طلقها واحدة في الطهر ثم أخرى في الحيض بكرن مكروها وليس في إيقاع الثانية في الحيض معنى تطويل العدة ولا معنى اشتباه أمر العدة عليها فدل أن معنى كراهة الإيقاع لمعنى خرف الندم اذا جاء زمان الطهر ودرنا في إيقاع الثلاث أظهر فكذا مكروها ويستوى في هذا المدخول بها

وغير المدخول بها لان معنى تحريم البضع بإيقاع الثلاث يحصل في الحالتين بصفة واحدة وكذلك يستوى في الكراهة إيقاع الثلاث جملة وإيقاع الثنتين لان الكراهة لمعنى عدم الحاجة حقيقة وحكما وهو موجود في الثانية كوجوده في الثالثة ولان إيقاع الثنتين وان كان لا يحصل به تحريم البضع فانه يقرب منه وهذا القرب معتبر في الحكم ألا ترى أن المرأة اذا قالت لزوجها طلقني ثلاثا بألف وطلقها واحدة يجب ثلث الالف ولو طلقها اثنتين يجب ثلث الالف وكما أن سد باب الثلاثي حرام من غير حاجة فكذلك ما يقرب منه يكون حراما. وأما السنة من حيث الوقت معتبر في حق المدخول بها وذلك أن يطلقها اذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها فيه قال في الكتاب بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد منه حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه فانه لما طلق امرأته في حالة الحيض قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هكذا أمرك الله يا بن عمر انما السنة أن تستقبل الطهر استقبالا الحديث وفي رواية قال لعمر رضى الله تعالى عنه ان ابنك أخطأ السنة مره فليراجعها فاذا حاضت وطهرت فليطلقها ان شاء طاهرة من غير جماع أو حاملا قد استبان حملها فتلك المدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء وجاء عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضى الله تعالى عنهم في تفسير قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أى يطلقها طاهرة من غير جماع والمعنى فيه أن اباحة الإيقاع للتفصي عن عهدة النكاح عند عدم موافقة الاخلاق وذلك لا يظهر بالإيقاع حالة الحيض لانها حال نفرة الطبع عنها وكونه ممنوعا عنها شرعا فربما يحمله ذلك على الطلاق وكذلك في الطهر الذى جامعها فيه لانه قد حصل مقصوده منها فنقل رغبته فيها فلا يكون الإيقاع دليل عدم موافقة الاخلاق فأما في الطهر الذى لم يجامعها فيه تعظم رغبته فيها فلا يقدم على الطلاق الا لعدم موافقة الاخلاق فلهذا اختصت اباحة الإيقاع به ولهذا المعنى قال زفر رحمه الله تعالى إنه يكره إيقاع الطلاق في حالة الحيض من غير المدخول بها لان معنى نفرة الطبع والمنع شرعا لا يختلف بين كونها مدخولا بها أو غير مدخول بها ومعنى آخر فيه أن في الإيقاع في حالة الحيض اضرارا بها من حيث تطويل المدة عليها لان هذه الحيضة لا تكون محسوبة من المدة وتطويل المدة من الاضرار بها قال الله تعالى ولا تمسكوهن ضاررا لتعتدوا وفي الإيقاع في طهر قد جامعها فيه اضرار بها من حيث اشتباه المدة عليها ولهذا قلنا لا بأس

بإيقاع الطلاق في الحيض على غير المدخول بها لأنه ليس فيه معنى تطويل العدة عليها  
 ولأن رغبته فيها كانت بالنكاح فلا يقل ذلك بحيضها ما لم يحصل مقصوده منها فكان  
 الإيقاع دليل عدم موافقة الاخلاق بخلاف المدخول بها قالت مقصوده بالنكاح قد  
 حصل منها وإنما رغبته فيها في الطهر بعد ذلك لتمكنه فيه من غشائها وينعدم ذلك بالحيض  
 توضيحه ان اباحة الإيقاع بشرط ان يأمن الندم كما قال الله تعالى لا تدري لعل الله يحدث  
 بعد ذلك أمراً وفي الإيقاع في حالة الحيض على المدخول بها لا يأمن الندم اذا جاء زمان  
 الطهر والرغبة فيها وكذلك في الإيقاع في طهر قد جاء بها فيه لا يأمن الندم لأنه ربما يظهر  
 بها حبل فتحملة شفقتة على الولد على تحمل سوء خلقها ولأن نحوه أشار ابن مسعود رضي الله  
 عنه فقال لعل شفقة الولد تنده فلهذا كره الإيقاع في هذين الوقتين واذا أراد ان يطلقها  
 ثلاثاً طلقها واحدة اذا طهرت من الحيض واختار بمض مشايخنا رحمهم الله تعالى تأخير  
 الإيقاع الى آخر الطهر ليكون أبعد عن تطويل العدة وظاهر ما يقول في الكتاب يدل على  
 انه يطلقها حين تطهر من الحيض لأنه لو أخر الإيقاع ربما يجامها ومن قصده انه يطلقها  
 فينبغي بالإيقاع عقيب الجماع وذلك مكروه فلهذا طلقها حين تطهر من حيضها فاذا حاضت  
 وطهرت طلقها أخرى واحتسب بهذه الحيضة من عدتها فاذا حاضت الثالثة وطهرت طلقها  
 أخرى وقد بقي عليها من عدتها حيضة وللشافعي رحمه الله تعالى قول أن ابتداء العدة من  
 آخر التطهيرات اذا تكرر الإيقاع لأن الطلاق بعد الدخول موجب للعدة كالحديث بعد  
 الطهارة موجب للوضوء فكذلك اذا أحدث بعد غسل بعض الاعضاء يلزمه استئذان الوضوء  
 فكذلك اذا تكرر وقوع الطلاق يلزمها استئذان العدة ولكننا نقول السبب الموجب  
 لعدة الدخول وإنما يصير شارة في العدة حين يصير الزوج غير مرید لها وقد حصل ذلك  
 بالتطليقة الأولى ثم الثانية والثالثة تقرر ذلك المعنى ولا تبطل بخلاف ما لو راجعها ثم طلقها  
 لأن بالرجعة ينعدم ذلك المعنى فانه يصير مریداً لها توضيحه أن المقصود تبين فراغ الرحم  
 ذلك لا يتغير بتكرار الطلاق وعدم التكرار فلهذا كانت عدتها من التطليقة الاولى وعلى  
 هذا اتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم <sup>في قوله</sup> ولا تحل له المرأة  
 بعد ما وقع عليها ثلاث تطهيرات حتى تنكح زوجاً غيره يدخل بها والطلاق محصور بعدد  
 الثلاث ولا خلاف بين العلماء أن بيان التطليقتين في قوله تعالى الطلاق مرتان وإنما اختلفوا

في الثالثة قليل هي في قوله أو تسريح بإحسان وهكذا روى أن أبا رزين العقيلي رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عرفنا التطليقتين في القرآن فأين الثالثة فقال صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى أو تسريح بإحسان وأكثرهم على أن بيان الثالثة في قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لانه عند ذكرها ذكر ما هو حكم الثالثة وهو حرمة المحل الى غاية ومعناه فان طلقها الثالثة ولا خلاف بين العلماء أن النكاح الصحيح شرط الحل للزوج الاول بعد وقوع الثلاث عليها والمذهب عند جمهور العلماء أن الدخول بها شرط أيضا وقال سعيد بن المسيب رضى الله تعالى عنه ليس بشرط لان في القرآن شرط المقد فقط ولا زيادة بالرأى ولكن هذا قول غير معتبر ولو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه فان شرط الدخول ثابت بالآثار المشهورة فمن ذلك حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فتزوجت بزواج آخر لم تحل للأول حتى تذوق من عسيلته ويذوق من عسيلتها ومنه حديث عائشة رضى الله عنها ان رفاة القرظي رضى الله عنه طلق امرأته فأبنت طلاقها فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير رضى الله عنه ثم جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما وجدت معه الا مثل هذه وأشارت الى هدية ثوبها فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ضبط نفسه فقال أتريدن ان ترجعي الى رفاة فقالت نعم فقال لاحق يذوق من عسيلتك وتذوق من عسيلته وعن عائشة رضى الله عنها ان عمرو بن حزم رضى الله عنه طلق امرأته المبيضاء رضى الله عنها ثلاثا فتزوجت بآخر فلما خلا بها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكو ضعف حاله في باب النساء فقال صلى الله عليه وسلم هل أصابك فقالت لا فقال صلوات الله عليه لاحتلين لمعرو حتى تذوق من عسيلته ويذوق من عسيلتك وقبل في القرآن ذكر الدخول اشارة فانه أضاف فعل النكاح الى الزوج واليهما فيقضى ذلك فعل النكاح بعد الزوجية وذلك الوطء ولان المقصود منع الأزواج من الاستكثار من الطلاق وذلك لا يحصل بمجرد المقد انما يحصل بالدخول ففيه مفايلة الزوج الاول ودخول الثاني بها بالنكاح مباح مبغض عند الزوج الاول كما ان الاستكثار من الطلاق مبغض شرطا ليكون الجزاء بحسب العمل قال ﴿ فان تزوج بها الثاني على قصد ان يحلها للزوج الاول من غير ان يشترط ذلك في المقدصيح النكاح وثبت الحل للاول اذا دخل بها الثاني وفارقها

فان شرط ان يحلها للاول فمقد أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجواب كذلك ويكره هذا  
 الشرط وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى النكاح جائز ولكن لا تحل به للاول وعند محمد  
 رحمه الله تعالى النكاح فاسد لقوله صلى الله عليه وسلم لمن الله المحلل والمحلل له  
 وعقد النكاح سنة ونعمة فما يستحق به الرء الامن لا يكون نكاحا صحيحا ولان هذا في  
 معنى شرط التوقيت وشرط التوقيت مبطل للنكاح ولكن أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 يقول هذا ليس بتوقيت في النكاح ولكنه استعجال لما هو مؤخر شرعا فمقاب بالحرمان  
 كمن قتل مودته يحرم من الميراث وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول هذا الشرط وراء ما يتم  
 به العقد فأكثر ما فيه أنه شرط فاسد والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ثم انتهى عن  
 هذا الشرط لمعنى في غير النكاح فان هذا النكاح شرعا موجب حلها للاول فمرفنا أن  
 النهى لمعنى في غير للمعنى عنه وذلك لا يؤثر في النكاح فلذا ثبت الحل للاول اذا دخل بها  
 الثاني بحكم هذا النكاح الصحيح **وقال** واذا أراد أن يطلق امرأته وهي حامل يطلقها  
 واحدة متى شاء حتى انه لا بأس بأن يطلقها عقيب الجماع لان كراهة الايقاع عقيب الجماع  
 لا اشتباه أمر المدة عليها وخوف الندم اذا ظهر بها حبل وذلك غير موجود هنا ولان الحبل  
 يزيد في رغبته فيها فيكون إيقاع الطلاق بعد ظهوره دليل عدم موافقة الاخلاق **وقال**  
 فان كان جامعا ثم أراد أن يطلقها ثلاثا فله ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
 تعالى وبفصل بين التطليقتين بشهر وعند محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا تطلق الحامل للسنة  
 أكثر من واحدة وفي الكتاب قال بلتنا ذلك عن ابن مسعود وجابر رضى الله تعالى عنهما  
 والحسن البصرى وقول الصعالي اذا كان قريبا مقدم على القياس والمعنى فيه ان الأصل في  
 طلاق السنة أن يفصل بين التطليقتين بفصل محسوب من فصول المدة كما في حق ذوات  
 الاقراء والآيسة والشهر في حق الحامل ليس بفصل محسوب من فصول المدة فلا يفصل  
 به بين طلاقي السنة وهذا لان الطلاق مقابل فصول المدة ألا ترى أن عدة الامة لما  
 تقدرت بحيضتين ملك عليها تطليقتين وان بسبب عدم الدخول لما انقضت فصول المدة  
 المدم ملك التفريق الا أن النكاح بمقدللدخول فلا يؤثر في ملك أصل الطلاق لهذا فمرفنا  
 أن التفريق باعتبار فصول المدة ومدة الحبل طالت أو قصرت بمنزلة فصل واحد ألا ترى  
 أن الاستبراء يتقدر بها وفي الفصل الواحد لا يملك تفريق الطلقات على الوجه المسنون

ولأن هذا شهر في حق ذوات الاقراء فلا يصلح للفصل بين طلاق السنة كما في الممتدة  
طهرها بخلاف الآيسة والصغيرة وحجتنا في ذلك أن هذا نوع عدة فيكون محلاً لتفريق  
الطلقات المملوكة على وجه السنة كالاقراء والاشهر وهذا لأن الله تعالى جعل محل إيقاع  
الطلقات المدة بقوله تعالى فطلقوهن لمدتهن وعدة الحامل نوع من أنواع المدة بل هي  
الأصل فيما هو المقصود لأن المقصود بالمدة تبين فراغ الرحم وذلك يحصل بوضع الحمل على  
أكمل الوجوه فيستحيل أن يقال لا يملك تفريق الطلاق على ما هو الأصل في المدة وفي  
حق ذوات الاقراء فصول المدة إنما تقع اتفاقاً لا قصداً فأما المعنى المتبر تجدد زمان  
الرغبة وذلك لا يحصل إلا بمضي حيضة وفي حق الآيسة والصغيرة لا يوجد هذا المعنى لأن  
الاولى في حقها سواء ولا بد من إباحة التفريق في عدتها فأقنا الشهر في حقها مقام  
الحيضة في حق ذوات الاقراء باعتبار أنه فصل من فصول المدة ثم ينعدم هذا المعنى في  
حق الحامل فلا بد من إباحة التفريق في عدتها فأقنا الشهر في حق الآيسة باعتبار أنه شهر  
في عدة لا حيض فيها والدليل على أنه لا متبر بفصول المدة أنه لو قال لامرأته الصغيرة أنت  
طالق ثلاثاً للسنة يقع عليها الحال واحدة فإذا مضى شهر وقمت أخرى وإذا مضى شهر  
وقمت أخرى ثم إذا حاضت يلزمها استئناف المدة والتطبيقات الثلاث وقمت على وجه السنة  
ففرغنا أنه لا متبر بفصول المدة ثم الحامل لا تحيض والشهر في حق من لا تحيض فصل من  
فصول المدة في حق انقضاء المدة وتفريق الطلاق ولكن هنا في حق انقضاء المدة وجدنا  
ما هو أقوى من الشهر وهو وضع الحمل وفي حق التفريق بالطلاق لم نجد ما هو أقوى من  
الشهر فبقى الشهر فصلاً من فصول المدة في حق تفريق الطلاق وإن لم يبق في حق انقضاء  
المدة كما في الصغيرة إذا حاضت يقرر أنه الحبل يؤثر في إباحة إيقاع كان محرماً قبله وهو  
الطلاق عقيب الجماع فيستحيل أن يؤثر في المنع مما كان مباحاً قبله ولا يدخل على ما قلنا إذا  
بقى من مدة حملها يوم لأن التعليل لمدة الحمل ولا يتصور أن يكون ذلك يوماً لأن التفريط  
جاء من قبله حين آخر الإيقاع حتى لم يبق من المدة فلا يخرج به من أن يكون أصل المدة  
قابلاً لتفريق الثلاث كالكافر إذا أسلم وقد بقي من الوقت مقداراً لا يمكنه أن يصل فيه تلزمه  
الصلاة لأن التفريط جاء من قبله حين آخر الإسلام ولا معنى لما قال أن مدة الحبل كحيضة  
واحدة بل هي بمنزلة ثلاث حيض حتى تنقضي بها المدة ولكن الاستبراء إنما لا يقدر ببعض



مدة الحمل لان المقصود تبين فراغ الرحم وذلك لا يحصل قبل الوضع فزيد في مدة الاستبراء اذا كانت حاملها للمنى لا أن تجمل مدة الحمل كحيضة واحدة ولا نسلم أن الحامل من ذوات الاقراء على الاطلاق فانه لزمها صفة منافية للحيض حتى أنها وان رأت الدم لا يكون حيضاً بخلاف الممتدة طهرها **قال** **هـ** واذا أراد أن يطلقها وهي لا تحيض من كبر أو صغر طلقها واحدة متى شاء عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى ليس له أن يطلقها عقيب الجماع حتى يمضي الشهر لانه يفصل بين الطلاق والجماع بما يفصل به بين الطلاقين في عدة هي ذات فصول كما في حق ذوات الاقراء ثم هنا يفصل بين طلاقها بشهر فكذلك يفصل بين طلاقها وجماعها بشهر ولكننا نقول انها بمنزلة الحامل في أنها لا حيض في عدتها فيباح ايقاع الطلاق عليها عقيب الجماع كما يباح الايقاع على الحامل وكأن المنى فيه أن في حق ذوات الاقراء انما كره ايقاع الطلاق عقيب الجماع لتوهم الحمل وهذا لا يوجد هنا فكان ايقاع الطلاق عليها عقيب الجماع مباحا فاذا أراد أن يطلقها ثلاثا طلقها بعد شهر آخر ثم بعد شهر آخر وعدتها ثلاثة أشهر من التطليقة الاولى وذلك بطل في القرآن قال الله تعالى واللاتي ينسن من الحيض من نسائكم ان اوتيتهن فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن والمراد الصغيرة ولا خلاف أن الايقاع اذا كان في أول الشهر تعتبر الشهور بالأهلة ناقصة أو كاملة فان كان الايقاع في وسط الشهر ففي حق فريق الطلاق يعتبر كل شهر بالايام وذلك ثلاثون يوما بالاتفاق وكذلك في حق انقضاء العدة عند أبي حنيفة تعتبر ثلاثة أشهر بالأيام وعندهما يعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالأهلة لان الأهلة هي الاصل قال الله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافيت للناس والأيام بدل عنها في الشهر الواحد تمدد اعتبار ماهو الاصل فاعتبر البدل وفي الشهرين لم يتمدد اعتبار ماهو الاصل ولكن أبو حنيفة يقول ما لم يتم الشهر الأول لا يدخل الشهر الثاني فدخل الشهر الثاني في وسط الشهر الثاني أيضاً وكذلك في الشهر الثالث فيتمدد اعتبار الكل بالأهلة فوجب اعتبارها بالايام ولا يحكم بانقضاء عدتها الا بتمام تسعين يوما من حين طلقها وقد ظن بعض مشايخنا أن الشهر في حق التي لا تحيض بمنزلة الحيض والطهر في حق التي تحيض وليس كذلك بل الشهر في حقها بمنزلة الحيض في حق التي تحيض حتى يتعذر به الاستبراء ويفصل به بين طلاق السنة وهذا لان المعتبر في حق ذوات القرء الحيض ولكن لا يتصور الحيض الا بتخلل الطهر وفي

الشهور ينعدم هذا المعنى فكان الشهر قائماً مقام ما هو للمعتبر وإذا طلقها واحدة أو ثنتين فهو يملك الرجعة ما لم تنقض العدة وهذا حكم ثبت بخلاف القياس بالنص فإن إزالة الملك بالطلاق اسقاط والاسقاط يتم بنفسه كالعتق ولكن الشرع أثبت للزوج حق الرجعة في العدة بعد الطليقة والتطليقتين لتداركه عند الندم قال الله تعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف مما ناء قرب انقضاء عدتهن فامسكوهن بالرجعة وقال الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بهن بمعروف وللمرء بالامساك بالرجعة بعد الطليقتين مادامت في العدة ثبت ذلك بقوله تعالى ومولتهن أحق بردهن في ذلك وعدة التي تحيض ثلاث حيض كما قال الله تعالى في كتابه ثلاثة قروء وهو حكم مقطوع به ثابت بالنص ثم عطف عليه ما هو مجتهد فيه فقال القرء هي الحيض وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى هي الاطهار حتى ان على مذهبه كما طمنت في الحيضة الثالثة يحكم بانقضاء عدتها وعندنا ما لم تطهر من الحيضة الثالثة لا يحكم بانقضاء العدة وأصل الخلاف بين الصحابة رضي الله عنهم فقد روى الشعبي رضي الله عنه عن بضمة عشر من الصحابة الخبر فالخبر منهم أبو بكر ومروعي وان مسعود وأبو الدرداء وعبادة بن الصامت وعبد الله بن قيس رضي الله تعالى عنهم قال الزوج أحق برجعتها ما لم تحمل لها الصلاة وعن ابن عمر وعائشة وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم قالوا الاقراء الاطهار وعن ابن عباس رضي الله عنه كما طمنت في الحيضة الثالثة تبين من زوجها ولا يحمل لها ان تزوج حتى تطهر وكذلك أهل اللغة يطلقون اسم القرء على الطهر والحيض جميعاً قال القائل

يارب ذي منغن وضب قارض له قروء كقروء الحائض

وقال الاعشى

مورثة مال وفي الحيضة لما ضاع فيها من قروء نساك

والمراد الاطهار لان زمان الحيض يضعف وان كان حاضراً وأصله في اللغة الوقت قال القائل  
 \* اذا هبت لهارثها الرياح \* ففهم من يقول وقت الطهر به أشبه لانه عبارة عن الاجتماع يقال ما قرأت النافعة سلاً قط أي ما جمعت في رحمها ولذا قط واجتماع الدم في الرحم في حالة الطهر ومنهم من يقول وقت الحيض به أشبه لان هذا الوصف عارض للنساء فوق وقت الطهر أصل ووقت الحيض عارض مع أن اجتماع الدم في حالة الطهر لا يعلم حقيقة ولو ثبت ذلك

فانما يسمى ذلك الوقت قرء باعتبار الدم المجتمع ثم ان عند اختلاف أهل اللغة يجب المصير الى لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الصحابة رضوان الله عليهم لما اختلفوا في التابوت والتابوه وجحوا لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا اكتبوا بالباء والقرء في لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيض قال صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس اذا أتاك قرءك فدى الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم للمستحاضة ندع الصلاة أيام اقرائها والقرء والاقرء كلاهما جمع كما يقال فلس وفلوس ونزل وانزال ثم الشافعي رحمه الله تعالى رجح الاطهار باعتبار حرف الهاء المذكور في قوله ثلاثة قروء فقال جمع المذكر مؤنث والطهر هو المذكر ولكننا نقول الاعراب يتبع اللفظ دون المعنى يقال ثلاثة افراس وثلاث دواب وقال أيضاً القرء عبارة عن الانتقال يقال قرأ النجم اذا انتقل وكما طمنت في الحيضة الثالثة فقد وجد ثلاث انتقالات من الطهر ولكن هذا لا معنى له فلا انتقال من الحيض الى الطهر أيضاً قرء فكان ينبغي على هذا أن تنقضى المدة اذا طمنت في الحيضة الثالثة واحداً لم يقل بهذا ولكن الصحيح ما قاله علماؤنا رحمهم الله تعالى أن الله تعالى لما ذكر جمعا مقرونا بالعدد اقتضى الكوامل منه والطلاق هو المباح في حالة الطهر فلو جعلنا القرء الاطهار لكان انقضاء المدة بقرأتين وبعض الثالث وهذا يستقيم في جمع غير مقرون بالعدد كقوله تعالى الحج أشهر معلومات فأما في جمع مقرون بالعدد فلا بد من الكوامل وانما يحصل ذلك اذا حمل القرء على الحيض فيكون انقضاء المدة بثلاث حيض كواامل واستدل الشافعي رحمه الله تعالى بقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن معناه في عدتهن والطلاق المباح في حالة الطهر فمررنا أن المدة بالطهر وقد فسره رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لابن عمر رضي الله تعالى عنه انما السنة أن تستقبل الطهر استقبالا فتطلقها لكل قرء تطليقة فتلك المدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء واستدل علماؤنا بقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه من الحيض والحبل فهو بيان المراد بالقرء قال الله تعالى واللاتي يشن من الحيض من نسائكم الآية وانما نقل الى الأشهر عند عدم الحيض والنقل الى البذل يكون عند عدم الاصل فهو تنصيص على أن المراد بالقرء الحيض وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي قبل الاصل كما يقال زينت الدار لقدم الحاج وتوضأت للصلاة أي قبلها وفي قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه تقبل عدتهن مع ان المراد عدة الايقاع ونحن نقول ان عدة الايقاع

بالإطهار فأما عدة الاعتداد بالحيض بيانه في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان ومن حيث المعنى هو قول الطلاق السني يستعقب جزءا محسوبا من المدة كما في الأيسة والصغيرة وإنما يكون ذلك إذا كان الاعتداد بالإطهار ونحن نقول للمقصود من هذه المدة تبيين فراغ الرحم ولهذا لا يجب الاعتدال توهم اشتغال الرحم ولهذا يعتبر بوضع الحمل إذا كانت حاملا والحيض هي التي تدل على تبين فراغ الرحم دون الطهر فكان الاعتبار بالحيض أولى ثم الأصل في العبادات التي تشتمل على أركان يفصل بعضها عن بعض أن الأداء بالشروع بالشروع فيها كما في الحج وفيما يكون متصل الأركان يتصل الأداء بالشروع كالصلاة والمدة بالأشهر متصلة الأركان فيتصل الأداء بالشروع فيها والمدة بالأشهر منفصلة الأركان بعضها عن بعض فلا يجب أن يتصل الأداء بالشروع فيها والدليل على ما قلنا الاستبراء فإنه معتبر بالحيض بالنص والمقصود تبيين فراغ الرحم فكذلك المدة ﴿قال﴾ وعدة الحامل أن تضع حملها ولو وضعت حملها بعد الطلاق بيوم لقوله تعالى وأولات الاحمال أجعلن ان يضعن حملهن ولأن وضع الحمل أدل على ما هو المقصود وهو معرفة براءة الرحم من الأقراء وعدة الأيسة والصغيرة ثلاثة أشهر بالنص وتكلموا في معنى قوله تعالى ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر قال مالك رضي الله عنه المراد ارتبائها في حال نفسها أنها هل تحيض بعد هذا أولا حتى قال إذا ارتأبت تربصت سنة ثم أعدت بثلاثة أشهر ولكننا نقول لما نزل قوله تعالى ثلاثة فروع قالت الصحابة رضي الله عنهم فيها بينهم فإن كانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر وارتأبوا في ذلك فنزل قوله تعالى واللاتي يئسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم وفي قول الصحابة رضوان الله عليهم فإن كانت ممن لا تحيض دليل على أنهم فهموا من الأقراء الحيض ﴿قال﴾ والكتابية تحت المسلم في الطلاق والمدة بمنزلة المسلمة لأن المخاطب بمرأاة وقت السنة الزوج وهو مسلم وفي المدة الواجب عليها حق الزوج وهو مسلم ﴿قال﴾ والامة بمنزلة الحرة في وقت السنة لأن المخاطب بمرأاة وقت السنة الزوج وذلك لا يختلف بكونها حرة أو أمة وعدتها حيضتان إذا كانت من ذوات الأقراء للحديث الذي روينا ولقول عمر رضي الله تعالى عنه عدة الأمة حيضتان ولو استطعت لجعلها حيضة ونصفا بين أن التنصيف بسبب الرق يثبت في المدة ولكن بقدر الممكن والحيضة الواحدة لا تحتمل التنصيف وإن كانت آيسة أو صغيرة فعدتها شهر

ونصف لقول عمر رضى الله تعالى عنه ولان الشهر محتمل للتصنيف وعلى قول مالك عدتها  
بالشهور ثلاثة أشهر لظاهر الآية ولكننا نقول الرق ينصف ذوات الاعداد بمنزلة الجلدات  
في الحدود وعدتها اذا كانت حاملا بوضع الحمل بالاتفاق لان تين فراغ الرحم لا يحصل  
قبل ذلك **وقال** **﴿** واذا كان الرجل غائبا عن امرأته فأراد أن يطلقها للسنة كتب اليها اذا جاءك  
كتابي هذا ثم حضت فطهرت فأنت طالق لجواز أن يكون قد امتد طهرها الذى جامعها  
فيه فلو كتب اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق يقع الطلاق عليها في طهر جامعها فيه وهو  
خلاف السنة فلذا قيد بهذه الصفة وفي الرقيات زاد محمد رحمه الله تعالى فقال وعلت ما فيه  
لجواز ان لا تقرأ كتاب زوجها فيقع الطلاق عليها وهي لا تشعر بذلك ولكن في ظاهر الرواية  
لم يذكر هذه الزيادة لان المفيسة لا تكون أحرص على شيء منها على قراءة كتاب زوجها  
والظاهر انها لا تقرأ ذلك **وقال** **﴿** فان أراد ان يطلقها ثلاثا كتب ثم اذا حضت وطهرت  
فأنت طالق وان شاء أوجز فكتب اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق ثلاثا للسنة فيقع بهذه  
الصفة لان الكتاب بمن تأي بمنزلة الخطاب بمن دنا وان كانت ممن لا تحيض كتب اذا جاءك  
كتابي هذا ثم أهل شهر فأنت طالق وان شاء كتب اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق ثلاثا  
للسنة لما بينا ان له ان يطلقها للسنة اذا كانت ممن لا تحيض في أى وقت شاء **وقال** **﴿** وان  
كان لم يدخل بامرأته ولم يخل بها فله ان يطلقها متى شاء خلافا لفر وقد بينا ذلك وليس  
عليها عدة لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تمتدونها  
قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وفي كتاب الله تعالى المتولوا بهذه الصفة بل المتولوا يأتها الذين  
آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية ولكن هذا غلط وقع من الكاتب وترك  
كذلك وان كان قد خلاها فطلاقها وعدتها مثل التى دخل بها لان الخلوة الصحيحة في حكم  
العدة بمنزلة الدخول ومراعاة وقت السنة في الطلاق لاجل العدة فتقام الخلوة فيه أيضا مقام  
الدخول **وقال** **﴿** واذا طلق امرأته وهي حائض فقد أخطأ السنة والطلاق واقع عليها وعلى  
قول الروافض لا يقع وفي الكتاب ذكر بابا رد عليهم فيؤخر الكلام فيه الى ذلك الموضوع والقدر الذى  
نذكره هنا حديث ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضى الله  
عنه مر ابنك فليراجعها والمرامة تكون بعد وقوع الطلاق ولكنهم يدعون ان المروى فليرجعها  
وقد كان اخرجها من بيته فانما أمره أن يردّها الى بيته وهذا باطل من الكلام فقد قيل

لابن عمر رضي الله عنه هل احتسبت تلك الطلقة فقال ومالي لا احتسب بها وان استعصمت  
أو استجملت أكان لا يقع طلاق ولما ذكر لعمر رضي الله عنه في الشورى ابنه فقال  
سبحان الله أقلد أمور المسلمين ممن لم يحسن طلاق امرأته فطلقتها في حالة الحيض فهو  
إشارة إلى أن ذلك الطلاق كان واقعاً وأنه يبنى للمرء أن يصون نفسه عن ذلك ﴿قال﴾ ثم  
يبنى له أن يراجعها كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه لو راجعها لم تبين منه بطلاق  
محذور ويندفع عنها ضرر تطويل المدة فإذا لم يراجعها بانت منه بطلاق محذور ويتحقق  
معنى تطويل المدة فلهذا يبنى له أن يراجعها ﴿قال﴾ فإذا طهرت من حيضة أخرى طلقها  
إن شاء وهذا إشارة إلى أنها إذا طهرت من هذه الحيضة لا يباح إيقاع الطلاق عليها وذكر  
الطحاوي رحمه الله أنه إذا طلقها في الحيض ثم طهرت من تلك الحيضة يباح إيقاع الطلاق  
عليها وقيل ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن وقت السنة الطهر الذي  
لا جاع فيه وقد وجد وما ذكر في الكتاب قولهما لأن الفصل بين الطلايين بحيضة كاملة  
وذلك لا يكون إذا طهرت من هذه الحيضة وحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه روى  
برواتين من طريق شعبة مر ابنك فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها  
إن شاء فهو دليل قولهما ومن طريق آخر مر ابنك فليراجعها فإذا حاضت وطهرت فليطلقها  
إن شاء وهذا يحتمل بقية هذه الحيضة كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك  
إن طلقها في حالة الحيض ﴿قال﴾ ولو طلقها في طهر لم يجامعها فيه واحدة ثم راجعها  
بالقول فأراد أن يطلقها أخرى في ذلك الطهر للسنة فله ذلك عند أبي حنيفة وزفر رحمهما  
الله تعالى وليس له ذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رضي الله تعالى عنه فيه  
روايتان فأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول شرط الفصل بين طلاقي السنة الحيضة الكاملة  
كما قال صلى الله عليه وسلم فليطلقها في كل مرة تطليقة ولأن إيقاع تطليقة في طهر في النع من  
تطليقة أخرى في ذلك الطهر كالجماع فكما لا يجوز له أن يطلقها بعد الجماع في طهر واحد  
نكذلك بعد الطلاق وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الفصل بالحيضة إنما يمتد إذا كانت  
الثانية تقع في المدة وبالراجعة قد ارتفعت المدة فكانت الثانية بمنزلة ابتداء الإيقاع وقد  
حصل في طهر لا جاع فيه ثم الرجعة تسقط جميع المدة ولو تداخل بين التطليقتين ما يسقط  
بعض المدة كانت الثانية واقعة على وجه السنة فإذا تداخل ما يسقط جميع المدة أولى وكذلك

لو راجعها بالتقيل أو المس عن شهوة حتى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا كان أخذ بيد امرأته من شهوة فقال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة يقع عليها ثلاث تطليقات في الحال يتبع بعضها بعضاً لأن كل ما وقع عليها تطليقة صار مراجعاً لها فتنفع أخرى فأما إذا راجعها بالجماع فإن لم تجبل فليس له أن يطلقها أخرى في هذا الطهر بالاجماع لأنه طهر قد جامعها فيه وإن راجعها بالجماع قبلت فسد أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له أن يطلقها أخرى أيضاً لأنه قد طلقها في هذا الطهر واحدة والطهر الواحد لا يكون محلاً لأكثر من تطليقة واحدة على وجه السنة وعند أبي حنيفة ومحمد وزفر رحمهما الله تعالى له أن يطلقها أخرى لأن المدة الأولى قد سقطت والطلاق عقيب الجماع في الطهر إنما لايجل لا شتبه أمر المدة عليها وذلك لا يوجد إذا حبلت وظهر الحبل بها ﴿ قال ﴾ وإذا طلق الرجل امرأته واحدة بأشئ فقد أخطأ السنة والطلاق واقع عليها وفي زيادات الزيادات قال التطليقة الباشئة تقع بصفة السنة كارجعية لأن ابن ركانة رضى الله تعالى عنه طلق امرأته البتة ولم يشكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم إيقاع الطلاق بهذا اللفظ فلو كان خلاف السنة لأنكر عليه كما أنكر على ابن عمر رضى الله تعالى عنه والواقع بهذا اللفظ يكون بأشئ والدليل عليه الطلاق قبل الدخول والخلع فإنه يقع بأشئ ولا يكون مكروهاً فأما وجه ظاهر الرواية أن إباحة الإيقاع للحاجة إلى النقصي عن عهدة النكاح ولا حاجة به إلى زيادة صفة البينونة فكانت زيادة هذه الصفة كزيادة العدد ثم لا مقصود له في ذلك سوى رد نظر الشرع له بقطع خيار الرجعة وسد باب التلافي على نفسه عند الندم وهذا بخلاف الخلع فإنه يحتاج إلى ذلك لاسترداد ماساق لها من الصداق إذا كان النشوز منها مع أن الخلع لا يكون إلا عند تحقق الحاجة ولهذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يكره في حالة الحيض والطلاق قبل الدخول لا يكون إلا بأشئ والتي لم يدخل بها ليست نظير التي دخل بها بدليل الإيقاع في حالة الحيض وتأويل حديث ابن ركانة رضى الله عنه أنه طلقها قبل الدخول بها وقبل الدخول بأي لفظ أوقع يكون بأشئ ويحتمل أن يكون آخر الانكار إلى وقت آخر لعله أنه لفرط النيط لا يقبل في ذلك الوقت والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

## باب الرجعة

وقال ۞ وإذا طلقها واحدة في الطهر أو في الحيض أو بعد الجماع فهو بمك الرجعة مادامت في المدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم طلق سودة رضي الله تعالى عنها بقوله اعتدي ثم راجعها وطلق حفصة رضي الله عنها ثم راجعها بالوطء ويستوى أن طالت مدة المدة أو قصرت لأن النكاح بينهما باق ما بقيت المدة وقد روي أن علقمة رضي الله عنه طلق امرأته فارتفع حيضها سبعة عشر شهرا ثم مات فورته ابن مسعود رضي الله عنه منها وقال إن الله تعالى حبس ميراثها عليك فإذا انقضت المدة قبل الرجعة فقد بطل حق الرجعة وبانت المرأة منه وهو خاطب من الخطاب يتزوجها برضاها إن اتفقا على ذلك وإذا أراد أن يراجعها قبل انقضاء المدة فاحسن ذلك أن لا ينشأها حتى يشهد شاهدين على رجعتها والاشهاد على الرجعة مستحب عندنا وفي أحد قولي الشافعي رحمه الله تعالى شرط لا تصح الرجعة إلا به وهو قول مالك رحمه الله تعالى وهذا عجيب من مذهبه فإنه لا يحصل الاشهاد على النكاح شرطا ويجعل الاشهاد على الرجعة شرطا لظاهر قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم والامر على الوجوب ومذهبنا مروى عن ابن مسعود وعمار بن ياسر رضي الله عنهما ولأن الرجعة استدامة للنكاح والاشهاد ليس بشرط في استدامة النكاح ويانه أن الله تعالى سمي الرجعة أمسا كما هو منع للعزل من أن يعمل عمله بعد انقضاء المدة فلا يكون الاشهاد عليه شرطا كالني في الإيلاء والمراد بالآية الاستحباب ألا ترى أنه جمع بين الرجعة والفرقة وأمر بالاشهاد عليهما ثم الاشهاد على الفرقة مستحب لا واجب فكذلك على الرجعة وهو نظير قوله تعالى وأشهدوا إذا تباعدتم ثم البيع صحيح من غير اشهاد وليس في الرجعة عوض لا قليل ولا كثير لأنه استدامة للملك فلا يستدعى عوضا ولهذا لا يمتنع فيه رضاها ولا رضا المولى لأن الله تعالى جعل الزوج أحق بذلك بقوله تعالى وبمولتهن أحق بردهن في ذلك وإنما يكون أحق إذا استبد به والبعل هو الزوج وفي تسميته بعل بعد الطلاق الرجعي دليل بقاء الزوجية بينهما فالمباعدة هي الحمامة ففيه إشارة إلى أن وطأها حلال له وهو قول علمائنا أن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء ولكن لا يستحب له أن يطأها قبل الاشهاد على المراجعة لأنه يصير مراجعها لها من غير شهود وعند الشافعي رحمه الله تعالى يحرم عليه



وطأها ما لم يراجعها ولهذا شرط الاشهاد على الرجعة لانه سبب لاستباحة الوطء واستدل  
بقوله تعالى ان أرادوا اصلاحا والاصلاح يكون بعد تمكن الفساد ولم يتمكن الفساد هنا  
بزوال أصل الملك عرفنا انه تمكن الفساد بحرمة الوطء ويجوز ان تثبت حرمة الوطء مع  
قيام أصل الملك كمن كاتب أمته يحرم عليه وطأها وان بقي الملك بعد الكتابة ولهذا لا يلزمه  
مهر جديد بالوطء كما في المكتبة ولان هذا طلاق واقع فيحرم الوطء كالواقع بقوله أنت  
بائن وتقريره ان الاقراء يحتسب بها من العدة بعد الطلاق ومع بقاء ملك النكاح مطلقاً  
لا يحتسب بالاقرء من العدة لان العدة لصيانة الماء وصون الماء بالنكاح ألغى منه بالعدة  
ولان العدة لتبين فراغ الرحم فيستحيل ان تكون هي مشغولة بما بين فراغ رحمها ويكون  
الزوج مسلطاً على شغل رحمها والدليل عليه انها اذا جاءت بالولد الى ستين يحمل هذا من  
علق قبل الطلاق ولو بقي الحل بينهما كان يستند الملق الى أقرب الاوقات وهي ستة  
أشهر وحجبتنا في ذلك ان الله تعالى سمي الرجعة امساكا وذلك استدانة للملك فدل ان الملك  
باق على الاطلاق وملك النكاح ليس الا ملك الحل فانه لا يملك عينها ولا منافعها فبقاء ملك  
النكاح مطلقاً يكون دليل بقاء حل الوطء الا بما وض يحرم به الوطء في ملك اليمين كالحيض  
والظهار واختلاف الدين وبكونها مطلقة لا يحرم الوطء بملك اليمين لانها لو كانت أمة فاشترها  
بعد الطلاق كان له ان يطأها فكذلك لا يحرم الوطء في ملك النكاح والدليل على بقاء الملك  
مطلقاً انه يملك التصرفات كالظهار والايلاء واللعان وانهما يتواردان وانه بملك الاعتياض بالغلغ  
وملك الاعتياض لا يكون الا مع بقاء أصل الملك وانه بعد الرجعة يحل له وطأها والرجعة  
ليست بسبب لحل الوطء مقصوداً حتى لا يعتبر فيها المهر ولا رضاها والدليل عليه أن  
الطلاق بعد الطلاق واقع فلو كان حكم الطلاق زوال الملك به لم يقع الطلاق بعد الطلاق  
لان المزال لا يزال وكما أن الطلاق الثاني واقع من غير أن يزول الملك به فكذلك الاول  
لان الحكم الاصل للطلاق رفع الحل عن الحل اذا تم ثلاثاً فأما زوال الملك به معلق  
بانتضاء العدة قبل الرجعة والمعلق بالشرط عدم قبله وانما سمي الله تعالى الرجعة رداً  
واصلاحاً لانه يبيدها بالرجعة الى الحالة الاولى حتى لا تبين بانتضاء العدة لانه يبيدها  
الى الملك وملك النكاح ليس نظير ملك اليمين فان صفة الحل هناك تنفصل عن أصل  
الملك ابتداء وبقاء كالاخت من الرضاة والامة المجوسية وهنا صفة الحل تنفصل عن أصل

الملك استداء وبقاء مع أن المكاتبه صارت أحق بنفسها بما التزمت من العوض وهنا الزوج  
 أحق بها ووزان هذا من المكاتبه أن لو طلقها بموض وكون الطلاق واقعا لا يكون دليل  
 حرمة الوطء مع قيام الملك كما بعد الرجعة فإن الطلاق يبقى واقعا والوطء حلال وهذا  
 لأن هذه الازالة بطريق الاسقاط والمسقط يكون متلاشيا لا يتصور اعادته والاحتساب  
 بالافراء من العدة لأنه صار غير مرید لها بالطلاق كن وطئ أمته ثم أراد يميها يستبرأها مع  
 قيام الملك والحل واستناد الملق الى أبعد الاوقات للتعزز عن اثبات الرجعة بالشك فانا لو  
 أسندنا الملق الى أقرب الاوقات جعلناه مراجعاً لها بالشك وهو بناء على مذهبان جماعه  
 اياها في العدة رجعة منه وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يكون رجعة واعتبر الرجعة بأصل  
 النكاح فكما لا يثبت أصل النكاح بالفعل فكذلك لا يثبت الرجعة وفي الحقيقة هذا بناء على  
 ما تقدم فإن عنده الرجعة سبب لاستباحة الوطء ورفع الحلل الواقع في الملك فلا يكون الا  
 بالقول والجماع قبل الرجعة حرام فلا يكون سبباً للحل وعندنا الرجعة استدامة للملك والفعل  
 المختص به يكون أدل على استدامة الملك من القول وهو نظير الثاني في الايلاء فإنه منع للمزيل  
 من أن يعمل بعد اتمام العدة وذلك يحصل بالجماع وقول أكثر ما في الباب أن يثبت له أن  
 الطلاق مزيل للملك ولكن للمزيل متى ظهر وأعقب خيار الاستبقاء في مدة معلومة يكون  
 مستبقاً للملك بالوطء كن باع أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم طلقها صار بالوطء مستبقاً للملك  
 بل أولى لأن هناك يحتاج الى فسخ السبب المزيل وهنا لا يحتاج الى رفع الطلاق الواقع  
 وكذلك لو قبلها بشهوة أو لمسها بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة لأن هذه الافعال تختص  
 بالملك الموجب للحل كالوطء فتكون مباشرته دليل استبقاء الملك ألا ترى في ثبوت حرمة  
 المصاهرة جعلت هذه الافعال بمنزلة الوطء فكذلك في حكم الرجعة والاحسن له أن يشهد  
 شاهدين بعد ذلك هكذا قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه حين سئل عن طلق امرأته  
 ولم يعلها حتى غشيها فقال طلقها لغير السنة وراجعها على غير السنة وليشهد على ذلك شاهدين  
 وقال لا يكون النظر الى شيء من جسدها سوى الفرج رجعة لاز ذلك لا يختص بالملك  
 ولأنه لا يثبت به حرمة المصاهرة ولأن النظر الى الفرج نوع استمتاع فإن النظر الى الفرج  
 اما لحسنه أو للاستمتاع وليس في الفرج معنى الحسن فكان النظر اليه استمتاعاً بخلاف سائر  
 الاعضاء والنظر الى الفرج بغير شهوة لا يكون رجعة لأنه غير مختص بالملك فإن العاقلة تنظر

والخافضة كذلك فأما اذا قبلته بشهوة أو لمسته بشهوة أو نظرت الى فرجه بشهوة ثبت به  
الرجمة عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ولا ثبت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان هذا  
الفعل من الزوج دليل استيقاظ الملك وليس لها ولاية استيقاظ الملك فلا يكون فعلها رجمة وأبو  
حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى قالوا فعلها به كفعله بها فان اخل مشترك بينهما وفعلها به في حرمة  
المصاهرة كفعله بها فكذلك في الرجمة ثم فرق أبو يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية  
بين هذا وبين الخيار فقال الامة اذا فعلت ذلك بالباطع في مدة الخيار يكون فسخا للبيع وهنا  
لا يكون رجمة منها لان اسقاط الخيار قد يحصل بفعلها وهو ما اذا جنت على نفسها أو  
قتلت نفسها والرجمة لا تكون بفعلها قط وقد روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
التسوية بين الفصيلين فقال لا يسقط هناك الخيار بفعلها ومحمد رحمه الله تعالى يفرق فيقول  
هناك يسقط الخيار بفعلها لما فيه من فسخ البيع ان كان الخيار للباطع وأثبت الملك ان كان  
الخيار للمشتري وليس اليها ذلك وهنا ليس في الرجمة فسخ السبب ولا أثبات الملك ولكن  
انما ثبت الرجمة بفعلها اذا أمر الزوج أنها فعلت ذلك بشهوة فأما اذا ادعت هي وأنكر  
الزوج لا تثبت الرجمة وكذلك ان شهد شاهدان أنها فعلت ذلك بشهوة لان الشهود  
لا يرفعون ذلك الا بقولها وقولها غير مقبول اذا أنكره الزوج ﴿ قال ﴾ وتعلق الرجمة  
بالشرط باطل وكذلك الاضافة الى وقت حتى اذا قال راجعتك غداً أو اذا جاء غدا فهو  
باطل لانه استدامة الملك فلا يحتمل التعليق بالشرط كأصل النكاح وانما يحتمل التعليق  
بالشرط ما يجوز أن يحلف به ولا يحلف بالرجمة بخلاف الطلاق وهو نظير الاذن للعبد  
والتوكيل يحتمل التعليق بالشرط لانه اطلاق ورفع للقييد والحجر على العبد وعزل الوكيل  
لا يحتمل التعليق بالشرط لانه تقييد ﴿ قال ﴾ وان قال كنت راجعتك أمس صدق ان كانت  
في العدة بعد لانه أخبر بما يملك استثنائه فلا يكون منهما في الاخبار ولم يصدق اذا قال  
ذلك بعد انقضاء العدة لانه أخبر بما لا يملك استثنائه وهذا لان الاقرار خبر متردد بين  
الصدق والكذب فاذا كان يملك مباشرة في الحال فتفي تهمة الكذب عن خبره واذا كان  
لا يملك مباشرة تتحقق تهمة الكذب في خبره وهو كالوكيل بالبيع اذا قال قبل العزل  
كنت بعت من فلان يصدق بخلاف ما لو قال بعد العزل فان صدقته المرأة في إخباره  
بعد انقضاء العدة كان مصدقا لان الحق لا يمدوها وتصادفهما على الرجمة

كتصادفها على أصل النكاح ﴿ قال ﴾ وإذا طهرت من الحيضة الثالثة غير أنها لم تفتسل  
 فالرجمة باقية له عليها وهذا إذا كانت أيامها دون العشرة فاما إذا كانت أيامها عشرة فقد  
 تيقنا بخروجها من الحيض بنفس انقطاع الدم وإذا كانت أيامها دون العشرة لم نيقن بذلك  
 لجواز أن يعاودها الدم فيكون ذلك حيضاً إذا لم يجاوز العشرة وقد قالت الصحابة رضوان  
 الله عليهم الزوج أحق برجعتها ما لم تفتسل أو ما لم تحمل لها الصلاة وحل الصلاة يكون  
 بالاغتسال وإذا أخرت الفسل حتى ذهب وقت أدنى الصلاة إليها انقطع حق الرجعة عندها  
 ولا ينقطع عند زفر رحمه الله تعالى عملاً بقول الصحابة رضي الله عنهم ما لم تحمل لها الصلاة  
 ولبقاء توهم معاودة الدم وكون ذلك حيضاً ولكننا نقول بذهاب الوقت صارت الصلاة ديناً في  
 ذمتها وذلك من خواص أحكام الطاهرات فإذا انضم ذلك إلى الانقطاع تقوي به كالاغتسال  
 ولا يعتبر توهم معاودة الدم بعده كما لا يعتبر بعد الاغتسال وقيل في معنى قول الصحابة  
 رضي الله عنهم حتى تحمل لها الصلاة أي تحمل عليها الصلاة بأن تلزمها بذهاب الوقت وهو  
 نظير قوله تعالى أولئك لهم اللعنة أي عليهم اللعنة أرايت لو أخرت الاغتسال شهراً طمعاً  
 في أن يراجعها الزوج أكان تبقى الرجعة إلى هذه المدة هذا قبيح فإذا انقضت عدتها ثم أقام  
 الزوج البينة أنه قال في عدتها قد راجعها أو أنه قال قد جامعها كان ذلك رجعة لأن الثابت  
 بالبينة كالثابت بالمعينة وهذا من أعجب المسائل فإنه يثبت اقترار نفسه بالبينة بما لو أقربه  
 للعالم لم يكن مقبولاً منه وإن لم تكن له بيعة وكذبته المرأة فأراد أن يستحلها فلا يمين له  
 عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليها  
 اليمين لأن هذا استحلاف في الرجعة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يري ذلك على ما بيناه  
 في النكاح فإن قيل أليس أنها لو ادعت انقضاء عدتها تستحلف في ذلك ثم لو نكحت كان  
 للزوج أن يراجعها قلنا ذلك استحلاف في المدة فإذا نكحت بقيت المدة وهي محل الرجعة  
 وهذا استحلاف في نفس الرجعة واختلوة بالمعنة ليست رجعة لأنها لا تختص بالملك فإنه  
 يحل للرجل أن يخلو بذوات محارمه فلا يكون دليل استدانة الملك ﴿ قال ﴾ ولو كنتما  
 الطلاق ثم راجعها وكتما الرجعة فهي امرأته لأنه في إيقاع الطلاق هو مستبد به وكذلك  
 في الرجعة فإنه استدانة للملك ولا يلزمها به شيئاً فلا معتبر بملها فيه ولكنه أساء فيها صنع حين  
 ترك الاشارة على الرجعة وهو مستحب قال بلغنا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا أراد

أن يراجع امرأته لم يدخل عليها حتى يشهد **وقال** **﴿** وإذا قال زوج المتهمة لها قد راجعتك فقالت بحية له قد انقضت عدتي فالتقول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تثبت الرجعة وعندهما القول قول الزوج والرجعة صحيحة لأنها صادفت المدة فإن عدتها باقية ما لم تخبر بالانقضاء وقد سبقت الرجعة خبرها بالانقضاء فصحت الرجعة وسقطت المدة فإنها أخبرت بالانقضاء بعد سقوط المدة وليس لها ولاية الاخبار بعد سقوط المدة لو سكنت ساعة ثم أخبرت ولأنها صارت متهمة في الاخبار بالانقضاء بعد رجعة الزوج فلا يقبل خبرها كما لو قال الموكل للوكيل عزلتك فقال الوكيل كنت بمتة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الرجعة صادفت حال انقضاء المدة فلا تصح لأن انقضاء المدة ليس بمدة مطلقاً وشرط الرجعة أن تكون في عدة مطلقة وبأنه أنها أمينة في الاخبار ولا يمكنها أن تخبر إلا بعد الانقضاء فإذا أخبرت بحية للزوج عرفنا ضرورة أن الانقضاء سابق وأقرب أحواله حال قول الزوج راجعتك بخلاف ما إذا سكنت ساعة فإن أقرب الأحوال للانقضاء هناك حال سكوتها ولا يقال مصادفة الرجعة حال انقضاء المدة نادر لأن انقضاء المدة لا بد من أن يوافق حالة فتارة يوافق كلها وتارة يومها وتارة قول الزوج راجعتك وإن تمكن ما هو نادر وهو رجعة الزوج في هذه الحالة وإنما تصير متهمة إذا فرطت في الاخبار بالتأخير ولا تغريط منها هنا لأنها لا تقدر على الاخبار إلا بعد الانقضاء بخلاف الوكيل فإنه مفرط في الاخبار لأن بيمة كان قبل العزل لا مع العزل ولم يذكر في الكتاب ما إذا قال لها قد طلقتك فقالت بحية له قد انقضت عدتي قيل هو على هذا الخلاف ولا يقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لو قال لها أنت طالق مع انقضاء عدتك والاصح أنه يقع لافراق الزوج بالوقوع كما لو قال بعد انقضاء المدة كنت طلقتك في المدة كان مصداقاً في ذلك بخلاف الرجعة **وقال** **﴿** والتوارث قائم بين الرجل والمتهمة من طلاق رجعي لأن الزوجية بينهما قائمة وإنما انتهت بالموت وهو سبب التوارث ويستوى فيه التولية والتطليقتان وبملك مراجعة المرأة الكتابية والمملوكة في عدتها مثل ما يملكه على الحرية المسلمة لأنها استدامة للملك كما قلنا والمساكية والمدبرة وأم الولد بمنزلة الأمة في الطلاق والمدة لبقاء الرق المنصف للحل فيهن والمستسماء كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنها كالكتابية **وقال** **﴿** وإذا قال زوج الأمة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعها في المدة وصدقه المولى وكذبته الأمة فالتقول قولها في قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القول قول الزوج لان  
بعضها مملوك للمولى وينزل المولى فيها منزلة الحرة من نفسها حتى يصح تزويجه إياها  
واقراره بالنكاح عليها فكذلك اقراره بالرجعة بمنزلة اقرار الحرة على نفسها به وأبو حنيفة  
رحمه الله تعالى يقول الرجعة تنبني على سبب لا قول للمولى فيه وهو قيام العدة فإن القول  
في العدة قولها في البقاء والاقتضاء دون المولى فكذلك فيما ينبنى عليه توضيحه ان صحة  
الرجعة حال قيام العدة ولا ملك للمولى عند ذلك في البضع ولا تصرف فكان القول فيه  
قولها بخلاف التزويج والاقرار به عليها ولو كانت هي التي صدقت الزوج وكذب المولى  
لم تثبت الرجعة اما عندهما فظاهر واما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان بضعها في الحال  
خالص حق المولى فان عدتها منقضية فلذلك لا يقبل قولها في ذلك **وقال** **﴿** والمعتدة من طلاق  
رجعي تشوف وتزين له لان الزوجية باقية بينهما وهو مندوب على أن يراجعها وتشوفها له  
يرغبه في ذلك فان كان من شأنه ان لا يراجعها فالحسن ذلك ان يدلها بدخوله عليها بالتعصم  
وخفق النبل كي تنأهب لدخوله لا لان الدخول عليها بضير الاستئذان حرام ولكن المرأة  
في بيتها في ثياب مهنتها قربا يقع بعصره على فرجها وتقرن به الشهوة فيصير مراجعاً لها  
بغير شهود وذلك مكروه واذا صار مراجعاً وليس من قصده امساكها احتاج الى أن يطلقها  
وتستأنف العدة فيكون اضراً بها من حيث تطويل العدة ولهذا قال **أكره** ان يراها متجردة  
اذا كان لا يريد رجعتها وان رآها لم يكن عليه شيء لان ما فوق الرؤية وهو النشيان حلال له  
**وقال** **﴿** واذا كانت معتدة من تطليقة بانه أو فرقة بخلع أو إيلاء أو لمان أو اختيارها أمر  
نفسها أو بالأمر باليد أو ما أشبه ذلك فلا رجعة له عليها لان حكم الرجعة عرف بالنص بخلاف  
القياس والنص ورد بمطلق الطلاق فبقى الطلاق المقيّد بصفة البيئونة على أصل القياس  
وهذا لان كونها مطلقة حكم مطلق الطلاق وهذا لا ينافي ملك النكاح كما بعد الرجعة  
وكونها مبانة أو مالكة أمر نفسها ينافي ملك النكاح والمتانين لا يجتمعان فاذا ثبتت  
البيئونة اثنى النكاح ولا رجعة له عليها وفي الخلع انما التزمت العوض لتخلص من الزوج  
وذلك لا يحصل مع قيام الملك وحق الرجعة **وقال** **﴿** واذا كان الطلاق بعد الخلوة وهو  
يقول لم أدخل بها فلا رجعة له عليها لانه مقر بالبيئونة وسقوط حقه في الرجعة واقراره  
على نفسه صحيح ولان الخلوة انما جعلت تسلياً في حق المهر لدفع الضرر عنها وذلك المعنى

لا يوجد في الرجعة لانها حق الزوج وهو متمكن من غشائها **﴿قال﴾** وإن كانت حين  
 خلاها حائضا أو صائمه في رمضان أو محرمة أو رتقاء فلا رجعة له عليها لأن الخلوة فاسدة  
 في هذه الاحوال فاذا كان حق الرجعة لا يثبت بالخلوة الصحيحة فبالفا سدة أولى وعليه  
 نصف المهر الاعلى قول ابن أبي ليلى رحمه الله فانه يقول جميع المهر لان عليها المدة بالاتفاق  
 ولكننا نقول في المدة معنى حق الشرع وهما متهمان في ذلك فاما المهر حقها فيفصل فيه بين  
 الخلوة الصحيحة والفا سدة وقد بينا فصول الخلوة في كتاب النكاح **﴿قال﴾** واذا كان عتيقا  
 أو عيبويا أو خصيا غفلى بها ولم يدخل بها فلا رجعة له عليها لانه لو كان غفلا ولم يدخل بها لم  
 يكن له حق المراجعة في المدة فاذا كان المانع من الدخول ظاهرا فيه أولى أن لا يكون له  
 حق المراجعة في المدة **﴿قال﴾** واذا ادعى الزوج الدخول بها وقد خلاها وأنكرته المرأة  
 فله الرجعة لان الظاهر شاهد له لان الظاهر من حال الفحل انه متى خلى بالانثى التي تحمل  
 له نزا عليها فان قيل الظاهر حجة لدفع الاستحقاق والزوج انما يريد استحقاق الرجعة بقوله  
 قلنا لا كذلك بل الزوج انما يستبقي ملكه بما يقول ويدفع استحقاقها نفسها والظاهر يكفي  
 لذلك **﴿قال﴾** وان لم يخل بها حتى طلقها وادعى الدخول فلا رجعة له عليها لانه يدعى عارضا  
 لا يعرف سببه ولانه لا عدة له عليها في هذه الحالة فان انكارها سبب المدة كانكارها  
 أصل المدة والرجعة لا تكون الا في المدة **﴿قال﴾** واذا قالت ان عدتي قد انقضت وذلك  
 في وقت لا تحيض فيه ثلاث حيض لم تصدق على ذلك لان الامين انما يقبل خبره اذا لم  
 يكن مستحيلا أو مستنكرا فاذا أخبرت بما هو مستحيل أو مستنكر لم تصدق في خبرها  
 ثم بين أدنى المدة التي تصدق فيها وهو شهران في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسعة  
 وثلاثون يوما في قولهما وقد بينا هذه المسألة بفروعها في آخر كتاب الحيض **﴿قال﴾** فان  
 قالت قد أسقطت سقطا ستيين اخلق أو بعض اخلق صدقت على ذلك لانها مسلطة أمينة  
 في الاخبار بما في زوجها قال الله تعالى ولا يحل لمن ان يكتم ما خلق الله في أرحامه ولننهي  
 عن السكتان أمر بالاعطاء وقال أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه ان من الامانة ان تؤمن  
 المرأة على ما في زوجها فاذا أخبرت بذلك وكان محتملا وجب قبول خبرها من غير بينة وان  
 اتهمها الزوج حلفها **﴿قال﴾** وكل سقط لم يستين شيء من خلقه لا تنقض به المدة لانه ليس  
 له حكم الولد بل هو كالدلم المتجمد وعند الشافعي رحمه الله تعالى يتمتع بالماء الحار فاذا ذاب فيه

فهو دم وان لم يذب فهو ولد ولكن هذا من باب الطب لا من باب الفقه وقد بيناه في كتاب  
الحيض **﴿ قال ﴾** وإذا قالت بعد مضي شهرين قد انقضت عدتي وقال الزوج قد أخبرني  
أمس أنها لم تحض شيئاً قالت كذبت له المرأة فالقول قولها مع يمينها لأنه يدعى عليها مالا  
يعرف سببه وهي تنكر ذلك وقد ظهر انقضاء العدة بخبرها وإن صدقته في ذلك فله أن  
يراجعها لأن الثابت بالتصادق كالثابت بالمأينة وبعد ما أخبرت أمس أنها لم تحض شيئاً  
فاخبرها في اليوم بانقضاء العدة مستحيل ولأن الحق لها لا يبدوها وقد تصادقا على قيام  
الزوجة بينهما **﴿ قال ﴾** فإن كانت تمتد بالشهور لصغر أولئها فاضت انقضت ماضى من عدتها  
بالشهور وكان عليها ثلاث حيض أما في الآيسة فظاهر لأنها لما حاضت تبين أنها لم تكن آيسة  
وأما كانت ممتداً طهرها وأما في الصغيرة إذا حاضت فلاها قدرت على الأصل قبل حصول  
المقصود بالبدل والقدرة على الأصل تمنع اعتبار البدل ولا يكمل مع الأصل لأنها لا يلتقيان  
فلا بد من الاستئناف وعلى هذا قالوا لو طلقها طليقة فاضت وطهرت قبل مضي الشهر له أن  
يطلقها أخرى لأن الفصل بالشرب بين الطلاقين كان قبل ظهور الحيض **﴿ قال ﴾** وكذلك لو  
حاضت حيضة ثم أيست من الحيض اعتدت بالشهور ثلاثة أشهر بعد الحيضة لأن اكمال  
الأصل بالبدل غير ممكن فلا بد من الاستئناف وإياها أن تبلغ من السن ما لا يبيض فيه مثلها  
لأنه معنى في باعنها لا يوقف على حقيقة فلا بد من اعتبار ما يوجب الظاهر فيه وإذا بلغت من  
السن ما لا يبيض فيه مثلها وهي لا ترى الدم والظاهر أنها آيسة ولم يقدر السن في الكتاب وقد  
روى عن محمد رحمه الله تعالى التقدير بخمسين سنة في رواية ستين سنة في رواية بين  
الروميات والخراسانيات في الروميات التقدير بخمسين سنة لأن الهرم يسرع البهن وفي  
الخراسانيات التقدير بستين سنة وأكثر مشايخنا على التقدير بالزيادة على خمسين سنة فقد  
قالت عائشة رضي الله تعالى عنها إذا جاوزت المرأة خمسين سنة لم ترف بطنها قررة عين  
**﴿ قال ﴾** وإذا طلق الرجل امرأته واحدة ثم راجعها في الحيضة الثانية ثم طلقها بعد الطهر  
وتركها حتى حاضت الثالثة ثم راجعها ثم طلقها بعد الطهر فليها العدة بعد الطليقة الثالثة  
ثلاث حيض لأن الرجعة قد صحت لمصادفتها العدة فإذا طلقها كان عليها عدة مستتبلة وقد  
أساء فيما صنع لأنه طول العدة عليها وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في تأويل قوله تعالى  
ولا تمسكوهن ضرراً آن تتعدوا أنه نزل فيما ذكرنا وأما قوله آلى فلا تفضلو عن أن



ينكحهن أزواجهن إنما نزلت فيها إذا خطبها الزوج بعد انقضاء عدتها وأبى أولياؤها أن  
 يتركوها **وقال** وإذا اغتسلت للمعدة من الحيضة الثالثة غير أنه بقي منها عضو لم يصبه الماء  
 فالزوج يملك الرجعة ولو بقي مادون العضو لم يكن للزوج عليها رجعة قال هذا والأول  
 سواء غير أنني أستحسن ولم يذكر في الكتاب لصا موضع القياس والاستحسان وقيل عند  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى القياس والاستحسان في العضو الكامل في القياس يتقطع لأنها  
 مفصلة وقد فصلت أكثر البدن ولا أكثر حكم الكل وفي الاستحسان لا يتقطع لأن  
 العضو الكامل ورد الخطاب بتغييره شرعا فبقاؤه كبقاء جميع البدن ولأن العضو الكامل  
 لا يقع الانتقال عنه عادة فلا يسرع إليه الجفاف مادة بخلاف مادونه وعند محمد رحمه الله تعالى  
 القياس والاستحسان في مادون العضو في القياس يبقى حكم الرجعة لبقاء حكم الحدث كما قال صلى  
 الله عليه وسلم تحت كل شجرة جنابة ولأنه لم تحل لها الصلاة فكان هذا وبقاء عضو كامل  
 سواء وفي الاستحسان يتقطع الرجعة لأن مادون العضو نقلته يسرع إليه الجفاف فلا يتيقن  
 بعدم إصابة الماء فهذا يؤخذ فيه بالاحتياط فتقطع الرجعة ولكن لا يحل لها أن تزوج حتى  
 تفصل ذلك الموضع احتياطاً لأن الماء لم يصل إلى ذلك الموضع من حيث الظاهر **وقال**  
 ولو تركت المضمضة والاستنشاق في الاغتسال لا تنقطع الرجعة عند أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى لبقاء عضو كامل وتنقطع عند محمد رحمه الله احتياطاً لشبهة اختلاف العلماء رحمه  
 الله تعالى فإن من الناس من يقول المضمضة والاستنشاق في الاغتسال سنة فكان الاحتياط  
 في قطع الرجعة **وقال** وإذا لم تقدر على الماء به ما طهرت وأيامها دون العشرة فتممت  
 وصلت مكتوبة أو تطوعا فقد انقطعت الرجعة لانا حكمنا بطهارتها حين جوزنا صلاتها  
 بالتييم فهو بمنزلة ما لم يمسح عليها وقت صلاة وهناك يتقطع الرجعة فهنا كذلك فإن  
 وجدت الماء بعد هذا اغتسلت ولم يمد حق الرجعة لأن صلاتها تلك بقيت مجزئة وهذا  
 بخلاف ما إذا عاودها الدم لأن بمعاودة الدم تبين أن الانقطاع لم يكن طهراً وبوجود الماء  
 لا يبين ذلك فاما إذا تيممت ولم تصل فلزوج عليها حق الرجعة في قول أبي حنيفة وأبي  
 يوسف رحمه الله استحساناً وفي قول محمد رحمه الله تعالى قد انقطعت الرجعة وهو القياس  
 لأن التيمم عند عدم الماء ينزل منزلة الاغتسال عند وجود الماء فيما ينبت أمره على الاحتياط  
 بدليل حل أداء الصلاة لها وحل دخول المسجد وقراءة القرآن ومس المصحف والحكم

يسقط الرجعة يؤخذ فيه بالاحتياط ألا يري أنها لو اغتسلت وبقي على بدنهما لمعة تنقطع  
 الرجعة عنها احتياطاً وإن لم يحل لها أداء الصلاة فيها أولى وكذلك لو اغتسلت بسور الحمار  
 ولم تجد غيره تنقطع الرجعة احتياطاً ولم يحل لها أداء الصلاة في هذين الموضعين فيها أولى  
 أن تنقطع الرجعة وقد حل لها أداء الصلاة وهذا لأن التيمم طهارة عند عدم الماء قال الله تعالى  
 ولكن يريد ليطهركم فإذا أتت به لم تبق غاطبة بالتطهير فتقطع الرجعة كالنصرانية تحت  
 مسلم إذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة انقطعت الرجعة بنفس الانقطاع لأنها غير غاطبة  
 بالتطهير وأبو حنيفة وأبو يوسف وجهها الله تعالى قال التيمم طهارة ضعيفة فلا تنقطع به  
 الرجعة كنفس الانقطاع وببأنه لا يرفع الحدث يقيّن حتى أن التيمم إذا وجد الماء كان  
 محدثاً بالحدث السابق ولأنه في الحقيقة تلوث وتغير وهذا ضد التطهير وإنما جعل طهارة  
 حكماً لضرورة الحاجة إلى أداء الصلاة لأنها مؤقّتة والثابت بالضرورة لا يمدو موضع  
 الضرورة فكان طهارة في حكم الصلاة وفيما هو من توابع الصلاة خاصة كدخول المسجد  
 وقراءة القرآن ومس المصحف ولا ضرورة في حكم الرجعة فكان التيمم في حكم الرجعة عند  
 عدم الماء كهو عند وجود الماء توضيحه أن التيمم مشروع لمقصود وهو أداء الصلاة لرفع  
 الحدث به ولهذا لا يؤمر به قبل دخول الوقت وفي الوقت أيضاً ينتظر آخر الوقت وما كان  
 مشروعاً لمقصود قبل انضمام ذلك المقصود إليه كان ضعيفاً فلا يزول به الملك كشهادة  
 الشاهدين على الطلاق لما كان المقصود هو قضاء القاضي به فما لم ينضم إليه القضاء لا يكون  
 مزيلاً للملك وهذا بخلاف ما إذا بقي على بدنهما لمعة لأن قطع الرجعة هناك لتوهم وصول  
 الماء إلى ذلك الموضع وسرعة الجفاف فكانت طهارة قوية في نفسها والاحتياط بسور الحمار  
 كذلك فإنها طهارة قوية لكونها اغتسالاً بالماء ولكنها تؤمر بضم التيمم إلى ذلك في حكم حل  
 الصلاة احتياطاً لاشتباه الأدلة في طهارة الماء وقد كان الأصل فيه الطهارة ولهذا لو اغتسلت  
 به مع وجود ماء آخر تنقطع الرجعة أيضاً لكونها طهارة قوية وإذا ثبت أن الطهارة قوية  
 جاء موضع الاحتياط قلنا بأنه تنقطع الرجعة احتياطاً ولا تحل للأزواج حتى تغتسل بماء آخر  
 أو تقيم وتصلح لاحتمال نجاسة ذلك الماء احتياطاً وهذا بخلاف النصرانية فإنه ليس عليها  
 اغتسال أصلاً فكان نفس الانقطاع كطهارة قوية في نفسها وهنا الاغتسال واجب عليها بعد  
 التيمم وإنما تندر للمعجز ولم يذكر في الكتاب ما إذا تيممت وشرعت في الصلاة والصحيح عند

أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى أن الرجعة لا تنقطع ما لم تفرغ من الصلاة لأن  
الحال بعد شروعه في الصلاة كالحال قبله ألا ترى أنها إذا رأت الماء لا يسبق لئيمها أثر بخلاف  
ما بعد الفراغ فانها وإن رأت الماء تبقى صلاتها عجزته وتأويل قول ابن مسعود رضي الله  
تعالى عنه الزوج أحق برجعتها ما لم تحل الصلاة لها وحل الصلاة بالاعتسال فانه صح من  
مذهبه أنه كان لا يرى التيمم للجنب والحائض وإن لم يجد الماء شهراً والله سبحانه وتعالى  
أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### باب المدة وخروج المرأة من بيتها

قد بينا عدة ذات القروء والآيسة والصغيرة إذا كانت حرة أو أمة فاماعدة الوفاة فانها لا تجب  
الا عن نكاح صحيح ويستوى فيه المدخول بها وغير المدخول بها صغيرة كانت أو كبيرة حتى  
إذا كانت حرة مسلمة أو كتيبة تحت مسلم فعدتها ما قال الله تعالى والذين يتوفون منكم  
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً وقوله ويذرون أزواجا بيان أنها  
لا تجب الا بنكاح صحيح لأن اسم الزوجية مطلقاً لا يكون الا بعد صحة النكاح ويستوى  
في هذا الاسم المدخول بها وغير المدخول بها وهذا لأن المدة محض حق النكاح لأن  
النكاح بالموت ينتهي فانه يفقد للعر ومضى مدة العسر بنبيه فيجب المدة حقاً من حقوقه  
وبين السلف رحمهم الله فيه خلاف في أربعة نصول (أحدها) أن منهم من يقول لها عدتان  
الأطول وهو الحول والأقصر وهو أربعة أشهر وعشراً كما قال الله تعالى وصية لأزواجهم  
متاماً الى الحول غير اخراج فان خرجن أي بعد أربعة أشهر وعشراً فلا جناح عليكم في هذا  
بيان ان المدة الكاملة هو الحول وإن الا كتفاء بأربعة أشهر وعشراً رخصة لها ولكننا نقول  
هذه الآية منسوخة وهذا حكم كان في الابتداء ان على الزوج أن يوصي لها بالنفقة  
والسكنى الى الحول وقد انتسخ ذلك بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً  
والدليل عليه ما روى ان المتوفى عنها زوجها لما جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تستأذنه في الاكتحال قال صلى الله عليه وسلم كانت احداً كن في الجاهلية اذا توفي عنها  
زوجها قعدت في شر أحلاسها حولاً ثم خرجت فرمت كلبه بكرة أفلا أربعة أشهر وعشراً  
(والثاني) أن المعتبر عشرة أيام وعشر ليال من الشهر الخامس هـ ندنا وعن عبد الله بن عمرو بن

العاص رضى الله عنهما انه كان يقول عشر ليال وتسعة أيام حتى يجوز لها أن تزوج في اليوم العاشر  
 لظاهر قوله تعالى وعشراً فإن جمع المؤنث يذكّر وجمع المذكر يؤنث فيقال عشرة أيام  
 وعشر ليال فلما قال هنا وعشراً عرفنا أن المراد الليالي ولكننا نقول هو كذلك إلا أن  
 ذكر أحد المديدين من الايام والليالي بعبارة الجمع يقتضى دخول ما بآزائه من المدد الآخر  
 وقد بينا هذا في باب الاعتكاف (والثالث) أن المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملاً فمدتها  
 أن تضع حملها عندنا وهو قول ابن عمر وابن مسعود رضى الله عنهما وكان علي رضى الله  
 عنه يقول تمتد بأمد الاجلين اما بوضع الحمل أو بأربعة أشهر وعشراً لأن قوله تعالى وأولات  
 الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن يوجب عليها العدة بوضع الحمل وقوله تعالى يتربصن  
 بأنفسهن يوجب عليها الاعتداد بأربعة أشهر وعشراً فيجمع بينهما احتياطاً ولو وضعت قبل  
 أربعة أشهر وعشراً فليس لها أن تزوج لأن أمر العدة مبنى على الاحتياط ولكن قد  
 صح عن ابن عمر وابن مسعود رضى الله عنهما أن قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن قاضية  
 على قوله تعالى يتربصن بأنفسهن حتى قال ابن مسعود رضى الله عنه من شاء باهله  
 ان سورة النساء القصوى وأولات الاحمال أجلهن نزلت بعد قوله أربعة أشهر وعشراً  
 التي في سورة البقرة وقال عمر رضى الله تعالى عنه لو وضعت مافى بطنها وزوجها على  
 سريره لا تقضت عدتها والليل عليه حديث سبيعة بنت الحارث الاسدية رضى الله تعالى  
 عنها فانها وضعت مافى بطنها بعد موت الزوج بتسعة أيام فسألت أبا السنا بل بن بكك هل  
 لها أن تزوج فقال لا حتى يبلغ الكتاب أجله فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وأخبرته بما قال أبو السنا بل فقال صلى الله عليه وسلم كذب أبو السنا بل فقد بلغ الكتاب  
 أجله اذا أردت النكاح فادأبي وإنما شبهت على علي رضى الله تعالى عنه لأن بوضع الحمل يتبين  
 براءة الرحم وفي التبرص بأربعة أشهر وعشراً لا عبرة بشغل الرحم حتى تستوى فيها الصغيرة  
 والكبيرة بخلاف عدة الطلاق ولكننا نقول أصل العدة مشروع لبراءة الرحم ونعمام ذلك  
 بوضع الحمل ففي حق الحامل لا يعتبر نفي آخر بأي سبب وجبت عليها العدة (والرابع)  
 ان عدة الوفاة معتبرة من وقت موت الزوج عندنا وهو قول ابن مسعود وابن عباس رضى  
 الله عنهما وكان علي رضى الله عنه يقول من حين تلم بموته حتى اذا مات الزوج في السفر فأما  
 الخبر بعد مضي مدة العدة عند علي رضى الله تعالى عنه يلزمها عدة مستأنفة لأن عليها الحداد

في عدة الوفاة ولا يمكنها اقامة سنة الحداد الا بعد العلم بموته ولان هذه العدة يجب بطريق  
 المباداة فلا بد من علمها بالسبب لتكون مؤدية للمباداة ولكننا نقول العدة مجرد مضي المدة  
 وذلك يتحقق بدون علمها فهو وعدة الطلاق سواء وأكثر ما في الباب أنها لم تقم سنة  
 الحداد ولكن ذلك لا يمنع من انقضاء العدة كما لو كانت طالبة بموت الزوج ومعنى المباداة  
 في المدة تبع لا مقصود الا ترى انها يجب على الكتابة تحت المسلم وهي لا تخاطب  
 بالمبادات **وقال** **﴿** والمتوفى عنها زوجها اذا كانت أمة أو مكاتبة أو مدبرة أو أم ولد فان  
 كانت حائلاً فعدتها شهران وخمسة أيام لان الرق منصف للعدة كما بينا وان كانت حاملاً  
 فعدتها ان تضع حملها لان مدة الحمل لا تحتمل التنصيف فان شيئا من المقصود وهو براءة  
 الرحم لا يحصل قبل وضع الحمل **وقال** **﴿** ولا ينبغي للمطلقة ثلاثاً أو واحدة بائنة أو رجعية  
 ان تخرج من منزلها ليلاً ولا نهاراً حتى تنقضي عدتها لقوله تعالى ولا يخرجن الا ان يأتين  
 بفاحشة مبينة قال ابراهيم رضي الله عنه الفاحشة خروجها من بيتها وبه أخذ أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى وقال ابن مسعود رضي الله عنه الفاحشة أن تزني فتخرج لا قامة الحد وبه أخذ  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال ابن عباس رضي الله عنه الفاحشة نشوزها وأن تكون  
 بذينة اللسان تزدو على احماء زوجها وما قاله ابن مسعود رضي الله عنه هو الاصح فانه جمل  
 الفاحشة غاية والشئ لا يجعل غاية لنفسه وما ذكره ابراهيم محتمل أيضاً والمعنى أن يكون  
 خروجها فاحشة كما يقال لا يسب النبي صلى الله عليه وسلم الا أن يكون كافراً ولا يزني  
 الا أن يكون فاسقاً وعلى هذا لا تخرج لسفر الحج ولا لغيره لان الامتناع من الخروج  
 موقت بالعدة يفوت بمضيها والخروج للحج لا يفوتها فتقدم ما يفوت على ما لا يفوت وأما  
 المتوفى عنها زوجها فلها أن تخرج بالنهار لحوائجها ولكنها لا تبيت في غير منزلها لما روى أن  
 فريسة بنت مالك بن أبي سنان أخت أبي سعيد الخدري رضي الله عنه جاءت الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بعد وفاة زوجها تسأذه أن تمتد في بني خديرة فقال صلى الله عليه  
 وسلم امكثي في بيتك حتى تنقضي عدتك ولم ينكر عليها خروجها للاستفتاء وعن علقمة  
 رضي الله تعالى عنه أن اللاتي توفي عنهن أزواجهن شكون الى ابن مسعود رضي الله تعالى  
 عنه الوحشة فرخص لهن أن يتزاورن بالنهار ولا يبتن في غير منازلهن والمعنى فيه أنه  
 لا نفقة في هذه العدة على زوجها فهي تحتاج الى الخروج لحوائجها في النهار وتحصيل

ما تنفق على نفسها بخلاف المطلقة فانها مكفية المؤنة ونفقتها على زوجها على أى وجه وقست  
الفرقة بالطلاق فلا حاجة بها الى الخروج وان كانت أبرأت زوجها في الخلع فى التى أضرت  
بنفسها فلا يعتبر ذلك وذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أن للمتوفى عنها زوجها  
أن تبيت في غير منزلها أقل من نصف الليل وهذا صحيح لان المحرم عليها البيوتة في غير  
منزلها والبيوتة في جميعها أو أكثرها **وقال** وان كانت مدبرة أو أم ولد أو أمة أو مكاتبه  
فلها أن تخرج في عدة الطلاق والوفاة جميعا لانها ما كانت ممنوعة عن الخروج في حال النكاح  
والمنع في العدة على ذلك يبنى وهذا لان خدمتها حق مولاهها والمنع عن الخروج اما لحق  
الشرع أو لحق الزوج وحق المولى في الخدمة مقدم على ذلك كله والمكاتبه انما تخرج  
للاكتساب وفي كسبها حق للمولى اما أن يستوفى منه بدل الكتابة أو يخلص له اذا عجزت  
والمستعانة كالكتابة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الكتابة تحت مسلم اما في  
الطلاق الرجعي للزوج أن يمنحها من الخروج لقيام النكاح بينهما وأما في الطلاق البائن  
فان منعه الزوج عن الخروج فله ذلك تحصيناً لماله ولكيلا يتعلق به نسباً ليس منه وهو منفي  
قوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً أى ولداً وأما اذا كان لا يمنحها الزوج فلها  
أن تخرج وكذلك في عدة الوفاة لها أن تبيت في غير منزلها لان المنع لحق الشرع وهى  
لا تخاطب بذلك واليه أشار فقال لان ما فيها من الشرك أعظم من الخروج في العدة وان  
كانت صبية فلها أن تخرج لانها لا تخاطب بما هو أعظم من هذا من حقوق الشرع كالصلوات  
والحدود وليس للزوج أن يمنحها في الطلاق البائن لانه لم يبق له عليها ملك ولا يتوهم الحبل  
قالوا الا أن تكون مراهقة يتوهم أن تحبل فينشد هى كالكتابة فاما في الطلاق الرجعي هى  
لا تخرج الا باذن الزوج لبقاء ملك النكاح له عليها **وقال** واذا كانت المرأة مع زوجها في  
منزل مكرها فطلقها فيه فالكرها على زوجها حتى تنقضي عدتها لان السكنى عليه والكرها مؤنة  
السكنى فتكون عليه كما في حال قيام النكاح فان أخرجا أهل المنزل فى في سعة من  
التحول لان الحق لهم في منزلهم وهى لا تقدر على المقام مع الاخراج فيكون ذلك عذراً لها  
في التحول كما اذا انهدم المنزل فاما في عدة الوفاة أجر المنزل عليها لانها لا تستوجب على  
زوجها السكنى كما لا تستوجب النفقة فاز مكنها أهل المنزل من المقام بكرها وهى تقدر على  
ذلك فعليها ان تسكن وان كانت لا تجد ذلك فى في سعة من التحول لان سكنها في ذلك

المنزل حق الشرع فإذا قدرت عليه بموضع لزمها كالمسافر إذا وجد الماء بشئ مثله فإن كان عنده  
 الثمن فليس له أن يقيم وإن لم يكن عنده الثمن فله أن يقيم وكذلك إن كان زوج المطلقة غائبا  
 فآخذها أهل المنزل بكره فعليها أن تعطى الأجر وتسكن إذا كانت تقدر على ذلك وإن  
 كانت في منزل زوجها فسات الزوج أن كان نصيبها من ذلك يكفيها فعليها أن تسكن في  
 نصيبها في المدة ولا يخلو بها من ليس بمحرم لها من ورثة الزوج وإن كان نصيبها لا  
 يكفيها فإن رضى ورثة الزوج أن تسكن فيه سكنت وإن أبوا كانت في سعة من التحول  
 للمعذر وإن كانت في منزل تخوف على نفسها أو مالها وليس معها رجل كانت في سعة من  
 الرحلة لأن المقام مع الخوف لا يمكن وفي المقام ضرر عليها في نفسها ومالها وذلك عذر في  
 إسقاط حق الشرع كالأول كان بينه وبين الماء سبع أو عدو ولو كانت بالسواد فدخل عليها  
 الخوف من سلطان أو غيره كانت في سعة من التحول إلى المصر لأنها تتمكن من إزالة  
 الخوف هنا بالتحول إلى المصر ولو كان زوال الخوف بالتحول من منزل إلى منزل كان لها  
 أن تحول فكذلك إذا كان بالتحول من السواد إلى المصر قال **﴿** وإذا طلقها وهي في بيت  
 أهلها أو غيرهم زائرة كان عليها أن تدور إلى منزل زوجها حتى تمتد فيه سواء كان زوجها  
 معها أو لم يكن لأن الواجب عليها المقام في منزل مضاف إليها قال الله تعالى لا تخرجوهن  
 من بيوتهن والإضافة إليها بكونها ساكنة فيه فعرضا أن المستحق عليها المقام في منزل  
 كانت ساكنة فيه إلى وقت الفرقة وهذا لأن المنزل الذي هي فيه زائرة ليس بمضاف  
 إليها فعليها أن تعود إلى المنزل الذي كانت ساكنة فيه لتتمكن من إقامة حق الشرع  
**﴿** قال **﴿** ولو سافر بها ثم طلقها فإن كان الطلاق رجعيا فهي لا تفارق زوجها لأن الطلاق  
 الرجعي لا يقطع النكاح فأما إذا طلقها طلاقا رجعيا في منزلها فليس له أن يسافر بها قبل  
 الرجعة عندنا وله ذلك عند زفر رحمه الله تعالى قيل هذا بناء على أن السفر بها رجعة عند  
 زفر رحمه الله تعالى لأنه دليل استدانة الملاك كالتقيل والمس بشهوة وغندنا لا يكون  
 السفر بها رجعة لأنه غير مختص بالملك كالخلوة وقيل هي مسئلة مبتدأة فهو يقول الحل  
 والنكاح بينهما قائم فله أن يسافر بها ولكننا نقول هي معتدة والمعتدة ممنوعة من إنشاء  
 السفر مع زوجها كما تمتنع من إنشاء السفر مع المحرم وربما تنقضي عدتها في الطريق فتبقى بنير  
 محرم ولا زوج وأما في الطلاق البائن فإن كان بيننا وبين مقصدها دون مسيرة سفر وبيننا

وبين منزلها كذلك فعليها أن ترجع الى منزلها لانها كما رجعت تصير مقيمة واذا مضت تكون مسافرة ما لم تصل الى المقصد فاذا قدرت على الامتناع من استدامة السفر في العدة تعين عليها ذلك وان كان بينها وبين مقصدها دون مسيرة سفر وبينها وبين منزلها مسيرة سفر مضت الى مقصدها ولم ترجع لانها اذا مضت لا تكون منشئة سفراً ولا سائرة في العدة مسيرة سفر واذا رجعت تكون منشئة سفراً فلهذا مضت الى مقصودها وان كان كل واحد من الجانبين مسيرة سفر فان كان الطلاق أو موت الزوج في موضع لا تقدر على المقام فيه كالغزاة توجهت الى أى الجانبين شاءت سواء كان معها محرماً أو لم يكن وينبغي لها أن تختار أقرب الجانبين وهي في هذه المسألة كالتي أسلت في دار الحرب لها أن تهاجر الى دارنا من غير محرم لانها خائفة على نفسها ودينها فهذه في الغزاة كذلك فأما اذا كانت في مصر أو قرية تقدر على المقام فيه فليس لها أن تخرج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى تنقضي عدتها وعند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى ان لم يكن معها محرماً فكذلك وان كان معها محرماً فلها أن تخرج الى أى الجانبين شاءت لانها غريبة في هذا الموضع والغريب يؤذى ويقصد بالجفاء ومن يصبر على الاذى فكانت مضطرة الى الخروج فلها أن تخرج الى أى الجانبين شاءت كما لو كانت في الغزاة الا أن هذا من وجه إنشاء سفر فيعتبر فيه المحرم بخلاف تلك المسألة ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى طريقتان (أحدهما) أنها الى الآن كانت تابعة للزوج في السفر ألا ترى أن المعتبرية الزوج في السفر والاقامة لايتها وقد زال ذلك فتكون هي منشئة سفراً من موضع آمن وغياث والعدة تمنعها من ذلك كما لو كانت في منزلها بخلاف الغزاة فلها ليست بموضع الاقامة فلا تكون هي في التحول منشئة سفراً وقالوا على هذا الطريق اذا كانت سافرت مع المحرم بغير زوج فأتاها خبر موت الزوج أو الطلاق لا يكون عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى المقام فيه لانها ماضية على سفرها لا منشئة (والطريق الآخر) ان تأثير العدة في المنع من الخروج أكثر من عدم المحرم ألا ترى ان المرأة أن تخرج من غير المحرم مادون مسيرة السفر وليس لها ان تخرج من منزلها في عدتها دون مدة السفر ثم فقد المحرم هنا بمنعها من الخروج بالاتفاق فلان تمنعها العدة من الخروج وانها ليست في موضع مخوف أولى بخلاف ما اذا كانت في الغزاة فان فقد المحرم هناك لا يمنعها من الخروج لانها ليست في موضع لقرار فكذلك العدة حتى



لو وصلت الى مصر أو قرية لم يكن لها ان تخرج بعد ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 ﴿قال﴾ والمعتدة ان تخرج من بيتها الى الدار وتبيت في أي بيوت الدار شئت لان جميع  
 الدار منزل واحد وعليها ان تبيت في منزلها وذلك موجود في أي بيت باتت وبالحروج  
 الى صحن الدار لا تصير خاوجة من منزلها الا ترى انها في حال بقاء النكاح ليس للزوج ان  
 يمنحها من ذلك الا ان يكون في الدار منازل غيرهم فينشد لتخرج الى تلك المنازل لان صحن  
 الدار هنا بمنزلة السكة وبالوصول اليه تصير خاوجة من منزلها وهي ممنوعة من ذلك في العدة  
 ﴿قال﴾ واذا طلقها طلاقاً باتاً وليس له الا بيت واحد فينبى ان يحمل بينه وبينها سترآ  
 وحجاباً لانه ممنوع من الخلوة بها بعد ارتفاع النكاح فيتخذ بينه وبينها سترة حتى يكون  
 في حكم يتيين وكذلك في الوفاة اذا كان له أولاد رجال من غيرها فاذا هم وسعوا عليها  
 وخرجوا عنها أو ستروا بينهم وبينها حجاباً فلتقم حتى تنقضي عدتها وان أبوا ان يفعلوا ذلك  
 فلتنتقل معناه اذا أخرجوها وكان نصيبها لا يكفيها أو كانت تخاف على نفسها منهم فاذا لم  
 يكن بهذه الصفة فلا بأس بان تقيم معهم لان أولاده محرم لها الا ان يكون من ورثته من  
 ليس بمحرم لها ﴿قال﴾ بلغنا أن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه نقل أم كلثوم حين قتل  
 عمر رضى الله تعالى عنه لانها كانت في دار الامارة وروى ان عائشة رضى الله تعالى عنها  
 نقلت اختها أم كلثوم حين قتل طلحة بن عبيد الله رضى الله تعالى عنه ﴿قال﴾ واذا أنهدم  
 منزل المطلقة أو المتوفى عنها زوجها في سعة من التحول الى أي موضع شئت لان  
 المقام في المنزل المهدوم غير ممكن فكان ذلك عذراً في التحول والتدبير في اختيار المنزل اليها  
 بعد زوال الملك عنها الا في الطلاق الرجعي فان التدبير الى الزوج في اختيار المنزل فله أن  
 ينقلها حيث أحب وكذلك في الطلاق البائن اذا كان الزوج حاضراً وأراد أن ينقلها الى منزل  
 آخر عند المذر فاختيار في ذلك اليه لان ملك اليد له عليها باق مادامت في العدة والسكنى  
 والنفقة عليه فكان له أن يحصنها حتى لا تلحق به ما يكره وانما الاختيار اليها اذا كان الزوج  
 ميتاً أو غائباً عند تحقق المذر ﴿قال﴾ ولا يبنى للمعتدة أن تخرج ولا تسافر مع محرم وغير  
 محرم على ما مر وفي الكتاب قال بلغنا من عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه انه رد المتوفى  
 عنها زوجها من ذي الحليفة وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه ردهن من قصر  
 النجف وكن قد خرجن حاجات فدل ان المعتدة تمنع من ذلك ﴿قال﴾ واذا طلقت الامة

تطبيقه رجعية ثم أعتقت صارت عدتها حرة وإن كان الطلاق بائناً لم تنتقل عدتها من  
عدة الاماء الى عدة الحرائر وعند مالك لا تنتقل عدتها الى عدة الحرائر في الوجهين جميعاً وهو  
أحد قولي الشافعي وفي القول الآخر قال تنتقل عدتها في الوجهين وجه قول مالك ان ما  
يختلف بالرق والحرية يكون المعتبر فيه حال تقرر الوجوب كالحدود وهكذا يقول الشافعي  
رحمه الله تعالى في أحد القولين بناء على أصله أن الطلاق الرجعي يرفع الحل فالتق بعمده  
لا يؤثر في الحل فلا تنغير المدة كما بعد البيئونة وحجتنا في ذلك أن ملك النكاح يختلف  
بالحرية والرق لتتصف الحل بسبب الرق وقد بيناه في كتاب النكاح ثم الطلاق الرجعي  
لا يزيل ملك النكاح فإذا أعتقت كمل ملك النكاح عليها بكامل حالها بعد التق والمدة في  
الملك الكامل تنقضي بثلاث حيض فأما بعد البيئونة فقد زال الملك فلا يتكامل بالتق الملك  
الزائل عن الحل توضيحه أن المدة بعد الطلاق الرجعي بمرض التنغير حتى تنغير بموت  
الزوج من الأقراء الى الشهور بعد موته فكذلك بمنقها تنغير الى ثلاث حيض فأما بعد  
ما بان في الصحة فلا تنغير من الأقراء الى الأشهر بعد موته فكذلك لا تنغير بمنقها توضيحه  
أن زوال الملك بعد الطلاق الرجعي بآتقضاء المدة فلا يزول الملك عن الحرية الا بثلاث  
حيض بخلاف ما بعد البيئونة وبخلاف الحدود فانها مبنية على الدرع والاسقاط والمدة  
مأخوذة فيها بالاحتياط وسائر وجوه الفرقة كالطلاق في هذا وكذلك في عدة الوفاة لان  
الملك هناك يزول بالموت ومذهبنا في الفصلين مروى عن النخعي والشمسي رحمهما الله تعالى  
﴿ قال ﴾ وإذا مات زوج أم الولد عنها ومولاها ولا يعلم أيهما مات أولاً وبين موتيهما  
أقل من شهرين وخمسة أيام فعليها أربعة أشهر وعشراً من آخرهما موتاً احتياطاً ولا معتبر  
بالحيض فيها لأننا يتقنا أنه ليس عليها المدة بالحيض فان المولى لم مات أولاً فقد مات  
وهي منكوحة النير فلا عدة عليها منه لان وجوب المدة من المولى بزوال فراشه عنها  
ولا فراش للمولى عليها هنا فان مات المولى آخرها فقد مات وهي معتدة من الزوج فلم  
تكن فراشاً للمولى أيضاً ولكن من وجه عليها شهران وخمسة أيام وهو ما اذا مات الزوج  
أولاً ومن وجه عليها أربعة أشهر وعشراً وهو ما اذا مات الزوج آخراً قلنا تمتد بأربعة  
أشهر وعشراً احتياطاً وان علم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعدتها أربعة  
أشهر وعشراً تستكمل فيها ثلاث حيض لانه ان مات الزوج أولاً فقد انقضت عدتها

بشهرين وخمسة أيام ثم مات المولى فعليها العدة بثلاث حيض لانه مات بعد ما صارت فراشا  
 وان مات المولى أولا فقد عتقت بموته ثم عليها بموت الزوج أربعة أشهر وعشرا والعدة  
 يؤخذ فيها بالاحتياط فلهذا جعنا بين المديتين فأما اذا لم يعلم ما بين موتيهما ولا أيهما مات  
 أولا فنقد أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليها أربعة أشهر وعشرا لا حيض فيها وعندهما  
 تستكمل فيها ثلاث حيض لانه يحتمل أن يكون الزوج مات أولا ثم مات المولى بعد  
 ما مات الزوج بعد شهرين وخمسة أيام وفي العدة معنى العبادة فالوجه الواحد يكفي لوجوبها  
 للاحتياط وهو نظير مسائل المقد اذا تزوج أربعة في عقدة وثلاثا في عقدة واثنين في  
 عقدة ثم مات قبل البيان وجب على كل واحدة منهن عدة الوفاة احتياطا وأبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى يقول سبب وجوب العدة بالحليض لم يوجد وهو زوال فراش المولى عنها  
 والاحتياط انما يكون بعد ظهور السبب وبانه انه اذا مات المولى أولا فقد مات وهي  
 منكوبة الزوج وان مات آخر فقد مات وهي معتدة من الزوج وأما قولها ان مضى  
 الشهرين وخمسة أيام بين الموتين محتمل قلنا نعم ولكن مضى هذه المدة بين الموتين ليس  
 بعدة حتى يؤخذ فيها بالاحتياط ولا سبب لوجوب العدة فلا يقدر به عند التردد مع أن  
 كل أمرين ظهرا ولا يعرف التاريخ بينهما يحمل كأنهما حصلا معاً فيجعل كأنهما ماتا معا  
 كالفرق والحرق والحسبي لا يرث بعضهم بعضاً ولان هنا أحوالا ثلاثة ان مات المولى  
 أولا فهناك نكاح يمنع وجوب العدة بالحليض وان مات الزوج أولا ثم مات المولى بعده قبل  
 شهرين وخمسة أيام فهناك عدة تمنع وجوب العدة بالحليض وان كان بعد شهرين وخمسة أيام  
 فحينئذ تجب العدة بالحليض والحالة الواحدة لا تعارض الحالتين وهذا بخلاف المتقدم لان  
 هناك في حق كل امرأة حالتان إما حال صحة النكاح أو حال فساد والتعارض يقع بين  
 الحالتين فلهذا يؤخذ بالاحتياط هناك وكذلك اذا علم أن بين الموتين شهرين وخمسة أيام فهنا  
 حالتان اما العدة بالشهر من الزوج أو بالحليض من المولى فلتعارض الحالتين أخذنا  
 بالاحتياط **وقال** وكذلك لو كان الزوج طلقها تطليقة رجعية في هذه الوجوه لان الطلاق  
 الرجمي لا يزيل ملك النكاح فهو وما تقدم سواء ولا ميراث لها من الزوج لانه ان مات  
 الزوج أولا فقد مات وهي أمة والامة لا ترث من الحر شيئا وان مات المولى أولا ترث  
 والارث بالشك لا يثبت وشرط ارثها منه ان تكون حرة عند موته فما لم يتيقن بذلك

الشرط لآثرث منه ﴿قال﴾ وإذا طلق الرجل امرأته طلاق الرجعة ثم مات عنها بطلت عدة الطلاق عنها ولزمها عدة الوفاة لأن النكاح قائم بينهما بعد الطلاق الرجعي فكان منتهيا بالموت وانتهاء النكاح بالموت يلزمها عدة الوفاة ولأن المدة بعد الطلاق الرجعي بالحيض لزول الملك بها وقد زال بالموت فبليها المدة التي هي من حقوق النكاح وهي عدة الوفاة وإن كانت بأشئ منه في الصعوبة بوجه من الوجوه لم تنتقل عدتها إلى عدة الوفاة لأن النكاح ما انتهى بالوفاة هنا وهو السبب الموجب لعدة الوفاة لأن الله تعالى قال ويذرون أزواجه وهذه ليست بزوجة له عند وفاته حتى لا ترث منه بالزوجة شيئا فلا يلزمها عدة الوفاة أيضا ﴿قال﴾ وإذا أتى المرأة خبر وفاة زوجها بعد ما مضت مدة العدة فقد انقضت المدة لما قلنا أن المعتبر وقت موته لا وقت عليها به وإن شكت في وقت وفاته اعتدت من الوقت الذي تستيقن فيه بموته لأن المدة يؤخذ فيها بالاحتياط والاحتياط في أن يؤخذ باليقين وفي الوقت المشكوك فيه لا يقين فلماذا لا تمتد إلا من الوقت المتيقن ﴿قال﴾ وطلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان تحت حركات أو تحت عبد وطلاق الحرة ثلاث تطليقات وعدتها ثلاث حيض تحت حركات أو تحت عبد وفي العدة اتفاق أن العبرة بما لها لا بما للزوج لأنها هي المعتدة ألا ترى أنها تختلف بصغرها وكبرها وكونها حاملا أو حائضا فكذلك برقتها وحريتها فأما الطلاق بالنساء أيضا عندنا وهو قول علي وابن مسعود رضي الله عنهما وعند الشافعي رحمه الله تعالى عند الطلاق . متبر بما للرجل في الرق والحرية وهو مذهب عمر وزيد رضي الله عنهما وابن عمر رضي الله عنه يعتبر بمن رقى . منهما حتى لا يملك عليها ثلاث تطليقات إلا إذا كانا حريين وحجتهم في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الطلاق بالرجال والمدة بالنساء وفي رواية يطلق العبد تطليقتين وتمتد الأمة بحيضتين والمعنى فيه أن الزوج هو المالك للطلاق المتصرف فيه وثبوت الملك باعتبار حال المالك كذلك الميمن ألا ترى أن ما يمنع إيقاع الطلاق وهو الصغر والجنون يعتبر وجوده في الرجل دون المرأة فكذلك ما يمنع ملك الطلاق ولأن في اعتبار عدد الطلاق اعتبار عدد النكاح لأن من يملك على امرأته ثلاث تطليقات يملك عليها ثلاث عقد ومن يملك عليها تطليقتين يملك عليها عقدتين والمعتبر حال الزوج وملك العقد ألا ترى أن الحر يتزوج أربع نسوة والعبد لا يتزوج الاثنتين وأصحابنا رحمهم الله استدلو بقوله صلى الله عليه وسلم طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان فقد جمع بين الطلاق

والمدة وما روى أن الطلاق بالرجال ليل إنه كلام زيد رضى الله تعالى عنه لا يثبت مرفوعاً  
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل معناه إيقاع الطلاق بالرجال وما روى يطلق  
العبد اثنين فليس فيه أنه لا يطلق الثالثة أو معناه إذا كانت تحتة أمة وإنما قاله بناء على ظاهر  
الحال واعتبار الكفاءة في النكاح ولأنه صلى الله عليه وسلم قابل الطلاق بالمدة والمقابلة  
تقتضى التسوية والاتفاق في المدة للمعتبر حالها فكذلك في الطلاق ومن ملك على امرأته  
عدداً من الطلاق يملك إيقاعه في أول أوقات السنة وبهذا أجمع عيسى بن أبان الشافعي رضى  
الله عنه فقال أيها الفقيه إذا ملك الحر على امرأته الأمة ثلاث تطليقات كيف يطلقها في أوقات  
السنة فقال يقع عليها واحدة فإذا حاضت وطهرت أوقع عليها أخرى فلما إن أراد أن يقول  
فإذا حاضت وطهرت قال حسبك فإن عدتها قد انقضت فلما تمير رجع فقال ليس في الجمع  
بدعة ولا في التفريق سنة ولأن الطلاق تصرف مملوك في النكاح فيستوى فيه العبد والحر  
كالظهار والایلاء وهذا لأن العبد يستبد بإيقاع الطلاق من غير أن يحتاج فيه إلى رضا المولى  
فيكون فيه مبقى على أصل الحرية كالأقرار بالقصاص وما يؤثر فيه الرق بخروج الرقيق من  
أن يكون أهلاً للملكة كالمال وما بقي أهلاً للملك الطلاق عرفنا أن الرق لا يؤثر فيه ولا يدخل  
عليه النكاح لأن الرق يؤثر فيه ولكن ملك النكاح باعتبار الحل والحل يتنصف برقه فلهذا لا  
يتزوج الاثنتين وهذا لأن الحل نعمة وكرامة فيكون في حق الحر أزيد منه في حق العبد  
ألا ترى أن حل رسول صلى الله عليه وسلم كان يتسع لتسع نسوة كرامة له بسبب النبوة فأما  
اعتبار عدد النكاح فلا معنى فيه لأن الإنسان يملك على امرأته من العقد ما لا يحصى حتى لو  
وقعت الفرة بينهما بغير طلاق مراراً كان له أن يتزوجها مرة بعد أخرى ما لم تحرم عليه  
ولو كان معنوها فهذا دليلنا لأن جميع ما يملكه الحر على النساء اثنتي عشرة عقدة فإنه يتزوج  
أربع نسوة ويملك على كل واحدة ثلاث عقد فينبغي أن يملك العبد نصف ذلك وذلك ست  
عقد بأن يتزوج حرتين فيملك على كل واحدة منهما ثلاث عقد كما هو مذهبنا فأما الصغر  
والجنون لا يؤثر في ملك الطلاق وإنما يؤثر في التصرف والتصرف هو الزوج ثم هو مقابل  
بصفة البدعة والسنة في الطلاق فإن المعتبر فيه حالها في الحيض والطمهر لا حال الرجل **وقال**  
وإذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض لم يمتد بتلك الحيضة من عدتها هكذا قال ابن عباس  
رضي الله تعالى عنه وشريح وإبراهيم رحمهما الله تعالى وهذا لأن الحيضة الواحدة لا تجزئ

وما سبق الطلاق منها لم يكن محسوبا من المدة فيمنع ذلك الاحتساب بما بقي ولو احتسب  
بما بقي وجب اكملها بالحیضة الرابعة لان الاعتداد بثلاث حيض كواحد فاذا وجب جزء  
من الحيضة الرابعة وجب كلها **وقال** ﴿ ولو اعتدت المرأة بحيضتين ثم آتت فليها  
استئناف المدة بالشهور وقد بينا هذا وفيه اشكال فان بناء البدل على الأصل يجوز كالصلى  
اذا سبقه الحدث فلم يحسب ما يتيم ويبيى واذا عجز عن الركوع والسجود يومى وبني  
ولكننا نقول الصلاة بالتيميم ليست ببدل عن الصلاة بالوضوء انما البدلية في الطهارة ولا  
تكمل احدهما بالآخرى قط وكذلك الصلاة بالاياء ليست ببدل عن الصلاة بالركوع  
والسجود فاما المدة بالاشهر فهي بدل عن المدة بالحیض وان كان البدل بالأصل غير ممكن  
ثم قال اذا آتت من الحيض فاعتدت شهرا أو شهرين ثم حاضت اعتدت بالحیض وهذا  
يجوز في العبادة فانها بعد ما آتت لا تحيض وانما كان ذلك معجزة لنبي من الانبياء عليهم  
السلام ولكنها حين حاضت تبين انها لم تكن آيسة وانما كان ممتدة طهرها فلها اعتبار ماضى  
من الحيض قبل أيامها اذا حاضت **وقال** ﴿ واذا ولدت الممتدة وفى بطنها ولد آخر لم تنقض  
عديتها حتى تلد الآخر هكذا نقل عن على وابن عباس والشعبي رضى الله عنهم وهذا لان  
الله تعالى قال ان يضمن حملين وذلك اسم لجميع ما فى بطنها ولان المقصود هو العلم بفرار الرحم  
ولا يحصل ذلك ما لم تضع جميع ما فى بطنها **وقال** ﴿ واذا تزوجت المرأة الممتدة من الطلاق  
برجل ودخل بها ففرق بينهما فليها عدة واحدة من الاول والاخر ثلاث حيض وهو  
مذهبنا لان المدين اذا وجبتا بتدخالين يتقضيان بمضى مدة واحدة اذا كانتا من جنس  
واحد وهو قول معاذ بن جبل رضى الله عنه وعند الشافعى رحمه الله تعالى لا يتدخالان  
ولكنها تمتد بثلاث حيض من الاول ثم بثلاث حيض من الثانى فان كانت المدينتان من  
واحد بأن وطئ ممتدة بعد البيئونة بالشبهة فلا شك عندنا انها يتقضيان بمدة واحدة وهو  
أحد قولى الشافعى رحمه الله تعالى وفى القول الآخر يقول لا تجب المدة بسبب الثانى أصلا  
وحجته فى ذلك انها حقان رحبا لمستحقين لا يتدخالان كالمرين لان المدة فرض كف  
لزمها فى المدة ولا يجتمع الكفان فى مدة واحدة كصومين فى يوم واحد وهذا هو الحرف  
الذى يدور عليه الكلام فان المتبر عنه معنى العبادة فى المدة لانه كف عن الازواج  
والخروج فتكون عبادة كالکف عن اقتضاء الشهوات فى الصوم وأداء العبادتين فى وقت

واحد لا يتصور ولو جاز القول بالتداخل في العدة لكان الاولى اقراء عدة واحدة فينبى أن  
يكتفى بقرء واحد لان المقصود يحصل وهو العلم بفراغ الرحم وحجبتنا في ذلك ان العدة  
مجرد أجل والآجال تنقضي بمدة واحدة في حق الواحد والجماعة كآجال الديون وبيانه ان  
الله سبحانه وتعالى سى العدة أجلا فقال عز وجل أجلن أن يضمن حملن وسماه تربصا  
والتربص هو الانتظار والانتظار يكون سبب الاجل كالانتظار في المطالبة بالدين الى انقضاء  
الاجل ومن حيث المقصود في الاجل يحصل مقصود كل واحد من الغريين بمدة واحدة  
وهنا مقصود كل واحد من صاحبي العدة يحصل بثلاث حيض وهو العلم بفراغ رحمها من  
مائه ثم معنى البداة في العدة تبع لامقصود وانما ركن العدة حرمة الخروج والزواج ألا ترى  
ان الله تعالى ذكر ركن العدة بمباراة النهي فقال تعالى ولا يخرجن وقال عز وجل ولا تلمزوا  
عقدة النكاح وموجب النهي التحريم والحرمات تجتمع فان الصيد حرام على المحرم في الحرم  
لحرمة الاحرام والمحرم والخمر حرام على الصائم لصومه ولكونه غمرا وليمينه اذا حلف  
لا يشربها بخلاف ركن الصوم فانه مذكور بمباراة الامر قال الله تعالى ثم أنموا الصيام الى  
الليل ففرقنا ان الركن فيه الفعل ثم عدتها تنقضي وان لم تلم وتنقضي وان لم تكف نفسها عن  
الخروج والبروز ولا يتصور أداء العبادة بدون ركنها ولان بوطه الثفا قد لازمها العدة  
والشروع في العدة لا يتأخر عن حال تقرر عن سبب الوجوب وهذا لانه لو امتنع شروعها  
فيه انما يمتنع بسبب العدة الاولى والعدة الاولى أثر النكاح وأصل النكاح لا يمنع  
شروعها في العدة اذا تقرر سبب وجوبها كالمسكوحة اذا وطئت بشبهة فأثرها أولى ان  
لا يمنع ولان هذه العدة لتبين فراغ الرحم وبمضى العدة الاولى يتيقن بفراغ الرحم فيستحيل  
أن يكون شروعها في العدة موقوفا على التيقن بفراغ الرحم ولا معنى لما ذكره من اقراء العدة  
الواحدة فان الشهور في الاجل الواحد لا تتداخل والجلدات في الحد الواحد لا تتداخل  
ويتداخل الحدان وهذا لان الحيضة الواحدة لتعريف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح  
والثالثة لفضيطة الحرية فاذا قلنا بالتداخل في اقراء عدة واحدة يفوت هذا المقصود وفي  
الكتاب قال ألا ترى أنها لو كانت حاملا فوضعت حملها انقضت عدتها منها أما اذا كانت  
حاملا من الاول فقد وجب عليها كل واحدة من المديتين وهي حامل وعدة الحامل تنقضي  
بوضع الحمل وان حبلت من الثاني فلا بد من القول بسقوط الاقراء اذا حبلت والعدة بعد

ما سقطت لا تمود فإن كانت حاضت من الاول حيضة ثم فدخل بها الثاني فعليها ثلاث  
 حيض حيضتان تمام المدة من الاول وابتداء المدة من الثاني والحيضة الثالثة لا كمال عدة  
 الثاني حتى لو تزوجها الثاني في هذه الحيضة جاز لان عدتها منه لا تمتع نكاحها ولا يجوز أن  
 يتزوجها غيره حتى تنقضي هذه الحيضة وان كان الاول طلقها تطليقة رجعية فله أن يراجعها  
 في الحيضتين الاوليين لان الرجعة استدامة النكاح ومدة الغير لا تمنه من استدامة  
 النكاح ولكن لا يقربها حتى تنقضي عدتها من الآخر وليس له أن يراجعها في الحيضة  
 الثالثة لانها بانت منه باقضاء عدتها في حقه وليس له أن يتزوجها لانها معتدة من غيره  
 وكذلك ان طلقها تطليقة بائنة فليس له أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الآخر كما ليس  
 للآخر أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الأول وعلى هذا لو كانت المدتان بالشهور  
**وقال** ولو تزوجت في عدة الوفاة ودخل الثاني بها ثم فرق بينهما فعليها بقية عدتها من  
 الميت تمام أربعة أشهر وعشرا وعليها ثلاث حيض من الآخر ثم تحتسب بما حاضت بعد  
 التفريق في الاربعة الأشهر وعشر من عدة الآخر ولا منافاة بين الشهور والحيض فتكون  
 شارة في المدينتين تحتسب بالمدة من المدة الأولى وبما يوجد فيها من الحيض من المدة  
 الثانية **وقال** وإذا مات الرجل وله امرأتان وقد طلق احدهما طلاقا بائنا ولا يعلم أيتهما  
 هي فلي كل واحدة منهما أربعة أشهر وعشرا فيها ثلاث حيض احتياطاً لان كل واحدة  
 منهما يحتمل أن تكون مطلقة وعليها المدة بالحيض ويحتمل أن تكون منكوحة وعليها  
 عدة الوفاة وهذا بخلاف ما إذا قال لامرأته ان لم أدخل الدار اليوم نانت طالق ثلاثاً ثم  
 مات بعد مضي اليوم ولا يدري أدخل أم لم يدخل فعليها عدة الوفاة وليس عليها المدة  
 بالحيض لأن سبب وجوب المدة بالحيض الطلاق ووقوع الطلاق بوجود الشرط غير  
 معلوم ولا معنى للاحتياط قبل ظهور السبب وهنا وقوع الطلاق معلوم انما الجهالة في محله  
 فهذا أو منا كل واحدة منهما المدة بالحيض احتياطاً **وقال** وإذا طلق الرجل امرأته في  
 مرضه ثلاثاً أو واحدة بائنة ثم مات قبل انقضاء المدة ووثقه بالفرار على مانين في بابه ان  
 شاء الله تعالى وعليها من المدة أربعة أشهر وعشرا تستكمل فيها ثلاث حيض في قول أبي  
 حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رضي الله عنه ليس عليها عدة الوفاة لانا  
 حكمنا بانقطاع النكاح بينهما بالطلاق وسبب وجوب عدة الوفاة انتهاء النكاح بالموت فاذا



لم يوجد لا يلزمها عدة الوفاة كما لو كان الطلاق في صحته وانما أخذت الميراث بحكم الفرار  
وذلك لا يلزمها عدة الوفاة ألا ترى أن المرتد اذا مات أو قتل على ردة ترونه زوجته المسلمة  
وليس عليها عدة الوفاة لان زوال النكاح كان برده لا بموته وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله  
تمالى قالوا أخذت ميراث الزوجات بالوفاة فيلزمها عدة الوفاة كما لو طلقها تطليقة رجعية  
وهذا لأننا انما أعطيناها الميراث باعتبار أن النكاح بمنزلة القائم بينهما حكما الى وقت موته  
أو باعتبار إقامة المدة مقام أصل النكاح حكما اذ لا بد من قيام السبب عند الموت لاستحقاق  
الميراث والميراث لا يثبت بالشك والمدة تجب بالشك فاذا جمل في حكم الميراث النكاح  
كالمتهى بالموت حكما ففي حكم المدة أولى وسبب وجوب المدة عليها بالحيض متقرر حكما  
فأثر ماها الجع بينهما وأما امرأة المرتد فقد أشار الكرخي في كتابه الى أنه لا يلزمها عدة  
الوفاة ولئن سلمنا فنقول هناك ما استعقت الميراث بالوفاة لأن عند الوفاة هي مسلمة والمسلمة  
لا ترث من الكافر ولكن يستند استحقاق الميراث الى وقت الردة وبذلك السبب لزمها  
المدة بالحيض ولا يلزمها عدة الوفاة وهنا استحقاق الميراث عند الموت لا عند الطلاق  
ففرقنا أن النكاح قائم بينهما الى وقت الوفاة قال رحمهم الله وإذا ولدت المرأة في طلاق بائن  
لاكثر من سنتين من يوم طلقها لم يكن الولد للزوج اذا أنكره وهذه المسئلة تنبني على  
معرفة أقل مدة الحمل وأكثرها فأقل مدة الحمل ستة أشهر لما روى ان رجلا تزوج  
امرأة فولدت ولدا لسته أشهر فهم عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه ان يرجعها فقال ابن  
عباس رضى الله عنه اما انها لو خاضعة لكم بكتاب الله تعالى خلصتكم قال الله تعالى وحمله  
وفصاله ثلاثون شهرا وقال عز وجل وفصاله في عامين فاذا ذهب للفصال عامان لم يبق  
للحمل الا ستة أشهر فدرأ عثمان رضى الله عنه الحد وأثبت النسب من الزوج وهكذا روى  
عن علي رضى الله عنه ولانه ثبت بالنص ان الولد تنفع فيه الروح بعد أربعة أشهر كما ذكره  
في حديث ابن مسعود رضى الله عنه يجمع خلق احدكم في بطن أمه الحديث الخ بعد  
ما تنفع فيه الروح يتم خلقه بشهرين فيتحقق الله رحمهم الله الا ثمانية أشهر ثم يخلق الخلق قال اكثر  
مدة الحمل سنتان عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى أربع سنين لما روى ان رجلا غاب  
عن امرأته سنين ثم قدم وهي حامل فمهم رضى الله عنه برجعها فقال رضى الله  
عنه ان يك عليها سبيل فلا سبيل له على ما في بطنها فتركها حتى ولدت ولدا قد نبئت

نثياه يشبه اياه فلما رآه الرجل قال اني ورب الكعبة فقال عمر رضي الله عنه أتعجز النساء  
 ان يلدن مثل معاذ لولا معاذ لهلك عمر رضي الله عنه فقد وضعت هذا الولد لاكثر من  
 سنتين ثم أثبت نسبه من الزوج وقيل ان الضحاك ولدته أمه لاربعة سنين وولده  
 بعد ما ثبت نثياه وهو يضحك فسمي ضحكا وعبد العزيز الماجشوني رضي الله عنه  
 ولدته أمه لاربعة سنين وهذه عادة معروفة في نساء ماجشون رضي الله عنهم انهن يلدن  
 لاربعة سنين ولنا حديث عائشة رضي الله عنها قالت لا يتي الولد في رحم أمه أكثر من  
 سنتين ولو بفلكة منزل ومثل هذا لا يعرف بالرأي فانما قاله سماعا من رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ولان الاحكام تقبى على المادة الظاهرة وبقاء الولد في بطن أمه أكثر من  
 سنتين في غاية الندرة فلا يجوز بناء الحكم عليه مع أنه لا أصل لما يحكي في هذا الباب فان  
 الضحاك وعبد العزيز ما كانا يعرفان ذلك من أنفسهما وكذلك غيرهما كان لا يعرف ذلك  
 لان ما في الرحم لا يعلمه الا الله تعالى ولا حجة في حديث عمر رضي الله تعالى عنه لانه انما  
 أثبت النسب بالفراش القائم بينهما في الحال أو باقرار الزوج وبه تقول ويحتمل أن معنى قوله  
 انه غاب عن امرأته سنتين أى قريبا من سنتين اذا عرفنا هذا فنقول متى كان الحمل قائما  
 بين الزوجين يستند الملق الى أقرب الاوقات وهو ستة أشهر الا أن يكون فيه أثبات  
 الرجعة بالشك أو إقاع الطلاق بالشك فيثبت يستند الملق الى أبعد الاوقات فانه الطلاق  
 والرجعة لا يحكم بهما بالشك متى لم يكن الحمل قائما بينهما يستند الملق الى أبعد الاوقات  
 لتعاجلها الى اثبات النسب وهو مبني على الاحتياط في قوله وإذا تزوج الرجل امرأة  
 فجاءت بولد لسته أشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسبه من الزوج لانها ولدته على  
 فراشه لمدة حمل تام من وقت النكاح وذلك في واد اطلق الرجل امرأته بعد ما دخل بها  
 ثم جاءت بولد فان كان الطلاق رجعا فجاءت بولد لاقرب من سنتين من وقت الطلاق يثبت  
 النسب منه ولا يصير مراجعا لها بل يحكم بقضاء عنها لانا نستند الملق الى أبعد الاوقات  
 وهو ما قبل الطلاق فانما لو أمتهناه الى أقرب الاوقات صار مراجعا لها والرجعة لا تثبت  
 بالشك واذا جاءت به أكثر من سنتين ولم تقر بانقضاء مدة ثبت النسب منه ولا يصير  
 مراجعا لها لان حمل أمرها على الصلاح واجب ما أمكن فارجعها كأن الزوج وطئها في  
 المدة فجاءت كان فيه حمل أمرها على الصلاح ولو جمعا كان غيره وطئها كان فيه حمل

أمرها على الفساد فأما اذا كان الطلاق بآثنا فان جاءت بولد لأقل من سنتين من وقت الطلاق ثبت نسبه منه باعتبار اسناد العلوق الى ما قبل الطلاق لان ذلك ممكن وفيه حل أمرها على الصلاح وان جاءت به لأكثر من سنتين لا يثبت النسب من الزوج لاننا يتقنا أن العلوق كان بعد الطلاق وسواء جعلناه من الزوج أو من غيره ففيه حل أمرها على الفساد فيجعل من غيره لانا اذا جعلناه من الزوج كان فيه حل أمر الزوج على الفساد وهو أنه أقدم على الوطء الحرام وذلك لا يجوز من غير دليل وثبت فراشه القائم بسبب العدة لا يثبت نسب الولد كغراش الصبي على امرأته ثم يلزمها أن ترد نفقة ستة أشهر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو رواية بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والظاهر من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يلزمها رد شيء من النفقة وجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يظهر انقضاء عدتها قبل الولادة فلا يلزمها رد شيء من النفقة كما لو ولدت لأقل من سنتين وهذا لانها ما دامت معتدة فهي مستحقة للنفقة وما لم يظهر سبب الانقضاء فهي معتدة ولم يظهر للانقضاء هنا سبب سوى الولادة ولو جعلناها كأنها وطئت بشبهة في العدة لم تسقط نفقتها وان جعلناها كأنها تزوجت بعد انقضاء العدة بزواج آخر كان فيه حل أمرها على الفساد من وجه وهو أنها أخذت مالا بغير حق من زوجها مع ان فيه حكما بشكاح لم يعرف سببه وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا حل أمرها على الصلاح واجب ما أمكن فلو جعلنا هذا الولد من علوق في العدة كان فيه حل أمرها على الزنا ولو جعلنا كأن عدتها قد انقضت وتزوجت بزواج آخر وعلفت منه كان فيه حل أمرها على الصلاح فتعين هذا الجانب ثم تزويجها نفسها بمنزلة اقرارها بانقضاء عدتها أو أقوى فتبين أنها أخذت النفقة بعد انقضاء عدتها فعليها ردها وهذا اليقين في مقدار ستة أشهر أدنى مدة الحمل ولا يلزمها الرد الا باليقين ولا معنى لما قال ان في ذلك حل أمرها على الفساد وهو أخذ المال بغير حق لان حرمة المال دون الزنا فان المال بذله يباح بالأذن ولا يسقط احصائها بالأخذ بغير حق وإلّا زنا يسقط احصائها ومن ابتلى بليتين يختار أهونهما ولئن جعلناها كأنها وطئت بالشبهة في العدة فكذلك تسقط نفقتها أيضا لانه بمعنى النشوز منها حين جمعت زوجها مشغولا ببناء غير الزوج ومقصود الزوج من العدة صيانة زوجها فاذا فوت ذلك كان أعظم من نشوزها وهروبها من بيت العدة فاذا سقطت نفقتها

تين أنها أخذت بغير حق فزماها الرد **وقال** رجل قال لامرأته كلما ولدت ولداً فأت  
 طالق فولدت ولدين في بطن واحد كانت طالقاً بالولد الأول لوجود شرط الطلاق وهو  
 ولادة الولد ثم تصير معتدة فلما وضعت الولد الثاني حكمتنا بإتضاء عدتها لأنها معتدة  
 وضمت جميع ما في بطنها والولد الذي تنقضي به المدة لا يقع به طلاق لأن أوان وقوع  
 الطلاق مابعد وجود الشرط وبعد وضع الولد الثاني هي ليست في نكاحه ولا في عدته  
 ولو ولدت ثلاثة أولاد في بطن واحد وقعت عليها تطليقتان لأن كلمة كلما تنقضي تكرار  
 نزول الجزء بتكرار الشرط وبولادة الولد الثاني تكرار الشرط ولا تنقضي به المدة لأن  
 في بطنها ولداً آخر فيقع عليها تطليقة أخرى ثم بوضع الولد الثالث تنقضي عدتها ولا يقع  
 شيء ولو كان كل ولد في بطن على حدة فإن كان بين كل ولدين ستة أشهر حتى يعلم أنهما  
 ليسا بتوأمين تطلق ثلاثاً وعليها ثلاث حيض لأن بولادة الولد الأول وقعت عليها تطليقة  
 فلما ولدت الولد الثاني لستة أشهر فصاعداً عرفنا أنه من علوق حادث ويحصل ذلك من  
 الزوج حملاً لأمرها على الصلاح فصار مراجعاً لها ثم وقع عليها تطليقة ثانية لوجود  
 الشرط وهو ولادة الولد الثاني وكذلك حين وضعت الولد الثالث وقعت عليها تطليقة ثالثة  
 لوجود الشرط بمدة ما صار مراجعاً لها فصارت مطلقة ثلاثاً وعليها المدة ثلاث حيض  
**وقال** ولو أن رجلاً مات عن امرأته فجاءت بولد لأقل من سنتين فإن كانت أقرت  
 بإتضاء عدتها بمضي أربعة أشهر وعشراً ثم جاءت بولد بعد ذلك لستة أشهر فصاعداً لم يثبت  
 نسبه من الزوج لأنه من علوق حادث بمدة إقرارها بإتضاء المدة وحمل كلامها على الصحة  
 واجب ما أمكن وإن كانت ادعت حبلاً وولدت لأقل من سنتين يثبت النسب من الزوج  
 لأن اسناد العلوق إلى حالة حياته ممكن وفيه حمل أمرها على الصلاح والصحة ولو لم تدع  
 حبلاً ولم تقر بإتضاء المدة حتى جاءت بالولد لأقل من سنتين عندنا يثبت النسب منه وعلى  
 قول زفر إذا جاءت به لتمام عشرة أشهر وعشرة أيام من حين مات الزوج لم يثبت النسب  
 منه لأنه لما لم يكن الحبيل ظاهراً فقد حكمتنا بإتضاء عدتها بمضي أربعة أشهر وعشراً  
 بالنسب وذلك أقوى من إقرارها بإتضاء المدة ولو أقرت بذلك ثم جاءت بولد لمدة حمل نام  
 لم يثبت النسب منه فكذلك هنا ولكننا نقول إتضاء عدتها بمضي أربعة أشهر وعشراً  
 معلق بشرط وهو أن لا تكون حاملاً فإن آية الحبيل قاضية على آية التريض على ما بينا

وهذا الشرط لا يوقف عليه الا من جهتها فما لم تقر باقتضاء العدة لا يحكم باقتضاءها وانما جاءت بالولد لمدة يتوهم أن يكون العلوق قبل موت الزوج فثبت نسبه منه كما لو ادهت حبلانم انما يثبت النسب منه اذا كانت ولادتها ممانية أو أقر بها الورثة فأما اذا جحدوا ذلك لم يثبت النسب منه الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى يثبت النسب بشهادة امرأة واحدة وهي القابلة وحجبتها في ذلك أن الولادة مما لا يطلع عليها الرجال وشهادة المرأة الواحدة فيما لا يطلع عليه الرجال حجة قلمة فكانت شهاد القابلة فيه حجة قامة ألا ترى أنه لو كان هناك جبل ظاهر أو فراش قائم أو اقرار من الزوج بالحبل تثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة فكذلك هنا وهذا لان النسب والميراث لا يثبت بهذه الشهادة وانما تثبت ولادتها هذا الولد ثم ثبوت النسب والميراث باعتبار أن العلوق به كان في حال قيام النكاح ولا في حنيفة رحمه الله تعالى طريقان (أحدهما) ما أشار اليه في الكتاب فقال من قبل أنه برث ومعنى هذا الكلام أن ثبوت الميراث معلق بالنسب والموت والحكم المطلق بملء ذات وصفين يحال به على آخر الوصفين وجودا ولهذا لو رجع شهود النسب وقد شهدوا به بعد الموت ضمنوا الميراث وآخر الوصفين هنا النسب فكانت هذه الشهادة قائمة على تمام حلة الارث والميراث لا يثبت بشهادة امرأة واحدة ولا أنها أجنبية للحال لا ما يتيقن باقتضاء عدتها ونسب ولد الاجنبية لا يثبت من الاجنبي بشهادة امرأة واحدة كما لو لم يكن النكاح بينهما ظاهرا بخلاف ما اذا كان الفراش قائما فاز ثبوت النسب هناك باعتبار الفراش وانما تظهر الولادة بالشهادة وكذلك ان أقر الزوج بالحبل فثبوت النسب هناك باقراره وكذلك ان كان هناك جبل ظاهر فثبوت النسب بظهور الحبل في حال قيام الفراش وانما تظهر الولادة بالشهادة فقط ولذلك اذا أقر الزوج بالحبل فثبوت النسب هناك باقراره وهنا لا سبب للنسب سوى الشهادة ولا يثبت النسب بشهادة امرأة واحدة توضيحه ان شهادة المرأة الواحدة سجة ضعيفة لأن شهادة المرأة الواحدة ليست بشهادة أصلا ولهذا لو شهد رجلان وامرأة واحدة بالمال ثم رجعوا لم تضمن المرأة شيئا وانما جعلت حجة في الولادة للضرورة فكانت ضعيفة في نفسها والضعيف ما لم يتأيد بمؤيد لا يجوز فصل الحكم به كشهادة النساء في المال والمؤيد الفراش أو الحبل الظاهر أو اقرار الزوج بالحبل فان تأيدت

شهادتها ببعض هذه الاسباب وجب الحكم بها والا فلا ولو أقرت باقتضاء المدة ثم ولدت  
لاقل من ستة أشهر ثبت النسب منه لا نأيقنا أنها أبطلت فيما قالت فلها أقرت باقتضاء المدة  
بالشهور وقد تبين أنها كانت حاء لا يومئذ فكان اقرارها باطلا ﴿ قال ﴾ ولو ان رجلا طلق  
امراته ثلاثا أو تطليقة بأنة ثم جاءت بالولد بعد الطلاق لستين أو أقل وشهدت امرأة على  
الولادة والزوج ينكر الولادة والحبل لم يلزمه النسب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم  
يشهد به رجلان أو رجل وامرأتان ويلزمه النسب في قولهما بشهادة امرأة واحدة وهذا  
والاول سواء لأنها للحال أجنبية منه في الوجهين ويستوى ان كانت هذه المدة مسلمة أو  
كافرة أو أمة في هذا الحكم لان بقاء الولد في البطن لا يختلف بهذه الاوصاف ﴿ قال ﴾ ولو  
كانت المرأة عند زوجها لم يطلقها فجاءت بولد وأنكر الزوج الحبل قبلت شهادة امرأة  
واحدة حرة مسلمة على الولادة ويثبت النسب عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يقبل  
الا شهادة أربع نسوة لان الأصل في الشهادة ان الحجة لا تتم الا بشهادة رجلين والمرأتان  
تقومان مقام رجل واحد في باب الشهادة بالنص حتى ان المال لا يثبت الا شهادة رجل وامرأتين  
وقد تمذر اعتبار صفة الذكورة فيما لا يطلع عليه الرجال فسقط للضرورة وبقي ما سواه على  
الأصل فيشترط شهادة الأربع ليكون ذلك في معنى شهادة رجلين ودليل كونه شهادة اعتبار  
الحرية ولفظ الشهادة فيها ولا معنى أقول من يقول ابا حنيفة لا أجل للضرورة فاذا ارتفعت  
الضرورة بالمرأة الواحدة لا يحل للثانية النظر لانكم وان قلتم أنه يكفي بالواحدة تقولون للثاني  
أحوط وعلى قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى لا بد من شهادة امرأتين لان المعتبر في الشهادة  
العدد والذكورة وقد سقط اعتبار صفة الذكورة للتمذر هنا فيبقى العدد على ظاهره وأصحابنا  
رحمهم الله تعالى استدلووا بحديث حذيفة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة  
القابلة على الولادة وفي حديث آخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة  
فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والنساء اسم جنس يؤول الواحدة وما زاد والمعنى فيه أن  
هذا خبر لا يعتبر فيه صفة الذكورة فلا يستبر فيه المصد كروية الاخبار وهذا لان النظر  
الى الفرج حرام فلا يحل الا عند تحمق الفردة وعند الضرورة نظر المجلس أهون من  
نظر الذكور ولما ساءت صفة الذكورة لهذا المعنى سقط أيضا اعتبار العدد لان نظر  
الواحد أهون من نظر الجماعة ولهذا لا يسقط اعتبار الحرية لأن نظر الامة والحره سواء

والذي يقول ان للشي أحوط فذلك لا يوجب حل نظر الثانية ولكن ان اتفق ذلك كان أحوط فأما من يشترط العدد يوجب نظر الجماعة ونظر الواحدة أهون ثم هذا خبر من وجه شهادة من وجه لاختصاصها بمجلس الحكم وما تردد بين أصليين يوفر حفظه عليهما فلاعتباره بالشهادة تعتبر فيه الحرية ولفظة الشهادة ولاعتباره بالخبر لا يعتبر فيه الذكورة والعدد فإذا ثبت ما قلنا فأنما يثبت بشهادتها الولادة وما هو من ضرورة الولادة وهو عين الولد ثم النسب انما يثبت باعتبار الفراش القائم بمنزلة مالو أقر الزوج بولادتها وقال ليس الولد مني يثبت النسب بالفراش القائم ولا ينتفي إلا باللعان ﴿قال﴾ وإذا أقرت المطلقة بانقضاء عدتها بالحيض في مدة يحيض فيه مثلها ثلاث حيض ثم جاءت بالولد فإذا جاءت به لأقل من ستة أشهر ثبت النسب لثبوتنا بكذبها فيما قالت وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر من وقت اقرارها لم يثبت النسب عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يثبت النسب منه ما لم تزوج ثم تأتي به لستة أشهر لان ثبوت النسب لحق الولد وقولها في ابطال حقه غير مقبول فكان وجود اقرارها كدومه بخلاف ما اذا تزوجت لان الحق في النسب هناك ثبت للزوج الثاني فينتفي من الأول ضرورة وحجتنا في ذلك انها أمانة في الاخبار بما في رحمها فإذا أخبرت بانقضاء عدتها وهو ممكن وجب قبول خبرها ثم اذا جاءت بالولد بعد ظهور انقضاء عدتها بعدة حبل تام فلا يثبت النسب منه كما لو تزوجت وهذا لان حمل كلامها على الصحة واجب ما أمكن ﴿قال﴾ ولو طلق امرأته ولم يدخل بها ولم يخل بها ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر لزمه لاننا نيقنا ان العلق به كان قبل الطلاق وحمل أمرها على الصحة واجب ما أمكن فيجعل هذا العلق من الزوج ويتبين لنا انه طلقها بعد الدخول وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يلزمه لان النكاح بالطلاق ارتفع لا الى عدة وانما جاءت بالولد لمدة حبل تام بعده وان كان الطلاق بعد الخلوة لزمه الولد الى سنتين لان النكاح بالطلاق قد ارتفع الى عدة ولما جعلنا الخلوة بمنزلة الدخول في إيجاب العدة فكذلك فيما ينبت عليه وهو ثبوت نسب الولد ﴿قال﴾ واذا طلقها وعدتها بالشهور لا ياسبها من الحيض فاعتدت بثلاثة أشهر ثم جاءت بولد لسنتين أو أقل من وقت الطلاق فان النسب يثبت من الزوج سواء أقرت بانقضاء العدة أو لم تقرر لانها انما أقرت بانقضاء العدة بالشهور ولما ولدت فقدت انما غلظت فيما قالت لان الآيسة لا تلد وانما كانت هي ممتدة طهرها لا آيسة فلا تكون عدتها منقضية

بالشهور فلذا ثبت النسب منه **قال** وان كانت صغيرة فطلقها زوجها بعد المدخل بها فان  
 ادعت حبلا فذلك اقرار منها بانها بالغة وقولها في ذلك مقبول فكانت هي كالكبيرة في  
 نسب ولدها وان اقرت بانقضاء العدة بعد ثلاثة اشهر ثم جاءت بولد لسته اشهر أو أكثر لم  
 يثبت النسب منه لانا حكمنا بانقضاء عدتها فانها ان كانت صغيرة تنقض عدتها بثلاثة اشهر  
 بالنص وان كانت كبيرة تنقض عدتها باقرارها وان جاءت بالولد لمدة حمل تام بعده فأما اذا  
 لم تقر بانقضاء العدة ولم تدع حبلا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ان جاءت به لأقل  
 من تسعة اشهر منذ طلقها يثبت النسب والا فلا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان جاءت  
 به لأقل من سنتين منذ طلقها ثبت النسب منه في الطلاق البائن وفي الطلاق الرجعي ان  
 جاءت به لأقل من سبعة وعشرين شهرا ثبت النسب منه وان كانت جاءت به لأكثر  
 من ذلك لا يثبت النسب وحجته في ذلك أن الحبل في المراهقة موهوم والحكم بانقضاء  
 عدتها بالشهور شرطه أن لا تكون حاملا وذلك لا يعلم الا بقولها كما قررناه في عدة  
 الوفاة في حق الكبيرة واذا جاءت بالولد لأقل من سنتين ولم تقر بانقضاء العدة فيحتمل أن  
 يكون هذا من علوق قبل الطلاق وهذا الاحتمال يكفي للنسب وفي الطلاق الرجعي اذا جاءت  
 به لأقل من سبعة وعشرين شهرا فيحتمل أن يكون هذا من علوق كان في العدة وهو  
 مثبت للنسب من الزوج وموجب للحكم بأنه كان مراجعاً لها وهما يقولان عرفناها صغيرة  
 وما عرف ثبوته يقيين لا يحكم بزواله بالاحتمال وصفة الصغر منافية للعجل فاذا بقي فيها  
 صفة الصغر حكم بانقضاء عدتها بثلاثة اشهر بالنص فكان ذلك أقوى من اقرارها بانقضاء  
 العدة فاذا جاءت بالولد لمدة حمل تام بعده لا يثبت النسب بخلاف المرأة الكبيرة فانه ليس  
 فيها ما ينافي الحبل فلا يحكم بانقضاء عدتها بمضي المدة الا اذا لم تكن حاملا ولا يقال الاصل  
 عدم الحبل لان هذا في غير المشكوكه فأما النكاح لا يمتد الا للاجبال وعلى هذا الصغيرة اذا  
 توفي عنها زوجها فان اقرت بانقضاء العدة بعد أربعة اشهر وعشر ثم جاءت بولد لسته اشهر  
 فصاعداً لم يثبت النسب منه فان ادعت حبلا ثم جاءت بالولد لأقل من سنتين يثبت النسب  
 فان لم تقر بانقضاء العدة ولم تدع حبلا فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا جاءت  
 بالولد لأقل من عشرة اشهر وعشرة أيام يثبت النسب منه والا فلا وعند أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى ان جاءت بولد لأقل من سنتين منذ مات الزوج يثبت النسب منه وهذا والاول



سواء **قال** وإذا تزوجت المرأة في عدتها من طلاق بائن ودخل بها الزوج فجاءت بولد لأقل من سنتين من يوم طلقها الاول ولسته أشهر أو أكثر منذ تزوجها الثاني فالولد الاول لان نكاح الثاني فاسد والفاسد من الفرائش لا يمارض الصحيح في حكم النسب فكان الولد لصاحب الفرائش الصحيح فإذا جاءت به لا أكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولأقل من ستة أشهر منذ تزوجها الآخر لم يلزمه الاول ولا الآخر لا نتيقن أن الملق به كان بعد الطلاق من الاول فلا يثبت النسب منه وتيقنا أنه كان قبل عقد الثاني لان أدنى مدة الحمل ستة أشهر وان جاءت به لا أكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولسته أشهر منذ تزوجها الآخر ودخل بها فهو للآخر فانه لامزاحة للاول هنا في النسب لا ناتيقن أن الملق به كان بعد طلاقه فبقى الحكم للآخر وقد جاءت به لمدة حمل تام بعد ما دخل بها الثاني بالعقد الفاسد فثبت النسب منه **قال** وإذا مات الصبي عن امرأته فظهر بها حمل بعد موته فان عدتها أربعة أشهر وعشر ولا ينظر الى الحمل لانه من زنا حادث بعد موته فلا يغير حكم المدة الواجبة وقد وجب عليها التريص بأربعة أشهر وعشر عند الموت وزعم بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله ان في امرأة الكبير اذا حدث الولد بعد الموت يكون انقضاء المدة بالوضع وليس كذلك بل الجواب في الفصلين واحد ومتى كان الحمل حادثا بعد الموت كان من زنا فلا يتغير به حكم المدة وانما الفرق في امرأة الكبير اذا جاءت بالولد لأقل من سنتين تنقض عدتها لانه يستند الملق الى ما قبل الموت حتى يحكم بثبوت النسب فيثبت به ان الحمل ليس بحادث بعد الموت وفي امرأة الصغير لا يستند الملق الى ما قبل الموت وانما يستند الى أقرب الأوقات لأن النسب لا يثبت منه واذا لم يكن الحمل ظاهراً وقت الموت وانما ظهر بعد الموت يحمل هذا حبلاً حادثاً فاما اذا كانت حبلية عند موت الصبي فعدتها أن تضع حملها استحساناً في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف ورحمه الله تعالى ان عدتها بالشهور وهو القياس وهو قول زفر والشافعي ورحمهما الله تعالى ووجهه انا نتيقن ان هذا الحمل من زنا فلا يتقارن انقضاء المدة به كما لو ظهر بعد موته وهذا لان اعتبار وضع الحمل في المدة لحمة الماء وصيائه ولا حرمة الماء الزاني ولا نتيقن بفرارح رحما من ماء الزوج عند موته فليها المدة بالشهور حقاً لنكاحه كما لو لم يكن بها حمل ولكننا استحسنا لظاهر قوله تعالى وأولات الاحمال أجملن أن يضمن حملن وقد ذكرنا انها

قاضية على آية التبريس لانها نزلت بعدها وعموم هذه الآية يوجب ان لا تجب المدة على الحامل الا بوضع الحمل وهو المعنى انه قد لزمها المدة وهي حامل فيقتدر انقضاء المدة بالوضع كأمراة الكبير وهذا لان المدة في الأصل مشروعة لتعرف براءة الرحم وحقيقة ذلك بوضع الحمل وذلك موجود في جانبها هنا وانما انعدم اشتغال رحمها بماء الزرع وليس الشرط فيما تنقضي به المدة ان يكون من الزوج كالشهور والحيض وكما لو نفى جيل امرأته وقرق القاضي بينهما باللعان وحكم ان الولد ليس منه تنقضي عدتها بوضعها والدليل الحكيم كالدليل المتيقن به بخلاف ما اذا لم يكن الحمل ظاهراً عند الموت لانا حكمنا بفرأغ رحمها عند ذلك حملاً لامرأها على الصلاح وأزمانها المدة بالشهور حقاً للنكاح فلا يتغير ذلك بمحذوث الحمل من زنا بعده **وقال** **﴿**والخصي كالصحيح في الولد والمدة لان فراشه كفر اش الصحيح وهو يصلح ان يكون والداً والوطء منه يتأتى مع انه لا معتبر بالوطء في حكم النسب حتى لا يشترط التمكن من الوطء لاثبات النسب بخلاف الصبي فانه لا يصلح ان يكون والداً وبدون الصلاحية لاتعمل الملة **﴿**وقال **﴿**وكذلك الحبوب اذا كان ينزل لانه يصلح ان يكون والداً والاعلاق بالسحق منهم متوهم وزاد في رواية أبي حفص رحمه الله تعالى وان كان لا ينزل لم يلزمه الولد لانه اذا جف ماؤه فهو بمنزلة الصبي أو دونه لان في حق الصبي ينعدم الماء في الحارة الى توجع ظهوره في الثاني حادة وزحق هذا ينعدم الماء لا الى توجع الظهور في الثاني فاذا كان هناك تنعدم الصلاحية فهنا **أولي** **﴿**قال **﴿**ولا يكون طلاق الصبي طلاقاً حتى يبلغ لقول علي وابن سمعون وابن عمر رضوان الله تعالى عليهم كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمتوه وقد روي ذلك مرفوعاً ثم بلغه إما أن يكون بالعلامة أو بالسن والعلامة في ذلك الانزال بالاحتلام والاحبال وفي حق الجارية بالاحتلام والحبل والحيض قالوا وأدنى المدة في حق النكاح اثنا عشر سنة وفي حق الجارية تسع سنين وقد بينا هذا في كتاب الحيض وأما بلوغها بالسن فقد رآه أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الجارية بسبع عشرة سنة وفي النكاح بتسع عشرة سنة وفي كتاب الوكالة ذكر في النكاح ثمان عشرة سنة في موضع وفي موضع تسع عشرة سنة من أصحابنا من وفق فقال الميراث ان يتم له ثمان عشرة سنة ويعطى في التاسع عشرة ولكن ذكر في نسخ أبي سليمان في كتاب الوكالة حتى يستكمل تسع عشرة سنة ففيه رايان اذن وعلي قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى في النكاح والباية يتدر

بخمس عشرة سنة لحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردنى ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازنى ولم اسمع عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه هذا الحديث قال هذا هو الفصل بين البالغ وغير البالغ وكتب به الى امراء الاجناد والمعنى فيه ان المادة الظاهرة ان البلوغ لا يتأخر عن هذه المدة وقد بينا ان الحكم يبنى على الظاهر دون النادر وأبو حنيفة يقول صفة الصغر فيهما معلومة يتقين فلا يحكم بزوالها الا يتقين مثله ولا يتقين في موضع الاختلاف ثم أدنى المدة لبلوغ الغلام اثنا عشر سنة وقد وجب زيادة المدة على ذلك فانما زاد سبع سنين اعتباراً بأول أمره كما أشار اليه صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم مروم بالصلاة اذا بلغوا سبعا وبين أهل التفسير اختلاف في تفسير الأشد ولم يقل أحد بأقل من ثمان عشرة سنة في قوله تعالى ولما بلغ أشده آيتناه حكماً وعلماً فوجب تقدير مدة البلوغ به ولكن الاثنى عشر لشواعادة فينقص في حقها سنة فتكون التقدير بسبع عشرة سنة ولا حاجة في حديث ابن عمر رضى الله عنه لانه ما أجاز به باعتبار أنه حكم ببلوغه بل لانه رآه قوياً صالحاً للقتال وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يميز من الصبيان من كان صالحاً للقتال على ادرى أنه صلى الله عليه وسلم عرض عليه صبي فردّه قليل انه رأم فأجاز به وعرض عليه صبيان فأجاز أحدهما ورد الآخر فقال الردى رسول الله أجزته ورددتى ولو صارته لصرته فصارعه فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز طلاق المجنون وان مات عن امرأته كان في حكم المدة والولد بمنزلة المصحح لان المجنون يجامع ويحبل وقد ثبت الفراش له بحكم النكاح وهو يصلح أن يكون والداً قال لا وإذا مات عن أم ولده أو أعتقها فمدها ثلاث حيض فان كانت لا تحيض من إياس فمدها ثلاثة أشهر وقد بينا هذا في كتاب النكاح وكذلك لو كانت حُرمت عليه قبل موته بوجه من الوجوه فليها منه المدة لانها فراشه بعد ما حرمت عليه حتى لو ادعى نسب ولدها ثبت منه وانما لا يثبت بدون الدعوة لما فيه من اساءة الظن به والحكم باقداً على الوطء الحرام فيتحقق زوال الفراش اليها بالعتق وهذا بخلاف ما اذا زوجها من غيره ثم مات المولى أو أعتقها لان هناك قد اعترض على فراشه فراش الزوج وفراش النكاح أقوى من فراش الملك فينعدم الضيف بالقوى واذا انعدم لم يتقرر بالعتق سبب وجوب المدة وهو زوال فراشه اليها وكذلك لو كانت في عدة

من زوج ألا ترى أن النسب لا يثبت من المولى وإن ادعاه ففرغنا أنها لم تبق فراشا له أصلا  
﴿ قال ﴾ ولو مات عن أم ولده أو أعتقها فجاءت بولد ما بينها وبين سنتين لزمه لنومهم أن  
يكون العلوق به قبل الموت وهذا لأن الفراش زال بالعتق إلى عدة وهو نظير فراش النكاح  
في أنه يستند العلوق إلى أبعد الاوقات ولكن لو نفاه المولى لا يفتي بخلاف ما قبل العتق لأن  
الفراش بالعتق يتقوى حتى لا يملك نقله إلى غيره بالتزويج فيلزمه نسب الولد على وجه  
لا يملك نفيه وقبل العتق كان يملك نقل فراشها إلى غيره بالتزويج فكذلك يملك نفي نسب  
الولد لأن ثبوت الحكم بحسب السبب فإن جاءت به لاكثر من سنتين منذ أعتقها لم يلزمه  
الا أن يدعيه لأننا نيقن أن العلوق كان بعد العتق فإن ادعاه ثبت النسب منه لانهما تصادقا  
على أن الولد منه والحق لهما وما تصادقا عليه محتمل لجواز أن تكون زوجت نفسها منه في  
عدتها ﴿ قال ﴾ وجل توفي عن امرأته وهي مملوكة فأقرت بأقضاء عدتها بعد شهرين  
وخمسة أيام ثم جاءت بولد لاكثر من ستة أشهر منذ يوم أقرت لم يلزم الزوج لأن  
الشهرين وخمسة أيام في حقها كأربعة أشهر وعشر في حق الحرة وأقرارها بأقضاء العدة  
بعد ذلك معتبر ما لم يبين كذبها فكذلك هنا وإن لم تقر بأقضاء العدة لزمه الولد إلى سنتين  
لأننا نسنده العلوق إلى أبعد أوقات الامكان في حقها لاثبات نسب ولدها من الزوج كافي  
الحرة ﴿ قال ﴾ وإن أعتق أم ولده وهي حامل أو مات عنها فمدتها بوضع الحمل لما بينا أن  
العدة لزمها وهي حامل فيتقدر انقضائها بوضع الحمل كافي عدة النكاح بل أولى لأن  
معنى تبين فراغ الرحم هو المعتبر هنا لا غير ﴿ قال ﴾ ولو مات عن أمة كان يطأها أو عن  
مدبرة كان يطأها فلا عدة عليها وكذلك إن أعتقها لأن الفراش لا يثبت الا بالوطء في ملك  
اليمين وهو معروف في كتاب الدعوى وبدون الفراش لا تجب العدة وفي الكتاب يقول  
ألا ترى أنه لو باعها بعد ما وطئها لم تلزمها العدة والاستبراء الواجب على المشتري ليس  
بعدة لأن العدة تجب عليها والاستبراء يجب على المشتري ﴿ قال ﴾ ولو زوجها المشتري قبل  
أن يستبرئها جاز ووجوب الاستبراء عليه هناك كوجوبه إذا اشتراها من صبي أو امرأة أو  
اشتراها وهي بكر ﴿ قال ﴾ ولو دخل بامرأة على وجه شبهة أو نكاح فاسد ففليس المر  
وعليها العدة ثلاث حيض إن كانت حرة وحيضتان إن كانت أمة وقد بينا هذا في كتاب  
النكاح إن الفراش يثبت بالدخول عند فساد العقد فتجب العدة بزواله بالتفريق ويستوى

ان مات عنها أوفرق بينهما وهو حي لأن هذه المدة لا تجب الاعتراف براءة الرحم فلا  
تختلف بالحياة والمات كمدة أم الولد وهذا لأن التبرص بالاشهر في مدة الوفاة لقضاء حق  
النكاح ولهذا يجب من غير توهم الدخول وهذا لا يوجد في الوطء بالشبهة ولا في النكاح  
الفاسد وان كانت لا تبيض من صغراً أو كبر فعدة الحرة ثلاثة أشهر وعدة الامة شهر ونصف  
اعتباراً للفراش الفاسد بالفراش الصحيح اذا وجبت المدة بالفرقة في حالة الحياة ﴿ قال ﴾  
واذا تزوج المكاتب بنت مولاه باذنه ثم مات المولى ثم ماتت المكاتب وتركه وفاء فعدتها  
أربعة أشهر وعشر ولها عليه الصداق وترته لانها لم تملك شيئاً من رقبتها بموت المولى لقيام  
عقد الكتابة وموت المكاتب عن وفاء لا يوجب فسخ الكتابة عندنا بل يؤدي كتابته  
ويحكم بحريته في حياته فيكون النكاح منتهياً بينهما بموت الزوج فليها عدة الوفاة ولها جميع  
الصداق وان لم يدخل بها وترته بالزوجية لانتهاء النكاح بالموت بعد الحكم بحرية الزوج  
فان لم يترك وفاء وقد دخل بها فلها الصداق ديناً في عنقه ومعنى هذا انه كان ديناً في عنقه  
ويبطل عنه حذار نصيبها في رقبتها لان بموته عاجزاً انسخت الكتابة قبل الموت لتحقق  
العجز حينئذ أشرف على الهلاك فملكته جزء من رقبة زوجها ارثاً من أيها وذلك مفسد  
للنكاح بينهما الا ان الصداق كله قد تأكد بالدخول ولكن بقدر نصيبها يسقط لانها  
لا تستوجب ديناً على عبدها كصاحب الدين اذا وهب له العبد المديون وبقدر نصيب سائر  
الورثة يبقى فتستوفي ذلك مما ترك من كسبه وعليها ثلاث حيض لوقوع الفرقة بينهما بعد  
الدخول قبل الموت حين ملكته جزءاً منه فلا يتغير ذلك بموته وان كان لم يدخل بها فلا صداق  
لها ولا عدة عليها لان الفرقة وقعت قبل الدخول بسبب مضاف اليها وهو ملكها جزءاً من رقبتها  
وذلك مسقط لجميع الصداق ﴿ قال ﴾ واذا اشترى المكاتب امرأته وقد ولدت منه لم يطار  
النكاح لان الثابت له في كسبه حق الملك وقد بينا في كتاب النكاح ان حق الملك لا يمنع  
بقاء النكاح فان مات وترك وفاء تؤدي كتابته ويحكم بحريته قبل موته اما اسناداً للعقود الى  
ما قبل الموت أو ابقاءه حياً حكماً الى وقت أداء الكتابة ولما حكم بحريته ثم ملك رقبتها صارت  
أم ولد له فارفع النكاح وعقت وأم الولد اذا عقت بموت مولاه اعتدت بثلاث حيض  
وان لم يترك وفاء فعدتها شهران وخمسة أيام لانه مات عاجزاً فكان النكاح منتهياً بالموت  
وعلى الامة عند زوجها من المدة شهران وخمسة أيام وان لم تكن ولدت منه وقد ترك وفاء

فإن كان دخل بها فعدتها حيضتان كالحر إذا اشترى امرأته بعد ما دخل بها فعليها من المدة  
حيضتان حتى لا يملك تزويجها إلا بعد مضي المدة وإن لم تظهر هذه الفرقة في حقه حتى كان  
له أن يطأها وإن لم يدخل بها فلا عدة عليها لأن هذه الفرقة وقعت في حالة الحياة قبل الدخول  
وإن كان لم يترك وفاء ولم يدخل بها أو دخل بها غير أنها لم تلد منه فعدتها شهران وخمسة أيام  
وكذلك إن كانت قد ولدت منه لأنه مات عاجزاً فلم يملك شيئاً من رقبته وإنما كان النكاح  
بينهما منتهياً بالموت فعليها المدة شهران وخمسة أيام وهي أمة لمولى المكاتب وإله سبحانه وتعالى  
أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

### باب الرد على من قال إذا طلق لغير السنة لا يقع

وقال في هذه المسئلة مختلف فيها بيننا وبين الشيعة على فصلين (أحدهما) أنه إذا طلقها في  
حاله الحيض أو في طهر رد جامعها فيه يقع الطلاق عند جمهور الفقهاء وعندهم لا يقع  
(والثاني) أنه إذا طلقها ثلاثاً جلة يقع ثلاثاً عندنا والزيدية من الشيعة يقولون تقع واحدة  
والأمامية يقولون لا يقع شيء ويؤمنون أنه قول على كرم الله وجهه وهو اقتراء منهم على علي  
رضي الله تعالى عنه فقد ذكر به هذا في كتاب الطلاق عن علي وابن مسعود رضي الله  
تعالى عنهما ثلاث جلة تقع بإقاع الزوج والمشهور من قول علي رضي الله تعالى عنه كل  
طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمتوه وشبهتهم فيه أن الزوج مأثور شرعاً بإقاع الطلاق  
للسنة والمأمور من جهة الزوج بإقاع الطلاق للسنة وهو الوكيل إذا أوقع لغير السنة لا يقع  
فكذلك المأمور شرعاً بل أولى لأن أمر الشرع ألزم ولأن نفوذ تصرفه بالأذن شرعاً  
والمنهي عنه غير مأذون فيه فلا يكون نافذاً كطلاق الصبي والمتوه وحجتنا في ذلك حرفان  
(أحدهما) أن النهي دليل ظاهر على تحقق المنهي عنه لأن النهي مما لا يتحقق لا يكون فإن  
موجب النهي الانتهاء على وجه يكره الشيء فيه مختار حتى يسنق الثواب إذا انتهى  
ويستوجب العقاب إذا لم يكره شيء عنه فيصور كونه محرم

الأنهم قد قرأوا هذا في الذي عندهم من (الروايات) في سبب ما ذكرنا في غير  
النهي عنه لا يهدم المنهي عنه لا يمنع من شرعاً كالنهي عن الصلاة في أرض مغربة  
والنهي عن البيع عند النداء يوم الجمعة والنهي لمن في غير الطلاق من تطويل المدة

واشتباه أمر العدة عليها أو سد باب التلافي عند الندم فلا يمنع النفاذ واستكثر من الشواهد في الكتاب وكل ذلك يرجع الى هذين الحرفين وهذا بخلاف الوكيل فان نفوذ تصرفه بأمر الموكل فاذا خالف الأمور به لا ينفذ وهنا تصرف الزوج بحكم ملكه وهو بمقد النكاح صار مالكا للتطبيقات الثلاث والملك علة نامة لنفوذ التصرف ممن هو أهل للتصرف وان لم يكن مأمورا ولا مأذونا فيه وهذا بخلاف الصبي والمعتوه لان الاهلية لا يقاع الطلاق غير متحققه فيهما ألا ترى أنه لا يصح منهما التعليق بالشرط ولا الاضافة الى مابعد البلوغ ولا تملك الامر منهما وكل ذلك صحيح من الرجل في حيض المرأة وبهذا ونظيره استشهد في الكتاب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### باب اللبس والتطبيب

وقال رضي الله عنه الاصل أن المتوفى عنها زوجها يلزمها الحداد في عدتها وفيه لفتان حداد وإحداد يقال أحدت المرأة تحد وحدث تحد وكلاهما لغة صحيحة وهذا لما روى أن أم حبيبة رضي الله تعالى عنها لما أنها خبر موت أبي سفيان رضي الله تعالى عنه دعت بطيب بعد ثلاثة أيام فأمسته عارضيا وقالت ما بي حاجة الى الطيب ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوجها أربعة أشهر وعشرا وقال صلى الله عليه وسلم للمرأة التي استأذنته في الاكتحال قد كانت احدا كن في الجاهلية الحديث على ما روينا فأما المبتوتة وهي المختلطة والمطلقة ثلاثا أو تطليقة بائنة فمليتها الحداد في عدتها عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه لاحداد عليها لان هذه العدة واجبة لتعرف براءة الرحم فلا حداد عليها كالمعتدة عن وطء بشبهة أو نكاح فاسد وهذا لان الحداد على المتوفى عنها زوجها لاظهار التأسف على موت الزوج الذي وفي لها حتى فرق الموت بينهما وذلك غير موجود في حق المطلقة لان الزوج جفاها وآثر غيرها عليها فأعما تظهر السرور بالتخلص منه دون التأسف (ولنا) في ذلك حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى الممتدة أن تحتضب بالحناء فان الحناء طيب وهذا عام في كل ممتدة ولانها معتدة من نكاح صحيح فهي كالمتوفى عنها زوجها وتأثيره ان الحداد إظهار التأسف على فوت نعمة النكاح والوطء الحلال بسببه وذلك

موجود في المبتوتة كوجوده في المتوفى عنها زوجها وعين الزوج ما كان مقصوداً لها حتى يكون التحزن بفواته بل كان مقصودها ما ذكرنا من النعمة وذلك بغوتها في الطلاق والوفاة بصفة واحدة بخلاف العدة من نكاح فاسد والوطء بشبهة لانه ما قاتها نعمة بل تخلصت من الحرام بالتفريق بينهما ووصفة الحداد ان لا تطيب ولا تدهن ولا تلبس الحلي ولا الثوب المصبوغ بالمصفر أو الزعفران لان المقصود من هذا كله التزين وهو ضد إظهار التحزن ولانه من أسباب رغبة الرجال فيها وهي ممنوعة من الرجال مادامت معتدة ولا ثوب عصب ولا خمر لتزين به قيل هو البرد اليماني والاصح انه القصب وفي النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بأن تلبس القصب والخز الاحمر وتأويل ذلك اذا لم يست ذلك لا على قصد التزين به فاما على قصد التزين به فهو مكروه كما قال في الكتاب ولا تدهن رأسها زينة فان الدهن أصل الطيب الا ترى ان الروائع تلتقي فيه فيصير غاية وان استعملت الدهن على وجه التداوي بأن أشتكت رأسها فصبت عليه الدهن جاز لان العدة لا تمنع التداوي وانما تمنع من التزين ولا تكحل للزينة أيضاً فان أشتكت عينها فلا بأس بأن تكحل بالكحل الاسود لما روى ان المتوفى عنها زوجها استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاكتحال في الابتداء فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغت الباب دعاها فقال قد كانت احداً كن في الجاهلية الحديث وتأويله أنه وقع عنده صلى الله عليه وسلم أنها لا تقصد الزينة بالاكتحال في الابتداء فأذن لها ثم علم أن قصدها الزينة فنهاها وان لم يكن لها الا ثوب مصبوغ فلا بأس بأن تلبسه من غير أن تريد الزينة بذلك لانها لا تجدد بدآن ستر عورتها واذا لم تجد سوى هذا الثوب فقصودها الستر لا الزينة والاعمال بالنيات وأما المطلقة طلاقاً وجعياً فلا بأس بأن تطيب وتزين بما أحببت من الثياب لان نعمة النكاح والحل ما فاتت بعد لان الزوج مندوب الى أن يراجعها والتزين مما يبيته على مراجعتها فتكون مندوبة اليه أيضاً فأما الكتابة تحت مسلم اذا فارقتها أو توفى عنها فليس عليها أن تنق في عديتها شيئاً من الطيب والزينة لان الحداد في العدة لحق الشرع وهي لا تخاطب بالشرائع وفي الكتاب قال لان الذي فيها من الشرك والذي ترك من فرائض الله تعالى أعظم من هذا وقال لا تنق المملوكة المسلمة في عديتها ما تنق منه الحرة الا الخروج لانها مخاطبة بحق الشرع كالحره وانما لا تمنع من الخروج لحق مولاهما في خدمته ولا حق للمولى



في تطيبها وتزينها في المدة لانها محرمة عليه ما لم تنقض عدتها **قال** وليس على الصبية أن  
 تنق شبثاً من ذلك عندنا **وقال الشافعي** رضي الله عنه هي كالبالغة وعلى الولي أن يمتنع من  
 التطيب والتزين كما يمتنع من شرب الخمر وحرمتها لحق الشرع وكما يجب عليها أصل المدة  
 لحق الشرع لأننا لم يقينا فراغ وجهها من ماء الزوج فكذلك الحداد في العدة يجب عليها  
 اذا توفي عنها زوجها ولكنها تقول هي لا تخاطب بحق الشرع بما هو أعظم من الحداد من  
 الصوم والصلاة والحداد في معنى شكر النعمة لانه اظهار التعزن على فوت نعمة الزوجية  
 وليس عليها ذلك شرماً بخلاف أصل المدة فقد قال بعض مشايخنا هي لا تخاطب بالاعتداد  
 ولكن الولي يخاطب بأن لا يزوجه حتى تنقض مدة العدة مع أن العدة مجرد مضي المدة  
 ثبوتها في حقها لا يؤدي الى توجه خطاب الشرع عليها بخلاف الحداد فيها **قال**  
 وليس على أم الولد في عدتها اتقاء شيء من ذلك لان عدتها من السيد انما تجب عند العتق  
 وفيه تخلصها من الرق ووصولها الى نعمة الحرية فلا يفوتها بها شيء من النعمة لتأسف على  
 ذلك وما كان من حال الوطء بينها وبين المولى فقد كان بسبب هو عقوبة في حقها وهو  
 الرق فلا يعد نعمة وكرامة ولهذا لا يثبت به الاحصان فعدتها بمنزلة العدة من نكاح فاسد  
 وقد بينا فيما سبق أنها لا يمتنع من التزويج بينهما فكذلك لا يمتنع من التزين ألا  
 ترى أن امرأة دخلت في نكاح ثم فرق بينهما الزوج ثم فرق بينهما ثم ردت في الزوج الأول كان  
 لها أن تزين وتشوف الى زوجها الأول ويصعد لآخر ثلاث حيض **قال** رجل  
 اشترى امرأة وهي أمة قد ولدت له فسد النكاح وقد كانت حلالاً له بالملك فلا بأس  
 بأن تزين له وتطيب لانها غير معتدة في العدة أثر النكاح وكان الملك ينافي  
 أصل النكاح ينافي أثره ولانه يحل له وطؤها بسبب الملك فلا بأس بأذ تطيب له وتزين  
 ايزداد رغبة فيها ولو أراد أن يزوجه رجلاً لم يجز حتى تحيض حيثين لانها معتدة في  
 حق غيره فان الفرية وقعت بينها وبين زوجها بعد الدخول بسبب الملك وذلك لا ينافي  
 عن عدة فجعلناها في حق غيره كاعتدة وان لم يكن في حقه فأنعت بها ثلث حيض  
 لانها صارت أم ولد له حين اشتراها بعد ما ولدت منه بالنكاح وعلى أم الولد ثلاث حيض  
 بعد العتق ثم تنق الطيب والزينة في الحيضين الا ان يبين اللتين كانتا عليه من قبل النكاح  
 استحساناً وفي القياس ليس عليها ذلك لأن الزيادة لا يرفعها عند وقوع الفرية فكيف يلزمها



قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسنين الا انا خصصنا المطلقه قبل المسيس  
بمد الفرض من هذا العموم بالنص وهو قوله تعالى فنصف ما فرضتم بفعل كل الواجب  
نصف المسى ولان وجوب النعمة لمرعاة حق النكاح فأما المسى أو مهر المثل فانما يسلم  
لها بالدخول فتبقى النعمة لها بحق النكاح بخلاف المطلقه قبل المسيس بمد الفرض لان نصف  
المفروض لها بحق النكاح اذ لم يكن بينهما سبب سوى النكاح وهنا بينهما سبب سوى  
النكاح وهو الدخول فلا حاجة الى ايجاب النعمة هنا ﴿ولنا﴾ انها انما استحققت جميع  
المهر على زوجها فلا تستحق النعمة مع ذلك كالتوفى عنها زوجها وهذا لان النكاح حق  
ما وضة وبعد تقرر الفرض لاحاجة الى شيء آخر توضيحه ان النعمة لا تجتمع نصف المسى  
وهو ما اذا طلقها قبل المسيس بمد الفرض فلان لا تجتمع جميع المسى أولى وتحقيق هذا  
ان النعمة تجب خلفا عن مهر المثل فان أوان وجوبها بمد الطلاق ولا يمكن ايجابها أصلا  
بسبب الملك لان ما يجب بالملك أصلا لا يتوقف وجوبه على زوال الملك فرفنا انها وجبت  
خلفا لان بالخلف يبقى ما كان ثابتا من الحكم ولا يجمع بين الخلف والاصل بحال واذا  
وجب لها المهر الذي هو الاصل كله أو بدمنه لا تجب النعمة فأما المطلقه قبل المسيس  
والفرض فهي لا تستوجب شيئا من الاصل فتجب لها النعمة وانما قلنا انها مستحبة لقوله تعالى  
فتعالىن أمتكن وأسرحكن سراحا جميلا وقد كان دخل بهن فدل أن النعمة مستحبة في  
هذه الحالة وهو مروى عن ابن عباس وشريح رضى الله تعالى عنهم وكذلك كل فرقة  
جاءت من قبل الزوج بأى سبب كانت وكل فرقة جاءت من قبل المرأة فلا شئ لها من  
المهر ولا من النعمة لان النعمة بمنزلة نصف المسى فكما أن في النكاح الذى فيه التسمية  
لا يجب من المسى شئ اذا جاءت الفرقة من قبلها قبل الدخول بها فكذلك في النكاح  
الذى لا تسمية فيه لا تجب النعمة اذا جاءت الفرقة من قبلها قبل الدخول بها ﴿قال﴾ وأدنى  
ما تكون النعمة ثلاثة أثواب درع وخمار وملحفة ولا شافى رحمه الله تعالى قولان (أحدهما)  
أنه شئ نفيس يعطيه الزوج تذكرة له وقد بينا هذا في كتاب النكاح (والثاني) أن النعمة  
ثلاثون درهما وهذا ليس بصحيح قال الله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف واسم المتاع  
لا يتناول الدراهم وتقدير النعمة بالثياب مروى عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والشعبي  
رحمهم الله تعالى وكان ابن عباس رضى الله عنه يقول أرفع النعمة الخادم وأوسط النعمة الكسوة

وأدناها النفقة ثم المتبر في المتعة حالة الرجل لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وكان الكرخي رضي الله عنه يقول هذا في المستعينة فأما في المتعة الواجبة فيعتبر حالها لأنها خلف عن مهر المثل وفي مهر المثل يعتبر حالها فكذلك في المتعة وهذا الذي قاله ليس بقوي لأن الاعتبار بحاله أو بحالها فيما يكون واجبا ويدخل تحت الحكم وفي المستحب هذا لا يكون ولأن الله تعالى قال على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وكلة على اللوجوب فإذا طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهرًا قلها نصف المسمى بالنص والقياس فيه أحد الشيئين إما وجوب جميع المسمى لأن الزوج هو الذي فوت الملك على نفسه باختياره فلا يسقط حقها في البذل كالمشتري إذا ألتف المبيع قبل القبض أو أن لا يجب شيء لأن المفقود عليه عاد إليها كما خرج عن ملكها وذلك مسقط للبذل كما إذا انسخ البيع بخيار أو بأقالة ولكننا تركنا القياس بالنص وفيه طريقان لمشايخنا رحمهم الله (أحدهما) أن الطلاق يسقط جميع المسمى كما يسقط جميع مهر المثل وإنما قلنا نصف المسمى بطريق المتعة (والثاني) أن بالطلاق هنا لا يسقط إلا نصف المسمى لأنه منأكد بالمقد والتسمية جميعا بخلاف مهر المثل وهذا أصح فإنه لو تزوجها على إبل سائمة وحال الحول عليها ثم طلقها قبل الدخول بها فعليها نصف الزكاة ولو سقط جميع المسمى ثم وجب النصف بطريق المتعة لما أزمها شيء من الزكاة ثم المسمى وان تنصف بالطلاق فكل واحد منهما منسوب إلى المفقود قال الله تعالى إلا أن يففون أو يففو الذي بيده عقدة النكاح والذي بيده عقدة النكاح عدنا هو الزوج وهو قول ابن عباس وشريح رضي الله تعالى عنهما وقال مالك رحمه الله الذي بيده عقدة النكاح وليها حتى أن على مذهبه إذا ابت المرأة أن تسقط نصيبها يندب الولي إلى إسقاط ذلك ويصح ذلك منه وهذا فاسد لأنه دين واجب لها أو عين مملوكة لها فلا يملك أولى إسقاط حقها عنه ولكن المراد أنها تندب إلى الدخول بأن تقول لم يتمع بي شيئًا فلا آخذ من ماله شيئًا أو يففو الذي بيده عقدة النكاح وهو الزوج بأن قول اخترت فراقها فلا أمئنها شيئًا من صداقها فيعطيهما جميع المهر وظاهر الآية يدل على ذلك لأن الذي بيده عقدة النكاح من يتصرف بمقد النكاح وهو الزوج دون الولي وإن طلقها قبل أن يدخل بها وقد تزوجها على مهر فاسد كالحجر والخنزير قلها المتعة عدنا ونصف مهر المن عند الشافعي عنه رضي الله عنه لأن مهر المثل وجب بنفس المقد هنا بالاتفاق فيتنصف بالطلاق قبل الدخول كالمسمى

ولكننا نقول تنصف المسمى ثبت بالنص بخلاف القياس والمخصوص من القياس بالنص لا يقاس عليه غيره وقد بينا أن مهر المثل ليس في معنى المسمى من كل وجه فأتينا لها المنة بالنص وفي النكاح الفاسد إذا فرق بينهما قبل الدخول والخلوة أو بعد الخلوة والزواج منكر للدخول فلا شيء عليه لها لأن وجوب المنة أما مراعاة حق النكاح أو ليكون خلفا عن مهر المثل وما هو الأصل لا يجب في النكاح الفاسد قبل الدخول فكذلك ما هو خلفه والعبد بمنزلة الحر في وجوب المهر والمنة عليه إذا كان النكاح باذن المولى لأنه مساو للحر في سبب وجوبهما وهو النكاح فكذلك في الواجب بالسبب ﴿قال﴾ وإذا طلق الرجل إحدى امرأتي ثم مات وقد فرض لاحداهما مهرا ولم يفرض للأخرى والتي سمي لها مهرا لا تعرف بينهما ومهر مثلها سواء فلها مهر وربع مهر بينهما سواء لأن أكثر ما يكون لها مهر ونصف مهر وهو ان يكون الطلاق وقع على التي سمي لها المهر فيكون لها نصف المهر بالطلاق قبل الدخول وللأخرى مهر كامل لقرار نكاحها بالموت وأقل ما يكون لها مهر واحد وهو ان يكون الطلاق وقع على التي لم يفرض لها مهر أقيسة طجميع مهرها فمهر واحد لها يقيين ونصف مهر ثبت في حال دون حال فيتنصف فكان الواجب مهرا وربع مهر وليست احدهما بأولى من الأخرى فيكون بينهما نصفين ولا شيء لهما من المنة لأن المنة لا تجتمع شيئا من المهر ﴿قال﴾ فان كانت التي سمي لها المهر معروفة فلها ثلاثة أرباع المهر لأن الطلاق ان كان وقع عليها فلها نصف المهر وان كان وقع على صاحبها فلها كل المهر فأعطيناها ثلاثة أرباع المهر باعتبار الأحوال وللأخرى نصف مهر مثلها لأن الطلاق ان وقع عليها لم يكر لها شيء وان لم يقع عليها كان لها جميع مهر مثلها فأعطيناها نصف المهر باعتبار الأحوال وفي القياس لها نصف المنة لأن الطلاق ان وقع عليها فلها جميع المنة وان لم يقع عليها فلا منة لها فيكون لها نصف المنة باعتبار الأحوال الا ان في الاستحسان لا شيء لها من المنة لما بينا ان المنة لا تجتمع مهر المثل لأنها حلف عنه وقد استحققت نصف مهر مثلها فلا يكون لها شيء من المنة ولأن مهر المثل قيمة بضعها فلا يجامعها بدن آخر كقبضة المبيع اذا جبت في المبيع الفاسد لا يجب معه بدل آخر كذا في المهر فلو كان كذلك لم يثبت المنة لمرءته مهرها ثم طلقها قبل الدخول بها ولم تكن قبضت منه شيئا لم يكن لو اسند نهما على صاحبه شيء وفي رواية اخرى يرجع عليها زوجها بنصفه وهو قول زهر رحمه الله تعالى ووجه القياس انها

بالهبة استهلك الصداق فكانها قبضته ثم استهلكته فللزوج أن يرجع عليها بنصفه وجه  
 الاستحسان أن مقصود الزوج سلامة نصف الصداق له عند الطلاق من غير عوض وقد  
 حصل له هذا المقصود قبل الطلاق فلا يستوجب شيئاً آخر عند الطلاق كمن عليه الدين  
 المؤجل إذا عجله لم يجب لصاحب الدين عند حلول الأجل شيء وهذا لأن الأسباب غير  
 مطلوبة لأعيانها بل لمقاصدها فإذا كان ما هو المقصود واجباً حاصلًا فلا عبرة باختلاف السبب  
 وعلى هذا لو كان الصداق عيناً قبضته ثم وهبته من الزوج القياس أن هذا وهبتها من الأجنبي  
 سواء عند الطلاق يرجع الزوج عليها بنصفه وفي الاستحسان مقصود الزوج قد حصل  
 بعود الصداق إليه بعينه من غير عوض (وقال) ولو كان الصداق ديناً قبضته ثم وهبته من  
 الزوج رجع الزوج عليها بنصفه عند الطلاق لأن حق الزوج عند الطلاق هنا ليس في  
 عين المقبوض ولكن الخيار إليها تمطيه من أي موضع شاءت فبها هذا المقبوض منه  
 كهبته مالا آخر وفي الأول حق الزوج عند الطلاق في نصف المقبوض بعينه وقد عادت  
 إليه بالهبة وحكي عن زفر رحمه الله تعالى أنه قال إذا تزوجها على ألف درهم بعينها قبضتها  
 ثم وهبتها منه ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع عليها بشيء بناء على أصله أن النفوذ في  
 المقود يتعين ولكن هذا لا يستقيم إلا أن يكون في المسئلة روايتان عن زفر أحدهما مثل  
 جواب الاستحسان فيخرج هذا على تلك الرواية (وقال) ولو قبضت منه النصف ووهبت  
 له النصف ثم طلقها لم يرجع واحد منهما على صاحبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
 يرجع عليها بنصف المقبوض وجه قولهما أن هبة نصف الصداق قبل القبض حط منه والخط  
 يلتحق بأصل العقد ويخرج به المحطوط من أن يكون عوضاً فكانه تزوجها على ما بقي وقبضت  
 منه ثم طلقها والجزء معتبر بالكل فيما وهبت وفيما قبضت وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول  
 لو قبضت النصف ولم تهب منه الباقي حتى طلقها لم يرجع عليها بشيء فلو رجع عليها بعد الهبة  
 إنما يرجع بسبب الهبة والهبة تبرع فلا توجب الضمان على المتبرع فيما تبرع به ولأن ملكها  
 في نصف الصداق قبل الدخول قوي في النصف ضعيف يسقط بالطلاق فيجعل المقبوض  
 مما قوى ملكها فيه لأن القبض مقرر "مذ" وإنما يتقرر ملكها في المقبوض إذا تمين فيه  
 النصف الذي سلم لها بعد الطلاق فتبين أنها رعبت النصف الذي كان للزوج بالطلاق وقد  
 سلم له قبل الطلاق مجازاً وعلى هذا لو قبضت ستانة ووهبت له أربعمائة ثم طلقها قبل الدخول

عند أبي حنيفة رحمه الله يرجع عليها بآنة لان الموهوب من النصف الذي كان يسلم للزوج  
 بالطلاق وقد سلم له قبل الطلاق بآنة لان الموهوب من النصف الذي هو حق الزوج بعد الطلاق  
 فانما بقي الى تمام حقه مائة درهم وعندها يرجع عليها بثمائة درهم لان المحلوط صار كأن لم  
 يكن وانما يرجع عليها بنصف المقبوض ﴿قال﴾ ولو قبضت الصداق كله ووهبته لأجنبي  
 ثم وهبه الاجنبي من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بنصفه المين والدين سواء  
 في ذلك لان مقصود الزوج سلامة نصف الصداق له من جهتها عند الطلاق ولم يسلم له ذلك  
 وانما سلم له مال من أجنبي آخر بالهبة وتبدل المالك بمنزلة تبدل المين فكانت مستهلكة للصداق  
 وكذلك لو كانت باعت الصداق من زوجها ثم طلقها رجع عليها بنصفه فان مقصوده لم  
 يحصل فان المين انما وصلت اليه ببدل عقد ضمان ﴿قال﴾ ولو وهبت الصداق لأجنبي قبل  
 القبض فقبض الاجنبي ثم طلقها الزوج قبل الدخول رجع عليها بنصفه لان قبض الاجنبي  
 بتسليمها كقبضها بنفسها ﴿قال﴾ ولو تزوجها على عبد ودفعه اليها ثم طلقها قبل ان يدخل  
 بها فقبض للزوج بنصفه عليها فلم يقبضه حتى امور أخذ نصفه وضمنها نصف المور لان  
 بقضاء القاضى عاد الملك في النصف اليه وهو ملك مضمون له في يدها فكان كالمفصوب  
 وان كان العبد في يد الزوج فطلقها فلم يقبض نصفه حتى حدث به عيب فاحش فهي بالخيار ان  
 شامت أخذت نصفه ناقصاً وان شامت ضمننت الزوج نصف قيمته صحيحاً لان ملكها بعد  
 الطلاق في نصف العبد كملكها في جميعه قبل الطلاق ولو لم يطلقها حتى تيب في يد الزوج  
 كان لها الخيار ان شامت أخذت الكل ناقصاً وان شامت ضمننته قيمته صحيحاً فكذلك في  
 النصف بعد الطلاق وان أعتقه الزوج بعد الطلاق جاز عتقه في نصفه لان بنفس الطلاق عاد  
 الملك في نصفه الى الزوج اذا لم تكن قبضته فهو كعبد بين اثنين يمتقه أحدهما ﴿قال﴾ واذا  
 تزوج الرجل ثلاث نسوة في عقدة واثنين في عقدة وواحدة في عقدة ثم طلق احدى نساؤه  
 قبل ان يدخل منهن بواحدة ثم مات فلهن ثلاثة مهور لان أكثر ما هن ثلاثة مهور ونصف  
 بان يصح نكاح الواحدة مع الثلاث فيجب أربعة مهور ثم يسقط بالطلاق قبل الدخول  
 نصف مهر وأقل ما هن مهران ونصف بان صح نكاح الواحدة مع الثنتين فيجب ثلاثة مهور  
 ثم يسقط نصف مهر بالطلاق فقدر مهران ونصف لمن يتقين ومهر واحد يثبت في حال دون  
 حال فيتنصف فيكون لمن ثلاثة مهور للواحدة من ذلك سبعة أثمان مهر السادس عشر من مهر

لان نكاح الواحدة صحيح يقين فان صح مع الثلاث فلها سبعة أثمان مهر لان الساقط  
 بالطلاق نصف مهر حصتها ربع ذلك وهو ثمن المهر وان صح نكاحها مع الثنتين فلها خمسة  
 أسداس المهر لان الساقط بالطلاق نصف مهر حصتها من ذلك ثلث ذلك النصف وهو  
 سدس مهر انكسر المهر بالاسداس والاثمان فالسبيل أن تضرب الستة في ثمانية فتكون  
 ثمانية وأربعين لها في الحالة الاولى سبعة أثمان وهو اثنان وأربعون وفي الحالة الثانية خمسة  
 أسداس وهو أربعون فقدر أربعين لها يقين والسهمان ثبت في حال دون حال فتتوسط  
 فيكون لها واحد وأربعون من ثمانية وأربعين وذلك سبعة أثمان مهر الاسدس ثمن مهر  
 وللثلاث مهر وثمنا مهر ونصف ثمن مهر لان نكاحهن ان صح فلهن ثلاثة مهود أصابهن  
 بالطلاق من الحرمان بقدر ثلاثة أرباع النصف وهو ثلاثة أثمان فيبقى لهن مهران وخمسة أثمان  
 وان لم يصح نكاحهن فلا شيء لهن فلهن نصف ذلك وهو مهر وثمنا مهر ونصف ثمن مهر  
 وللثنتين خمسة أسداس مهر لانه ان صح نكاحهما فقد كان لهما مهران وأصابهما حرمان  
 ثلثي النصف بالطلاق فيبقى لهما مهر وثلثان وان لم يصح نكاحهما فلا شيء لهما فكان لهما  
 خمسة أسداس مهر بينهما نصفان وحكم الميراث قد بيناه في كتاب النكاح ان الواحدة  
 سبعة أسهم من أربعة وعشرين سهما من ميراث النساء والباقي بين الفريقين الآخرين  
 نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ثمانية لثلاث من اثني عشرة أسهم وللثنتين  
 ثمانية أسهم وعلى كل واحدة منهن عدة الموفى عنها زوجها احتياطاً قال ع واذا تزوج  
 ثلاثاً في عقدتين واثنين في عقدتين وأربعمائة عقدتين ثم طلق احدن لسه قبل الدخول ثم  
 مات فلهن مهران ونصف مهر لان أكثر ما لهن ثلاثة مهود ونصف بأن كان السابق نكاح  
 الاربع فوجب أربعة مهود ثم سقط بالطلاق نصف مهر وأقل ما لهن مهر ونصف بأن كان  
 السابق نكاح الثنتين فوجب مهران ثم سقط بالطلاق نصف مهر فمهر ونصف لهن يقين  
 وما زاد على ذلك الى تمام ثلاثة مهود ونصف وذلك مهران يجب في حال دون حال فيتنصف  
 فلهن مهران ونصف فاما مهر من ذلك لادعوى فيه للثنتين والفريقان الآخران يدعيانه  
 فيكون بين الفريقين نصفين وقد استوت منازعة الفرق الثلاثة في مهر ونصف فكان بينهما  
 اثلاثاً فيسلم للثنتين نصف مهر وللثلاث مهر وللاربعة مهر وهذا قول أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى ولم يذكر قول محمد رحمه الله تعالى وتخريجه على الاصل الذي بيناه في كتاب



النكاح انه يعتبر حال كل فريق على خدة فان صح نكاح الاربع فلن ثلاثة مهور ونصف وان لم يصح فلا شيء لهن ونكاحهن يصح في حال دون حالين فلن ثلث ذلك وهو مهر وسدس مهر والثلاث ان صح نكاحهن فلن مهران ونصف ونكاحهن يصح في حال دون حالين فلن ثلث ذلك وهو خمسة أسداس مهر والثنتان ان صح نكاحهما فلهما مهر ونصف ونكاحهما صحيح في حال دون حالين فلهما ثلث ذلك وهو نصف مهر والميراث بين الفرق الثلاث أثلاثا لكل فريق ثلثه وبما كان أوغنا لان حالهن في استحقاق الميراث سواء وعلى كل واحدة منهن عدة الوفاة **وقال** ولو كان دخل باسرا تين لا يعرفان باعيانهما ثم طلق احدى نسائه واحدة وطلق الأخرى منهن ثلاثا ثم تزوج واحدة بعد انقضاء العدة معناه بعد انقضاء مدة العدة فان ابتداء العدة في الطلاق المبهم من وقت البيان ثم مات كان للمرأة الاخيرة التي تزوجها المهر كاملا لان نكاحها صحيح واقدمه على النكاح يكون اقرارا منه بفساد نكاح الاربع لأن المسلم انما يباشر العقد الصحيح وبعد ما صح نكاح الاربع لا يصح نكاح هذه الواحدة فكان هذا بيانا منه ان نكاح الاربع فاسد والبيان يكون تارة بالنص وتارة يكون بالدليل فلا مير للاربع ولا ميراث ولا عدة عليهن وللواحدة جميع مهرها لانه ما نشأ طلاقها بعد صحة نكاحها وعليها عدة المتوفى عنها زوجها ولها من الميراث خمسة أسهم من اثني عشر سبه لانه ان صح نكاحها مع الثلاث كان لها أربعة وان صح نكاحها مع الثنتين كان لها ثلثا عطينا خمسة من اثني عشر وللثلاث أربعة من اثني عشر لانه ان صح نكاحهن فلن ثلثا المهر ثمانية وان لم يصح فلا شيء لهن وللثنتين ثلاثة أسهم من اثني عشر لانه ان صح نكاحهما فلها ستة من اثني عشر نصف الميراث وان لم يصح فلا شيء لهما وللثلاث مهر ونصف لانه ان صح نكاحهن فلن ثلاثة مهور وان لم يصح فلا شيء لهن وللثنتين مهر ونصف وعلى الثلاث وللثنتين عدة النساء أربعة أشهر وعشر فيها ثلاث حيض لتوهم الدخول والطلاق بدو في حق كل واحدة منهن وهذا الجواب كله غلط غير صحيح أما في حق الواحدة فجواب في الميراث غلط لان نكاحها ان صح مع الثنتين فقد وقع الطلاقان على الثنتين وهما متميزتان ثم انقضت عدتهما فالميراث كله للواحدة وان كان الصحيح نكاح الثلاث فلها ثلث الميراث فقد ادّار الثلاث لها يقيين والثلاثان بآتان في حال دون حال فينصفان فينبني أن يكون لها اثنا

الميراث وفي الثلاث جوابه كذلك في الميراث صحيح وفي المهر غلط لانه ان صح نكاحهن  
 فلهن ثلث الميراث وان لم يصح فلا شيء لهن فلهن ثلث الميراث أربعة من اثني عشر وأما في  
 حق المهر فان صح نكاحهن فقد تقرر مهران بالدخول لاثنتين منهن والثالثة ان وقع الطلاق  
 عليها فلها نصف وان لم يقع فلها مهر كامل فيكون لها ثلاثة أرباع مهر جملة ما لهن ان صح  
 نكاحهن مهران وثلاثة أرباع مهر وان لم يصح فيكون لهن مهر وثلاثة أثمان مهر  
 لا مهر ونصف وفي حق الثنتين جوابه في الميراث والمهر جميعا غلط لانا نيقن انه لا ميراث  
 لهما فانه ان صح نكاحهما فقد وقع الطلاق عليهما وانقضت عدتهما وان لم يصح نكاحهما  
 فلا شيء لهما وفي المهر ان صح نكاحهما فلهما مهران وان لم يصح فلا شيء فينبغي ان يكون  
 لهما مهر واحد لا مهر ونصف ففرقنا ان جواب الكتاب غير سديد **قال** **﴿** ولو لم يدخل  
 بشيء منهن ولم يتزوج شيئا وكانت احدى الثلاث أم احدى الأربع والحال في ما وصفت  
 لك فان الأم والبنت لا يقسمان من مهر ولا ميراث من قبل ان الفريق الذي معها نكاحهن  
 ونكاحها جائز أو فاسد اذ لا تصور لجواز نكاح الفريقين فلا يتحقق الجمع بين الام  
 والبنت فلهذا كان هذا والفصل الأول سواء **﴿** قال **﴿** ولو طلق احدى الثلاث كان ذلك  
 اقرارا منه بان اثلاث هن الأول لان تصرفه بايقاع الطلاق محمول على العصة ما أمكن وذلك  
 لا يكون الا بعد صحة النكاح وكذلك لو ظاهر من احدها ان أو دخل باحدها كان ذلك  
 بيانا منه ان نكاحهن صحيح فهذا والتصريح بالبيان سواء ثم تخريج المسئلة في المهر والميراث  
 قد بيناه في كتاب النكاح **﴿** قال **﴿** ولو كانت احدى الأربع أمة لم يكن لها من الميراث ولا  
 من المهر شيء لاننا نيقن بفساد نكاحها ابتداء العقد وبالنظر الى الحرائر فاذا فسد نكاحها  
 بقي ثلاث وثلاثان فان طلق احدى نساءه ثم مات فلهن مهران لان أكثر ما لهن  
 مهران ونصف بان صح نكاح الثلاث ووجب ثلاثة مهور ثم سقط نصف مهر بالطلاق وأقل  
 ما لهن مهر ونصف بان صح نكاح الثنتين فقد مهر ونصف يقين ومهر واحد يثبت في  
 حال دون حال فيتنصف لهن مهران فاما نصف مهر من ذلك لا منازعة للثنتين فيه ليكون  
 بين الفريقين الآخرين نصفين وقد استوت منازعة الفرق الثلاث في مهر ونصف فيكون  
 بينهم أثلاثا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاما تخريج محمد رحمه الله تعالى على ما أشرنا  
 اليه في اعتبار حال كل فريق على حدة ويتضح عند التأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

## باب ما يقع به الفرقة مما يشبه الطلاق

وقال رضي الله عنه وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي حرام فإنه يسأل عن نيته لانه تكلم بكلام مبهم محتمل لمعان وكلام المتكلم محمول على مراده ومراده انما يعرف من جهته فيسأل عن نيته فان نوى الطلاق فهو طلاق لانه نوى ما يحتمله كلامه فإنه وصفها بالحُرمة عليه وحرمتها عليه من موجبات الطلاق ثم ان نوى ثلاثا فهو ثلاث لان حرمتها عليه عند وقوع الثلاث فقد نوى نوعا من أنواع الحرمة وان نوى واحدة بائنة فهي واحدة بائنة لانه نوى الحرمة بزوال الملك ولا يحصل ذلك الا بالتطليقة البائنة ومن أصدا أن الزوج يملك الابانة وازالة الملك من غير بدل ولا عدد على ما ينسب ان شاء الله تعالى وان نوى اثنتين فهي واحدة بائنة عندنا وعند زفر رحمه الله تعالى يقع اثنتان لقوله صلى الله عليه وسلم وانما لكل امرئ ما نوى ولان الثنتين بمض الثلاث فاذا كانت نية الثلاث تسع في هذا اللفظ فنية الثنتين أولى ألا ترى أنها لو كانت أمة كان يصح نية الثنتين في حقها بهذا اللفظ فكذلك في حق الحرة ولكننا نقول نية الثنتين فيه عدد وهذا اللفظ لا يحتمل العدد لانها كلمة واحدة وليس فيها احتمال التمدد والنية اذا لم تكن من محتملات اللفظ لا تعمل فاما صحة نية الثلاث ليس باعتبار العدد بل باعتبار انه نوى حرمة وهي الحرمة الفليضة فلها لا تثبت بما دون الثلاث فاما الثنتان فلا يتناقض بهما في حق الحرمة حرمة لا تثبت تلك الحرمة بالواحدة فبقى مجرد نية العدد بخلاف الأمة فان الثنتين في حقها يوجب الحرمة للفليضة كالثلاث في حق الحرمة وهذا بخلاف ما اذا طلق الحرمة واحدة ثم قال لها أنت علي حرام ونوى اثنتين حيث لا تعمل نيته لان الحرمة الفليضة لا تحصل بهما بل بهما وبما تقدم فكان هذا مجرد نية العدد وان نوى الطلاق ولم ينو عددا فهذه واحدة بائنة لأن نية الطلاق قد صحت فيقع القدر المتيقن وهو الواحدة وان لم ينو الطلاق ولكن نوى العين كان يمينا فان تحريم الحلال يمين قال الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله الى قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم جاء في التفسير انه كان حرم مارية القبطية على نفسه وفي بعض الروايات حرم العسل على نفسه وروى الضحاك عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى

عنهم في هذا اللفظ أنه لو نوى الطلاق فهو طلاق وإن نوى الميئن فهو يمين وعن ابن عمر رضي الله عنه قريباً منه وعن زيد رضي الله عنه قال يمين يكفرها والشافعي رحمه الله تعالى يقول تحريم الحلال لا يكون يميناً ولكن تجب به الكفارة في الزوجة والامة خاصة وكذلك إن لم يكن له نية فهو يمين لأن الحرمة الثابتة باليمين دون الحرمة التي تثبت بالطلاق وعند الاحتمال لا يثبت إلا القدر المتيقن فكان يميناً إن قربها كفر عن يمينه للحنث وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانت بالإيلاء وكذلك لو نوى الإيلاء فهو نية اليمين سواء وإن نوى الكذب فهو كذب لاحق له لأن كلامه من حيث الظاهر كذب فإنه وصفها بالحرمة وهي حلال له قالوا هذا فيما بينه وبين الله تعالى فأما في القضاء فلا يدين لأن كلام الماقل محمول على الصحة والعمل به شرماً فلا يلزم مع إمكان الأعمال وفي جملة على الكذب الغاؤه ولم يذكر في الكتاب ما لو قال نويت به الظهار وذكر في النوادر أنه يكون ظهاراً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأنها تحرم عليه بالظهار كما تحرم عليه بالطلاق فكان ما نوى من محتملات لفظه وعند محمد رحمه الله تعالى لا يكون ظهاراً لأن الظهار تشبيه المصلحة بالحرمة فبدون حرف التشبيه وهو الكاف لا يثبت الظهار وعلى قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى في هذا ونظائره من الكنايات وهي ثلاث لا يدين في شيء لأنه وصفها بكونها محرمة عليه والحرمة لا تثبت لصفة للمحل إلا بزوالة صفة الحل لاستحالة اجتماع الضدين في محل واحد وصفة الحل لا تزول إلا بالتطبيقات الثلاث فكان وقوع الطلاق موجباً لهذا اللفظ حقيقة فلا يدين في شيء آخر ولكنا نقول وصفها بالحرمة والحرمة أنواع ولها أسباب فإذا نوى نوماً أو سبباً كان النوى من محتملات كلامه فنصح نيته وقال **هو** قال كل حل على حرام يسأل عن نيته فإذا نوى يميناً فهو يمين ولا تدخل امرأته فيه إلا أن ينوبها فإذا لم ينو حمل ذلك على الطعام والشراب خاصة وفي القياس وهو قول زفر رحمه الله تعالى كما يفرغ من يمينه يحنث وتلزمه الكفارة فإن فتح الميئين والتمسود والقيام حل داخل في هذا التحريم فكان شرط الحنث عقيب التحريم موجوداً ولكننا نقول علمنا يقيناً أنه لم يرد به العموم لأن البر مقصود الخالف ولا تصور للبر إذا حمل على العموم فإذا لم يمكن اعتبار معنى العموم فيه حمل على المتعارف وهو الطعام والشراب الذي به قوام أنفسنا لا تدخل المرأة في الأثر ينوبها لأن ادخالها بدون النية لمراعاة العموم وقد تمذر ذلك والمادة أن المرأة إذا

قصدت بالتحريم تحض بالذكور فان نواها دخلت فيه لان النوى من عتملات لفظه ولكن  
 لا يخرج الطعام والشراب حتى اذا اكل أو شرب أو قرب امرأته حنث لأن ظاهر  
 لفظه للطعام والشراب ولا يدين في صرف اللفظ عن ظاهره فاذا حنث سقط عنه الايلاء  
 لان الكفارة لزمته وارتفعت اليقين وان لم يكن له نية فهو يمين يكفرها لان الحرمة باليمين  
 أدنى الحرمات وان نوى الطلاق فالقول فيه كالقول في المسئلة الأولى وعند نية الطلاق  
 لا يكوثر معنا لانه لفظ واحد فلا يسع فيه معنيان غلمان والطلاق غير اليقين فاذا عملت نيته  
 في الطلاق سقط اعتبار معنى اليقين وعلى هذا روي عيسى بن أبان عن أبي يوسف ومحمد  
 رحمهم الله تعالى انه لو قال لامرأتين أتتني على حرام ينوي في احدهما الطلاق وفي  
 الأخرى اليقين انه يكون حلالا فيهما جميعا وكذلك نوى في احدهما الطلاق ثلاثا وفي  
 الأخرى واحدة يكون ثلاثا فيهما جميعا لانه كلام واحد فلا يحتمل معنيين مختلفين وان  
 نوى الكذب فهو كاذب كما يبدأ في الفصل الأول **وقال** واذا قال لامرأته قد حرمتك  
 على أو قد حرمتك أو أنت على حرام أو أنا عليك حرام أو حرمت نفسي عليك أو أنا  
 عليك عزم أو أنت على محرمة فالقول في ذلك كالقول في الحرام لان الحرمة تثبت من  
 الجانبين فيصح اضافتها الي نفسه كما يصح اضافتها اليها وذكر الفعل وهو قوله حرمتك  
 بمنزلة ذكر الوصف لانها لا تصير محرمة عليه الا بقوله ولو قال أنت على كتمان فلان ينوي  
 به الطلاق أو الايلاء فهذا ليس بشئ لانه ما وصفها بالحرمة بهذا اللفظ فان متاع فلان  
 ليس عينه بحرام الا ترى انه يحل له تناوله باذن المالك وعند عدم الاذن لا يحل لحق المالك  
 بالحرمة **الحل** حتى اذا لم يكن المالك محترما بان كان حربيا كان تناوله مباحا **وقال** واذا  
 قال أنت على كالم أو كالمية أو كلم الخنزير أو الخمر يسأل عن نيته لانه شبهها بمحرم العين  
 فان هذه الاعيان محرمة المصين شرعا قال الله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الآية فكان  
 هذا بمنزلة لحم يباع على نفسه بقوله أنت على حرام وقد بينا انه يسأل عن نيته والدليل على  
 الفرق فصا الظاهر فانه لو شبه امرأته بأجنبية لا يكون مظاهرا ولو شبهها بأمة يكون  
 مظاهرا **والثمة** تكون محرمة عليه بهذا مثله **وقال** لو قال أنت مني بائن أو بنة  
 أو خبطة أو برة فانه لم يزر الطلاق لا يقع الطلاق لأنه تكلم بكلام محتمل غاليبونة تارة  
 تكون من انزل بتارة تكون في الصلبة والمشرة وتارة من النكاح واللفظ المحتمل لا

يتمين فيه بعض الجهات بدون النية أو غلبة الاستعمال ولأن بدون النية معنى الطلاق مشكوك في هذا اللفظ والطلاق بالشك لا ينزل وإن نوى الطلاق فهو كما نوى أن نوى ثلاثاً فلهذا لأنه نوى أم أنواع الينونة فإن الينونة تارة تكون مع احتمال الوصل عقيبها وتارة تكون على وجه لا يحتمل الوصل عقيبها وهو الثلاث ما لم تزوج بزواج آخر فعملت نيته وإن نوى اثنتين فهي واحدة بائنة عندنا خلافاً لفرجه الله وقد بينا في الفصل الأول الكلام في هذا فإن قوله بأن كلمة واحدة فلا تحتمل العدد وإن نوى واحدة أو نوى الطلاق فقط فهي واحدة بائنة عندنا وعند الشافعي رضى الله عنه هي واحدة رجعية وكذلك كل لفظ يشبه الفرقة إذا أريد به الطلاق كقوله حبك على غاربك وقد خليت سبيلك ولا ملك لي عليك والحقى بأهلك وأخرجني واستتري وتقننى وقد وهبتك لأهلك إن قبلوها أو لم يقبلوها وقد أبنت نفسك منى أو أبنت نفسي منك فالجواب في هذا كله كما ذكرنا في قوله أنت منى بأن وقد نقل عن عمر رضى الله تعالى عنه في قوله حبك على غاربك أنه طلاق إذا نوى ولأن في هذه الالفاظ احتمال معنى زوال الملك فإن من سبب ناقته يحمل حبها على غاربها ويحلى سبيلها وفي قوله لا ملك لي عليك تصريح بنفي الملك وفي قوله الحقى بأهلك إلزامها بالاتحاق بأهلها وذلك بعد انقطاع النكاح بينهما وفي قوله أخرجني واستتري وتقننى إلزامها ما صرح به راعياً يلزمها ذلك في حقه بعد زوال الملك وكذلك هبتها لأهلها تكون أمراً بالاتحاق بهم بإزالة ملك نفسه عنها فإذا ثبت هذا كانت هذه الالفاظ كلها كلفظة الينونة وبعض المتأخرين من مشايخنا يسمون هذه الالفاظ كتابات وهو مجاز لاحقيقة لأن عندنا هذه الالفاظ تعمل في حقائق وجباياتها ولهذا تقع به التطليقة البائنة والكناية ما يستعار لشيء آخر قائماً يستقيم هذا الأصل على أصل الشافعي رحمه الله تعالى فإنه يحمل هذه الالفاظ كناية عن لفظ الطلاق ولهذا كان الواقع به رجعياً وكان محمد رحمه الله تعالى أشار إلى هذا المعنى في قوله وكذلك كل كلام تقع به الفرقة بما يشبه الطلاق ثم الكلام ينتاب بين الشافعي رحمه الله تعالى وبينى على أصل وهو أن عنده إزالة الملك بعد الدخول غير مملوك للزوج إلا باشتراط البذل أو باستيفاء المدة وعندنا هو مملوك له كإيقاع أصل الطلاق حتى لو قال لأمراً أنه أنت طالق بأن عندنا تقع تطليقة بائنة وعنده تقع تطليقة رجعية واستدل فقال إن خيار الرجعة بعد إيقاع الطلاق ثابت شرعاً في المدة لا بإيجاب من الزوج فلا تصرف

له في اسقاطه شرعا وفي وصف التطليقة بالينونة اسقاط خيار الرجعة ولو صرح به فقال أنت طالق ولا رجعة لى عليك لم يسقط حق الرجعة فهنا أولى ولأن ازالة ملك النكاح معتبر بازالة ملك الميّن تارة يكون بالمفاوضة فيثبت بنفسه وتارة يكون بجهة التبرع فيتأخر الى مابعد القبض ولو أراد تغييره لا يملك ذلك حتى لو قال وهبت منك هبة توجب الملك بنفسه كان باطلا فكذلك ازالة ملك النكاح تارة يكون بعوض وهو الخلع فيثبت بنفسه وتارة يكون بغير عوض فيتأخر الى مابعد انقضاء العدة أو استيفاء المدد فلا يملك تغييره بتخصيصه لأن هذا التخصيص تصرف منه في حكم الشرع لافي ملك نفسه ولأن هذه الالفاظ دون لفظ الصريح حتى أنها لا تعمل الا بالنية فاذا كان الصريح الذي هو أقوى لايزيل الملك بنفسه فهذا أولى وهذه الالفاظ كناية عن الطلاق غير عاملة بمقتضى موجباتها فان حقيقة حرمتها عليه ان تكون مؤبدة كحرمة الأمهات ولا يثبت ذلك بشئ من هذه الالفاظ فان ما ثبت بهذه الالفاظ الحرمة التي تثبت بالطلاق ففرقا أنها كناية عن الطلاق وحجتنا في ذلك ان ايقاع صفة الينونة تصرف من الزوج في ملكه فيكون صحيحا كايقاع أصل الطلاق ويبانه ان الطلاق بالنكاح مملوك للزوج وما صار مملوكا له الا لحاجته الى النقص عن عهدة النكاح وذلك بازالة ملك النكاح وكذلك قبل الدخول ازالة الملك مملوك للزوج والدخول يتأكد له ملكه فلا يبطل ما كان ثابتا له بالملك من ولاية الازالة وكذلك يملك الاحتياض عن ازالة الملك وانما يملك الاحتياض عما هو مملوك له فيثبت ان الالبانة مملوكة له فكان وصفه الطلاق الذي أوقع بالينونة تصرفا منه في ملك نفسه فيجب إعماله ما أمكن وكان ينبغي على هذا الاصل ان يزول الملك بنفس الطلاق الا أن حكم الرجعة بعد صريح الطلاق ثبت شرعا بخلاف القياس وما ثبت شرعا بخلاف القياس لا يلحق به ما ليس في معناه وهذا ليس في معنى صريح لفظ الطلاق لانه يجامع النكاح ألا ترى أنها بعد الرجعة توصف بأنها مطلقة ومنكوحة ولا توصف بأنها مبانة ومنكوحة فاذا لم يكن في معنى المنصوص يؤخذ فيه بأصل القياس ولأن في قوله أنت طالق يحتمل الطلاق الميّن وغير الميّن فكان قوله بآثا لتعين أحد المحتملين كما نقول الناس يكون محتملا للعموم والخصوص واذا قال الناس كلهم يزول به هذا الاحتمال وكذلك اذا قال بمت يحتمل البيع بالخيار والبيع البات فاذا قال بيمّا بآنا يزول هذا الاحتمال وهذا بخلاف الهبة فانها لا توجب الملك لضعفها في نفسها

حتى تأيد بما يقويها وهو القبض وشرطها لا تقوى وهنا قوله أنت طالق لا يزيل الملك  
 بنفسه لا لضعفه لانه قوى لازم بل لانه غير مناف للنكاح فاذا قال تطليقة بأنة فقد زال ذلك  
 المعنى حين صرح بما هو مناف للنكاح وهذه الالفاظ تعمل في حقائق موجباتها فان  
 حرمتها عليه ثبت بهذا اللفظ مؤبدة عندية الثلاث ولكن الزوج الثانى رافع للحرمة كما أن  
 زوال الملك بالطلاق يثبت مؤبداً وان كان المقدم بعده يوجب الملك الا أنه لا يمكن اثبات حقيقة  
 موجب هذا اللفظ من جهة الزوج الا بالطلاق فلهذا وجب اعمال نيته في الطلاق وعلى هذا  
 لو قال لها أنت حرة لان فيه معنى ازالة الملك فان النكاح رقى وحرمتها عنه تكون بازائه فأما  
 اذا قال لها اعتدى فهذا اللفظ كناية لانه محتمل يحتمل أن يكون مراده اعتدى نعم الله أو  
 نمسي عليك أو اعتدى من النكاح فاذا نوى به الطلاق وقعت تطليقة رجعية لان وقوع  
 الطلاق ليس بحقيقة اللفظ فان حقيقته في الحساب فلا تأثير له في ازالة الملك والعدة تنجامع  
 النكاح ابتداء وبقاء ولكن من ضرورة عدتها من النكاح تقدم الطلاق فكان وقوع الطلاق  
 بطريق الاضمار في كلامه فكانه قال طلقنتك فاعتدى ولهذا لا إله وان تكلم بهذا اللفظ قبل  
 الدخول تعمل نيته في الطلاق ولا عدة عليها قبل الدخول ففرقنا أن اللفظ غير عامل في حقيقته  
 ولكن الطلاق فيه مضمير يظهر عند نيته عرفنا ذلك بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لسودة  
 حين أراد أن يطلقها اعتدى وكذلك قوله استبرئى رحمك بمنزلة التفسير لقوله اعتدى لانه  
 تصريح بما هو المقصود من العدة وكذلك لو قال لها أنت واحدة لانه كلام محتمل يجوز  
 أن يكون قوله واحدة نمناً لها أى واحدة عند قومك أو منفردة عندى ليس مفك غيرك  
 أو واحدة نساء العالم في الجمل ويحتمل أن يكون نمناً لتطليقة أى أنت طالق واحدة فلا يقع  
 الطلاق به الا بالنية فاذا نوى يقع به تطليقة رجعية لان الوقوع بطريق الاضمار فكانه صرح  
 بما هو المضمير وعند الشافعى رحمه الله تعالى لا يقع بهذا اللفظ شيء وان نوى لان قوله واحدة  
 نعمت لها وليس فيه احتمال معنى الطلاق أصلاً ولكننا نقول كلام المائل متى أمكن حمله على  
 ما هو مفيد يحمل عليه فاما اذا قال لها أنت طالق يقع به تطليقة رجعية نوى أو لم ينو لان  
 هذا اللفظ صريح في الطلاق عند النكاح انلبة الاستعمال فلا حاجة الى النية فيه ولانه  
 يختص بالنساء ولا يذكر لفظ الطلاق الا مضافاً الى النساء وانما يذكر في غيرهن الاطلاق  
 والمعنى المختص بالنساء النكاح فتمين الطلاق عن النكاح عند الاضافة اليها وكذلك ما يكون



[illegible]

باعتبار معنى الموم لانه توقيض والتفويض قد يكون عاما وقد يكون خاصا والمفوض اليها بهذا اللفظ طلاق وذلك ثابت في هذا اللفظ لثمة والطلاق بمنزلة أسماء الاجناس يحتمل العموم والخصوص فتعمل بنية في العموم ولستنا نقول في قوله ثلاثا انه نصب على التفسير بل هو منصوب بنزع حرف الخائض منه ممتاه بثلاث كقوله ما هذا بشرا أو هو منصوب على طريق البديل عن مصدر عذوف وممتاه طلاقا ثلاثا وبأن صح الاستفسار عن العدد في الحكاية فذلك لا يدل على أنه من محتملات اللفظ كما يصح الاستفسار عن الشرط والبديل وأما اذا قال أنت طالق طلاقا فقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا تعمل نية الثلاث فيه لان المصدر يذكر لتأكيد الكلام يقال أكلت أكلا وقت فيما فلا تسع فيه نية الثلاث ثم وثق صحت نية الثلاث فلا تصح باعتبار العدد بل باعتبار معنى العموم لان المصدر يحتمل الكثرة قال الله تعالى وادعوا ثبورا كثيرا ولان المصدر يضارع الاسم فكان هذا وقوله أنت طالق الطلاق سواء وتصح نية الثلاث في قوله الطلاق لانه من أسماء الاجناس يحتمل للعموم والخصوص ولان الالف واللام لاستغراق الجنس فيما لا معهود فيه وكذلك قوله أنت الطلاق فمتاه أنت طالق الطلاق حتى تسع فيه نية الثلاث وقد يذكر المصدر ويراد به الفعل يقال إنما هو اقبال وادبار على سبيل التمثيل للمقبل والمدير وعلى هذا لو قال أنت الطلاق يقع به الطلاق بمنزلة قوله أنت طالق وذكر ابن سماعه رحمه الله تعالى أن الكسائي رحمه الله تعالى يثبت الى محمد رحمه الله تعالى يقتوى فدفعها الى فقرائها عليه ما قول القاضي الامام فيمن يقول لامرأته

فان ترفقي يا هند فالرفق آمين وان تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم

كم يقع عليها . فكتب في جوابه ان قال ثلاث صرفوا تقع واحدة وان قال ثلاث منصوبا يقع ثلاث لانه اذا ذكره صرفوا كان ابتداء فيبق قوله أنت طالق فتقع واحدة وان قال ثلاثا منصوبا على معنى البديل أو على التفسير يقع به ثلاث ولو قال لامرأته سرحتك أو فارقتك ولم ينو الطلاق لم يقع شيء عندنا وعند الشافعي رضى الله عنه يقع الطلاق وهما صريح عند لان كتاب الله تعالى ورد بهما في قوله تعالى وسرحوهن ولكننا نقول الصريح ما يكون مختصا بالاضافة الى النساء فلا يستعمل في غير النكاح وهذا لا يوجد في هذين اللفظين

فان الرجل يقول سرحت الي وفارقت غريمي أو صديقي فهما كسائر الالفاظ المهمة لا يقع بهما  
 الطلاق الا بالنية **قال** ولو قال اذهبي ونوى به الطلاق كان حلالا موجبا للينونة لانه  
 لا يلزمها الذهاب الا بعد زوال الملك فان قال اذهبي ويسى ثوبك ونوى به الطلاق لم يكن  
 طلاقا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكان حلالا في قول زفر رحمه الله تعالى ذكره في  
 اختلاف زفر ويمتوب ورحمهما الله تعالى لان نية الطلاق حاملة في قوله اذهبي وقوله يسى ثوبك  
 مشورة فلا يتغير به حكم اللفظ الاول وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول معنى كلامه اذهبي  
 لتبسي ثوبك فكان مصرعا بخلاف المنوى فلماذا لا تعمل نية **قال** ولو قال أنا منك طالق  
 فليس هذا بشئ وان نوى الطلاق عندنا وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه يقع به الطلاق  
 اذا نوى الوقوع عليها لانه لو قال أنا منك بائن أو أنا عليك حرام ونوى به وقوع الطلاق  
 يقع ولفظ المبرح أقوى من لفظ الكناية وهذا لان ملك النكاح مشترك بين الزوجين  
 حتى سميا متناكحين ويبدأ في النكاح بذكر كل واحد منهما وينتهي النكاح بموت كل  
 واحد منهما حتى يرث كل واحد منهما من صاحبه فيصح اضافة الطلاق الى كل واحد منهما  
 الا ان اضافة الطلاق الى الزوج غير متعارف فيحتاج فيه الى النية وعمل وقوع الطلاق  
 المرأة فلا بد من نية الوقوع عليها كما في ألفاظ الكنايات وحجبتنا في ذلك ما روى ان امرأة  
 قالت لزوجها لو كان الي ما اليك لرأيت ماذا أصنع فقال جئت اليك ما الي فقال طلقتك  
 فرفع ذلك الى عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنه فقال فض الله فاعا هلا قالت طلقت  
 نفسي منك وفي الكتاب علل فقال لان الزوج لا يكون طالقا من امراته ومعنى الطلاق هو  
 الاطلاق والارسال وقد الملك في جانبهم الا في جانبها ألا ترى انها لا تزوج بغيره والزوج  
 بتزوج بغيرها لا يتحقق الارسال في جانبها ولهذا يكون الوقوع عليها لاعليه فانما هو مطلق  
 لها كما يكون المولي معتقا لعبده ولو قال للعبد أنا حر منك لم يمتق العبد فكذلك الطلاق وبه  
 فارق لفظ الينونة والحرمة لان الينونة قطع الرصلة والوصلة مشتركة بينهما ألا ترى انه  
 بقل بانث عنه وبان عنها وكذلك لفظ الحرمة يقال حرم عليها وحرمت عليه وقد بينا أن  
 هذه الالفاظ لم تعمل بمقتضى موجبها والذي يقرئ الملك مشترك كلام لا مدني له بل الملك  
 الزوج عليها خاصة حتى يتزوج المسلم الكناية ولا يترجم الكناية للمسلم وفيه كلام طويل  
 لصاحبنا رحمه الله تعالى والأبلى ان تقول ما ثبت لما بالنكاح ملك المهر والنفقة وذلك

لا يقبل الطلاق وما ثبت له عليها ملك الحل وهو الملك الأصلي الذي يقابله البدل والطلاق مشروع لرفعه وانما يرفع الشيء عن المحل الوارد عليه دون غيره ثم الملك الذي ثبت في جانبها تبع للملك الثابت للزوج وما يكون تبعاً في النكاح لا يكون عللاً لاضافة الطلاق اليه عندنا كيدها ووجعها على ما تقرره في قوله يدك طالق ورجلك طالق <sup>وقال</sup> لو قال أنت طالق البتة سئل عن نيته فاذا نوى تطلقه واحدة فهي واحدة بائنة لأن قوله البتة نمت للطلاق أي قاطع للنكاح كقوله بائن ولو نوى ثلاثاً ثلاث وإن لم يكن له نية فهي واحدة بائنة كما في قوله أنت بائن فإن قال عتيت بقولي طالق واحدة وبقولي البتة أخرى تطلق اثنتين بائنتين لأن الرجل لو قال لامرأته أنت برة ونوى به الطلاق تعمل نيته فكذلك اذا نوى بلفظة البتة تطلقه أخرى ولو قال عتيت بقولي طلق واحدة وبقولي البتة اثنتين طلقت اثنتين لأن نية العدد لا تسع في لفظ البتة وكذلك كل كلام يشبه الطلاق ضمه الى الطلاق الا قوله اعتدي فإنه رجعي لا تسع فيه نية الثلاث لأن وقوع الطلاق به باضمار لفظ الطلاق فيه فلا يكون أقوى مما لو صرح به ولو قال لما اعتدي وقال لم أنو الطلاق فهي امرأته بسد أن يحلف وكذلك في جميع الالفاظ المتقدمة اذا قال لم أنو الطلاق فعليه اليمين لانه أمين فيما يخبر عن ضميره والقول قول الامين مع اليمين واليمين لنفي التهمة عنه ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف ابن ركانة رضي الله تعالى عنه في لفظ البتة لما كان الثلاث من محتملات لفظه ولو قال اعتدي فاعتدي أو قال اعتدي واعتدي أو قال اعتدي اعتدي وقال اعتدي اعتدي وقال نويت الطلاق فهي تطلقتان في القضاء ولو قال عتيت واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى وعن زفر رحمه الله تعالى انه تعمل نيته في القضاء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في قوله فاعتدي كذلك وفي قوله واعتدي أو اعتدي تطلقتان كما هو ظاهر الرواية وزفر رحمه الله تعالى يقول كرر اللفظ الأول والتكرار لنا كيد لا للزيادة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول الفاء لاوصل فيكرز معناه فاعتدي بذلك الايقاع لا ايقاعاً آخر - الراو للعطف وموجب العطف الاشتراك فيكون الثاني ايقاعاً كالاول ووجه ظاهر الرواية ان هذا اللفظ عند نية الايقاع كالصريح ولو قال أنت طالق وطالق أو طالق فطالق أو طالق ضائق كان تطلقتين فكذلك هنا في القضاء ولو قال اعتدي اعتدي اعتدي وهو ينوي تطلقه واحدة بين جميعاً فهو كذلك فيما بينه وبين الله تعالى فاما في القضاء فهو ثلاث لما بينا ان كل كلام

إيقاع مبتدأ في الظاهر والقاضي مأثور باتباع الظاهر ولكن يحتمل تكرار الأول والله تعالى مطلع على ضميره فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يسع المرأة إذا سمعت ذلك أن تقيم معه لأنها أمورة باتباع الظاهر كالقاضي ولو قال نوت بالأولى الطلاق وبالأخرتين المدة فهو مصدق في القضاء لأن ظاهر كلامه أمر بالاعتداد والأمر بالاعتداد يستقيم بعد وقوع التولية فكان مصدقا في القضاء وفي الحاصل هذه المسئلة على اثني عشر وجها وقد بينا ذلك في شرح الجامع الصغير وإن قال لما أنت طالق فاعتدي وأراد بقوله فاعتدي المدة فهو مصدق في القضاء لأن الأمر بالاعتداد مستقيم بعد وقوع التولية الواحدة وإن أراد تولية أخرى أو لم ينو شيئا فهي أخرى لأنها ذكرت بمدة مذكورة الطلاق وإن أراد به اثنين فهي واحدة رجعية لأن نية المدد لا تسع في هذا اللفظ وكذلك قوله أنت طالق واعتدي **وقال** وإذا قالت المرأة لزوجها طلقني فقال اعتدي ثم قال لم أنوبه الطلاق لم يصدق في القضاء عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصدق لأنه لو ذكر هذا اللفظ قبل سؤالها الطلاق لم يعمل إلا بنية الطلاق فكذلك بعد سؤالها لأن العامل لفظ الزوج ولفظه لا يختلف بسؤالها وعدم سؤالها ويجوز أن يكون مراده اعتدي بمعنى عليك ولا تشتغل بسؤال الطلاق فإنه كفران النعمة ولكننا نقول هذا الكلام بمدة سؤال الطلاق لا يراد به إلا الطلاق عادة والقاضي مأثور باتباع الظاهر وما هو المتماد ثم الكلام الواحد قد يكون مدحا وقد يكون ذما وإنما يتبين أحدهما من الآخر بالمقدمة ودلالة الحال فإن لم تعتبر دلالة الحال لا يتميز المدح من الذم إذا عرفنا هذا فنقول الأحوال ثلاثة حال مذكورة الطلاق وحال النضب وحال الرضا فاما في حال مذكورة الطلاق لا يدين في القضاء في شيء من الالفاظ التي ذكرناها بل يحتمل على الجواب لما تقدم في سؤالها ويكون ما تقدم في السؤال كالعماد في الجواب وفي حالة النضب لا يدين في ثلاثة ألفاظ اعتدي واختاري وأمرك **بي** لك لأن هذه الالفاظ لا تحتمل معنى السب والإيذاء وعند النضب أما أن يكون مراده السب أو الطلاق فإذا لم يكن في اللفظ احتمال معنى السب تبين الطلاق مراداً به وفي خمسة ألفاظ يدين في القضاء وهي قوله أنت بائن عرام بنية خلية برية لأن هذه الالفاظ تحتمل معنى السب أي أنت بائن من الدين برية من الاسلام خلية من الخير حرام الصعبة والعشرة بنية عن الاخلاق الحسنة فلا يتعين الطلاق مراداً به فإذا قال أردت السب كان

مديناً في القضاء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ألحق بهذه الالفاظ أربعة ألفاظ آخر  
خليت سبيلك فارتكك لاسبيل لي عليك لاملك لي عليك لأنها محتمل معنى السب أي  
لاملك لي عليك لانك أدون من أن تملك لي لاسبيل لي عليك لشرك وسوء خلقك  
وفارتك اتقاء لشرك وخلت سبيلك لهوانك على وأما في حالة الرضا فهو مدين في هذه  
الالفاظ ولا يقع الطلاق بها الا بالنية وكذلك فيما سواها من الالفاظ **وقال** وإذا قال  
لها اعتدي ثلاثاً وقال نويت تطليقة واحدة تمتد لها ثلاث حيض فاقول قوله في القضاء  
لان الثلاث عدد الطلاق وعدد لافراء المدة أيضاً والمدة في لفظه والطلاق في ض ميره  
فاذا صلح قوله ثلاثاً بياناً لما في ضميره فلان يصلح بياناً لما تلفظ به أولى فلهذا قبل قوله  
في القضاء **وقال** وان قال لامرأته لست لي بامرأة ينوى الطلاق فهو كما وصفت لك في  
الخلية والبرية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
لا تطلق وهذا ليس بشئ لحديث عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال اذا سئل الرجل  
ألك امرأة فقال لا فأنما هي كذبة وهذا المعنى انه نفي نكاحها ونفي الزوجية لا يكون طلاقاً  
بل يكون كذباً منه لما كانت الزوجية بينهما معلومة كما لو قال لامرأته والله ما أنت لي بامرأة  
أو على حجة ان كانت لي امرأة أو مالى امرأة أو قال لم أتزوجك لم يقع الطلاق بهذه  
الالفاظ وان نوى وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول قوله لست لي بامرأة كلام محتمل أى  
لست لي بامرأة لاني فارتكك أو لست لي بامرأة لانك لم تكوني في نكاحي وموجب  
الكلام المحتمل يتبين بنيته فلا تكون هذه الالفاظ طلاقاً بغير النية ونية الطلاق تمل  
فيه لانه من محتملانه كما في قوله خلية برية فاما في قوله والله ما أنت لي بامرأة فيمينه  
لا يكون الا على النفي في الماضي وذلك يمنع احتمال معنى الطلاق فيه وكذلك اذا قال لم  
أتزوجك فهو جحود للنكاح من الاميل والطلاق تصرف في النكاح وجحود أصل الشئ  
لا يحتمل معنى الصرف فيه واذا قيل ألك امرأة فقال لا قاله ائلا انما سألته عن نكاح ماض  
وكلامه جواب فيكون نفياً للنكاح في الماضي وهو كذب كما قال عمر رضى الله تعالى عنه  
فاما قوله لست نفي للنكاح في الحال وفي المستقبل لاني الماضي فيكون محتملاً للطلاق وفي  
قوله مالى امرأة غرض ما للنفي فيما مضى فهو كحرف اذ للماضي واذا للمستقبل حتى لو قال  
طلقتك اذ دخلت الدار تطلق في الحال ولو قال اذا دخلت الدار لا تطلق حتى تدخل فاما

إذا قال لانكاح بنى وبينك ولا سبيل لى عليك فهو نفى فى الحال وفى المستقبل لافى الماضى  
 فتدفع فيه نية الطلاق بالاتفاق وهذا دليل لافى حنيفة رحمه الله تعالى وإذا قال أنت طالق ثم  
 قال عنيت طالقاً من الوفاق أو طالقاً من الابل لم يصدق فى القضاء لأنه خلاف الظاهر  
 ولكن يدين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه محتمل فان الطلاق من الاطلاق والاطلاق مستعمل  
 فى الابل والوفاق فيحتمل أن يكون الطلاق عبارة عنه مجازاً فيدين فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولو قال أنت طالق من وفاق لم يقع عليها شيء لأنه بين بكلامه موصولاً مراده من قوله  
 طالق والبيان المنعير صحيحاً موصولاً وقد بيناه فى الاقرار وان قال عنيت بقولى طالقاً من  
 عمل من الاعمال فى رواية الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى هذا والاول سواء وفى  
 ظاهر الرواية هناك لا يدين فى القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان لفظ الطلاق  
 لا يستعمل فى العمل حقيقة ولا مجازاً الا ان يذكره موصولاً فيقول أنت طالق  
 من عمل كذا فيثبت هو امرأته فيما بينه وبين الله تعالى ويقع الطلاق فى القضاء لأنه ليس  
 ببيان من حيث الظاهر لما لم يكن ذلك اللفظ مستعملاً فيه وكل ما لا يدينه القاضى فيه  
 فكذلك المرأة اذا سمعت منه أو شهد به شاهداً عدل لا يسماها أن تدين الزوج فيه لأنها  
 لا تعرف منه الا الظاهر كالقاضى **وقال** وإذا طلق امرأته تطليقة بآنة ثم قال لها فى عدتها  
 أنت على حرام أو ما أشبه ذلك وهو يريد بذلك الطلاق لم يقع عليها شيء لأنه صادق فى  
 قوله هى على حرام وهى منه بائن ومضى هذا ان صيغة كلامه فى قوله طالق أو بائن وصف  
 ولكن يحمل ايقاعاً ليتحقق ذلك الوصف بما يقع والوصف هنا متحقق من غير ان يحمل  
 كلامه ايقاعاً والا وجه ان يقول ان هذه الالفاظ تامل بمقتضاها من ثبوت الحرمة واللينونة  
 بها والثابت لا يمكن اثباته وانما تامل هذه الالفاظ بارادة الفرقة أو رفع النكاح بها وذلك  
 لا يتحقق بعد وقوع الفرقة فاما اذا قال لها ان دخلت الدار فأنت بائن ثم طلقها تطليقة بآنة ثم  
 دخلت الدار فى عدتها وقع عليها تطليقة أخرى بذلك اللفظ عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى  
 لا يقع عليها شيء لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالنجز ولو نجز قوله أنت بائن فى  
 هذه الحالة لم يقع به شيء فكذلك اذا وجد الشرط كما اذا قال ان دخلت الدار فأنت على  
 كظهر أمى ثم أبانها ثم دخلت الدار لم يكن مظاهراً منها كما لو نجز الظهار فى الحال وكذلك  
 اذا قال لها اذا جاء غدا فاخارى ثم أبانها ثم جاء غدا فاخارت نفسها لم يقع شيء عليها كما

لو نجز التخيير بعد البيئونة وعلاؤنا رحمهم الله تعالى قالوا التعلق بالشرط قد صح ووجد  
 الشرط وهي محل لوقوع الطلاق عليها فينزل ما تعلق كما لو وجد الشرط بعد الطلاق الرجعي  
 وكما لو قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق وهذا لان هذه الالفاظ انما تخالف الصريح في  
 الحاجة الى نية الفرقة أو رفع النكاح بها والحاجة الى هذه النية عند التلفظ بها فاذا كان التلفظ  
 بعد البيئونة لم تصح هذه النية واذا كان قبل البيئونة صحّت النية وتعلق الطلاق بالشرط ثم  
 لا حاجة الى النية عند وجود الشرط فكانت هذه الالفاظ عند وجود الشرط في وقوع  
 الطلاق بها كلفظ الصريح وانما الحاجة في وجود الشرط الى وجود المحل وباعتبار المدة هي  
 محل لوقوع الطلاق عليها وبه فارق الظاهر فاما لم تبق محلا للظاهر باعتبار المدة لان الظاهر  
 تشبه لمحلة بالحرمة وموجبه حرمة مؤقتة الى التكفير وبعد نبوت الحرمة بزوال الملك على  
 الاطلاق لا تكون محلا للحرمة المؤقتة وهذا بخلاف التخيير لان الوقوع هناك باختيارها  
 نفسها لا بتخيير الزوج ولهذا كان الضمان على شاهدي الاختيار دون التخيير واختيارها نفسها  
 بعد انفرقة باطل لانها صارت أحق بنفسها فاما هنا الوقوع عند وجود الشرط باليمين السابق  
 ولهذا كان الضمان على شاهدي اليمين دون شاهدي الشرط واليمين قد صحّت كما قرينا وقال به  
 الكتاب ألا ترى أنه لو آتى من امرأته ثم طلقها واحدة بأنته ثم مضت مدة الايلاء وهي  
 من المدة وتمت عليها تطليقة الايلاء وزفر رحمه الله تعالى يخالف في هذا أيضا ولكن من  
 حادته الاستشهاد بالخلف على المختلف لا يوضح الكلام واذا قل لا امرأته أنا بائن يعني منك  
 ولم يقل منك فليس هذا بشيء وان دعي به الطلاق وكذلك لو قل أنا حرام ولم يقل عليك  
 بخلاف ما اذا قال أنت بائن أو أنت حرام والفرق ان البيئونة قطع الوصلة المشتركة لا وصلة  
 في حقها الا التي بينه وبينها اذ لا يتصور على المرأة نكاحا فعد اضافة البيئونة اليها تعيين  
 الوصلة التي بينه وبينها وان لم يضاف الى نفسه وامر في جانبه فإوصلة تحقق بينه وبين غيرها  
 مع قيام الوصلة بينه وبينها فاذا قال أنا بائن لا يتعين بهذا اللفظ الوصلة التي بينهما لم يقل منك  
 وكذلك في لفظ الحرمة فاما التحمل الا له خاصة فاذا قال أنت حرام يتعين الحمل الذي بينهما  
 للرفع بهذا اللفظ واذا قال أنا حرام لا يتعين الحمل الذي بينهما لجواز الحمل الذي يندو بين غيرها  
 فلم يقل عليك لا يتم كلامه ايجابا وقارا ولو قال بعد الخلع أو التطليقة البائنة لها في عدتها  
 أنت طالق عندنا يقع الطلاق عليها وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يلحق البائن الصريح



كما لا يلحقه بائن حتى لو قال لها بعد الخلع أنت بائن لا يقع الطلاق وإن نوى فكذلك إذا قال أنت طالق لأن قوله أنت بائن مع نية الطلاق بمنزلة الصريح أو أقوى منه وهذا لأن الطلاق مشروع لازالة ملك النكاح وقد زال الملك بالخلع فلا يقع الطلاق بعده كما بعد انقضاء العدة ولا يجوز أن تكون عللا للطلاق باعتبار العدة لأن وجوب العدة هنا حرمة الماء حتى لا تجب قبل الدخول فتكون كالعدة من نكاح فاسد أو ووطء بشبهة ولو كانت هذه العدة أثر النكاح فهو أثر يبقى بعد فساد الملك وهو بعد التطليقات الثلاث ويمثل هذا الأثر لا تكون عللا للطلاق كالسب فانه أثر النكاح ولكن لما كان يبقى بعد نفاذ ملك الطلاق لا تصير به عللا للطلاق وحجتنا في ذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يعني الخلع ثم قال بعده فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وحرف الفاء للوصل والتعقيب فيكون هذا تنصيحا على وقوع الطلقة الثالثة بالإيقاع بعد الخلع وفي المشاهير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال المختلعة يلحقها صريح الطلاق ما دامت في العدة رواه أبو سعيد الخدري رضى الله عنه وغيره وجاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى حلفت بثلاث تطليقات أن لا أكلم أخى فقال صلى الله عليه وسلم طلقها واحدة وأتركها حتى تنقضى عدتها ثم كلم أخاك ثم تزوجها ولو كان الطلاق لا يقع بعد الخلع لأرشدته الى الخلع ليرتفع المهران بينه وبين أخيه في الحال وللعنى فيه أنها معتدة من طلاق فتلحقها التطليقات المملوكة للزوج بإيقاعه كالمعتدة من قوله أنت طالق أو بائن وهذا لأن موجه ليس هو زوال الملك ألا ترى أن ما الطلاق الرجعى الملك يبقى مع لزوم الطلاق فإن المطلقة تطلق ثانيا ولو كان موجه زوال الملك لم يتعبرر بالإيقاع بعد الإيقاع لأن الأول إن كان مزيلا فلا موجب للثاني وإن لم يكن الأول مزيلا فمكذلك الثاني وكذلك بعد الرجعة يبقى الطلاق واقفا ولا يزول به الملك في الحال ولا في الثاني والأسباب السريعة إذا خلت عن موجباتها كانت لغوا فإذا ثبت أن موجب الطلاق ليس هو زوال الملك لا يشترط قيام الملك لصحته كما لا يشترط قيام ملك الميمن لصدقه والى كره موجب الأصل دفع الخل الذى صارت المرأة به محلا للنكاح وذلك الخل باق بعد الخلع فكان الإيقاع في هذه الحالة مفيد الموجه فان قيل هذا موجود بعد انقضاء العدة قلنا نعم ولكن الإيقاع منه تصرف على الحال بأبواب صفة الحرمة ورفع الخل فلا بد من نوع ملك له على الحال لينفذ تصرفه وذلك اما ملك

النكاح أو ملك اليد بقاء العدة لأنها في سكنه وفي نفقته عندنا وعندنا إذا كانت حاملا وملك اليد في التصرف كذلك العين ألا ترى أن المكاتب يتصرف بملك اليد له في كسبه والمضارب بعد ما صار المال عروضا يتصرف وإن نهى رب المال لملك اليد له فاما بعد انقضاء العدة فليس له عليها ملك اليد وبهذا الحرف قارق العدة النسب لأن باعتبار نسب الولد لا يتي ملك اليد عليها والفرق بين قوله أنت طالق وبين قوله بأن ماذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقد طوله وحاصل ما قال أن قوله بأن لا يعمل إلا بإرادة الفرقة أو رفع النكاح وإمد الينونة لا يتحقق هذا فاما قوله طالق عامل بنفسه من غير ارادة فرقة أو رفع نكاح فيشترط لصحته قيام الحل توضيح الفرق أن قوله بأن عامل في حقيقة موجه وهو قطع الوصلة ووصلة النكاح بينهما منقطعة ولا أثر لهذا اللفظ في قطع وصلة العدة فغلب عن موجه فاما موجب الطلاق فهو رفع الحل كما بينا والايقاع بعد الينونة عامل في موجه لأنها محرم به إذا تم المدد ثلاثا وهذا بخلاف العدة من نكاح فاسد لأن بتلك العدة لا يثبت له عليها ملك اليد حتى لا تستحق عليه النفقة والسكنى ولو قال لها بعد الطلع اعتدى ونوى به الطلاق وقع عليها تعلقية أخرى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يقع عليها شيء بهذا لأن هذا اللفظ لا يعمل بنفسه بل بنية الطلاق فيكون بمنزلة قوله بأن وفي ظاهر الرواية قال هذا اللفظ عامل من غير ارادة الفرقة أو فساد النكاح فإن الواقع به رجعي كالصرح وهذا لأن عمل هذا اللفظ لا بحقيقة موجه بل باضمار الطلاق فيه ولهذا صرح قبل الدخول فكان المضمّر كالصرح به وقد بينا أنه لو قال لا سرأته أنت بائن ينوى الثنتين لا يقع إلا واحدة وفي الكتاب فرق بينه وبين نية الثلاث لما ذكرنا أن نية الثلاث تشمل لأنه نوى بها نوعا من أنواع الينونة وذلك لا يوجد في الثنتين إلا في حق الأمة فاما الحرة إذا كان قد طلقها واحدة ثم قال لها أنت بائن فإن نوى ثنتين لم يقع إلا واحدة بهذا اللفظ لأنه نوى العدد واللفظ لا يحتمله وإن نوى ثلاثا وقع عليها بهذا اللفظ ثنتين لأن نية قد صحت باعتبار أنه نوى نوعا من الينونة فيتم ما ثبت به تلك الينونة وذلك بالتطليقتين البايتين والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب



— باب دلاق أهل الحرب —

وقال رحمه الله وإذا سبي أحد الزوجين الحربين وأخرج إلى دار الإسلام انقطعت العصمة بينهما بغير طلاق لأن ارتفاع النكاح كان حكماً لتباين الدارين وهو منافي لعصمة النكاح والفرقة الواقعة بسبب المنافي للنكاح لا تكون طلاقاً كالفرقة بالحرمية ولأن هذا السبب يشترك فيه الزوجان وتقع الفرقة بنفسه فلا يكون طلاقاً كالفرقة بسبب ملك أحد الزوجين صاحبه وقته أنه ليس البهائم المطلق شيء فكل سبب يتم بها لا يكون طلاقاً فإن طلقها بعد هذا لا يقع أيضاً لأنها باتت لا إلى عدة فانه إن سبي الزوج أولاً فلا عدة على الحريم وإن سبيت المرأة فلا عدة على المسبية لأنها تحمل للسبي بعد الاستبراء بالنص فإن سبي الآخر بعده لم يفسد النكاح بينهما لارتفاعه بالسبب المنافي ولا يقع طلاقه أيضاً لأنها ليست في عدته ولا يجب على الزوج شيء من المهران كان دخل بها أو لم يدخل بها سبياً أو سبي أحدهما لأنها إن سبيت فقد خرجت من أن تكون أهلاً للملكية المألولة وإن سبي الزوج فالدين على الحر لا يبقى بعد السبي كسائر الديون لأن الدين على المملوك لا يجب إلا شاعلاً للمالية ولتته وحين وجب الدين عليه لم يكن مالاً فلا تشتغل ماليته بعد ذلك بالدين فلها سقط وإن لم يسبها ولكن أسلم أحدهما وخرج إلى دار الإسلام فقد وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق لتباين الدارين فإن طلقها بعد هذا لم يقع طلاقه عليها أما إذا كان الزوج هو الذي أسلم فلانه لا عدة على الحريم وإن كانت المرأة هي التي أسلمت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عدة على المهاجرة أيضاً وعندهما وإن كان لزمها المدة فبذه المدة لا وجب ملك اليد للحربي عليها فكان بمنزلة المدة من نكاح فاسد أو وطء بشبهة فلا يقع الطلاق عليها باعتبارها وإن أسلم الزوج بعدها وخرج لم يقع طلاقه عليها أيضاً وقيل هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى فأما قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يقع طلاقه عليها وهو نظير لو اشترى امرأة بعد ما دخل بها ثم أعتقها وطلقها في المدة لا يقع طلاقه في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رضي الله عنه الآخر يقع وكذلك إذا اشترت المرأة زوجها ثم أعتقته وعلى هذا لو ارتد الزوج ولحق بدار الحرب لا يقع طلاقه عليها فإن عاد مسلمًا ثم طلقها فهو على هذا الخلاف وجه قوله أبي يوسف رحمه

الله تعالى الاول انها صارت بحال لا يقع طلاقه حين لحق بدار الحرب أو بقي في دار الحرب أو ملكها بالشراء فدل ذلك على زوال ملك اليد الذي كانت به محلاً للطلاق وبعد ما زال الملك لا يعود الا بالتجديد وجه قوله الآخر أن المانع من وقوع الطلاق تبين الدارين حقيقة وحكما أو عدم ظهور العدة في حقه حين اشتراها وقد زال ذلك حين أعتقها وحين خرج الى دارنا مسلما وهي في عدته بعد فيقع عليها طلاقه كما لو أسلم أحد الزوجين في دار الاسلام وفرق بينهما بالاباء من الآخر ثم طلقها الزوج وهي في العدة فانه يقع الطلاق ثم ان كان دخل بها فلها أن تؤاخذ بهرهما اذا خرج الى دار الاسلام لان المهر قد تقرر عليه بالدخول فيبقى بعد اسلامها وان لم يدخل بها وكانت هي التي خرجت أولا مسلمة فلها على الزوج نصف المهر لانه انما يحال بالفرقة على جانب الزوج حين أصر على شركه في دار الحرب بعد اسلامها وان كان الزوج هو الذي خرج أولا مسلما فلا مهر لها عليه لان الفرقة جاءت من قبلها قبل الدخول واذا سببا معا فمما على النكاح لعدم تبين الدارين وقد بينا في كتاب النكاح (قال) واذا تزوج المسلم كتابة في دار الحرب فتمجست انتقض النكاح بينهما لان تمجسها اذا كانت تحت مسلم بمنزلة ودتها وطلاقه يقع عليهما دامت في العدة كما لو ارتدت المرأة في دار الاسلام وهذا لانه لم يتبين بهما الدار وهو المانع للعصمة والحرمه بسبب الردة على شرف الزوال بالاسلام فلا تمنع نبوت الحرمه بالتطبيقات الثلاث فان خرج الزوج الى دار الاسلام وبقيت في دار الحرب لم يقع طلاقه عليها لتبين الدارين حقيقة وحكما وان خرج الزوجان الى دارنا مستأمنين ثم أسلم أحدهما فهي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض وقد بينا في كتاب النكاح اختلاف الروايات في عرض الاسلام على الآخر منهما فاذا حاضت ثلاث حيض وقعت الفرقة بغير طلاق بينهما وانقطعت العصمة فلا يقع عليها طلاقه لأن المصر منهما على شركه من أهل دار الحرب ألا ترى انه يتمكن من الرجوع الى دار الحرب فهو بمنزلة مالهو كان في دار الحرب حقيقة ز المنع من وقوع طلاقه عليها وكذلك اذا صار أحدهما ذميا وأبى الآخر فالحكم فيما رخصنا من الفرقة في دار الاسلام وفي دار الحرب سواء لان الذي صار من أهل دارنا والآخر من أهل دار الحرب وسوى هذا من مسائل الباب قد بينا شرحها في كتاب النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب ما يقع فيه الطلاق على المرأة

وقال: وإذا اشترت الحرة زوجها وهو عبد أو ملكته كله أو بعضه بمرث أو غيره فقد وقعت الفرقة بينهما بنفي طلاق لأن ملك العيمين مناف لملك النكاح ويتحقق هذا الثاني من كل واحد منهما فتكون الفرقة بنفي طلاق وكذلك الحرة ملك امرأته أو بعضها وهذا لأن ملك رقبته مناف لملك النكاح شرعا لأن ملك النكاح مشروع لاثبات الحمل به وهي تحمل له بملك العيمين فينتفي بتقريره ملك النكاح ثم لا يقع طلاقه عليها لأن منسكه رقبته كما ينافي أصل ملك النكاح ينافي ملك اليد بسبب النكاح وبه كانت محلا لوقوع الطلاق فلهذا لا يقع طلاقه عليها بمد هذا وكذلك المرأة بجماعها أو زوجها أو ابنه أو جامع الزوج أمها أو ابنتها فقد وقعت الفرقة بينهما بنفي طلاق لأن المحرمية بالمصاهرة تنافي النكاح ابتداء وبقاء كالمحرمية بالرضاع والنسب وعليها المدة إن كان قد دخل بها ولا يقع طلاقه عليها في هذه المدة لأن موجب الطلاق حرمة ترتفع باصابة الزوج الثاني وقد ثبتت بينهما حرمة مؤبدة لا ترتفع بوجه من الوجوه فلا يتصور مع هذا ثبوت الحرمة التي ترتفع بالزوج الثاني ومتى خلا السبب عن موجه كان لنوا <sup>هـ</sup> قال: وأهل الذمة وأهل الإسلام فيما ذكرنا من الحرمة سواء إلا أن يكون ملة من ملل الكفر يستحل ذلك أهلها في دينهم فيجلى عنهم وما استحلوا من ذلك لمكان عقد الذمة وهو بمنزلة الجوسي بتزوج أمه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وفي قوله الآخر لا يترك على شيء من الحرام في النكاح والحكم يجري عليهم في ذلك كما يجري على أهل الإسلام سواء اختصموا أو لم يختصموا وهذا القول لأبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره في هذا الكتاب خاصة وقد بينا وجهه في كتاب النكاح مع سائر ما في الباب من المسائل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب من الطلاق

وقال: رضى الله عنه رجل قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا عندنا وهو قول عمرو بن وهب وابن عباس وأبي هريرة رضى الله تعالى عنهم وقال الحسن البصري يقع واحدة بقوله طالق فتبين لا إلى عدة وقوله ثلاثا يصادفها وهي أجنبية فلا يقع بها

شيء كما لو قال لها أنت طالق وطالق وطالق ولكننا نقول الطلاق متى قرن بالمدد فالوقوع  
 بذكر المدد لأن الموضع هو المدد فإذا صرح بذكر المدد كان هو المامل دون ذكر  
 الوصف ولهذا لو ماتت المرأة بعد قوله طالق قبل قوله ثلاثاً لا يقع شيء وهذا لأن السك  
 كلمة واحدة في الحكم فإن إيقاع الثلاث لا يتأتى بمباراة أوجز من هذا والكلمة الواحدة  
 لا يفصل بعضها من بعض بخلاف قوله أنت طالق وطالق وطالق لأنها كلمات متفرقة فاما  
 إذا قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق بآلأولى وكانت الثناتن فيها لا يملك وهو قول  
 على وابن مسعود وزيد وإبراهيم رضى الله عنهم وقال ابن أبى لى رحمه الله تعالى إذا كان  
 في مجلس واحد يقع ثلاث تطليقات لأن المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة ويجعلها  
 ككلام واحد ولكننا نقول كل كلمة إيقاع على حدة فلا تعمل الا في محل قابل له فإذا بانت  
 لا الى عدة لم تبق محلاً للوقوع عليها ثم عند أبى يوسف رحمه الله تعالى تين بالاولى قبل  
 ان يفرغ من الكلام الثانى وعند محمد رحمه الله تعالى بعد فراغه من الكلام الثانى لجواز ان  
 يلحق بآخر كلامه شرطاً أو استثناء ولكن هذا انما يتحقق عند ذكر حرف المطف وهو  
 الواو فاما بدونه لا يتحقق الخلاف لأنه لا يتحقق به الشرط والاستثناء **قال** ولو قال لمارأسك  
 طالق كانت طالقاً لا بإضافة الطلاق الى الرأس بعينه فانه لو قال الرأس منك طالق أو وضع  
 يده على رأسها وقال هذا المصو منك طالق لا يقع شيء ولكن باعتبار أن الرأس يعبر به  
 عن جميع البدن يقال هؤلاء رؤس القوم ومع الاضافة الى الشخص أيضاً يعبر به عن جميع  
 البدن يقول الرجل أمرى حسن مادام رأسك أى ما دامت باقياً وكذلك الوجه يعبر به  
 عن جميع البدن يقول الرجل لغيره يا وجه العرب وكذلك الجسد والبدن والرقبة والعنق  
 يعبر بها عن جميع البدن قال الله تعالى فتحرير رقبة وقال الله تعالى فظلت أعناقهم لها  
 خاضعين وكذلك الفرج قال صلى الله عليه وسلم لمن الله الفروج على السروج وكذلك  
 لروح يعبر بها عن جميع البدن وهو مذكور في كتاب الكفالة فصار هو بهذا اللفظ  
 مضيئاً الطلاق الى جميعها فكأنه قال أنت طالق وأما إذا قال يدك طالق أو رجلك طالق  
 أو أصبعك طالق لا يقع شيء عندنا وقال زفر والشافى رحمهما الله تعالى تطلق لأنه أضاف  
 الطلاق الى جزء مستمع به منها بمقد النكاح فيقع الطلاق كالوجه والرأس وهذا لأن  
 مبنى الطلاق على الغلبة والسرية فإذا أوقعه على جزء منها يسرى الى جميعها كالجزم الشائع

وبه فارق النكاح فانه غير مبني على السراية ولهذا لا تصح اضافته عندي الى جزء شائع  
وهذا لان الخل والحرمه اذا اجتمعا في الخل يترجع جانب الحرمة في الابتداء والانتها  
والدليل عليه أنه لو قال لها أنت طالق شهراً يقع مؤبداً ولو قال تزوجتك شهراً لم يصح  
النكاح فيجعل ذكر جزء منها كذكر جزء من الزمان في الفصلين وحجتنا في ذلك  
ان الاصبع ليس بمحل لاضافة النكاح اليه فكذلك الطلاق لمعني وهو انه تبع في حكم  
النكاح والطلاق ولهذا صح النكاح والطلاق وان لم يكن لها أصبع وبقي بعد فوات  
الاصبع وهذا لان النكاح والطلاق يرد عليهما فتكون الاطراف فيه تبعاً كما في ملك  
الرقبة شراء وملك القصاص واذا ثبت انه تبع فبذكر الاصل يصير التبع مذكوراً  
فاما بذكر التبع لا يصير الاصل مذكوراً واذا كان تبعاً لا يكون محلاً لاضافة التصرف  
اليه مقصوداً والسراية انما تتحقق بعد صحة الاضافة الى محله وقد ذكرنا في الوجه والرأس  
ان الوقوع ليس بطريق السراية بل باعتبار ان ما ذكر عبارة عن جميع البدن حتى لو كان  
عرفاً ظاهر القوم انهم يذكرون اليد عبارة عن جميع البدن نقول يقع الطلاق في حقهم ولا  
يمكن تصحيح الكلام هنا بطريق الاضمار وهو أن يقدم الايقاع على البدن لتصحيح  
كلامه لانه لو كان هذا كلاماً مستقيماً لصح اضافة النكاح الى اليد بهذا الطريق وهذا لان  
المقتضى تبع للمقتضى وجعل الاصل تبعاً للاصبع متعذر فلماذا لا يصح بطريق الاقتضاء  
وهذا بخلاف ما لو اُضيف الى جزء شائع كالنصف والثلث والرابع لان الجزء الشائع ليس  
بتبع وهو محل لاضافة سائر التصرفات اليه فاذا صحت الاضافة الى محلها ثبت الحكم في الكل  
بطريق السراية أو بطريق انها لا تحتمل التجزى في حكم الطلاق وذكر جزء ما لا يتجزى  
كذكر الكل ولهذا صحت اضافة النكاح الى جزء شائع عندنا وهذا بخلاف ما لو قال أنت  
طالق شهراً لان الاضافة صحت الى محلها والطلاق بعد الوقوع لا يحتمل الرفع فلا ينعدم  
بذكر التوقيت فيما وراء المدة بخلاف النكاح فانه يحتمل الرفع بالتوقيت بنعدم فيما وراء  
الوقت ولا يمكن تصحيحه موقفاً . وقع في بعض النسخ لو قال بضمك طالق يقع وهذا  
تصحيف انما هو بضمك طالق أو نصفك طالق فأما البضع لا يبر به عن جميع البدن ولم  
يذكر ما لو قال ظهرك طالق أو بطنك طالق وقد قال بعض مشايخنا انه يقع الطلاق لان  
الظهر والبطن في معنى الاصل اذ لا يتصور النكاح بدونهما والاصح انه لا يقع على اذ كر بعد

هذا في باب الظهار انه اذا قال ظهرك أو بطنك على كظهر أي لا يكون مظاهراً لأن الظهر  
 والبطن لا يبر بهما عن جميع البدن ﴿قال﴾ ولو قال لامرأته ولا جنية احدا كما طالق  
 فان قال عيت امرأتي وقع الطلاق عليها والا لم يقع لان اللفظ المذكور يصلح عبارة عن  
 امرأته وعن المرأة الاخرى فكان هذا كناية من حيث المحل وبما أن ألفاظ الكناية لا تعمل  
 الا بالنية فكذلك الكناية من حيث المحل لا يتعين فيه امرأته الا بالنية ويحلف بالله ماعني  
 امرأته كما يتنافى الكنايات ﴿قال﴾ ولو قال لاربعة نسوة ينيكن تطليقة تطلق كل واحدة واحدة  
 لانه وقع على كل واحدة منهن ربيع تطليقة وربع التطليقة كالمها فان التطليقة الواحدة لا يجزأ  
 وتوعدا ولو قال ينيكن تطليقتان فكذلك الجواب لان كل واحدة منهن يصيبها نصف تطليقة  
 الآن يقول عيت أن كل تطليقة ينيهن فينخذ يقع على كل واحدة منهن تطليقتان لأنه صار  
 موقفا على كل واحدة ربيع تطليقة وربع تطليقة أخرى ولكن ما لم ينو لا يحمل على هذا لان  
 الجنس واحد والقسم في الجنس الواحد بين الاشخاص تكون جملة واحدة ولكن اذا عني  
 نسمة كل تطليقة فقد شدد الامر على نفسه واللفظ محتمل لذلك وكذلك لو قال ينيكن  
 ثلاث تطليقات أو أربع تطليقات تطلق كل واحدة منهن واحدة الا ان يقول عيت ان كل  
 تطليقة ينيهن فينخذ تطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال ينيكن خمس تطليقات تطلق كل واحدة  
 منهن ثنتين لان كل واحدة منهن يصيبها تطليقة وربع وكذلك ان قال ست أو سبع أو ثمان  
 وان قال ينيكن تسع تطليقات تطلق كل واحدة ثلاثا لان كل واحدة منهن يصيبها بالقسم  
 تطليقتان وربع تطليقة وكذلك لو قال أشركنكن في ثلاث تطليقات فلفظ الاشراك  
 ولفظ البين سواء بخلاف ما لو طلق امرأتين له ثم قال لثالثة أشركنكن فيها أو عت عليهما  
 يقع عليهما تطليقتان لانه صار مشركا لها في كل تطليقة ﴿قال﴾ رجل قال لامرأته أنت طالق  
 ثلاثا الواحدة في طالق ثنتين لان الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما راء المستثنى  
 قال الله تعالى فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما معناه تسع مائة وخمسين عاما وما وراء  
 المستثنى هنا ثنتان ولو قال أنت طالق ثلاثا الا ثنتين فهي واحدة الاعلى قول الفراء رحمه الله  
 تعالى فانه يقول استثناء الاكثر لا يصح لانه لم يتكلم به العرب والكاقول طريق الاستثناء  
 ما قلنا وهو أن يكون عبارة عما وراء المستثنى فشرط صحته أن يسبق وراء المستثنى شيء حتى  
 يحمل كلامه عبارة عنه وفي هذا لا فرق بين الاقل والاكثر وعنى قول بعض أهل النحو



رحمه الله تعالى الاستثناء يخرج من الكلام ما لولا لكان الكلام متاولاً به فيكون  
 بمنزلة دليل الخصوص في المصوم وفي ذلك لا فرق بين الأهل والأكثر وإن لم يشك  
 به الرب لا يمنع صحة إذا كان موافقاً لمذهبهم كاستثناء الكسور ولم يذكر في الكتاب ما  
 إذا قال أنت طالق ثلاثاً إلا نصف تطليقة كم يقع وقيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 تطلق اثنين لأن التطليقة كما لا تجزأ في الإيقاع لا تجزأ في الاستثناء فكأنه قال إلا واحدة  
 وعند محمد رحمه الله تعالى تطلق ثلاثاً لأن في الإيقاع أمراً لا تجزأ لمعنى في الموقع وذلك  
 لا يوجد في الاستثناء فيتميز فيه وإذا كان للستني نصف تطليقة صار كلامه عبارة عن  
 تطليقتين ونصف فيكون ثلاثاً **وقال** وإذا قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً تطلق ثلاثاً لأنه  
 استثنى جميع ما تكلم به وهذا الاستثناء باطل فإنه إن جعل عبارة مما وراء الستني لا يسبق  
 بعد استثناء الكل شيء ليكون كلامه عبارة عنه وإن جعل بمنزلة دليل الخصوص فذلك  
 لا يمس الكل لأنه حينئذ يكون نسخاً لا تخصيصاً وظن بعض أصحابنا ومشايخنا رحمه الله  
 تعالى أن استثناء الكل رجوع والرجوع عن الكل باطل وهذا وهم فقد بطل استثناء الكل  
 في الوصية أيضاً وهو يحتمل الرجوع فدل أن الطريق ما قلنا **وقال** وإن قال لها وقد دخل  
 بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق إلا واحدة تطلق ثلاثاً من قبل أنه فرق الكلام  
 فيكون هو مستثنى جميع ما تكلم به في آخر كلامه وهو باطل وكذلك لو ذكره مع حرف  
 العطف ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة واحدة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
 تعالى تطلق ثلاثاً لأنه عطف بعض الكلمات على البعض والمطف للاشتراك وعند  
 ذلك صار مستثنى للكل فكأنه قال إلا ثلاثاً وهو الظاهر من قول أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى وقد روى عنه أنه يقع واحدة وهو قول زفر رحمه الله تعالى لأنه لو قال إلا واحدة  
 وواحدة صار مستثنى للثنتين فكان صحيحاً فأنما بطل استثناء الثلاثة فقط **وقال** ولو قال  
 أنت طالق تطليقة إلا نصفها فهي طالق واحدة لأن ما بقى منها تطليقة تامة وهو إشارة إلى  
 مذهب محمد رحمه الله تعالى في أن التطليقة تجزئ في الاستثناء وعلى قول من يقول لا تجزئ  
 هذا استثناء لجميع ما تكلم به وهذا لا يصح وذكر في النواذر إذا قال أنت طالق ثنتين وثنتين  
 الاثنتين إن الاستثناء صحيح عندنا وتطلق ثنتين وعند زفر رحمه الله تعالى تطلق ثلاثاً لأنه  
 استثنى أحد الكلامين وهو باطل ولكننا نقول لتصحیح هذا الاستثناء وجه وهو أن يجعل

مستثنيا من كل كلام تطليقة وكلام العاقل يجب تصحيحه ما أمكن وفي نوادر هشام لو قال  
ثنتين وثنتين الا ثلاثا تطلق ثلاثا عند محمد رحمه الله تعالى لانه استثنى أحد الكلامين وبعض  
الآخر وذلك باطل ولا وجه لتصحيح بعض الاستثناء فيه دون البعض وفيه اشكال على  
أصل محمد رحمه الله تعالى لانه يمكن ان يحمل مستثنيا من كل كلام تطليقة ونعما فالتطليقة  
عنده تعزى في الاستثناء فينبغي ان يقع ثنتان بهذا الطريق **قال** **﴿** واذا طلقها تطليقة  
رجعية فطلاقه يقع عليها مادامت في العدة وكذلك الظهار والايلاء وان قذفها لاعها وان  
مات أحدهما نوارثا لبقاء ملك النكاح بعد الطلاق الرجعي وان كان الطلاق بائنا لم يقع عليها  
ظهار ولا ايلاء لان الظهار منكر من القول وزور لما فيه من تشبيه المحلة بالحرمة وهذا  
تشبيه الحرمة بالمحلة والمولى مضار متعنت من حيث أنه يمنع حقها في الجماع وبعد البينونة  
لاحق لها في الجماع وكذلك لو قذفها لم يلاعنها وكان عليه الحد لان اللعان مشروع لقطع  
النكاح وقد انقطع النكاح بالبينونة **قال** **﴿** رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان دخلت  
الدار ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لم تطلق عندنا وقال زفر رحمه  
الله تعالى تطلق ثلاثا لان التعليق في الملك قد صحح والشرط وجد في الملك فينزل الجزاء كما  
لو قال لبيده ان دخلت الدار فأنت حر ثم باعه ثم اشتراه ثم دخل الدار وهذا لان المعلق  
بالشرط ليس بطلاق على ما بينه ان شاء الله تعالى والذي أوقعه طلاق فسكان غير المعلق  
بالشرط والمعلق بالشرط غير واصل الى المحل فلا يستبر لبقائه متمقا قيام المحل وانما يشترط  
كون المحل حلا عند وجود الشرط لانه عند ذلك يصل اليه وهو موجود **والدليل** عليه أنه  
لو قال لها ان دخلت الدار فأنت حرة كظهر أمي ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر  
يكون مظاهرا منها اذا دخلت الدار ولو طلقها اثنتين في مسألة الميم بالطلاق ثم عادت اليه  
بعد اصابة زوج آخر فدخلت الدار تطلق ثلاثا فاذا كان وقوع بعض الطلقات لا يمنع  
بقاء التعليق في الثلاث فكذلك في وقوع النكاح وحجتها راعاه به في الكتاب قتال من قبل  
انه لما طلقها ثلاثا قصد ذهب تطليقات ثلاث الملك كل واحد من هذا ان القاد منه الميم  
باعتبار التطلعات المملوكة فالميم بالطلاق لا يمسح الا في المالك أو مضاعفة الى الملك وان  
توجد الاضافة هنا فكان انعقادها باعبار التطلعات المملوكة وهي محصورة بالسلالات و-  
أوقع ذلك كله وانما يمكن من كل شيء لا يتصور تعدده فعرفنا أنه لم يبق شيء من الجزاء المعلق

بالشرط طلاقاً كان أو غيره وكما لا ينسقد اليمين بدون الجزاء لا يبقى بدون الجزاء ألا تربي  
أنه لو قال لها أنت طالق كل يوم ثلاثاً فوقع عليها ثلاث تطليقات ثم تزوجها بعد زوج آخر لم  
يقع شيء وكذلك لو قال لها أنت طالق تسماً كل سنة ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج لم يقع في  
السنة الثانية شيء ولكن زفر رحمه الله تعالى يخالف في جميع هذا ويقول ما يملك على امرأته  
من التطليقات غير محصور بحدود وإنما لا يقع إلا الثلاث لأن الحل لا يسع إلا ذلك حتى  
إن باعتبار تجديد المقد يقع عليها أكثر من ثلاث ولو قال لها أنت طالق ألفاً يقع عليها  
ثلاث ولو كان المملوك هو الثلاث لم يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لو قال لها  
طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثاً لم يقع شيء والمتمدد أن تقول بوقوع الثلاث عليها  
خرجت من أن تكون محلاً للطلاق لأن الطلاق مشروع لرفع الحل وقد ارتفع الحل  
بالتطليقات الثلاث وفوت محل الجزاء يبطل اليمين كفوت محل الشرط بأن قال إن دخلت  
هذه الدار ثم جعل الدار حماماً أو بستاناً لا يبقى اليمين فهذا مثله بخلاف ما بمديد العبد  
لأنه بصفة الرق كان محلاً للمتنق وبالبيع لم تفت تلك الصفة حتى لو فات المتنق لم يبق اليمين  
وبخلاف ما لو طلقها اثنتين لأن الحل باق بعد الثنتين فإن الحلية باعتبار صفة الحل وهي قائمة  
بعد الثنتين فيبقى اليمين ثم قد استفاد من جنس ما كان انمقدت عليه اليمين فيسرى إليه  
حكم اليمين كما لو هلك مال المضاربة إلا درهما منه يبقى عقد المضاربة على الكل حتى لو  
تصرف وبيع يحصل جميع رأس المال بخلاف ما لو هلك الكل وهذا بخلاف اليمين في  
الظهار فإن الحلية هناك لا تنعدم بالتطليقات الثلاث لأن الحرمة بالظهار غير الحرمة بالطلاق  
فإن تلك حرمة إلى وجود التكفير وهذه حرمة إلى وجود ما رفعها وهو الزوج إلا أنها لو  
دخلت الدار بعد الطلاقات الثلاث إنما لا يصير مظاهراً لأنه لا حل بينهما في الحال والظهار  
تشبيه الحلية بالحرمة وذلك لا يوجد إلا إذا دخلت الدار بعد الزوج بها وما قال إن الحل  
لا يعتبر في المعلق بالشرط ضعيف لأنه إيجاب وإن لم يكن واصلاً إلى الحل ولا يكون كلامه  
إيجاباً إلا باعتبار الحل فلا بد لبقائه ملحقاً بالشرط من بقاء الحل ولم يبق بعد التطليقات الثلاث  
وعلى هذا لو قال أنت طالق كلما حضت فبانت ثلاث ثم عادت إليه بعد زوج آخر لم يقع عليها  
إن حاضت شيء إلا على قول زفر رحمه الله تعالى وكذلك إن آلى منها نباتاً بالأيلاء ثم  
تزوجها فبانت أيضاً حتى بانت ثلاث ثم تزوجها بعد زوج لم يقع عليها بهذا الأيلاء طلاق

الا على قول زفر رحمه الله تعالى ولكن ان قربها كفر عن يمينه لان اليمين باقية فان انقضاءها  
 وبقائها لا يختص بمحل الحل فاذا قربها تحقق حنثه في اليمين فتلزمه الكفارة (قال)  
 وان طلق امرأته واحدة أو اثنتين ثم تزوجها بعد زوج قد دخل بها فهي عنده على ثلاث  
 تطليقات مستقبلات في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو قول ابن عباس  
 وابن عمر وإبراهيم وأصحاب عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم وعند محمد وزفر والشافعي  
 رحمهم الله تعالى هي عنده بما بقي من طلاقها وهو قول عمر وعلي وأبي بن كعب وعمران  
 ابن الحصين وأبي هريرة رضى الله عنهم فأخذ الشبان من الفقهاء بقول المشايخ من الصحابة  
 رضوان الله عليهم والمشايع من الفقهاء بقول الشبان من الصحابة رضوان الله عليهم وحجة  
 محمد رحمه الله تعالى في ذلك أن الزوج الثاني غاية للحرمة الحاصلة بالثلاث قال الله تعالى حتى  
 تنكح زوجا غيره وكله حتى للغاية حقيقة وبالتطليقة والتطليقتين لم يثبت شيء من تلك الحرمة  
 لانها متعلقة بوقوع الثلاث وبعض أركان الملة لا يثبت شيء من الحكم فلا يكون الزوج  
 الثاني غاية لان غاية الحرمة قبل وجودها لا يتحقق كالموت اذا جاء رأس الشرف فوالله لا أكلم  
 فلانا حتى استشير فلاناً ثم استشاره قبل محي رأس الشرف لا يعتبر هذا لأن الاستشارة  
 غاية للحرمة الثابتة باليمين فلا تعتبر قبل اليمين واذا لم تعتبر كان وجودها كعدمها ولو تزوجها  
 قبل الزوج أو قبل إصابتها الزوج الثاني كانت عنده بما بقي من التطليقات فكذلك هنا وأبو  
 حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى قالوا إصابتها الزوج الثاني بنكاح صحيح يلحق المطلقة  
 بالاجنبية في الحكم المختص بالعلاق كما بعد التطليقات الثلاث ويان هذا ان بالتطليقات  
 الثلاث نصير محرمة ومطلقة ثم بإصابتها الزوج الثاني يرتفع الوصفان جميعاً وتلتحق بالاجنبية  
 التي لم يتزوجها قط فبالتطليقة الواحدة نصير موصوفة بأنها مطلقة فيرتفع ذلك بإصابتها الزوج  
 الثاني ثم الدليل على أن الزوج الثاني رافع للحرمة لامنه ان المني يكون منقراً في نفسه  
 ولا حرمة بعد إصابتها الزوج الثاني فدل انه رافع للحرمة ولانه موجب للحل فاز صاحب  
 الشرع سماه محلاً فقال صلى الله عليه وسلم لمن الله المحلل والمحلل له وانما كان محلاً لكونه  
 موجبا للحل ومن ضرورته انه يكون رافعا للحرمة وبهذا تبين ان جملة غاية مجاز وهو  
 نظير قوله تعالى ولا جنبا لا حبارى سبيل حتى تمتسوا الاغتسال موجب للطهارة رافع  
 للحدث لا أن يكون غاية للجنابة والدليل عليه أن أحكام الطلاق تثبت متأبدة لا الي غاية

ولكن ترتفع بوجود ما يرفعها كحكم زوال الملك لا يثبت مؤقتا ولكن يرتفع بوجود ما يرفعها وهو النكاح واذا ثبت ان الزوج الثاني موجب للحل فانما يجب حللا لا يرتفع الا بثلاث تطليقات وذلك غير موجود بصد التولية والتطليقتين فيثبت به ولما كان رافعا للحرمة اذا اعترض بصد ثبوت الحرمة فلا ينزاع ما يرفعها وهو بمرض الثبوت أولى ولأن يمنع ثبوتها اذا اقرن بأركانها أولى ومحمد رحمه الله تعالى يقول ثبوت الحرمة بسبب إيقاع الطلاق وذلك لا يرتفع بالزوج الثاني حتى لا تعود منكوحة له وبقاء الحكم ببقاء سببه فرفقنا أنه ليس برافع للحرمة ولا هو موجب للحل لأن تأثير النكاح الثاني في حرمتها على غيره فكيف يكون موجبا للحل لنفيه وسماه محلا لانه شرط للحل لانه موجب للحل ألا ترى أنه سماه ملعونا باشتراط ما لا يحل له شرعا فرفقنا أنه غير موجب للحل ولكن الحرمة تحتل التوقيت لحرمة الممتدة وحرمة الاصطيداعلى المحرم فجعلنا الزوج الثاني غاية للحرمة عملا بحقيقة كلمة حتى المذكورة في الكتاب والسنة حيث قال صلى الله عليه وسلم حتى تذوق من عسلته ومثله يختلف فيها كبار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لنور فقهما يصعب انطروج منها **وقال** ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة أو اثنتين وعادت اليه بصد زوج آخر فدخلت الدار عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى تطلق بالدخول ثلاثا لأنها عادت اليه بثلاث تطليقات وعند محمد وزفر رحمهما الله تعالى يقع عليها مابقي لأن عندهما انما عادت اليه بمابقي من الطلقات **وقال** ولو قال لامرأة كلها تزوجتك فأنت طالق ثلاثا فهو كما قال يقع عليها ثلاث كما تزوج بها لأن كلمة كلها تقتضي نزول الجزاء بتكرار الشرط وانقضاء هذه الميكن باعتبار التطليقات التي يملكها عليها بالزوج وتلك غير محصورة بصد فلها بقيت الميكن بصد وقوع ثلاث تطليقات بخلاف قوله لامرأته كلها دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا فان انقضاء تلك الميكن باعتبار التطليقات المملوكة عليها لانه لم توجد الاضافة الى الملك فلا تبقى الميكن بصد وقوع التطليقات المملوكة عليها وهذه المسئلة تنبغي على أصلنا ان ما يحتمل التعليق بالشرط كالطلاق والمناق والظهار يجوز اضافته الى الملك عم أو خص وهو قول عمر رضي الله عنه روى عنه ذلك في الظاهر وعند أشافى رحمه الله تعالى لا يصح ذلك وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما فانه سئل عن قول لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق فتلى عليه قوله تعالى اذا نكحتم المؤمنات ثم

طلقتموهن وقال شرع الله تعالى الطلاق بعد النكاح فلا طلاق قبله وعلى قول ابن أبي ليلى  
 رحمه الله تعالى ان خص امرأة أو قبيلة انقضت الميمن وان عم فقال كل امرأة لا تنفد وهو  
 قول ابن مسعود رضي الله عنه لما فيه من سد باب ذمة النكاح على نفسه فالشافعي رحمه الله  
 تعالى استدلل بقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل النكاح وروى ان عبداً لله بن عمرو بن  
 العاص رضي الله عنهما خطب امرأة فأبى أولياؤها ان يزوجوها منه فقال ان نكحناها فهي  
 طالق ثلاثاً فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صلوات الله عليه وسلامه  
 لا طلاق قبل النكاح والمعنى فيه انه غير مالك لتنجيز الطلاق فلا يملك تعليقه بالشرط. كما لو  
 قال لها ان دخلت امدار فأنت طالق ثلاثاً ثم تزوجها فدخلت لم تطلق وهذا لان تأخير الشرط  
 في تأخير الوقوع الى وجوده ومنع ما لولاه كان طلاقاً وهذا الكلام لولا الشرط لكان  
 لنواً لا طلاقاً ولان الطلاق يستدعي أهلية في الوقوع وملكا في المحل ثم قبل الاهلية  
 لا يصح التعليق مضافاً الى حالة الاهلية كالصبي يقول لامرأته اذا بلغت فأنت طالق  
 فكذلك قبل ملك المحل لا يصح مضافاً وبهذا تبين انه تصرف يختص بالملك فايحاجه قبل  
 الملك يكون لنواً كما لو باع الطير في الهواء ثم أخذه قبل قبول المشتري وحجتنا في ذلك  
 أن التعليق بالشرط يمين فلا تتوقف صحته على ملك المحل كاليمن بالله تعالى وهذا لان الميمن  
 تصرف من الخالف في ذمة نفسه لانه يوجب على نفسه البر والمخوف به ليس بطلاق  
 لانه لا يكون طلاقاً الا بالوصول الى المرأة وما دامت يميناً لا يكون واصلاً اليها وانما  
 الوصول بعد ارتفاع الميمن بوجود الشرط فعرفنا أن المخوف به ليس بطلاق وقيام الملك  
 في المحل لأجل الطلاق ولكن المخوف به ما سيصير طلاقاً عند وجود الشرط بوصوله اليها  
 ونظيره من المسائل الرمي عنه ليس بقتل والتمس لا يكون مانعاً عما هو قتل ولا مؤخر  
 له بل يكون مانعاً عما سيصير قتلاً اذا وصل الى المحل ولما كان التعليق مانعاً من الوصول  
 الى المحل والتصرف لا يكون الا بركنه وعمله فكما أنه بدون ركنه لا يكون طلاقاً فكذلك  
 بدون عمله لا يكون طلاقاً وبه فارق ما لو تآل لأجنبية ان دخلت الدار فأنت طالق فان  
 المخوف به هناك غير موجود وهو ما يصير طلاقاً عند وجود الشرط لان دخول الدار  
 ليس بسبب ملك الطلاق ولا هو مالك لطلاقها في الحال حتى يستدل به على بقاء الملك عند  
 وجود الشرط أما هنا نتيقن بوجود المخوف به موجوداً بطريق الظاهر بأن قال لامرأته

ان دخلت الدار فانت طالق انمقدت اليمين وان كان من الجائز أن يكون دخولها بعد زوال الملك فاذا كان المحلوف به متيقن الوجود عند وجود الشرط أولى أن ينمقد اليمين وبأن كان لا يملك التنجيز لا يدل على أنه لا يملك التعليق كمن يقول لجاريته اذا ولدت ولدا فهو حر صرح وان كان لا يملك تنجيز العتق في الولد الممدوم واذا قال لامرأته الخائض اذا طهرت فانت طالق كان هذا طلاقاً للسنة وان كان لا يملك تنجيزه في الحال وهذا بخلاف التصرف لانه لا بد منه في تصرف اليمين كما لا بد منه في تصرف الطلاق فاما الملك في المحل معتبر بالطلاق دون اليمين وهذا بخلاف البيع فان الايجاب أحد شطري البيع وتصرف البيع قبل الملك لنوفاما الايجاب هنا تصرف آخر سوى الطلاق وهي اليمين وتأويل الحديث ماروى عن مكحول والزهري وسالم والشعبي رضى الله تعالى عنهم أنهم قالوا كانوا يطلقون في الجاهلية قبل الزوج تنجيذاً ويمدون ذلك طلاقاً فنفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله لا حلاق قبل النكاح وحديث عبد الله بن عمرو رضى الله تعالى عنه غير مشهور وان ثبت فمعنى قوله ان نكحتها أي وطئها لان النكاح حقيقة للوطء وبهذا لا يحصل اضافة الطلاق الى الملك عندنا اذ عرفنا هذا فنقول اذا قال لامرأته اذا تزوجتك أو اذا ما تزوجتك أو ان تزوجتك أو متى ما تزوجتك فهذا كله للمرة الواحدة لانه ليس في لفظه ما يدل على التكرار فان كلمة ان للشرط واذا ومتى للوقت بخلاف ما لو قال كلما تزوجتك لأن كلمة كلما تقتضى التكرار فلا يرتفع اليمين بالنزوح مرة ولكن كلما تزوجها يصير عند الزوج كالمنجز للطلاق وكذلك لو قال كلما دخلت الدار فهذا على كل مرة حتى تطلق ثلاثاً بخلاف ان واذا ومتى فان ذلك على المرة الواحدة **وقال** ولو قال لامرأة لا يملكها أنت طالق يوم آكلت أو يوم تدخين الدار أو يوم أطؤك فهذا باطل بخلاف ما لو قال يوم أنزوجك فانه بهذا اللفظ يصير مضميناً الطلاق الى الزوج وهو سبب لملك الطلاق فيصير المحلوف به موجوداً بخلاف ما سبق فان دخول الدار ليس بسبب لملك الطلاق فان تزوج بها ثم فعل ذلك لم يقع عليها شيء عندنا وقال ابن أبي ليلى يقع لان المتشبر لوقوع الطلاق وقت وجود الشرط فان طلقها حينئذ يصل الى المحل والملك موجود عند وجود الشرط فيقع الطلاق ولكننا نقول هذا بعد انعقاد اليمين ولا ينمقد اليمين بدون المحلوف به فاذا لم يكن هو مالكا للطلاق في الحال ولا في الوقت المضاف اليه لا ينمقد اليمين فبدون ذلك وان صار مالكا للطلاق في الوقت المضاف

اليه لا يقع شيء لأن اليمين ما كانت منعقدة وكذلك لو قال لها أنت طالق غدًا ثم تزوجها اليوم لم يقع عليها شيء إذا جاء غد وإذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق أنت طالق وقال عنيت الأولى صدق فيما بينه وبين الله تعالى وأما في الفضاء فهما تطليقتان لأن كل واحد من الكلامين إيقاع من حيث الظاهر فإن صيغة الكلام الثاني كصيغة الكلام الأول والقاضي مأمور باتباع الظاهر وما قاله من قصد تكرار الكلام الأول محتمل لأن الكلام الواحد يكرر للتأكيد والله تعالى مطلع على ضميره وكذلك قوله قد طلقته قد طلقته أو أنت طالق قد طلقته أو أنت طالق أنت طالق أو طالق وأنت طالق فأما إذا قال لها أنت طالق فقال له الإنسان ماذا قلت فقال قد طلقته أو قال قلت هي طالق فهي طالق واحدة لأن كلامه الثاني جواب لسؤال السائل والسائل إنما يسأله عن الكلام الأول لاعن إيقاع آخر فيكون جوابه بياناً لذلك الكلام **وقال** وإذا قال لها إذا طلقته فأنت طالق ثم طلقها واحدة وقد دخل بها فهي طالق اثنتين في الفضاء أحدهما بالإيقاع والأخرى بوجود الشرط لأن قوله إذا طلقته شرط وقوله فأنت طالق جزاء له وأما فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان نوى بقوله إذا طلقته فأنت طالق تلك التطليقة فهي واحدة لأن ما نواه محتمل على أن يكون قوله فأنت طالق بياناً لحكم الإيقاع لأجزاء لشرطه والله تعالى مطلع على ضميره وكذلك إذا قال متى ما طلقته أو أن طلقته فأنت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق ثم طلقها واحدة تطلق ثلاثاً لأن بوقوع الواحدة يوجد الشرط فوقع عليها تطليقة اليمين ثم بوقوع هذه التطليقة وجد الشرط مرة أخرى واليمين معقودة بكلمة كلما فتقع عليها الثالثة وهذا بخلاف ما لو قال كلما طلقته فأنت طالق ثم طلقها واحدة تقع عليها أخرى فقط لأن وقوع الثانية عليها ليس بإيقاع مستقبل منه بعد يمينه فلا يصلح شرطاً للعنت فلهذا لا يقع عليها إلا واحدة فأما في الأول الشرط الوقوع لا الإيقاع والوقوع يحصل بالثانية بعد اليمين وعلى هذا لو قال كلما قلت أنت طالق فأنت طالق أو كلما تكلمت بطلاق تقع عليك فأنت طالق وطلقها واحدة فهي طالق أخرى باليمين ولا يقع بالثانية طلاق لما بينا أنه ما جملة شرطاً لا يصير موجوداً بعد اليمين بما وقع باليمين والأصل فيما نذكره بعد هذا أن اليمين إنما يعرف بالجزء حتى لو قال إن دخلت الدار فأنت طالق كان يميناً بالطلاق ولو قال فبعدى حر كان يميناً بالعتق والشرط واحد وهو دخول الدار ثم اختلفت اليمين باختلاف الجزاء وأصل



آخران الشرط يعتبر بوجوده بعد اليمين وأما ما سبق اليمين لا يكون شرطا لانه قصد باليمين منع نفسه عن ايجاد الشرط وانما يمكنه أن يمنع نفسه عن شيء في المستقبل لافيا مضي فرفا ان الماضي لم يكن مقصودا له واليمين يتقيد بمقصود الحالف اذا عرفنا هذا فنقول رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال لزينب أنت طالق اذا طلقت عمرة أو كلما طلقت عمرة ثم قال لعمرة أنت طالق اذا طلقت زينب ثم قال لزينب أنت طالق فانه يقع على زينب بالايقاع تطليقة ويقع على عمرة أيضا تطليقة لان كلامه الاول كان يميننا بطلاق زينب وكلامه الثاني كان يميننا بطلاق عمرة فان الجزاء فيه طلاق عمرة والشرط طلاق زينب وقد وجد الشرط بايقاعه على زينب فلهذا يقع على عمرة تطليقة باليمين ويعود الى زينب لان عمرة طلقت بيمين بعد يمينه بطلاق زينب فيكون وقوع الطلاق عليها شرطا للحنث في اليمين بطلاق زينب فلهذا يقع عليها تطليقة أخرى هكذا في نسخ أبي سليمان رضي الله تعالى عنه وهو الصحيح وفي نسخ أبي حفص رضي الله تعالى عنه قال ولا يعود على زينب وهو غلط ثم قال ولو لم يطلق زينب ولكنه طلق عمرة وقعت عليها تطليقة بالايقاع وعلى زينب تطليقة باليمين ثم وقعت أخرى على عمرة باليمين هكذا ذكر في نسخ أبي حفص رضي الله تعالى عنه وهو غلط والصحيح ما ذكره في نسخ أبي سليمان رضي الله تعالى عنه انه لا يقع على عمرة باليمين لان زينب انما طلقت باليمين السابقة على اليمين بطلاق عمرة فلا يكون ذلك شرطا للحنث في اليمين بطلاق عمرة قال ألا ترى أنه لو قال لزينب اذا طلقت عمرة فانت طالق ثم قال لعمرة ان دخلت الدار فانت طالق فدخات عمرة الدار تطلق بالدخول وتطلق زينب أيضا لان عمرة انما طلقت بكلام بعد اليمين بطلاق زينب ولو كان قال لعمرة أولا ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال لزينب ان طلقت عمرة فانت طالق ثم دخلت عمرة الدار طلقت ولم يقع الطلاق على زينب لان عمرة انما طلقت بيمين قبل اليمين بطلاق زينب فلا يصلح أن يكون ذلك شرطا للحنث في اليمين بطلاق زينب وبهذا الاستشهاد يتبين أن الصواب ما ذكره في نسخ أبي سليمان وان جوابه في نسخ أبي حفص وقع على القلب (و قال) واذا حلف بطلاق عمرة لا يحلف بطلاق زينب ثم حلف بطلاق زينب لا يحلف بطلاق عمرة كانت عمرة طالقا لانه بالكلام الاول حلف بطلاق عمرة وشرطه الحلف بطلاق زينب وبالكلام الثاني صار حالنا بطلاق زينب لان الجزاء فيه طلاق زينب فوجد فيه شرط

الحث في اليمين الأولى ألا ترى أنه لو قال لزينب بعد الكلام الأول ان دخلت الدار فأنت طالق كانت عمرة طالفاً لأنه قد حلف بطلاق زينب فان الشرط والجزاء يمين عند أهل الفقه وقد وجد فصار به حاثاً في اليمين الأولى **وقال** لو قال لزينب أنت طالق ان شئت لم تطلق عمرة لان هذا ليس بيمين بل هو تفويض المشيئة اليها بمنزلة قوله اختارى أو أمرتك بيديك وذلك لا يكون حلفاً بالطلاق ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساءه مع نهيته عن الحلف بالطلاق والدليل على أنه بمنزلة التخيير أنه يبطل بقيامها عن المجلس قبل المشيئة والشرط المطلق لا يتوق بالمجلس وحقيقة المعنى فيه أن الشرط منفي فان الحالف يقصد منع الشرط بيمينه وفي قوله أنت طالق ان شئت لا يقصد منعها عن المشيئة ففرغنا أنه ليس بيمين وكذلك لو قال لزينب أنت طالق اذا حضت حيضة فهذا ليس بيمين عندنا ولا يبحث به في اليمين بطلاق عمرة لأن هذا تفسير لطلاق السنة فان بهذا اللفظ لا يقع الطلاق عليها ما لم تطهر لان الحيضة اسم للحيضة الكاملة وطلاق السنة يتأخر الى حالة الطهر فكأنه قال لها أنت طالق للسنة وعن زفر رحمه الله تعالى أن هذا يمين لوجود الشرط والجزاء وليس بتفسير لطلاق السنة ألا ترى أنه لو جاءها في هذه الحيضة ثم طهرت طلقت ولو قال لها أنت طالق للسنة ثم جاءها في الحيض فطهرت لم تطلق وكذلك لو قال لها اذا حضت حيضتين أو اذا حضت ثلاث حيض لم يكن شيء من ذلك حلفاً بطلاقها بخلاف ما لو قال لها اذا حضت فهذا حلف بطلاقها حتى تطلق عمرة لان بهذا اللفظ يقع الطلاق في الحيض قبل الطهر فلا يكون تفسيراً لطلاق السنة فان قيل هذا تفسير لطلاق البدعة ولو قال أنت طالق للبدعة لم يكن حلفاً بطلاقها قلنا لا ليس كذلك فطلاق البدعة لا يختص بالحيض وهذا الطلاق لا يقع الا في حالة الحيض ففرغنا أنه شرط وجزاء **وقال** واذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً للسنة ولا نبهة فكما حلفت وطهرت وثاقت واحدة حتى تسكن الثلاث لان قوله للسنة أي وقت السنة فان اللام للوقت قال الله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس وكل طهر محل لوقوع تطابقة واحدة للسنة فانها طلقت في كل طهر واحدة ولا يختص بالحيضة الأولى من عدتها لانها سبقت وقوع الطلاق عليها وان نوى ان تطلق ثلاثاً في الحال فهو كما نوى عندنا وعند زفر رحمه الله تعالى لا تعمل فيه لان وقوع الثلاث جملة خلاف السنة ووقوع الطلاق في الحيض أو في طهر تدبر فيه خلاف السنة

والنية إنما تملأ إذا كانت من محتملات اللفظ لأنها كان من ضده ولأن معنى قوله أنت طالق للسنة إذا حضت وطهرت فسكانه صرح بذلك ونوى الوقوع في الحال فلا تملأ نيته ولكننا نقول المنوى من محتملات لفظه على معنى أن ونوى الثلاث جملة من مذهب أهل السنة ووقوع الطلاق في الحيض كذلك إذا كثر الطلاق ثلاثاً عرف بالسنة فقد كانوا في الجاهلية يطلقون أكثر من ذلك فعرفنا أن المنوى من محتملات لفظه وفيه تنليظ عليه فتعمل نيته ولو قال أنت طالق للسنة ولم يسم ثلاثاً ولم يكن له نية فهي طالق واحدة إذا طهرت من الحيضة لما بينا أن اللام للوقت وإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث كلها طهرت من حيضة طلقت واحدة لأن أوقات السنة غير محصورة فهو إنما نوى التعميم في أوقات السنة حتى يقع في كل طهر تطليقة واحدة وقد بينا أن نية التعميم صحيحة في كلامه فهذا طلقت في كل طهر واحدة وإن كانت لا تمحى من صبر أو كبر طلقت ساعة تكلم به واحدة وبعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى لأن الثلاث للسنة هكذا تقع عليها والشهر في حقها كالحيض في حق ذات القروء وإن نوى أن يقمن جميعاً في ذلك المجلس فهو كما نوى لما بينا ﴿ قال ﴾ رجل قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق كما حضت حيضتين فهو كما قال إذا حضت حيضتين طلقت لوجود الشرط ثم إذا حضت أخراوين طلقت أخرى لوجود الشرط لأن اليمين معقودة بكلمة كما ويحتسب بهاتين الحيضتين من عدتها فإذا حضت أخرى انقضت عدتها ﴿ قال ﴾ وإن قال لها إذا حضت حيضة فانت طالق وقال لها أيضاً كما حضت فانت طالق فرأت الدم فهي طالق واحدة باليمين الثانية لأن الشرط فيها وجود الحيض لا الخروج منه فإذا طهرت من الحيض فهي طالق أخرى باليمين الأولى لأن الشرط فيها الحيضة الكاملة وقد وجدت بعدها ولا يحتسب بهذه الحيضة من عدتها لأن وقوع الطلاق كان بعد مضي جزء منها وإذا حضت الثانية فهي طالق أخرى باليمين الثانية لأنها عقدت بكلمة كذا وكلمة كما توجب تكرار الشرط وقد وجد الشرط فيها مرة أخرى ﴿ قال ﴾ ولو قال لها إذا حضت حيضة فانت طالق وقال أيضاً إذا حضت حيضتين فانت طالق لحاضت حيضة وطهرت فهي طالق واحدة باليمين الأولى لأن شرط الحنث فيها حيضة واحدة وقد وجدت فإذا حضت حيضة أخرى طلقت أخرى لوجود الشرط في اليمين الثانية وهو مضي الحيضتين بعدها فإن الحيضة الأولى كمال الشرط

في اليمين الأولى ونصف الشرط في اليمين الثانية والشيء الواحد يصلح شرطا للعنت في أيمان كثيرة ويحتسب بالحیضة الثانية من عدتها لانها حاضتها بعد وقوع الطلاق عليها ولو كان قال لها اذا حضت حیضة فأنت طالق ثم اذا حضت حیضتين فأنت طالق فاذا حاضت حیضة واحدة طلقت واحدة ثم لا تطلق أخرى ما لم تحض حیضتين سواها لانه جمل الشرط في اليمين الثانية حیضتين سوى الحیضة الاولى فان كلمة ثم للتعقيب مع التراخي وعلى هذا لو قال اذا دخلت الدار دخلة فأنت طالق ثم اذا دخلها دختين فأنت طالق بخلاف ما لو قال اذا دخلت فأنت طالق واذا دخلت فأنت طالق فدخلت دخلة واحدة وقمت عليها تطليقتان لان الشرط في اليمين الدخول مطلقا وقد وجد ذلك بدخلة واحدة وفي الاول الشرط دخلتان بعد الدخلة الاولى في اليمين الثانية ولو قال اذا حضت حیضة فأنت طالق واذا حضت حیضتين فأنت طالق لحاضت حیضتين تطلق اثنتين إحداها حين حاضت الاولى لوجود الشرط في اليمين الاولى والثانية حين حاضت الأخرى لتأم الشرط بهافي اليمين الثانية ﴿قال﴾ ولو قال كلما حضت حیضة فأنت طالق لحاضت أربع حیض طلقت ثلاثا كل حیضة واحدة لتكرر الشرط في اليمين المعقودة بكلمة كلما وانقضت المدة بالحیضة الرابعة لان الحیضة الاولى لا تكون محسوبة من عدتها فانها سبقت وقوع الطلاق عليها ﴿قال﴾ واذا قال لها اذا حضت حیضة فأنت طالق فانما يقع عليها بعد ما ينقطع عنها الدم وتغتسل لان الشرط مضى حیضة كاملة ولا يتيقن به الا بعد الحكم بطهرها فان كانت أيامها عشرة فبنفس الانقطاع يتيقن بطهرها وان كانت أيامها دون العشرة فانما يحكم بطهرها اذا اغتسلت وأذهب وقت صلاة بعد انقطاع الدم فلهذا توقف الوقوع عليه ولو قال اذا حضت حیضة فأنت طالق فقالت قد حضت حیضة لم تصدق في القياس اذا كذبها الزوج لانها تدعى وجود شرط الطلاق وبمجرد قولها في ذلك ليس بمحجة في حق الزوج كما لو كان الشرط دخولها الدار وهذا لان دمواها شرط الطلاق كدمواها نفس الطلاق وفي الاستحسان القول قولها لان حیضها لا يدلها غيرها فلا بد من قبول قولها فيه كما لو قال لها ان كنت تحمينني أو تغصينني وجب قبول قولها في ذلك ما دامت في المجلس وكذلك لو قال لها ان شئت الا أن هناك تقدر على الاختيار في المجلس فبالتأخير عنه تصير مفرطة وهنا لا تقدر على الاخبار بالحیض ما لم تر الدم فوجب قبول قولها متى أخبرت به ﴿قال﴾ ويدخل في هذا الاستحسان بعض

القياس معناه أن الزوج لما علق وقوع الطلاق بالحيض صار ذلك من أحكام الحيض بمجمله  
وقولها حجة تامة في أحكام الحيض كحرمة وطئها إذا أخبرت برؤية الدم وحل الوطء إذا  
أخبرت باقطاع الدم وكذلك في حكم انقضاء المدة بالحيض يقبل قولها لأن الشرع سلبها  
على الاخبار فكذلك الزوج بتعليق الطلاق به يصير مسلطا لها على الاخبار وإذا قال إذا  
حضت فأنت طالق وفلانة ممك فقلت حضت فقياس الاستحسان الاول أن يقع الطلاق  
على فلانة كما يقع عليها لأن قولها حجة تامة فيها لا يملكه غيرها فيكون ثبوت هذا الشرط  
بقولها كثبوت شرط آخر بالبيننة أو بتصديق الزوج ولكننا ندع القياس فيه ونقول  
لا يقع على الاخرى شيء حتى يعلم أنها قد حاضت لأن في ذلك حق الضررة وهي ماسلطينها  
ولا رضىت بنجرتها في حق نفسها ثم قبول قولها فيها مالا يملكه غيرها لاجل الضرورة وذلك  
في حق نفسها خاصة كما في حل الوطء وانقضاء المدة والحكم يثبت بحسب الحاجة الا ترى  
ان الملك للمستحق اذا ثبت باقرار المشتري لم يرجع على البائع بالثمن وان شهادة امرأتين  
ورجل بالسرقه حجة في حق المال دون القطع فهذا مثله ولو قال لها اذا ولدت غلاما فأنت  
طالق واحدة واذا ولدت جارية فأنت طالق فثنتين فولدت غلاما وجارية فان علم أنها ولدت  
الجارية أولا طلقت اثنتين بولادتها الجارية ثم انقضت عدتها بولادة الغلام وان علم أنها ولدت  
الغلام أولا طلقت واحدة بولادتها الغلام وانقضت عدتها بولادة الجارية فان لم يعلم أيهما  
أولا لم يقع في القضاء الا تطليقة واحدة لان التيقن فيها وفي الثانية شك والطلاق  
بالشك لا يقع وفيما بينه وبين الله تعالى ينبغي أن يأخذ بتطليقتين حتى اذا كان طلقها قبل  
هذا واحدة فلا ينبغي أن يتزوجها حتى تنكح زوجا غيره لاحتمال انها مطلقة ثلاثا ولأن  
يترك امرأة يحل له وطؤها خير من أن يعطى امرأة محرمة عليه وان ولدت غلاما وجاريتين  
في بطن واحد فان علم أنها ولدت الجاريتين أولا فهي طالق ثنتين بولادة الاولى منها وقد  
انقضت عدتها بولادة الغلام وان ولدت الغلام أولا طلقت واحدة بولادة الغلام وتطليقتين  
بولادة الجارية الاولى وقد انقضت عدتها بولادة الأخرى وان ولدت احدى الجاريتين  
أولا ثم الغلام ثم الجارية طلقت تطليقتين بولادة الجارية الاولى والثالثة بولادة الغلام  
وانقضت عدتها بولادة الاخرى وان لم يعلم كيف كانت الولادة فنقول في وجه هي طالق  
اثنتين وفي وجهين هي طالق ثلاثا في القضاء لا تطلق الاثنتين لان اليقين فيها وفي التنزه

ينبغي أن يأخذ بثلاث تطليقات احتياطاً وقد انقضت عدتها يقين بولادة الآخر منهم وإذا  
 قال لها كما ولدت ولدا فانت طالق أو قال اذ ولدت غلاماً فانت طالق فولدت جارية فهي  
 طالق واحدة لان الجارية ولد يقع بها تطليقة بحكم الكلام الاول فان ولدت بعدها غلاماً  
 في ذلك البطن انقضت عدتها بولادة الغلام لانها معتدة وضعت جميع ما في بطنها ولا يقع  
 عليها بولادة الغلام شيء لان أوان الوقوع بمسود وجود الشرط وهي ليست في عدته بعد  
 ولادة الغلام فهو بمنزلة ما لو قال لها اذا انقضت عدتك فانت طالق وان ولدت الغلام أولاً  
 وقع به تطليقتان أحدهما بالغلام الاول لان الغلام ولد والثانية بالكلام الثاني لانه غلام وكذلك  
 لو قال لها اذا ولدت غلاماً فانت طالق ثم قال اذ اولدت ولدا فانت طالق فولدت غلاماً طلقت  
 اثنتين لانه ولد وغلام وكذلك لو قال اذا كنت فلاناً فانت طالق ثم قال اذا كنت انساناً فانت  
 طالق فكلمت فلاناً تطلق اثنتين لانه انسان وفلان وكذلك اذا قال ان تزوجت فلانة فهي  
 طالق ثم قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج فلانة تطلق اثنتين لانها فلانة وامرأة والشيء  
 الواحد يصلح شرطاً للحنث في أيمان كثيرة ولو قال لامرأته كلما ولدت غلاماً فانت طالق  
 فولدت غلاماً وجارية في بطن واحد فان علم أنها ولدت الغلام أولاً وقع عليها تطليقة بولادة  
 الغلام وانقضت عدتها بولادة الجارية وان علم أنها ولدت الجارية أولاً وقعت عليها تطليقة  
 بولادة الغلام وعليها المدة بثلاث حيض وله أن يراجعها في المدة اذا علم أن الغلام ولد  
 آخراً واذا لم يعلم أيهما أول فمليهما الاخذ بالاحتياط في كل حكم فيلزمها المدة بثلاث حيض  
 لجواز أن تكون ولدت الجارية أولاً وليس للزوج أن يراجعها في هذه المدة لجواز أن  
 تكون ولدت الغلام أولاً ولو مات أحدهما لم يتوارثا لجواز أن تكون ولدت الغلام أولاً  
 ثم انقضت عدتها بولادة الجارية والميراث لا يثبت بالشك **وقال** وان قال اذا ولدت  
 ولداً فانت طالق فأسقطت سقطاً مستتين اخلق أو بمض اخلق طلقت لان مثل هذا  
 السقط ولد ألا ترى أن المدة تخفي به وتصير الجارية أم ولده ولو لم يستين شيء من  
 خلقه لم يقع به طلاق لانه ليس بولد في حكم المدة وثبوت أمية الولد فكذلك في حكم  
 الطلاق **وقال** ولو قال لها اذا ولدت فانت طالق فقالت قد ولدت وكذبها الزوج لم يقع  
 الطلاق بقولها بخلاف الحيض لان الولادة مما يقف عليها غيرها فان قول القابلة يقبل في  
 اولاد فلا يحكم بوقوع الطلاق ما لم تشهد القابلة به والحيض لا يقف عليه غيرها فان شهدت

القابلة بالولادة ثبت نسب الولد بشهادتها ولا يقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يشهد به رجلان أو رجل وامرأتان وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقع الطلاق عليها بشهادة القابلة لأن شرط وقوع الطلاق عليها ولادتها وقد صارت محكوماً بشهادة القابلة بدليل ثبوت نسب الولد وشهادة القابلة في حال قيام الفراش حجة تامة في حق النسب وغيره ألا ترى أنه لو قال لجاريته إن كان بها حمل فهو مني فشهدت القابلة على ولادتها صارت هي أم ولد له وكذلك إن ولدت امرأته ولما تم قال الزوج هو ليس مني ولا أدري ولده أم لا فشهدت القابلة بحكم اللعان بينهما ولو كان الزوج عبداً أو حراً محدوداً في قذف وجب عليه الحد فإذا جعلت شهادة القابلة حجة في حكم اللعان والحد فلا ينبغي جعل حجة في حكم الطلاق أولى وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول شرط الطلاق إذا كان لا يثبت إلا بالشهادة فلا بد فيه من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كسائر الشروط وهذا لأن شرط الطلاق كنفس الطلاق وتأثيره أن شهادة المرأة الواحدة ليست بحجة أصلية وإنما يكتفي بها فيما لا يطلع عليه الرجال لاجل الضرورة والثابت بالضرورة لا يمدو مواضعها والضرورة في نفس الولادة وما هو من الأحكام المختصة بالولادة لأن ثبوت الحكم بثبوت نسبه والولادة لا يطلع عليها الرجال والحكم المختص بالولادة أمية الولد للام واللعان عند نفي الولد فأما وقوع الطلاق والمتاق ليس من الحكم المختص بالولادة ولا أثر للولادة فيه بل إنما يقع بايقاعه عند وجود الشرط ونسب الولد من الأحكام المختصة بالولادة مع أن النسب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت بشهادة القابلة وإنما يثبت بعين الولد فإن ثبوت النسب بالفراش الغائب وبأن يحمل شهادة القابلة حجة في ثبوت النسب فذلك لا يدل على أنها تكون حجة في وقوع الطلاق كما بينا في قوله إذا حضت فأنت طالق وفلانة معك ولو كان الزوج أقر بأنها حلي ثم قال لها إذا ولدت فأنت طالق فقالت قد ولدت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الطلاق بمجرد قولها وعندهما لا يقع إلا أن تشهد القابلة لأن شرط الطلاق ولادتها وذلك ما يقف عليه غيرها فلا يقبل فيه مجرد قولها كما في الفصل الأول ألا ترى أن نسب الولادة لا يثبت إلا بشهادة القابلة وإن أقر الزوج بالحبل فكذلك الطلاق وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول علق الطلاق يبروز موجود في باطنها فيقع الطلاق بمجرد خبرها كما لو قال إذا حضت فأنت طالق ولهذا لأن وجود الحبل بها يثبت باقرار الزوج

فلما جاءت الآن وهي فارغة وتقول قد ولدت فالظاهر يشهد لها أو يتيقن بولادتها وهذا بخلاف النسب لأن بقولها يثبت مجرد الولادة وليس من ضرورته تعيين هذا الولد لجواز أن تكون ولدت غير هذا من ولد ميت ثم تريد حمل نسب هذا الولد عليه فهذا لا يقبل قولها في تعيين الولد إلا بشهادة القابلة فأما وقوع الطلاق بتعلق بنفس الولادة أي ولد كان من حي أو ميت وبعد اقرار الزوج بالحمل يتيقن بالولادة إذا جاءت وهي فارغة ﴿قال﴾ وإذا قال الرجل لامرأته إذا ولدت ولدين فأنت طالق فولدت ثلاثة أولاد في بطن واحد ثم ولدت بعد ذلك لسته أشهر ولداً آخر فقد وقعت عليها تطليقة بولادة الولدين الأولين لتام الشرط بهما وانقضت عدتها بالولد الثالث لأنها مستعدة وضمت جميع ما في بطنها فإن الولد الرابع من حمل حادث ييقن لأن التوأم لا يكون بينهما مدة حمل تام ولهذا لا يثبت نسب الولد الرابع من الزوج لأنها علقته به بعد انقضاء عدتها ﴿قال﴾ ولو قال أول ولد تلدينه غلاماً فأنت طالق فولدت غلاماً وجارية في بطن واحد لا يعلم أيهما أول لم يقع عليها شيء في الحكم لجواز أن تكون ولدت الجارية أولاً ثم التام وفي الزهراء وقت عليها تطليقة لجواز أن تكون ولدت التام أولاً فوقع عليها تطليقة ثم انقضت عدتها بولادة الجارية في هذا الوجه غير أنها لا تحل للزواج حتى يوقع عليها طلاقاً مستقبلاً وتنتد بمدة مستقبله لأنها في الحكم امرأته فإن الطلاق بالشك لا يقع في الحكم فإنه يحتاج في حلها للزواج إلى إيقاع مستقبل وعدة مستقبله ﴿قال﴾ وإذا قال لها كلما ولدت ولدين فأنت طالق فولدتها في بطن واحد أو في بطنين فهو سواء ويقع عليها الطلاق بالولد الآخر لأن تمام الشرط به ولا فرق في الشرط بين أن يوجد معا أو متفرقا ولو ولدت الثاني وهي ليست في نكاحه ولا في عدته لم يقع عليها شيء عندها وعلى قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقع لأن المعتبر عنده أن الطلاق يقع عند وجود الشرط بالتعلق السابق وقد صح في ملكه ألا ترى أن الصحيح إذا قال لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق ثم جـ ن ثم دخل الدار تطلق باعتبار وقت التعلق لا وقت وجود الشرط ولكننا نقول أو إن وقوع الطلاق عليها عند وجود الشرط وعند ذلك ليست بمحل لوقوع طلاقه عليها لأنها ليست في نكاحه ولا في عدته وبدون الحل لا يثبت الحكم بخلاف جنون الزوج فإنه لا يعدم المحلية إنما يعدم الأهلية للإيقاع والإيقاع بكلام الزوج وذلك عند التعلق لا عند وجود الشرط فلها لا يعتبر قيام الأهلية



عند وجود الشرط ولو أبانها فولدت الاول في غير نكاحه وعدته ثم تزوجها فولدت عندنا يقع الطلاق عليها وعند زفر رحمه الله تعالى لا يقع لان ولادة الولد الاول شرط للطلاق ولولادة الولد الثاني فكما لا يعتبر قيام الملك للوقوع عند ولادة الولد الثاني فكذلك عند ولادة الولد الاول وعلما نأرجحهم الله تعالى يقولون المحل انما يعتبر عند التعلق لصحة التعلق بوجود المحلوف به وعند تمام الشرط لنزول الجزاء فأما في حال ولادة الولد الاول ليس بحال التعلق ولا حال نزول الجزاء انما هو حال بقاء اليمين وملك المحل ليس بشرط لبقاء اليمين كما لو قال لعبيده ان دخلت الدار فأنت حر ثم باعه ثم اشتراه ودخل الدار عتق وهذا لان بوحود بعض الشرط لا ينزل شيء من الجزاء ألا ترى أنه لو قال لامرأته في رجب ولم يدخل بها اذا جاء يوم الاضحية فأنت طالق ثم أبانها ثم تزوجها يوم عرفة فجاء يوم الاضحية طلقت وما لم يمض الشهر لا يتحقق وجود الشرط بمجيء يوم الاضحية ثم لا يعتبر قيام المحل في تلك الشهور وعلى هذا الخلاف لو قال اذا حضت حيضتين لحاضت الاولى في غير ملك والثانية في ملك وكذلك ان تزوجها قبل أن تطهر من الحيضة الثانية بساعة أو بعد ما انقطع عنها الدم قبل أن تنفسل وأيامها دون العشرة فاذا اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاة طلقت لان الشرط قد تم وهي في نكاحه وكذلك لو قال ان أكلت هذا الرغيف فأنت طالق فأكلت عامة الرغيف في غير ملكه ثم تزوجها فأكلت ما بقي منه طلقت لان الشرط شرط في ملكه والحلت به يحصل وقد قال في الاصل اذا قال كلما حضت حيضتين فأنت طالق لحاضت الاخيرة منهما في غير ملكه ثم تزوجها لحاضت الثانية في ملكه لم يقع عليها شيء قال الحاكم وهذا الجواب غير سديد في قوله كلما حضت وانما يصح اذا كان السؤال بقوله اذا حضت لان كلمة كلما تقتضي التكرار (قال) الشيخ الامام والاصح عندي ان في المسئلة روايتين في رواية هذا الكتاب لا تطلق وفي رواية الجامع تطلق وأصل الاختلاف في كيفية التكرار بكلمة كلما في هذه الرواية يتكرر انعقاد اليمين فكلمنا وجد الشرط مرة ارتفعت اليمين الاولى وانعقدت يمين أخرى فاذا لم يكن عند تمام الشرط في نكاحه ولا في عدته لا تنعقد اليمين الاخرى لان ملك المحل شرط عند انعقاد اليمين فلماذا لا يقع عليها شيء وان حاضت حيضتين في ملكه وعلى رواية الجامع انما يتكرر بكلمة كلما نزول الجزاء بتكرر الشرط ولا يتكرر انعقاد اليمين

فكلما وجد الشرط في ملكه طلقت والا صح رواية الجامع وقد بينا تمام هذا الكلام فيما  
أمليناه من شرح الجامع **قال** وان قال اذا حضت فانت طالق فولدت لم تطلق لان شرط  
الطلاق حيضها والنفاس ليس بحيض ألا ترى أنه لا يحتسب به من اقراء المدة وان قال اذا  
حبست فانت طالق ثلاثا فوطئها مرة فالأفضل له أن لا يقربها ثانية حتى يستبرئها بمحضة لجواز  
أن تكون قد حبست فطلقت ثلاثا واذا حاضت وطهرت عرفنا أنها لم تحبل فان تبين فراغ  
رحمها يحصل بمحضة واحدة بدليل الاستبراء فله أن يطأها مرة أخرى وهذا حاله وحالها  
مادامت عنده وهو جواب الزهراء فاما في الحكم لا يمنع من وطئها ما لم يظهر بها حبس لان  
قيام النكاح فيما بينهما يقين وفي وقوع الطلاق شك واذا ولدت بعد هذا القول لأقل من  
سنة أشهر لم تطلق لاننا يتقنا ان هذا الحبل كان قبل اليمن وشرط الجنث حبل حادث بعد  
اليمن وان جاءت به لاكثر من سنتين وقع الطلاق وانقضت المدة بالولد لاننا يتقنا أن  
هذا الولد من حبل حادث بعد اليمن وانما وقع الطلاق عند وجود الشرط وهو ما اذا  
لو حبست فننقض عدها بالولد وجاءت به لسته أشهر أو أكثر ولكن لأقل من سنتين لم تطلق  
أيضا لجواز أن يكون هذا الولد من حبل قبل اليمن فان الولد يبقى في البطن الى سنتين وما لم  
يتبين بوجود الشرط بعد اليمن لا ينزل الجزاء والحل وان كان قائما بينهما يسند العلوق الى  
أبعد الاوقات تحرزا عن ايقاع الطلاق بالشك **قال** واذا قال لها اذا وضعت مافي بطنك  
فانت طالق فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بآخرهما وعليها المدة لان حرف  
ما يوجب التعميم فشرط وقوع الطلاق أن تضع جميع مافي بطنها وذلك لا يحصل الا بالولد  
الثاني وعلى هذا لو قال ان كان حملك هذا جارية فانت طالق واحدة وان كان غلاما فانت  
طالق اثنتين فولدت غلاما وجارية لم يقع عليها شيء لان الحمل لإسم جميع مافي بطنها قال الله  
تعالى أجلبهن أن يضعن حملهن ولا تنقض عدها الا بوضع جميع مافي بطنها فالشرط أن يكون  
جميع حملها غلاما أو جارية ولم يوجد ذلك حين ولدت غلاما وجارية في بطن واحد ألا ترى  
أنه لو كان قال ان كان مافي هذه الجوارق حنطة فامرأته طالق وان كان مافيه شعير فمبعده  
حرفاذا فيه شعير وحنطة لم يلزمه طلاق ولا عتق ونظير هذه المسألة امتحن أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى فطنه الحسن بن زياد رضى الله عنه فقال ما تقول في عذر ولدت ولدين لاذكرين  
ولا اثنتين ولا أسودين ولا أبيضين كيف يكون هذا فأمل ساعة ثم قال أحدهما ذكر

والآخر أنتي وأحدهما أسود والآخر أبيض قد يجب من فطنته وإن قال لها كلما حبلت فأنت طالق فولدت بعد هذا القول من حبل حادث فقد وثقت عليها تطليقة كما حبلت لوجود الشرط واقضت عندها بالولادة ولو كان جاءها بعد الحبل قبل أن تلد منه كان ذلك منه رجعة لأن الواقع بهذا اللفظ كان رجعياً والوطء في المدة من طلاق رجعي يكون رجعة فإن حبلت مرة أخرى طلقت لأنه عقد يمينه بكلمة كلما وكذلك في الحكم الثالث وإن قال أنت طالق ما لم تلدي فهي طالق حين سكت لأنه جعلها طالقاً في وقت لا تلد فيه بعد اليمين وكما سكت فقد وجد ذلك الوقت وكذلك في قوله ما لم تحبلي وفي قوله ما لم تحبضي إلا أن يكون ذلك منها مع سكوتها فينبغي ألا يقع وهذا لأن وقوع الطلاق بحبض بزمان وهو ما بعد كلامه وقد جعلها طالقاً إلى غاية وهو أن تحبض أو تحبل أو تلد فإذا وجدت النية متصلاً بسكوتها فقد انعدم الزمان الذي أوقع فيه الطلاق لأن الشيء لا يكون غاية لنفسه فلا تطلق فإذا لم يوجد ذلك مع سكوتها فقد وجد الزمان الذي أوقع فيه الطلاق فتطلق ولو قال أنت طالق ما لم تحبلي وهي حبل أو ما لم تحبضي وهي حائض فهي طالق كما سكت لأن صيغة كلامه لحبل وحبض حادث يقال حبلت المرأة وحاضت عند ابتداء ذلك ولم يوجد ذلك متصلاً بسكوتها فلها تطلق فإن كان يعني ما فيه من الحبل والحبض دين فيما بينه وبين الله تعالى لأن استدامة الحيض بخروج الدم منها ساعة فساعة وما يبرز منها حادث من وجه فيجوز أن يطلق عليه اسم ابتداء الحيض مجازاً ولكنه خلاف الظاهر فلا يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وأما في الحبل فلا يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لأنه لا يجدد الحبل في مدته ساعة فساعة فلا يكون لاستدامته اسم الابتداء للاحقية ولا مجازاً ألا ترى أنه يقال حاضت عشرة أيام ولا يقال حبلت تسعة أشهر إنما يقال حبلت ووضعت تسعة أشهر وإن قال لا مراثة قد طلقته قبل أن تزوجك فهذا باطل لأن ما ثبت باقراره كالتاب بالمباينة ولأنه أضاف الطلاق إلى وقت لم يكن مالكا للإيقاع عليها في ذلك الوقت فكان نافياً للوقوع عليها لا مثبتاً كما لو قال أنت طالق قبل أن تولدي أو تخلقي أو قبل أن أولد أو أن أخلق وكذلك لو قال قد طلقته أمس وإنما تزوجها اليوم لأنه أضاف الطلاق إلى وقت لم يكن مالكا للإيقاع في ذلك الوقت وإن كان تزوجها قبل أمس طلقت للحال لأنه أضاف إلى وقت كان مالكا للإيقاع في ذلك الوقت فكان كلامه معتبراً

في الإيقاع ثم انه وصفها بالطلاق في الحال مستنداً الى أمس وهو يملك الإيقاع عليها في  
 الحال ولكن لا يملك الاستاد فلماذا تطلق في الحال (قال) ولو قال قد طلقتك وأنا صغير  
 أو قال وأنا نائم لم يقع بهذا شيء لانه أضاف الى حالة موهودة تنافي صحة الإيقاع فكان  
 منكر الإيقاع لا مقراً به . ولو قال وأنا مجنون فان عرف بالجنون قبل هذا لم تطلق لانه  
 أضاف الى حالة موهودة تنافي صحة الإيقاع وان لم يعرف بالجنون طلقت لانه أقر بطلانها  
 وأضافه الى حالة لم تعرف تلك الحالة منه فلا يعتبر قوله في الاضافة فلماذا تطلق في الحال  
 وان قال قلت لك أنت طالق ان كنت فلانا وقالت هي طلقتي فالقول قول الزوج لان  
 تعليق الطلاق بالشرط يمين واليمين غير الطلاق ألا تري أنه لا يقع الطلاق بها ما لم يوجد  
 الحنث فهي تدعى عليه إيقاع الطلاق والزوج منكر لذلك فالقول قوله وان قال أنت طالق  
 ثلاثاً ان لم أطلقك لم تطلق حتى يموت أحدهما قبل أن يطلقها لان كلمة ان للشرط فقد  
 جعل عدم إيقاع الطلاق عليها شرطاً ولا يتيقن بوجود هذا الشرط ما بقيا حين فهو  
 كقوله ان لم آت البصرة فأنت طالق ثم ان مات الزوج وقع عليها قبل موته بقليل وليس  
 لذلك القليل حد معروف ولكن قبيل موته يتحقق مجزؤه عن إيقاع الطلاق عليها فيتحقق  
 شرط الحنث فان كان لم يدخل بها فلا ميراث لها وان كان قد دخل بها فلها الميراث بحكم  
 الفرار حين وقع الثلاث بإيقاعه قبيل موته بلا فصل وان ماتت المرأة وقع الطلاق أيضاً  
 قبل موتها وفي النوادر يقول لا يقع لانه قادر على أنه يطلقها ما لم تمت وانما عجز بموتها فلو وقع  
 الطلاق لوقع بعد الموت وهو نظير قوله ان لم آت البصرة وجه ظاهر الرواية أن الإيقاع من  
 حكمة الوقوع بعد الموت وهو قد تحقق المجز عن إيقاعه قبيل موتها لانه يصعب الوقوع كما  
 لو قال لها أنت طالق مع موتك فيقع الطلاق قبيل موتها بلا فصل ولا ميراث للزوج لان  
 الفرقة وقعت بينهما قبل موتها بإيقاع الطلاق عليها وان قال أنت طالق متى لم أطلقك طلقت  
 كما سكت لان كلمة متى تستعمل للوقت فقد أضاف الطلاق الى وقت بعد يمينه لا يطلقها  
 فيه وقد وجد ذلك الوقت كما سكت وكذلك ان قال متى ما لم أطلقك فأما اذا قال اذا لم  
 أطلقك أو اذا ما لم أطلقك فان قال عنيت بإزاء الشرط فهو بمنزلة أن لا يقع الطلاق حتى يموت  
 أحدهما وان قال عنيت به متى وقع الطلاق كما سكت لأن اذا تستعمل لكل واحدة منهما  
 وان لم تكن له نية فيقول أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تطلق حتى يموت أحدهما وعند أبي

يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى كما سكت يقع وأصل الخلاف بين أهل اللغة والنحو  
فالكوفيون منهم يقولون إذا قد تستعمل للوقت وقد تستعمل للشرط على السواء فيجأزي  
به مرة ولا يجأزي به أخرى وإذا كان بمعنى الشرط سقط فيه معنى الوقت أصلاً لحرف  
ان وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى والبصريون ورحمهم الله تعالى يقولون إذا للوقت  
ولكن قد تستعمل للشرط مجازاً ولا يسقط به معنى الوقت إذا أريد به الشرط بمنزلة متى  
وهو مذهب أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى فهم يقولون إذا تستعمل فيها هو كائن  
للاعمال وليس فيه معنى الخطر قال الله تعالى إذا الشمس كورت وإذا السماء انفطرت ويقال  
الرطب إذا اشتدت الحر والبرد إذا جاء الشتاء والشرط ما هو على خطر الوجود فعرفنا أنه  
للوقت حقيقة فعند عدم النية يحمل اللفظ على حقيقته ألا ترى أنه لو قال لامرأته إذا شئت  
فانت طالق لم يخرج الأمر من يدها بقيامها عن المجلس بمنزلة قوله متى شئت بخلاف قوله  
ان شئت وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول إذا قد تكون للشرط حقيقة يقول الرجل إذا زررتي  
زررتك وإذا أكرمتني أكرمتك والمراد الشرط دل عليه قول القائل شر

استغن ما أغناك ربك بالنفي وإذا نصبت حصاصة فتحذل

معناه وان نصبت فعند عدم النية هنا ان حمل على معنى الشرط لم يقع الطلاق حتى يموت  
أحدهما وان جعل بمعنى متى طلقت في الحال وقد عرفنا أن الطلاق غير واقع فلا نوعه  
بالشك ولهذا قلنا في مسألة المشيئة لا يخرج الأمر من يدها بقيامها عن المجلس لانا ان  
جعلنا إذا بمعنى الشرط خرج الأمر من يدها وان جعلناها بمعنى متى لم يخرج الأمر من  
يدها وقد عرفنا كون الأمر في يدها ييقين فلا نخرجه من يدها بالشك وفي الكتاب قال  
ألا ترى أنه لو قال إذا سكت عن طلاقك فانت طالق تطلق كما سكت وهذا لا حجة فيه  
لانه لو قال ان سكت وان قال كلما لم أطلقك فانت طالق وقد دخل بها ثم سكت فهي  
طالق ثلاثاً يتبع بعضها بعضاً لانه أضاف الطلاق الى وقت لا يطلقها فيه بكلمة كلما وعقب  
سكوته يوجد ثلاثة أوقات بهذه الصفة بعضها على أثر البعض فتطلق ثلاثاً بطريق الاتباع  
ولا يقعن معاً حتى اذا لم يكن دخل بها لا يقع الا واحدة وان قال متى ما لم أطلقك واحدة  
فانت طالق ثلاثاً ثم قال موصلاً بكلامه أنت طالق واحدة قد بر في يمينه استحساناً ولا يقع  
عليها الا واحدة وفي القياس تطلق ثلاثاً وهو قول زفر رحمه الله تعالى لأنه آلي أن يفرغ

من قوله أنت طالق واحدة يوجد وقت موصوف بأنه لم يطلقها فيه وإن لطف وذلك  
يكفي شرطاً للحث ولكنه استحسن فقال البر مراد الخالف ولا يتأتى له البر إلا بعد أن  
يجعل هذا القدر مستتي ومالا يستطاع الامتناع عنه يجعل عفواً وأصل المسئلة فيما إذا قال  
إن ركبت هذه الدابة وهو راكبها فأخذ في النزول في الحال ولو سكت ساعة ثم قال أنت  
طالق واحدة فقد طلقت ثلاثاً قبل قوله واحدة وهذا لأن السكوت فيما بين الكلامين  
يستطاع الامتناع عنه وعلى هذا لو قال ما لم أقم من مقمدي هذا فأنت طالق إن قام  
كما سكت لم تطلق استحساناً وإن سكت هنية طلقت ولو قال أنت طالق حين لم أطلقك  
ولانية له في طالق كما سكت لأن حرف لم عبارة عن الماضي وقد مضى حين لم يطلقها  
فيه فكان الوقت المضاف إليه الطلاق موجوداً كما سكت وكذلك لو قال زمان لم أطلقك أو  
يوم لم أطلقك أو حيث لم أطلقك لأن حرف حيث عبارة عن المكان وكمن مكان لم يطلقها  
فيه ولو قال حين لا أطلقك لا تطلق في الحال لأن حرف لا للاستقبال وإن نوى بحين وقتاً  
يسيراً أو طويلاً تعمل نيته وإن لم يكن له نية فهو على ستة أشهر فما لم تمض ستة أشهر بعد نيته  
لا تطلق لأن حين تستعمل بمعنى ساعة قال الله تعالى حين تمسون وحين تصبحون أي  
وقت الصباح والمساء وتستعمل بمعنى قيام الساعة قال الله تعالى تمتعوا حتى حين وتستعمل  
بمعنى أربعين سنة قال الله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر وتستعمل بمعنى ستة  
أشهر قال الله تعالى تؤذي أكليها كل حين فإذا نوى شيئاً كان النوى من محتملات لفظه  
وإن لم ينو شيئاً كان على ستة أشهر هكذا قال ابن عباس رضي الله عنهما حين سئل عن  
حلف لا يكلم فلاناً حيناً قال هو على ستة أشهر فإن النخلة يدرك ثمها في ستة أشهر وقال  
الله تعالى تؤذي أكليها كل حين ولأنه متى أراد به ساعة لا يستعمل فيه لفظ الحين عادة ومتى  
أراد به أربعين سنة أو قيام الساعة استعمل فيه لفظ الأبديتين ستة أشهر مراداً به  
وكذلك لو قال زمان لا أطلقك فإن لفظة حين وزمان يستعملان استعمالاً واحداً يقول  
رجل لغيره ألم ألقك منذ حين ولم ألقك منذ زمان ولو قال يوم لا أطلقك فإذا مضى بعد  
بينه يوم لم يطلقها فيه طلقت حتى إذا قال هذا قبل طلوع الفجر فكما غربت الشمس تطلق  
لأن اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس حتى يقدر الصوم بالمساک فيه قال  
وإذا قال يوم أدخل دار فلان فامرأته طالق ولانية له فدخلها ليلاً أو نهاراً طلقت لأن اليوم

يستعمل بمعنى الوقت قال الله تعالى ومن يؤمهم يومئذ بآياته ومن فر من الزحف ليلاً أو نهاراً  
يلحقه هذا الوعيد والرجل يقول انتظر يوم فلان أي وقت إقباله أو أدباره فإذا قرن بما  
لا يختص بأحد الوقتين ولا يكون ممتداً كان بمعنى الوقت كالطلاق وإذا قرن بما يختص  
بأحد الوقتين كالصوم كان بمعنى بياض النهار وكذلك إذا قرن بما يكون ممتداً كقوله  
لامرأته أمرك يدك يوم يقدم فلان على ما بينه أن شاء الله تعالى وإذا قال في الطلاق  
نويت النهار دون الليل فهو مصدق في القضاء لأنه نوى حقيقة كلامه وهي حقيقة مستعملة  
فيجب تصديقه في ذلك وإن قال ليلة أدخلها فأنت طالق فدخل نهاراً لم تطلق لأن الليل  
اسم خاص لسواد الليل وهو ضد النهار ولا يصح أن ينوى بالشئ ضده وإن قال  
أنت طالق إلى حين أو زمان أو إلى قريب فإن نوى فيه شيئاً فهو على ما نوى من  
الاجل لأن الدنيا كلها قريب فالنوى من محتملات لفظه وإن لم يكن له نية في الحين  
والزمان هي إلى ستة أشهر وفي القريب إلى مضي ما دون الشهر حتى إذا مضى من  
وقت يمينه شهر إلا يوم طلقت لأن القريب عاجل والشهر فما فوقه آجل وما دون  
الشهر عاجل حتى إذا حلف ليقضين حقه عاجلاً فقضاء فيما دون الشهر بر في يمينه والعاجل  
ما يكون قريباً ولو قال أنت طالق إلى شهر فإن نوى وقوع الطلاق عليها في الحال  
طلقت ولغى قوله إلى شهر لأن الواقع من الطلاق لا يمتثل الآجل وإن لم ينو ذلك  
لم تطلق إلا بعد مضي شهر عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى تطلق في الحال وهو رواية  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن قوله إلى شهر لبيان الآجل والآجل في الشئ لا ينفي  
ثبوت أصله بل لا يكون إلا بعد أصله كالأجل في الدين لا يكون إلا بعد وجوب  
الدين فكذلك ذكر الآجل هنا فيما أوقعه لا ينفي الوقوع في الحال ولكن يلغو الآجل لأن  
الواقع من الطلاق لا يمتثل ذلك وأصحابنا ورحمهم الله تعالى يقولون الواقع لا يمتثل الآجل  
ولكن الإيقاع يمتثل ذلك لأن عمله في التأخير والإيقاع يمتثل التأخير ولو جعلنا حرف  
إلى داخلاً على أصل الإيقاع كان عاملاً في تأخير الوقوع ولو جعلناه داخلاً على الحكم  
كان لنوؤ وكلام العاقل محمول على الصحة معها أمكن تصحيحه لا يجوز الفأوه فجعلناه  
داخلاً على أصل الإيقاع وقلنا بتأخير الوقوع إلى ما بعد الشهر كأنه قال أنت طالق بعد مضي  
شهر وإن قال أنت طالق غداً تطلق كما طلع الفجر من الغد لوجود الوقت المضاف إليه

الطلاق وان قال عنيت به آخر النهار لم يدين به في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى  
لانه نوى التخصيص في لفظ العموم فانه وصفها بالطلاق في جميع الند وانما يكون ذلك اذا  
وقعت في أول جزء منه فاذا نوى الوقوع في آخر جزء من الند فنته التخصيص في العموم  
صححة فيما بينه وبين الله تعالى كما لو قال لا آكل الطعام ونوى طعاما دون طعام وان قال  
أنت طالق في غد طلقت كما طلع الفجر أيضا فان قال عنيت به آخر النهار صدق في القضاء  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يصدق عندهما ذكر الخلاف في الجامع الصغير فها سويما  
بين قوله غد وبين قوله في غد لانه وصفها بالطلاق في جميع الند فاذا عني جزء خاصا منه  
كان هذا كنية التخصيص في لفظ العموم وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يفرق بينهما فيقول حرف  
في اللظرف والظرف قد يشمل جميع المظروف وقد يشغل جزء منه لانه اذا قيل في الجواني  
حنطة لا يفهم منه أن يكون مملوء من الحنطة فاذا ذكر بين الوصف والوقت حرف الظرف  
كان كلامه محتملا بين أن تكون موصوفة بالطلاق في جميع الند أو في جزء منه والنية  
في الكلام المحتمل صححة في القضاء والوقت انما يكون ظرفا لطلاق على أن يكون واقعاً فيه  
لأن يكون شاغلا له والوقوع يكون في جزء من الوقت فكان هذا أقرب إلى حقيقة معنى الظرف  
واذا قال غدا قل يدخل بين الوصف والوقت حرف الظرف فكان حقيقته الوصف لها  
بالطلاق في جميع الند فلن هذا لا تمحل نيته في التخصيص في القضاء ولو قال أنت طالق في  
رمضان ولا نية له فهي طالق حين تغيب الشمس من آخر يوم من شعبان لانه كما رأى  
المال قد وجد جزء من رمضان وذلك يكتفى للوقوع وان قال نوب آخر رمضان فهو  
على الخلاف الذي بينا وان قال أنت طالق اليوم غدا فهي طالق اليوم لانه ذكر وقتين غير  
مقطوف أحدهما على الآخر وفي مثله الوقوع في أول الوقتين ذكراً وهو اليوم ولو قال غداً  
اليوم طلقت غداً وهذا لان قوله أنت طالق اليوم يميز وقوله غدا اضافة الى وقت متظر  
والمعجز لا يحتمل الاضافة فكان قوله غداً كنوا واذا قال لا غداً كان هذا اضافة  
الطلاق الى وقت متظر فلو نجز بذكره اليوم لم يبق مضافاً وقوله اليوم ليس بناسخ لحكم  
أول كلامه فكان كنوا وان قال اليوم وغداً طلقت للحال واحدة لا تطلق غيرها لأن  
المعطف للاشتراك فقد وصفها بالطلاق في الوقتين وهي بالظلية الواحدة تصنف بالطلاق  
في الوقتين جميعاً وان قال غداً واليوم تطلق واحدة اليوم عندها والاخرى غداً لانه عطف



الجملة الناقصة على الجملة الكاملة فالخبر المذكور في الجملة الكاملة يصير معاداً في الجملة الناقصة فان المطف والمطوف للاشتراك بين المطفوف والمطوف عليه في الخبر فكأنه قال وأنت طالق اليوم وعن زفر رحمه الله تعالى أنها لا تطلق الا واحدة لان صيغة كلامه وصف وهي بالتطبيق الواحدة تنصف بأنها طالق في الوقتين جميعا وان قال أنت طالق الساعة غداً طلقت للحال وكان قوله غداً حشوا لما قلنا فان قال عنيت تلك الساعة من النقد لم يصدق في القضاء لان ظاهر كلامه تمييز وهو يريد بنفيه صرف الكلام عن ظاهره فلا يدين في القضاء وهو يدين فيما بينه وبين الله تعالى لاحتمال كلامه المنوي وان كان خلاف الظاهر والله تعالى مطلع على ضميره وان قال أنت طالق اليوم اذا جاء غد فهي طالق حين يطلع الفجر لان قوله اذا جاء غد تملق بالشرط وبذكر الشرط موصولا بكلامه يخرج كلامه من أن يكون تمييزاً كما لو قال أنت طالق اليوم اذا قلت فلانا أو ان قلت فلانا لم تطلق قبل الكلام ويتبين بذكر الشرط أن قوله اليوم لبيان وقت التعليق لا لبيان وقت الوقوع بخلاف قوله اليوم غداً فان هذا ليس بذكر الشرط فبقوله اليوم بيانا لوقت الوقوع وان قال أنت طالق رمضان وشوال كانت طالقاً أول ليلة من رمضان لانه أضاف الطلاق الى وقتين فيقع عند أول الوقتين ذكرهما وان قال أنت طالق في رمضان فهو على أول رمضان يحى هو الظاهر المعلوم بالمادة من كلامه كما لو ذكر الاجل في الجمين الى رمضان أو أجر داره الى رمضان فان قال عنيت الثاني لم يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر ولانه في معنى تخصيص العموم لان موجب كلامه أن تكون موصوفة بالطلاق في كل رمضان يحى بعد يمينه فاذا عين البعض دون البعض كان هذا تخصيصاً للعموم وتخصيص العموم بالنية صحيح فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء وكذلك قوله أنت طالق يوم السبت فهو على أول سبت فان قال عنيت الثاني لم يصدق في القضاء وان قال طالق بمكة أو في مكة طلقت في الحال لانه وصفها بالطلاق في مكان موجود والطلاق لا يختص بمكان دون مكان ولكن اذا وقع عليها في مكان تنصف به في الامكنة كلها فان قال عنيت به اذا أتيت مكة لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه ذكر المكان وعبر به عن الفعل الموجود فيه وذلك نوع من المجاز يخالف للحقيقة والظاهر فلا يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك قوله أنت طالق في ثوب كذا وعليها غيره طلقت

لان وصفه إياها بالطلاق لا يختص بثوب دون ثوب فان قال عتيت به اذا لبست ذلك الثوب  
 دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه جعل ذكر الثوب كناية عن فعل اللبس فيه وهو نوع  
 من المجاز وكذلك قوله في الدار أو في البيت أو في الظل أو في الشمس وان قال في ذهابك  
 الى مكة أو في دخول الدار أو في لبسك ثوب كذا لم تطلق حتى تفعل ذلك لان حرف في  
 للظرف والفعل لا يصلح ظرفا للطلاق على أن يكون شاغلا له فيحمل على معنى الشرط لان  
 المظروف يسبق الظرف كما أن الشرط يسبق الجزاء ويجعل حرف في بمعنى مع قال الله  
 تعالى فادخلني مع عبادي أي مع عبادي ويقال دخل الأمير البلدة في جندة أي معهم ولو قال  
 أنت طالق مع دخولك الدار لم تطلق حتى تدخل فهذا مثله بخلاف قوله في الدار لانه لو  
 قال مع الدار طلقت لانه قرن الطلاق بما هو موجود وان قال أنت طالق وأنت تصلين  
 طلقت للحال لان قوله وأنت تصلين ابتداء فان قال عتيت اذا صليت لم يصدق في  
 القضاء لان الشرط لا يعطف على الجزاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لان هذا اللفظ  
 يذكر بمعنى الحال تقول دخلت الدار على فلان وهو فعل كذا أي في تلك الحالة فيكون  
 معنى هذا أنت طالق في حال اشتغالك بالصلاة فيدين فيما بينه وبين الله تعالى لاحتمال لفظه  
 ما نوي وكذلك لو قال أنت طالق مصلية في القضاء تطلق في الحال وان قال عتيت اذا  
 صليت دين فيما بينه وبين الله تعالى بمعنى الحال وأهل النحو يقولون ان قال مصلية بالرفع  
 لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى وان قال مصلية بالنصب حينئذ يدين في القضاء أيضا وهو  
 نصب على الحال وهذا ظاهر عند أهل النحو وهو نصب على الحال وعند الفقهاء يدين  
 فيما بينه وبين الله تعالى وان قال أنت طالق في مرضك أو في وجعك لم تطلق حتى يكون  
 منها ذلك الفعل اما لان حرف في معنى مع أو لأن المرض والوجع لما لم يصلح ظرفا حمل  
 على معنى الشرط مجازا لتصحيح كلام الماقل وان قال أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر  
 قد قدم فلان قبل تمام الشهر لم تطلق لانه أضاف الطلاق الى وقت منتظر وهو أول شهر  
 يتصل بآخره قدوم فلان فيراعى وجود هذا الوقت بعد التمين ولم يوجد وكذلك لو قال  
 أنت طالق قبل موت فلان بشهر فانت فلان قبل تمام الشهر لم تطلق بخلاف ما لو قال لها  
 في النصف من شعبان أنت طالق قبل رمضان بشهر تطلق في الحال لانه أضاف الطلاق  
 الى وقت قد يتقن مضيه فيكون ذلك تمييزا منه كقوله أنت طالق أمس فأما اذا قدم فلان

أومات لتنام الشهر فلي قول زفر رحمه الله تعالى في الفصلين جميعاً يقع الطلاق من أول الشهر حتى تعتبر المدة من ذلك الوقت ولو كان وطئها في الشهر صار مراجعاً في الطلاق الرجعي وفي البائن يلزمه مهر بالوطء وعند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى يقع الطلاق مقصوداً على حالة القدوم والموت حتى تعتبر المدة في الحال ولا يصير مراجعاً بالوطء في الشهر ولا يلزمه به مهر وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القدوم الجواب كما قالوا وفي الموت الجواب كما قال زفر رحمه الله تعالى وجه قول زفر رحمه الله تعالى أن وقوع الطلاق بإيقاعه انما يقع في الوقت الذي أوقعه وانما أوقعه في أول شهر يتصل بآخره قدوم فلان أو موته فيقع في ذلك الوقت وقد وجد ذلك الوقت بعد الحمين ولكن لم يكن معلوماً لنا ما لم يوجد القدوم والموت فإذا صار معلوماً لنا تبين أنه كان واقعاً كما لو قال لها إذا حضت فأنت طالق فرأت الدم لا يحكم بوقوع الطلاق حتى يستمر بها ثلاثة أيام ثم يتبين أنه كان واقعاً عند رؤية الدم وكذلك إذا قال ان كان في بطنك غلام فأنت طالق لا يحكم بالوقوع حتى تلد فإذا ولدت غلاماً تبين أن الطلاق كان واقعاً والدليل عليه أنه لو أوقع عند مضي شهر بعد القدوم أو الموت لا يقع الا في ذلك الوقت فكذلك إذا أوقع قبله بشهر ولو قال لأجنبية أنت طالق قبل أن أتزوجك بشهر ثم تزوجها بعد شهر لم تطلق ولو انتسب الزوج شرطاً وكان أو ان الوقوع بعده لطلقت وأبو يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى قالوا وقوع الطلاق توقف بكلامه على وجود القدوم والموت وانما يتوقف على وجود الشرط فرفنا أنه شرط معنى والجزاء يتأخر عن الشرط ثم هذا في القدوم واضح لانه على خطر الوجود وفي الشرط معنى الخطر والموت وان كان كائناً لا محالة ولكن مضي الشهر بعد كلامه قبل الموت لم يكن كائناً عند يمينه لا محالة ولهذا قال لومات قبل تمام الشهر لم تطلق ولان الموت قد يتقدم وقد يتأخر فكل شهر يمضي بعد يمينه لا يعلم أنه الوقت المضاف اليه الطلاق ما لم يتصل الموت بآخره لجواز أن يتأخر عنه كما في القدوم لا يعلم ذلك لجواز أن لا يقدم أصلاً فكان هذا في معنى الشرط أيضاً بخلاف قوله أنت طالق قبل أن أتزوجك بشهر فان الاضافة هنا لنحو أصلاً لانه غير مالك للطلاق في الوقت الذي أضاف اليه واعتبار معنى الشرط بعد صحة الاضافة وفي مسألة الحيض الشرط يوجد برؤية قطرة من الدم ولكن لا يحكم بالطلاق لجواز أن يتقطع قبل تمام الثلاث فلم يكن وقوع الطلاق هناك

موقوفا على وجود أمر متظر وكذلك في مسألة الحبل كلامه تمييز للطلاق لان التعليق بما هو موجود يكون تمييزاً فلم يكن الوقوع موقوفاً على أمر متظر ولكننا لانحكم به قبل الولادة لعدم علمنا به فلم يكن في معنى الشرط والفرق لابي حنيفة رحمه الله تعالى ما أشار اليه في الكتاب فقال ان موت فلان حق كائن وقدمه لا يدري أيكون أولاً يكون وتقريره من وجهين (أحدهما) ان الشيء انما ينصف بكونه شرطاً بذكر حرف الشرط فيه أو وجود معنى الشرط ولم يذكر حرف الشرط في الفصيلين ولكن وجد معنى الشرط في مسألة القدم لان وجوده على خطر وهو بما يصح الأمر به والنهي عنه وهذا معنى الشرط فان الخالف يقصد بيمينه منع الشرط فاذا توقف وقوع الطلاق على وجوده وفيه معنى الشرط انتصب شرطاً فاما الموت فلا خطر في وجوده بل هو كائن لا محالة ولا يصح الأمر به والنهي عنه فلم يكن قصده بهذا الكلام منع الموت واذا لم يكن فيه معنى الشرط كان معرفاً للوقت المضاف اليه فاما يقع الطلاق من أول ذلك الوقت كما في قوله أنت طالق قبل رمضان بشر يقع الطلاق في أول شعبان الا أن هناك الوقت يصير معلوماً بل دخول رمضان وهنا لا يصير معلوماً ما لم يمت فاذا صار معلوماً لنا تبين أن الطلاق كان واقعاً من أوله (والثاني) أنه أوقع الطلاق في أول شهر يتصل بآخره قدوم فلان أو موته وفي مسألة القدم هذا الاتصال لا يقع أصلاً الا بعد تقدم لجواز أنت يكون لا يقدم أصلاً وبدو هذا الاتصال لا يقع الطلاق أصلاً أما في مسألة الموت هذا الاتصال ثابت قبل الموت لان الموت كائن فيعلم يقيناً أن في الشهر الذي تاتي شهره موصوفاً بهذه الصفة ولكن لا يدري أي شهر ذاك فلا يحكم بالطلاق ما لم يصير معلوماً لنا فاذا صار معلوماً تبين أنه كان واقعاً من أول ذلك الوقت يقرره أن في مسألة الموت الوقت المضاف اليه يصير معلوماً قبل حقيقة الموت لانه لما أشرف على الهلاك صار الوقت المضاف اليه معلوماً فلهذا لا يتأخر الطلاق عن الموت وفي مسألة القدم لا يصير الوقت معلوماً ما لم يوجد حقيقة القدم لجواز أن لا يقدم فلهذا تأخر الطلاق عنه ران قال أنت طالق فلانا قبل موتك بشهر فانت قبل مضي الشهر لم تطلق لانه لم يوجد الوقت المضاف اليه بعد المين فان مات بعد تمام الشهر فمات أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى لا يقع الطلاق لانه لو وقع وقع بعد موتها والطلاق لا يقع عليها بعد الموت وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع من

أول الشهر فلا ميراث له منها وإن كان جامعها في الشهر فعليه مهر آخر لها لأنه نين أنه  
 جامعها بعد وقوع التطليقات الثلاث عليها وكذلك لو قتلت أو غرقت فهذا موت وإن كان  
 بسبب مخصوص وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر ثم مات لتمام الشهر عندها  
 لا تطلق لأنه لو وقع وقع بعد موته وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتبين وقوع الطلاق  
 من أول الشهر حتى إذا كان صحيحا في ذلك الوقت فلا ميراث لها منه وعليها المدة بثلاث  
 حيض وإن قال أنت طالق قبل الاضي يتسعة أيام فهي طالق حين ينسلخ ذو القعدة لعلنا  
 بوجود الوقت المضاف اليه الطلاق وإن قال أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فمات  
 أحدهما قبل تمام الشهر لم تطلق لأن الوقت المضاف اليه بعد يميته لم يوجد فإن مات أحدهما  
 بعد تمام الشهر طلقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحسانا مستندا إلى أول الشهر  
 وعندها طلقت في الحال بخلاف لو قال لها أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم  
 أحدهما بعد تمام الشهر لم تطلق حتى يقدم الآخر وبهذا يتضح فرق أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى أن القدوم ينتصب شرطا والموت لا ينتصب ووجه الفرق أنه أوقع الطلاق في  
 وقت موصوف بأنه قبل قدومهما بشهر وذلك لا يصير معلوما بقدوم أحدهما لجواز أن  
 لا يقدم الآخر أصلا فأما في الموت يصير ذلك الوقت معلوما بموت أحدهما لأن موت  
 الآخر كائن لا محالة وقد طعن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في هذا وقالوا ينبغي أن  
 لا يقع الطلاق بموت أحدهما فإن الوقت إنما يصير موصوفاً بأنه قبل موتهما بشهر إذا  
 ماتا معا فأما إذا مات أحدهما وبقي الآخر زمانا فأول هذا الشهر موصوف بأنه قبل موت  
 أحدهما بشهر وقبل موت الآخر بسنة ولكننا نقول موتهما معا نادر والظاهر أن المتكلم  
 لا يفصد ذلك وإذا مات أحدهما بعد تمام الشهر فأول هذا الشهر موصوف بأنه قبل موتهما  
 بشهر في عرف اللسان كما يقال رمضان قبل الفطر والاضحى بشهر وإن كان قبل الاضي  
 بثلاثة أشهر وأكثر **وقال** ولو قال أنت طالق الساعة إن كان في علم الله تعالى أن فلانا  
 يقدم إلى شهر فقدم فلان لتمام الشهر طلقت بعد القدوم وهو دليل لها على أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى لأن علم الله تعالى محيط بالاشياء كلها كما أن الموت كائن لا محالة ولكننا نقول معنى  
 هذا الكلام أن قدم فلان إلى شهر لأن علم الله تعالى لا طريق للحال إلى معرفته وإنما  
 تبني الأحكام على ما يكون لنا طريق إلى معرفته فكأنه قال إن قدم فلان إلى شهر فلهذا

تأخر الوقوع الى القدوم ولو قال لاسرائيه أطولكما حياة طالق الساعة لم يقع الطلاق حتى  
تموت احدهما لان المراد طول الحياة في المستقبل لافي الماضي حتى اذا كانت احدهما بنت  
عشر سنين والاخرى بنت ستين سنة لم تطلق المجوز ففرنا أن طول الحياة في المستقبل  
مراد وذلك غير معلوم لجواز أن يموتا معا فان ماتت إحداهما طلقت الأخرى في الحال عندنا  
وعند زفر رحمه الله تعالى طلقت من حين تكلم الزوج لانه نين أنها كانت أطولهما حياة وان  
الزوج علق الطلاق بشرط موجود ولكننا نقول معنى كلام الزوج التي تبقى منكما بعد  
موت الاخرى طالق وذلك غير معلوم قبل موت احدهما بل هو على خطر الوجود لجوز  
أن يموتا معا فهذا انتصب شرطا **وقال** ولو قال يا زينب فأجابه عمرة فقال أنت طالق ثلاثا  
طلقت التي أجابه لانه اتبع الايقاع الجواب فيصير مخاطبا للمجيبة وان قال أردت زينب  
قلنا تطلق زينب بقصده ولكنه لا يصدق في صرف الكلام عن ظاهره فتطلق عمرة أيضا  
بالظاهر كما لو قال زينب طالق وله امرأة معروفة بهذا الاسم تطلق فان قال لى امرأة أخرى  
بهذا الاسم تزوجتها سرا وإياها عنيت قلنا تطلق تلك بنيت والمعروفة بالظاهر ولو قال يا زينب  
أنت طالق ولم يجبه أحد طلقت زينب لانه اتبع الايقاع النداء فيكون مخاطبا للمنادى وهي  
زينب وان قال لاسرائيه يشير اليها يا زينب أنت طالق فاذا هي عمرة طلقت عمرة ان كانت  
امرأته وان لم تكن امرأته لم تطلق زينب لان التعريف بالاشارة أبلغ من التعريف بالاسم فان  
التعريف بالاشارة يقطع الشركة من كل وجه وبالاسم لا فكان هذا أقوى ولا يظهر الضعيف  
في مقابلة القوى فكان هو مخاطبا بالايقاع لمن أشار اليها خاصة وان قال يا زينب أنت طالق  
ولم يشير الى شيء غير أنه رأى شخصا فظنها زينب وهي غيرها طلقت زينب في الفضاء  
لانه بني الايقاع على التعريف بالاسم هنا فاعلم يقع على السماء ولا معتبر بظنه لان التعريف  
لا يحصل به في الظاهر والفاضى مأمور باتباع الظاهر فأما فيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق  
هي ولا الاخرى لانه عناها بقلبه والله تعالى مطلع على ما في ضميره فيمنع ذلك الايقاع على  
زينب التي لم يعنها بقلبه وعلى التي عناها بقلبه لانه لم يخاطبها بلسانه حين اتبع الخطاب النداء  
وان قال أنت طالق هكذا وأشار بأصبع واحدة فهي طالق واحدة وان أشار بأصبعين  
فهي طالق اثنتين وان أشار بثلاثة أصابع فهي طالق ثلاثا لان الاشارة بالأصابع بمنزلة  
النصريح بالعدد بدليل قوله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وخمس إبهامه

في الثالثة فيكون ذلك بيانا ان الشهر تسعة وعشرون يوما ثم الاصل في هذه الاشارة انها تقع  
بالاصابع المنشورة لا بالاصابع المعقودة والعرف دليل على هذا وكذلك الشرع فان النبي صلى  
الله عليه وسلم لما خنس ابهامه في الثالثة كان الاعتبار بما نشر من الاصابع دون ما عقد حتى لو  
قال عنيت الاشارة بالاصبعين اللتين عقدت لم يدين في القضاء ويدين فيباينه وبين الله تعالى  
لكون ما قال محتملا وكذلك اذا قال عنيت الاشارة بالكف دون الاصابع دين فيما بينه وبين  
الله تعالى لكونه محتملا ولا يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر فتطلق ثلاثا وبعض المتأخرين  
يقولون ان جعل ظهر الكف اليها والاصابع المنشورة الى نفسه دين في القضاء وان جعل  
الاصابع المنشورة اليها لم يدين في القضاء واذا اشار بأصابعه فقال أنت طالق ولم يقل هكذا  
فهي واحدة لان كلامه لا يتصل باشارته الا بقوله هكذا فاذا لم يقل كان وجود الاشارة  
كمدها فتطلق واحدة بقوله أنت طالق وان قال أنت طالق وهو يريد أن يقول ثلاثا  
فأمسك رجل على فيه فلم يقل شيئا بعد ذكر الطلاق فهي طالق واحدة لان الوقوع  
بلفظه لا بقصده وهو ما تلفظ الا بقوله أنت طالق وكذلك لو مات الرجل بعد قوله  
أنت طالق قبل قوله ثلاثا فهي طالق واحدة بخلاف ما اذا ماتت المرأة بعد قوله أنت طالق  
قبل قوله ثلاثا فانها لا تطلق شيئا لان الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر المدد فيكون العامل  
هو المدد الا ترى انه لو قال لها قبل الدخول أنت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا لان ذكر المدد  
حصل بعد موتها فاما اذا مات الرجل فلفظ الطلاق هنا لم يتصل بذكر المدد فبقى قوله  
أنت طالق ولو قال أنت طالق أنت طالق فماتت المرأة قبل ذكر الثانية طلقت واحدة  
لما قلنا ان كلامه هنا ايقاع عامل في الوقوع فانما يقع ما صادفها وهي حية دون  
ما صادفها بعد الموت وان قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق ان دخلت الدار  
فماتت قبل فراغه من الكلام لم يقع عليها شيء لان الكلام المعطوف بعضه على بعض  
اذا اتصل الشرط بآخره يخرج من أن يكون ايقاعا كما اذا اتصل الاستثناء به وقد تحقق  
اتصال الشرط بالكلام بعد موتها وان قال احدى امرأتي طالق ثلاثا ولا نية له فذلك اليه  
يوقعا على أيهما شاء فان ايجاب الطلاق في المجهول صحيح بخلاف ما يقوله نفاة القياس  
وحجبتنا عليهم الحديث كل طلاق جائز ثم الأصل ان الايجاب في المجهول يصح فيما يحتمل  
التعليق بالشرط لانه كالمعلق بخاطر البيان في حق المين ولان ما هو مبنى على الضيق وهو

البيع يصح إيجابه في المجهول اذا كان لا يؤدي الى المنازعة وهو ما اذا باع قفيزاً من صبرة  
 فقيماً يكون مبنياً على السعة لأن يصح إيجابه في المجهول كان أولى وهذه الجاهلة لا تقضي الى  
 المنازعة هنالان الزوج يفرد بالبيان كما يفرد بالإيقاع فان قال أردت هذه حين تكلمت  
 فالتقول قوله لانه مالك للإيقاع عليها فيصح بيانه أيضاً وما في ضميره لا يوقف عليه إلا من  
 جهته فيقبل قوله فيه وان قال ما نويت واحدة بعينها يقال له أوقع الآن على أيتهما شئت  
 لان الإيقاع الاول كان على منكر وأحكام الطلاق تقرر في المنكر فلا بد من تعيينه فهذا  
 يقال له أوقع على أيتهما شئت وان ماتت إحداها قبل أن يبين طلقت الباقية لانه انما كان  
 لا يتبين قبل الموت في إحداها لمزاحة الاخرى معها وقد زالت بالموت فان التي ماتت  
 خرجت من أن تكون عللاً للطلاق وتعين الطلاق المبهم في حق المين كابتداء الإيقاع فاذا  
 خرجت إحداها من أن تكون عللاً للطلاق تعينت الاخرى وان قال عنيت الميتة حين  
 تكلمت صدق في حق نفسه حتى يبطل ميراثه عنها ولا يصدق على إبطال الطلاق عن  
 الحية لان الطلاق تعين فيها شرعاً فلا يملك صرف الطلاق عنها بقوله ﴿ قال ﴾ وان كان  
 له أربع نسوة فاطلعت إحداهن فقال الزوج التي اطلعت طالق ثلاثاً لم يعلم أيهن هي وقد  
 علم الزوج انها كانت إحداهن فليس له أن يقرب واحدة منهن حتى يعلم المطلقة منهن لان  
 الوقوع هنا على المعينة ابتداء فتثبت به الحرمة ولا طريق الى التحرر في هذا الباب  
 لان التحرر انما يجوز فيما يحل تناوله بالضرورة وذلك لا يوجد في الفرج وليس له البيان  
 بالإيقاع ابتداء لان الإيقاع على المعينة هنا وقد تم بخلاف الاولى ولان الإبهام ليس من  
 جهته بل باختلاط المطلقة بغيرها بخلاف الاولى فالإبهام هناك منه فكان البيان اليه ولكن  
 ينفي له فيما بينه وبين الله تعالى أن يطلق كل واحدة منهن واحدة ويتركن حتى بين ولا  
 يتزوج شيئاً منهن حتى يعلم أيهن صاحبة الثلاث لأن الاخذ بالاحتياط في باب الفرج واجب  
 شرعاً والاحتياط في هذا ﴿ قال ﴾ فان تزوج واحدة منهن قبل أن تعلم غفصته في الطلاق  
 يحلف لها لانها تزعم انها المطلقة ثلاثاً والزوج منكر لذلك ولو كانت الخصومة منها قبل أن  
 يطلقها كان يحلف لها فكذلك بعده فان حلف أمسكها لانا عرفناها في العمل غير مطلقة  
 ثلاثين حلف بقى الامر في الحكم على ما كان معلوماً لنا قبل هذا وكذلك ان تزوج اثنتين  
 أو ثلاثاً فان لم تعلم وتزوجن بأزواج غيره ودخل بهن أزواجهن ثم فارقهن نكح أيهن



شاء لانا يتقنا ان المطلقة ثلاثا منهن قد حلت له باصا به الزوج الثاني فكان له أن ينكح  
 من شاء منهن وان ادعت كل واحدة منهن انها المطلقة ولا بينة لها وجحد الزوج يحلف  
 لكل واحدة منهن بالله تعالى ما هي المطلقة ثلاثا لان كل واحدة تدعى عليه مالم أقر به  
 لزمه فان حلف لمن جima بقى الامر على ما كان لانا يتقنا بما جازفته في هذه الايمان فان المطلقة  
 فيهن واليمين الكاذبة لا ترفع الحرمة وعن محمد أنه قال اذا حلف لثلاث منهن تمينت  
 للطلاق الرابعة ولا يحلف لها وان أبى أن يحلف لمن فرق بينه وبينهن ثلاث تطليقات لان  
 نكولاً في حق كل واحدة منهن بمنزلة إقراره أنها المطلقة ثلاثا **وقال** **﴿** واذا قال لنسوة له  
 أيتكن أكلت من هذا الطعام فهي طالق **﴿** فاكلته طلقن جميعا لان كلمة أى تتناول كل واحد  
 من مخاطبين على الانفرد قال الله تعالى ليلوكم أيكم أحسن عملا وقال تعالى أيكم يأتي  
 بمرشها وحرف من للتبويض فصار معلقا طلاق كل واحدة منهن بتناولها شيئا من الطعام  
 وقد وجد في حقهن جميعا وكذلك لو قال أيتكن دخلت هذه الدار فدخلنها طلقن  
 لوجود الشرط من كل واحدة منهن وكذلك لو قال أيتكن شئت فهي طالق فشنن جميعا  
 ولو قال أيتكن بشرتي بكذا فهي طالق فبشرته جميعا معا طلقن لوجود الشرط من كل  
 واحدة منهن وان بشرته واحدة بعد أخرى طلقت الاولى وحدها لانها هي البشارة فان  
 البشارة اسم لخبر سار صدق غاب عن المخبر عنه وفي الحقيقة كل خبر غاب عن المخبر به عنه  
 اذا كان صدقا فهو بشارة قال الله تعالى فبشرهم بمذاب أليم وانما سمي هذا الخبر بشارة  
 لتغير بشرة الوجه عند سماعه الا أنه اذا كان محزنا يتخير الى الضمرة وان كان سارا الى الحمرة  
 ولكن في العرف انما يطلق هذا الاسم على الخبر السار وانما وجد هذا في الاولى لانها  
 أخبرته بما غاب عنه علمه فأما الثانية أخبرته بما كان معلوما له فكانت مخبرة لا بشيرة ألا  
 ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال من أراد أن يقرأ القرآن غضا طريا كما أنزل فليقرأ على  
 قراءة ابن أم عبد فاستبق أبو بكر وعمر رضي الله عنهما أن يخبراه فسبق أبو بكر رضي  
 الله عنه فكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول بعد ذلك بشرني به أبو بكر رضي الله عنه  
 وأخبرني به عمر رضي الله عنه **﴿** قال **﴿** قال رجل لامرأته أنت طالق ملء الدار أو ملء  
 الحب فان نوي ثلاثا فثلاث والا فهي واحدة بأنة لان الشيء بملأ الوعاء العظيمة في نفسه  
 نارة ولكثرة عدده أخرى فاذا نوي الثلاث علمنا انه أراد به كثرة العدد فكانه قال

أنت طالق أكثر العدد وإن نوى واحدة فهي واحدة بآنة لأنه إنما أراد به الوصف بعظم  
التطليقة وذلك بأن يشتد حكمها وكذلك إن لم تكن له نية لأن في وقوع واحدة يقيناً وفيما  
زاد عليه شكاً وإن نوى اثنتين فهي واحدة بآنة لأنه نوى مجرد العدد وذلك لا يوسع في هذا  
اللفظ وإن قال واحدة تملأ الدار فهي واحدة بآنة ولا تسع نية الثلاث هنا لأنه صرح  
بالواحدة فيبقى معنى الوصف بالمعظم فتكون بآنة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تكون  
رجعية لأنه وصف الطلاق بما لا يوصف به فكان لاغياً في وصفه كما لو قال تطليقة تصيح  
أو تطير كان هذا الوصف لنوا تم المذهب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه متى صرح  
بلفظ المعظم يكون الواقع بآنة سواء شبهها بمعظم أو صغير حتى إذا قال عظم الجبل أو عظم  
رأس الأبرة أو الخردلة تكون بآنة وإن لم توصف بالمعظم ولكن قال مثل الجبل أو مثل رأس  
الأبرة تكون رجعية وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى تكون بآنة وقال زفر رحمه  
الله تعالى إذا شبه التطليقة بما يكون عظيماً عند الناس كالجبل تقع بآنة وإذا شبهها بما يكون  
حقيراً كالخردلة تكون رجعية وإذا قال أنت طالق واحدة عظيمة أو كبيرة أو شديدة أو  
طويلة أو عريضة فوصفها بشئ يشدها به فهي بآنة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لما  
بيناً أن مراده معنى الشدة عليها في حكمها وذلك في البائن لأنه لا ينفرد بالتدراك بخلاف  
الرجعي وإن قال أنت طالق إلى الصين فهي واحدة رجعية لأنه لم يصفها بمعظم ولا كبر إنما  
مدها إلى مكان والطلاق لا يحتمل ذلك نفسه ولا حكمه ولأنه بهذا اللفظ قصر حكم الطلاق  
لأنها إذا وقعت تكون واقعة من المشرق إلى المغرب فلا يثبت بهذا اللفظ زيادة شدة ولو  
قال أنت طالق إلى الشتاء فهي طالق واحدة رجعية بعد الأجل كما في قوله إلى شهر وكذلك  
لو قال إلى الصيف ومعرفة دخول الشتاء بلبس أكثر الناس القروى والثوب المحشو في ذلك  
الموضع ودخول الصيف بالتقاء أكثر الناس ذلك حتى يتعجب من يرى عليه بعد ذلك والربيع  
في آخر الشتاء قبل دخول الصيف إذا كان الناس بين لابس للمحشو وغير لابس لا يعب  
بعضهم على بعض وكذلك الخريف في آخر الصيف قبل دخول الشتاء بهذه الصفة وقيل  
الربيع إذا نبت العشب والصيف إذا احترق العشب وجف والخريف إذا أخذ الناس في  
التأهب للشتاء والشتاء إذا اشتد البرد في كل موضع قال به ولو قال أنت طالق واحدة  
لا بل اثنتين فهي طالق ثلاثاً إن كان دخل بها لأن كلمة لا بل لا سدراك الغلط بأقامة الثاني

مقام الاول والرجوع عن الأول وهو لا يملك الرجوع عما أوقعه ولكنه يتمكن من إيقاع آخرين إذا كان قد دخل بها فطلق ثلاثاً لهذا وإن لم يكن دخل بها فهي واحدة لانها باتت بالاولى لا الى عدة فلا يقدر على الرجوع عنها ولا على إقامة الثنتين مقامها بإيقاعه لانها ليست بعمل فلنى آخر كلامه وإن قال في المدخول بها نويت بالاننتين تلك الواحدة وأخري معها لم يدين في القضاء لأن الثنتين غير الواحدة من حيث الظاهر ولأن كلامه إيقاع مبتدأ فيها نص عليه ولكن فيما بينه وبين الله تعالى هو مدين لأن ما قاله محتمل <sup>هو</sup> قال <sup>هو</sup> وإذا قال قد كنت طلقتك أسس واحدة لابل اثنتين فهي طالقت اثنتين استحساناً وفي القياس تطلق ثلاثاً وهو قول زفر رحمه الله كما في الإيقاع لأن اثنتين غير واحدة فرجوعه عن الاقرار بالواحدة باطل واقراره بالثنتين صحيح وفي الاستحسان يقول الاقرار اخبار وهو مما يتكرر بخلاف الإيقاع والمادة الظاهرة ان في الاخبار بهذا اللفظ يراد تدارك الغلط بأبواب الزيادة على العدد الاول مع اعادتها فإن الرجل يقول حجبت حبة لابل حجتين يفهم من هذا الاخبار حجتين وإذا قال سني ستون سنة لابل سبعون يفهم من هذا الاخبار سبعين لا غير ومطلق الكلام محمول على المتعارف فهذا تطلق اثنتين وإن قال فلانة طالقت لابل فلانة طلقنا لأنه ذكر الثانية ولم يذكر لها خبراً فيكون خبر الاولى خبراً لها فكانه قال لا بل فلانة طالقت وكذلك لو قال فلانة طالقت ثلاثاً لابل فلانة أو قال بل فلانة تطلق كل واحدة ثلاثاً وإن قال فلانة طالقت ثلاثاً لابل فلانة طالقت الاولى ثلاثاً والثانية واحدة لأنه ذكر للثانية خبراً فوقع الاستغناء بذلك عن جمل الخبر الاول خبراً لها وإن قال فلانة طالقت أو فلانة طالقت احدهما لأن موجب كلمة أو إذا دخلت بين اثنتين إثبات أحدهما المذكورين بيانه في آية الكفارة فكانه قال احدهما طالقت ومن يقول ان حرف أو للتشكيك فهو مخفي في ذلك لأن التشكيك لا يكون مقصوداً ليوضع له حرف ولكن حقيقته ما بينا ان موجب إثبات أحد المذكورين وكذلك لو قال أنت طالقت واحدة أو اثنتين فالخيار اليه لأنه أدخل حرف أو بين عديدين فيكون المراد احدهما والبيان اليه ولو قال لها كلما حبلى فأنت طالقت وكلما ولدت فأنت طالقت حبلى بمد هذا القول وولدت لاكثر من سنتين فقد وقع الطلاق عليها حين حبلى بالكلام الاول وانقضت العدة بالولادة فلا يقع به عليها شيء فإن كان وطئها وهي حبلى فذلك منه رجعة ثم تطلق بالولادة تطليقة أخرى بالكلام الثاني وعليها العدة وهو أملاك يرجعها فإن

حبلت وقت الثالثة عليها بالكلام الأول لان كلمة كلما تقتضي التكرار ثم تقتضي عدتها بالولادة  
 لانها معتدة وضمت جميع ما في بطنها **وقال** رجل قال لامرأة لا يملكها يوم تزوجك فانت  
 طالق وانت طالق وانت طالق او قال ان تزوجتك او اذا تزوجتك اومتى تزوجتك فانت  
 طالق وطالق وطالق ثم تزوجها تطلق واحدة في قول أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف  
 ومحمد رحمه الله تطلق ثلاثاً حجتهما في ذلك انه علق ثلاث تطلقات بمنعيات بشرط  
 التزوج فيقمن عند وجود الشرط معاً كما لو أخر الشرط فقال أنت طالق وطالق  
 وطالق اذا تزوجتك وانما قلنا ذلك لان الواو للجمع دون الترتيب بيانه في آية الوضوء  
 فانه ثبت به فرضية الطهارة في الاعضاء الاربعة من غير ترتيب والرجل يقول جاءني  
 زيد وعمرو فيكون غبراً بحجتهما من غير ترتيب بينهما في الجبيء ولان قوله وطالق جملة  
 ناقصة معطوفة على الجملة التامة فالنذكر في الجملة التامة بصير مماذا في الجملة الناقصة  
 كما في قوله تعالى واللاتي لم يحضن معناه فعدتهن ثلاثة أشهر فنها يصير كأنه قال وانت طالق  
 اذا تزوجتك وانت طالق اذا تزوجتك ولو صرح بهذا ثم تزوجها طلقت ثلاثاً جملة فهذا  
 مثله وبان كان لو نجز الطلاق بهذا اللفظ يتفرق الوقوع لا يدل على أنه اذا علق يتفرق  
 كما لو قال لامرأته ولم يدخل بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل اثنتين فدخلت  
 الدار تطلق ثلاثاً ولو نجز بهذا اللفظ الطلاق قبل الدخول لم يقع الا واحدة وهذا لان المنجز  
 طلاق فتين بالاولى قبل ذكر الثانية والمعلق بالشرط ليس بطلاق وانما يصير طلاقاً عند  
 وجود الشرط فما صح تعليق الشرط ينزل عند وجود الشرط جملة اذا لم يكن في لفظه  
 ما يدل على الترتيب وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول تعلق بالشرط ثلاث تطلقات متفرقات  
 فيقمن عند وجود الشرط كذلك كما لو قال ان تزوجتك فانت طالق وبمدها أخرى وبمدها  
 أخرى فاذا وقعن متفرقات بأن بالاولى فلا تقع الثانية والثالثة كما لو نجز وانما قلنا ذلك  
 لان الواو في اللغة لمعطف مطلق من غير أن يقتضي جمعاً ولا ترتيباً كما في قوله جاءني زيد  
 وعمرو لا يقتضي جمعاً حتى يستقيم أن يقول وعمرو بمده كما يستقيم ان يقول وعمرو معه  
 فاذا كانت للمعطف فالتعليق الاولي تعلق بالشرط بلا واسطة والثانية بواسطة  
 الاولي لانها معطوفة عليها كالتمديد اذا علق بمحل يمتلئ بالحلقة الاولي بلا واسطة  
 وبالحلقة الثانية بواسطة الاولي وكقوله لؤلؤ وانما ينزل عند وجود الشرط كما تعلق وهب

انه لم يكن طلاقاً يومئذ قائماً بصير طلاقاً كما تعلق وهذا بخلاف ما لو أعاد الشرط عند ذكر كل تلبية لان تعلق كل تلبية هناك بالشرط بلا واسطة وإنما التفرق في أزمته التعليق وذلك لا يوجب تفرقاً في المعلق بالشرط وبخلاف قوله ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل اثنتين لان لا بل لاستدراك الفلظ بقائمة الثاني مقام الأول وقد صبح ذلك بقاء المحل بعد ما تعلق الأول بالشرط فتعلق الثنتان بالشرط بلا واسطة كالأولى وهنا حرف الواو للمطف وبخلاف ما لو نجز بقوله لا بل لانها بانت بالأولى فلم يصح منه التكلم بالثنتين لعدم المحل وأما اذا أخرج الشرط فنقول أول الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير موجب أوله وهنا في آخره ما يغير موجب أوله لان أوله إيقاع وبآخره تين انه تعليق فاذا توقف عليه تعلق الكل بالشرط جملة وأما اذا قدم الشرط فليس في آخر الكلام ما يغير موجب أوله فلا يتوقف أوله على آخره فاذا لم يتوقف كان هذا والتنجز سواء ونظيره ما لو تزوج أمتين نكاحاً موقوفاً فقال المولى أعتقت هذه وهذه بطل نكاح الثانية لانه ليس في آخره ما يغير موجب أوله فلم يحصل كمنقهما معا ولو زوج أختين من رجل بغير أمره في عقدتين فقال الزوج أجزت نكاح هذه وهذه بطل نكاحهما كما لو قال أجزتهما لان في آخره ما يغير موجب أوله وان قال اذا تزوجتك فانت طالق طالق طالق ثم تزوجها طلقت واحدة لانه ما عطف الثانية والثالثة على الاولى فتتعلق الاولى بالشرط وتلغو الثانية والثالثة ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق وأنت على كظهر أمي ووالله لأقربك ثم تزوجها طلقت وسقط عنه الظهار والايلاء عند أبي حنيفة لان تعلقهما بالشرط بواسطة الطلاق فسبق وقوع الطلاق تين لا إلى عدة فلا يكون مظاهراً مولى بعد ما خرجت من ملكه وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله هو مطلق مظاهر مول لان الكل تعلق بالتزويج عندهما جملة ولو قال اذا تزوجتك فوالله لأقربك وأنت على كظهر أمي وأنت طالق ثم تزوجها وقع هذا كله عليها اما عندهما لا اشكال وعند أبي حنيفة لانه سبق الايلاء وتكون بعده محلاً للظهار فيصير مظاهراً ثم تكون بعدهما محلاً للطلاق فيقع الطلاق أيضاً وعلى هذا لو قال لأمراءه ولم يدخل بها ان كلمت فلاناً فانت طالق وطالق وطالق فكلمته فهي طالق واحدة في قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما تقع ثلاثاً نص علي قولهما في رواية أبي سليمان ولو قال انت طالق فطالق اذا كلمت فلاناً فكلم فلاناً تطلق ثلاثاً بالاتفاق والتفرق لأبي حنيفة ما ذكرنا ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق

فطالق فطالق ذكر الطحاوي رحمه الله ان هذا على الخلاف أيضا وحرف الفاء للمطف  
كحرف الواو فتطلق ثلاثا عندهما والاصح انها تطلق واحدة عند وجود الشرط لان  
الفاء للتعقيب في أصل الوضع لا لمطف مطلق فان كل حرف موضوع لمعنى خاص وإذا  
كان للتعقيب ففي كلامه تنصيص على ان الثانية تعقب الاولى فتبين بالاولى لا الى عدة  
بخلاف الواو وان قال لها أنت طالق طالق طالق ان قلت فلانا فان كان دخل بها تطلق  
اثنين في الحال والثالثة تملقت بالكلام وان لم يكن دخل بها طلقت واحدة في الحال  
ويلغو ماسواها لانه ماعطف التعليلات بعضها على بعض ولو قال ان كلمت فلانا فانت طالق  
طالق طالق فان كان دخل بها تملقت الاولى بالكلام ووقعت الثانية والثالثة في الحال وان  
لم يدخل بها تملقت الاولى بالكلام وتقع الثانية في الحال والثالثة لغو ولو قال أنت طالق  
ثم طالق ثم طالق ان قلت فلانا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت مدخولا بها يقع  
في الحال اثنان والثالثة تتعلق بالكلام وان لم يكن دخل بها تقع واحدة في الحال ويلغو  
ما سوى ذلك وإذا قدم الشرط فقال ان قلت فلانا فانت طالق ثم طالق ثم طالق فان كان  
قد دخل بها تملقت الاولى بالشرط ووقعت الثانية والثالثة في الحال وان لم يكن دخل بها  
تملقت الاولى بالشرط ووقعت الثانية في الحال والثالثة لغو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى سواء قدم الشرط أو أخر تتعلق الثلاث بالشرط  
الا ان عند وجود الشرط ان كانت مدخولا بها تطلق ثلاثا وان كانت غير مدخول بها تطلق  
واحدة فأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول كلمة ثم للتعقيب مع التراخي فاذا أدخله بين الطالعين  
كان بمنزلة سكتة بينهما وهما يقولان حرف ثم للمطف ولكن بقيد التراخي فلو جرد معنى  
المطف يتعلق الكل بالشرط ولمعنى التراخي يقع مرتباً عند وجود الشرط ولو قال كلما  
تزوجت امرأة فهي طالق فتزوجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة لم يذكر هذا في الأصل  
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى تطلق اثنين وعليه لها مهران ونصف وقال محمد  
رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا وعليه لها أربعة مهود ونصف ذكره في الرقيات وجه تخريج أبي  
يوسف رحمه الله تعالى أنه لما تزوجها وقعت تطلق قبل الدخول ولزمه نصف مهر فلما دخل بها  
لزمه مهر بالدخول ثم لما تزوجها وقعت تطلق أخرى بكلمة كلما ولكنها تكون رجعية عنده لانه  
تزوجها قبل انقضاء عدتها منه وبفس التزوج وجب مهر آخر وذلك مهران ونصف ثم

بالدخول يصير مراجعاً والزوج في المرة الثالثة لغو فعلى عنده بتولية وعليه لها مهران ونصف وتخرج قول محمد رحمه الله تعالى أن بالزواج الأول وقعت تولية ووجب نصف مهر بالطلاق ومهر بالدخول وكذلك بالزواج الثاني والثالث لأن عنده وإن حصل الزوج في العدة لا يخرج به الطلاق من أن يكون وإنما قبل الدخول فتطلق ثلاثاً وعليه أربعة مهود ونصف ولو قال كلما تزوجتك فأنت طالق بائن والمسئلة بحالها فمعد محمد رحمه الله تعالى هذا والاول سواء وعند أبي يوسف تطلق ثلاثاً بكل تزوج تولية بائنة وعليه خمسة مهود ونصف لأن بالمعد الثاني والثالث في العدة كما وقع طلاق بائن ووجب مهر تام وكذلك يجب بكل دخول مهر تام فإذا جعت ذلك كان خمسة مهود ونصف وإذا قال كل امرأة أتزوجها أبداً فعلى طالق فتزوج امرأة فطلقت ثم تزوجها ثانية لم تطلق لأن كلمة كل تقتضي جميع الاسماء لا تكرار الافعال فأما تجدد ونوع الطلاق بتعدد الاسم ولا يوجد ذلك بمقدين على امرأة واحدة بخلاف كلمة كلما فإنها تقتضي تكرار الافعال وإنما قلنا ذلك لأن مقتضى كلمة كل الجمع فيما يتقربها والذي يتقرب الكل الاسم دون الفعل يقال كل رجل وكل امرأة ولا يستقيم أن يقال كل ضرب وكل دخل والذي يتقرب كلمة كلما للفعل دون الاسم يقال كلما ضرب وكلما دخل ولا يقال كلما زيد وكلما عمرو **وقال** وإذا قال أول امرأة أتزوجها فعلى طالق ثلاثاً فتزوج امرأة ثنتين في عقدة ثم واحدة في عقدة لم تطلق واحدة منهن لأن الاول اسم لفرد سابق لا يشاركة فيه غيره ولم توجد صفة الفردية في الأوليين لأن كل واحدة منهما مزاحة للأخرى في العقد ولم توجد صفة السبق في الثالثة لأنه تقدمها اسم أنان فلم تثبت صفة الاولية لواحدة منهن ولو كان قال مع هذا وآخر امرأة أتزوجها فعلى طالق لم تطلق الثالثة أيضاً لأن الآخر اسم لفرد متأخر لا يعقبه غيره ونحن لا ندري أن الثالثة هل هي آخر أم لا لجواز أن يتزوج بعدها غيرها فإن مات قبل أن يتزوج أخرى طلقت الثالثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من حين تزوجها حتى لا يلزمها العدة إن لم يدخل بها ولا ميراث لها وإن كان دخل بها فلها عليه مهر ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول ومهر بالدخول وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إنما تطلق الثالثة قبيل الموت حتى يكون لها الميراث إذا كان دخل بها ولا مهر عليه بالدخول سوى مهر النكاح وعليها عدة الوفاة والطلاق جميعاً عند محمد وعند أبي يوسف رحمهما الله تعالى ليس عليها عدة الوفاة وجه قولهما أن

الثالثة انما استعقت صفة الآخرية حين أشرف على الموت وعجز عن الزوج بغيرها فتطلق في الحال كما لو تزوج امرأة ثم قال لها ان لم أتزوج عليك أخرى فأنت طالق فانما تطلق قبيل موته بلا فصل ومما في المعنى سواء لانها انما تكون آخرًا بشرط أن لا يتزوج بعدها غيرها الا أن عند محمد لما أخذت الميراث بحكم الفرار لومها عدة الوفاة مع عدة الطلاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تلزمها عدة الوفاة وان ورثته بالفرار وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لما تزوجها بعد الاوليين فقد انصفت بصفة الآخرية ولكن هذه الصفة بمرض أن تزول عنها بأن يتزوج غيرها فلا يحكم بالطلاق لهذا فاذا لم يتزوج غيرها حتى مات تقررت صفة الآخرية فيها من حين تزوجها فتطلق من ذلك الوقت كما لو قال لامرأته اذا حضت فأنت طالق فوأت الدم لا يحكم بوقوع الطلاق لجواز ان ينقطع فيها دون الثلاث وان استمرت ان الطلاق كان واقعاً مع أول قطرة من الدم وهذا بخلاف ما لو قال ان لم أتزوج عليك لانه جعل عدم الزوج شرطاً مفصلاً به للطلاق ولا يتحقق هذا الشرط الا عند موته ومالم يتحقق الشرط لا ينزل الجزاء ويجوز ان يفترق الفصلان لاختلاف اللفظ مع التقارب في المعنى كما لو قال لامرأته ان لم أشأ طلاقك فأنت طالق ثم قال لا اشاء لا تطلق مادام حيا ولو قال ان ابيت طلاقك فأنت طالق ثم قال قد ابيت طلاقك تطلق وهما في المعنى سواء ثم اختلف الجواب لاختلاف لفظ الشرط من الوجه الذي قلنا **وقال** ولو قال آخر امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج واحدة لم يتزوج قبلها ولا بعدها حتى مات لم تطلق لانها أول امرأة تزوجها فلا تكون آخر امرأة فان صفة الأوليّة والآخرية لا يجتمع في مخلوق واحد لما بينهما من التضاد في المعنى في المخلوقين فان احدهما لمعنى السبق والاخر لمعنى التأخر في الزمان ولو قال أول امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأتين في عدة واحدها معتدة وقع الطلاق على التي صح نكاحها لان شرط الزوج في المستقبل يتناول المقدد الصحيح دون الفاسد ونكاح المعتدة باطل وانما صح نكاح الاخرى فهي فرد سابق في نكاحه فكانت أولا وكذلك لو تزوج امرأة نكاحا فاسداً ثم تزوج امرأة بعدها بنكاح صحيح طلقت هذه لان الاولى لما لم يصح نكاحها لم تكن داخلة في كلامه وانما دخلت في كلامه الثانية التي صح نكاحها فهي أول امرأة تزوجها وكذلك لو قال لامرأته ان لم أتزوج عليك اليوم فأنت طالق فتزوج امرأة نكاحا فاسداً لم يبر في عينه بهذا لأن ذكر الزوج في



المستقبل ينصرف الى العقد الصحيح سواء ذكره في موضع الثنى أو في موضع الإثبات  
فإن المقصود بالزوج الحل والعفة وذلك يحصل بالعقد الصحيح دون الفاسد **وقال** وإن  
قال أول امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة طلقت حين تزوجها أن مات أو لم يمّت لأنها  
بنفس العقد استحققت اسم الأولية بصفة الفردية فإن دخل بها فلها مهر ونصف مهر نصف  
مهر بالطلاق الواقع قبل الدخول ومهر بالدخول بها لأن الحد قد سقط عنه بشبهة اختلاف  
الملاء والوطء في غير الملك لا ينفك عن حد أو مهر فإذا سقط الحد لشبهة وجب المهر وإن  
قال إذا تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأتين في عقدة فأحدهما طالق واختيار إليه  
لأننا نيقنا بوجود الشرط وهو تزوج امرأة فإن في المرأتين امرأة فلماذا طلقت أحدهما بنفي  
عنها لأن كل واحدة منهما تزاحم الأخرى في الاسم الذي أوقع الطلاق به ولا وجه للإقناع  
عليهما لأنه علق بالتزوج طلاق امرأة واحدة لا طلاق امرأتين فلماذا طلقت أحدهما واختيار إليه  
وإن كان نوى امرأة وحدها لم يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه ذكر الزوج  
بأمرأة مطلقاً قيدها بنيته وهو أن تكون وحدها وتقييد المطلق كتخصيص العام وقد  
بيننا أن نية التخصيص في العام صحيحة فيما بينه وبين الله تعالى غير صحيحة في القضاء فكذلك  
التقييد وإن كان قال إن تزوجت امرأة وحدها ثم تزوج امرأتين في عقدة لم تطلق واحدة  
منهما لأن التقييد هنا بنص كلامه وواحدة منهما لم تنصف بتلك الصفة التي نص عليها في  
الشرط لانضمام الأخرى إليها في العقد وإن تزوج أخرى بعدهما طلقت لأنها موصوفة  
بالصفة التي نص عليها في الشرط فإنها امرأة تزوجها وحدها وهو كما لو قال إذا تزوجت  
امرأة سوداء فهي طالق فتزوج بيضاوين ثم تزوج سوداء تطلق الثالثة بخلاف قوله أول  
امرأة أتزوجها لأن هناك نص في الشرط على وصفين الفردية والسبق وقد انعدم في  
الثالثة صفة السبق وهنا الشرط صفة واحدة وهي الفردية وقد وجد ذلك في الثالثة فلماذا  
تطلق وإن قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق فأمر رجلا فتزوجها إياه فهي طالق لأنه تزوجها  
بإبارة الوكيل فكانت تزوجها بإبارة نفسه وهذا لأن الوكيل في النكاح معبر حتى لا يتلق  
به شيء من العدة ولا يستغنى عن إضافة العقد الى الموكل وبه فارق البيع والشراء إذا حلف  
لا يفعله فأمر غيره حتى بإشهر لم يحنث في يمينه لأن المأخذ لتفسيره في البيع والشراء كالمأخذ  
لنفسه حتى تتعلق به العدة ويستغنى عن إضافة العقد الى الموكل ولا يصير الموكل عاقدا

بمباشرة الوكيل وان عني في النكاح ماولى عقده بنفسه لا يدين في القضاء وهو مدين فيها  
 بينه وبين الله تعالى لانه في معنى نية التخصيص في العام فان مطلق اللفظ يتناول مباشرة  
 بنفسه ومباشرة الغير له بأمره وكذلك ان حلف أن لا يطلقها فأمر غيره فطلقها حنت لان  
 الزوج هو المطلق بمباشرة الوكيل فان الوكيل بالطلاق معبر الأثرى أنه لو قال لها أنت طالق  
 ان شئت فشئت أو قال اختارى فاختارت نفسها كان الزوج هو المطلق لها فكذلك هذا  
 وان قال نويت ان أطلقها بلساني لم يدين في القضاء ويدين فيها بينه وبين الله تعالى لانه نوى  
 التخصيص في اللفظ العام واذا قال لاسرائه ولم يدخل بها أنت طالق وأنت طالق وأنت  
 طالق أو قال أنت طالق وطالق وطالق بانت بالأولى عندنا وعند مالك رحمه الله تطلق ثلاثا  
 لان الواو للجمع فجمع بين التطبيقات بحرف الجمع كجمعه بلفظ الجمع بأن يقول لها أنت  
 طالق ثلاثا ولكننا نقول الواو للمطف فلا يقتضى جمعا وليس في آخر كلامه ما يغير موجب  
 أوله لان موجب أول الكلام ونوع الطلاق وهو واقع واقع الثانية والثالثة أو لم يقع فتبين  
 بالأولى كما تكلم بها ثم قد تكلم بالثانية وهي ليست في عدته وهذا بخلاف ما ذكر شرطاً  
 أو استثناء في آخر كلامه لان في آخر كلامه ما يغير موجب أوله فتوقف أوله على آخره **وقال**  
 وان قال لها أنت طالق واحدة بعدها أخرى أو قبل أخرى فهي طالق واحدة وهذا الجنس  
 من المسائل بني على أصليين (أحدهما) أنه متى ذكر النعت بين اسمين فان الحق به حرف الكناية  
 وهو حرف الهاء كان نعتاً للمذكور آخر أو ان لم يلحق كان نعتاً للمذكور أولاً نقول جاءني  
 زيد قبل عمرو فيكون قبل نعتي **زيد** واذا قلت قبله عمرو كان نعتي **عمرو** (والثاني) أن  
 من أمر بطلاق سابق يكون ذلك إيقاعاً منه في الحال لان من ضرورة الاستناد الوقوع في الحال  
 وهو مالك للإيقاع غير مالك للاستناد اذا عرفنا هذا فنقول اذا قال لاسرائه ولم يدخل بها  
 أنت طالق واحدة قبل أخرى تطلق واحدة لان قبض نمت للأولى ومعناه قبل أخرى تقع  
 عليك فتبين بالأولى ولو قال قبلها أخرى تطلق اثنتين لان قبل نمت للمذكور آخر  
 فكانه قال قبلها أخرى وقت عليك وهذا من اسناد الثانية الى وقت ماض فيكون موقفاً  
 في الحال مع الاولى ولو قال بعد أخرى تطلق اثنتين لان بعد نمت للأولى فيكون معناه  
 بعد أخرى وقت عليك ولو قال بعداً أخرى تطلق واحدة لان بعداً هنا نمت للثانية  
 ومعناه بعداً أخرى تقع عليك فتبين بالأولى **وقال** ولو قال مع أخرى أو معها أخرى تطلق

اثنين لان كلمة مع للقرآن فقد قرن احدي التظليقتين بالآخرى واورقهما جميعاً وكذلك ان قال اثنين مع واحدة أو معها واحدة أو قبلها واحدة فهي طالق ثلاثاً لما قلنا ﴿ قال ﴾ ولو قال أنت طالق واحدة ونصفا قبل الدخول كانت طالقا اثنين عندنا وعند زفر رحمه الله تعالى واحدة لان نصف التظليقة كالمها فكأنه قال أنت طالق واحدة وواحدة ولكننا نقول هذا كله ككلام واحد معنى لانه لا يمكنه أن يمر عن واحدة ونصف بمبارة أوجز من هذه فان لواحدة ونصف عبارتين اما هذه واما اثنتان الا نصف وذلك لا يصير معلوما الا بالاستثناء وهذا معلوم في نفسه فهو أولى العبارتين واذا كان كلاماً واحداً معنى لا يفصل بضمه عن بعض بخلاف قوله واحدة وواحدة فكانهما عبارتان لان الاثنين عبارة أوجز من هذه وهو أن يقول اثنين وكذلك لو قال أنت طالق احدي وعشرين عندنا تطلق ثلاثاً لانه ليس لهذا العدد عبارة أوجز من هذه فكان الكلام واحداً معنى وعند زفر رحمه الله تعالى تطلق واحدة لانهما كلامان أحدهما معطوف على الآخر فتبين بالاولى وان قال احدي عشرة تطلق ثلاثاً بالاتفاق لانه ليس بينهما حرف المطف فكان الكل واحداً ولو قال احدي وعشرة عندنا تطلق ثلاثاً وعند زفر رحمه الله تعالى واحدة لانه لما ذكر حرف المطف كان كلامين وكذلك لو قال واحدة ومائة عندنا تطلق ثلاثاً وقال زفر رحمه الله تعالى واحدة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هنا تطلق واحدة لان المبرة المعروفة لهذا العدد مائة وواحدة فاذا غير ذلك فترق كلامه فتيين بالاولى ﴿ قال ﴾ ولو قال أنت طالق البتة أو قال البائن ينوي ثلاثاً فهي ثلاث لان البتة عبارة عن القطع وقد بينا أن القطع نوعان فهو بنية الثلاث ينوي أحد نوعي القطع فيعمل بنية وكذلك لو قال أنت طالق حراما ينوي ثلاثاً فهو كما نوى لانه نوى أحد نوعي الحرمة وكذلك لو قال طالق الحرام فهذا وقوله حرام سواء يستوى ان كان دخل بها أو لم يدخل بها لان الكلمة واحدة فان ما ذكر بعد قوله طالق تفسير لهذه الكلمة فهذا وقوله انت طالق ثلاثاً سواء وان قال انت طالق الطلاق أو طلاقاً فان نوى ثلاثاً ثلاثاً وان نوى واحدة فواحدة رجمية وان عني بطالق تظليقة وبالطلاق أخرى فهي ثنتان رجميتان ان كان قد دخل بها لان هذه الالفاظ مشتقة من لفظ صريح الطلاق وان لم يدخل بها فواحدة بائنة فانه لما نوى بكل كلمة تظليقة كان هذا بمنزلة قوله انت طالق انت طالق فتيين بالاولى فان قال انت طالق الطلاق كله فهي طالق

ثلاثا كانت له نية أو لم تكن لانه صرح بإيقاع كل الطلاق وهو ثلاث ومع التصريح لاحاجة  
 الى النية وان قال انت طالق أخبت الطلاق أو أشد الطلاق أو أعظم الطلاق أو أكبر  
 الطلاق فهذا كله باب واحد فان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة أو لم يكن له نية فهي  
 واحدة باثنية لما بينا ان معنى العظم والكبر والشدة يظهر في الحكم فهذا وقوله طالق باثن  
 سواء وان قال انت طالق أكبر الطلاق فهي ثلاث لا يدين فيها اذا قال نويت واحدة لان  
 الكثرة والقفلة في العدد فقد صرح بإيقاع أكثر ما يملك عليها من الطلاق ومع التصريح  
 لاحاجة الى النية ولو قال أسوء الطلاق أو شره أو أغشيه فهو وقوله اخبت الطلاق سواء  
 على ما بينا وان قال أكل الطلاق أو أتم الطلاق فهي واحدة رجعية لانه ليس في لفظه  
 ما ينبي عن العظم والشدة ولو قال انت طالق طول كذا أو عرض كذا فهي واحدة باثنية  
 لان الطول والعرض فيه إشارة الى معنى الشدة فان الامر اذا اشتد على انسان يقول كان  
 لهذا الأمر طول وعرض فتكون واحدة باثنية ولا تكون ثلاثا وان نواها  
 لان الطول والعرض للشيء الواحد فكأنه قال أنت طالق واحدة طولها وعرضها كذا  
 وهذا لا تسع فيه نية الثلاث ولو قال أنت طالق غير الطلاق أو أعدل الطلاق أو أحسن  
 الطلاق فهذا بمنزلة قوله أنت طالق للسنة لان الأعدل والاحسن ما يوافق السنة وانما  
 يوصف بالغيرية ما يوافق السنة حتى يقع بهذا تغطية رجعية في وقت السنة وان نوى  
 ثلاثا فثلاث بمنزلة قوله أنت طالق للسنة قال لو قال لها أنت طالق ان ركبت وهي  
 راكبة فكنت كذلك ساعة طلقت لان الركوب مستدام حتى تضرب له المدة يقال ركبت  
 يوما والاستدامة على ما يستدام انشاء قال الله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد  
 الذكري أي لا تمكث قاعدا وكذلك لو قال أنت طالق أن قدمت وهي قاعدة أو ان قت  
 وهي قائمة أو ان مشيت وهي ماشية أو ان اتكأت وهي متكئة فكنت كذلك ساعة بمحض  
 بخلاف ما لو قال أنت طالق ان دخلت الدار وهي في الدار فكنت كذلك لم تطلق حتى  
 تخرج وتدخل لان الدخول ليس بمستدام فانه انفصال من الخارج الى الداخل ألا ترى أنه  
 لا تضرب له المدة فلا يقال دخل يوما وانما يقال دخل وسكن يوما والخروج نظير الدخول  
 لانه انفصال من الداخل الى الخارج فلا يكون لاستدامته حكم انشاءه ولو قال أنت  
 طالق ما بين تطليقة الى ثلاث أو من تطليقة الى ثلاث في القياس تطلق واحدة وهو

قول زفر رحمه الله تعالى لانه جعل الاولى والثالثة غاية والثانية حد فلا تدخل في الحدود كقوله بمت منك من هذا الحائط الى هذا الحائط فيكون الواقع مابين الفاتيتين وهي الواحدة وفي الاستحسان وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا لان الحد انما يكون في ذوى المساحات فاما في حرف اللسان انما يراد بمثل هذا الكلام دخول الكل فان الرجل يقول غن من مالى من درهم الى عشرة فيكون له أخذ العشرة ويقول كل من الملح الى الحلو فيكون المراد تعميم الاذن ومطلق الكلام محمول على عرف أهل اللسان وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول القياس ما قاله زفر ان الحد غير الحدود ولكن في ادخال الاولى ضرورة لانه أوقع الثانية ولائية قبل الاولى ولا بد للكلام من ابتداء فاذا لم يوقع الاولى تبصير الثانية ابتداء فلا يمكن ايقاعها أيضا فلا جعل الضرورة أدخلت النائية الاولى ولا ضرورة في النائية الثانية فأنزلت فيها بالقياس وقلت تطلق اثنتين وهذا لان النائية التي ينتهي الكلام اليها قد لا تدخل كالليل في قوله تعالى ثم أمموا الصيام الى الليل وقد تدخل كالمرافق والكمين في الوضوء والطلاق بالشك لا يقع فان قال أردت واحدة لا يدين في القضاء وهو يدين فيما بينه وبين الله تعالى لاحتمال الكلام مانوى وان قال أنت طالق مابين واحدة الى أخرى ففي قياس قول زفر لا يقع شيء وفي قول أبي حنيفة تطلق واحدة وعندهما تطلق اثنتين وان قال من واحدة الى واحدة قيل هو على الخلاف وقيل تقع واحدة عندهم جميعا لان الشيء لا يكون غاية نفسه فكان قوله الى واحدة لنوا وان قال أنت طالق واحدة أولا شيء فهي طالق تطليقة رجعية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال لا يقع شيء وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثا أولا شيء فهو على هذا الخلاف وجه قوله الاول ان حرف أولأبات أحد المذكورين فيما يتخللها وانما يتخلل هنا قوله واحدة أولا شيء وقوله ثلاثا أولا شيء فيسقط اعتبار هذا اللفظ ويسقط قوله أنت طالق فيقع به تطليقة رجعية وجه قوله الاخر ان حرف أو للتخير لأن موجه ابات أحد المذكورين فقد غير نفسه بين أن يقع عليها واحدة أو لا يقع عليها شيء واحدهما موجود فلا يثبت بهذا الكلام شيء كما لو جمع بين امرأته وأجنبية وقال هذه طالق أو هذه لم يقع شيء وهذا لان الكلام اذا اقترن به ذكر العدد كان العامل هو العدد لا قوله انت طالق وقد خرج ذكر العدد من أن يكون عزيمة

بحرف أو فلا يقع عليها شيء وإن قال أنت طالق أو غير طالق أو قال أنت طالق أولاً أو قال أنت طالق أولاً شيء لم يقع عليها شيء لأنه إنما أدخل حرف الواو بين طلاق وغير طلاق فتخرج به كلمة الإيقاع من أن تكون عزيمة فلا يقع شيء كما لو قال لبيد أنت حر أو عبد وإن قال أنت طالق واحدة في اثنتين فهو ثلاث لأن حرف في قد يكون بمعنى الواو لأن حروف الصلوات يقوم بعضها مقام بعض وإن نوى واحدة مع اثنتين يقع ثلاث أيضاً سواء دخل بها أو لم يدخل بها لأن حرف في يذكر بمعنى مع قال الله تعالى فادخلني في عبادي أي مع عبادي ويقال دخل الأمير البلدة في جنده أي مع جنده وإن نوى حساب الضرب فهي واحدة عندنا وعند زفر رحمه الله تعالى اثنتان لأن هذا شيء معروف عند أهل الحساب أن واحداً إذا ضرب في اثنين يكون اثنين فيعمل كلامه عليهما ذا نوى ولكننا نقول الضرب إنما يكون في المسوحات لا في الطلاق وتأثير الضرب في تكثير الأجزاء لا في زيادة المال والتطليقة الواحدة وإن كثرت أجزاؤها لا تصير أكثر من واحدة كما لو قال أنت طالق نصف تطليقة وسدسها وثلاثها لم يقع إلا واحدة فهذا مثله وعلى هذا لو قال اثنتين في اثنتين ونوى الضرب عندنا تطلق اثنتين وعند زفر رحمه الله تعالى ثلاثاً لأن اثنين في اثنين يكون أربعة ولكن الطلاق لا يكون أكثر من ثلاث وعلى هذا مسائل الإقرار إذا قال لفلان على عشرة دراهم في عشرة دراهم ونوى حساب الضرب فعليه عشرة عندنا ومائة عند زفر رحمه الله تعالى وإن نوى عشرة وعشرة فعليه عشرون وكذلك لو قال درهم في دينار أو كر حنطة في كر شعير لم يكن عليه إلا المذكور أولاً عندنا إلا أن يقول نويت الواو أو حرف مع فيلزمه جميع ذلك حينئذ ويحلفه القاضي بالله ما أودت الإقرار بذلك كله بمعنى إذا كان الخصم مدعياً بجميع ذلك وقال لا وإن كان له ثلاث نسوة فقال فلانة طالق ثلاثاً وفلانة أو فلانة فلاولى طالق والخيار إليه في الآخرين يقع على أيتها شاء لأن حرف التحخير إنما ذكر بين الآخرين فكان كلامه عزيمة في الأولى فيقع الطلاق عليها وبخير في الآخرين بمنزلة قوله هذه طالق واحدي هاتين وكذلك الجواب في اعتق وقد بينا الفرق بين هذين التفصيلين وبين قوله والله لا أكلم فلاناً وفلاناً أو فلاناً فيما أمليته من شرح الجامع واستوضح في الكتاب هذه المسئلة بما إذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً وقد استقرض ألف درهم من فلان أو فلان كانت الطلاق وانما عليها وهو بخير في الألف يقر بها

لأحدهما ويحلف للآخر ما استقرض منه شيئاً وهذا غير مشكل لأن حرف التخيير  
انما ذكر في الامرار لاني الإيقاع فيبقى موقعاً للطلاق على امرأته عزماً ولو قال فلانة  
طالق ثلاثاً أو فلانة وفلانة طلقت الثالثة والخيار اليه في الاولين لانه انما أدخل حرف  
التخيير بين الاولين وابن سماعه رحمه الله تعالى يروي عن محمد رحمه الله تعالى انه يخبر  
بين الإيقاع على الاولى والاخرين بمنزلة قوله هذا طالق أو هاتان وجعل على تلك الرواية  
هذه المسئلة كسئلة البين والفرق بينهما على ظاهر الرواية قد استقصينا شرحه في الجامع  
وان قال فلانة طالق ثلاثاً وفلانة معها يقع على كل واحدة منهما ثلاث تطليقات لانه  
حطفت الثانية على الاولى ولم يذكر لها خبراً فيكون الخبر الاول خبراً للثاني كما هو  
موجب المطف ولانه ضم الثانية الى الاولى بقوله معها وانما يتحقق هذا الضم اذا وقع عليها  
مثل ما وقع على الاولى فان قال عتيت ان فلانة معها شاهدة لم يصدق في القضاء وهو  
مصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه اضمر الثانية خبراً آخر وهو محتمل ولكنه خلاف  
الظاهر فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء وان قال فلانة طالق ثلاثاً ثم قال  
اشركت فلانة معها في الطلاق وقع على الاخرى ثلاث لان لفظ الاشراك يقتضي التسوية  
قال الله تعالى في ميراث أولاد الام فهم شركاء في الثلث فيستوى فيه الذكور والاناث  
ولانه قد اشركها في كل واحدة مما وقعت على الاولى وهذا بخلاف ما لو قال لامرأتين له  
ينكما ثلاث تطليقات حيث تطلق كل واحدة اثنتين لان هناك لم يسبق وقوع شيء على  
واحدة منهما فتقسم الثلاث بينهما نصفين فسمه واحدة وهنا قد وقع الثلاث على الاولى  
فلا يمكنه ان يرفع شيئاً مما أوقع عليها باشراك الثانية وانما يمكنه ان يسوي الثانية بها بإيقاع  
الثلاث عليها حتى لو قال لامرأتين أشركتكما في ثلاث تطليقات لم يقع على كل واحدة  
الا اثنتان ولانه لما أوقع الثلاث على الاولى فكلامه في حق الثانية اشراك في حق كل  
واحدة من الثلاث فكأنه قال ينكما ثلاث تطليقات وهو ينوي ان كل تطليقة بينهما فلهذا  
تطلق كل واحدة منهما ثلاثاً وان قال لامرأتين له انما طالقان ثلاثاً ينوي ان الثلاث بينهما  
فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى لكون المنوي من محتملات لفظه ولكنه خلاف الظاهر  
فلا يدين في القضاء وتطلق كل واحدة ثلاثاً وكذلك لو قال لاربعة نسوة له اثنى طوالت  
ثلاثاً ينوي أن الثلاث بينهن كان مديناً فيما بينه وبين الله تعالى فتطلق كل واحدة واحدة

ألا ترى أنه قد يقال أكلن أربعة أرغفة على معنى ان كل واحدة أكلت وغيثا ولكنه خلاف  
 الظاهر في الوصف فلا يدين في القضاء وتطلق كل واحدة منهن ثلاثا وإن قال لاسمائه أنت  
 طالق نصف تطليقة فهي تطليقة كاملة عندنا وعند نفاة القياس لا يقع عليها شيء لأن نصف  
 التطليقة غير مشروع وإيقاع ما ليس بمشروع من الزوج باطل ولكننا نقول ما لا يحتمل الوصف  
 بالتجزئي فذكر بمضه كذا ذكر كله فكان هو موقفاً تطليقة كاملة بهذا اللفظ وإيقاع التطليقة  
 مشروع وكذلك كل جزء سواء من نصف أو ثلث أو ربع فهو كذلك وإن قال أنت طالق  
 نصف تطليقة فهي طالق واحدة لأنه إنما أوقع اجزاء تطليقة واحدة **وقال** وإن قال أنت  
 طالق نصف تطليقة من التطليقات الثلاث وثلث تطليقة وربع تطليقة وقد دخل بها فهي  
 طالق ثلاثا لأنه أوقع من كل تطليقة من التطليقات الثلاث جزءاً فإنه نكر التطليقة في كل  
 كلمة والمنكر إذا أُعيد منكراتاً ثلثي غير الأول ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله  
 تعالى فإن مع الصريسر أن مع الصريسر أن يغلب صريسر وإن قال أنت طالق نصف  
 تطليقة وثلاثا وسدسها لم تطلق الا واحدة لأنه أضاف الاجزاء المذكورة الى تطليقة واحدة  
 بحرف الكناية ولم يذكر ما لو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلاثا وربعها فن أصحابنا من  
 يقول هنا تطلق اثنتين لأنك إذا جمعت هذه الاجزاء المذكورة تكون أكثر من واحدة  
 والاصح انها لا تطلق الا واحدة لأنه أضاف الاجزاء المذكورة الى تطليقة واحدة بحرف  
 الكناية فلا يقع الا واحدة **وقال** ولو قال أنت طالق أن لم تصنع كذا وكذا العمل يعلم  
 انها لا تصنع أبداً نحو أن يقول أن لم تسمى السماء يدك أو أن لم تحوّل هذا الحجر ذهباً فعي  
 طالق ساعة تسكّم به بخلاف ما لو قال ان لم تدخل الدار فإن هناك لا تطلق حتى تموت لأن  
 الشرط فوت الدخول ولا يتحقق ذلك الا عند موتها فإن الدخول منها يتأتى مادامت حية  
 فاما هنا الشرط عدم مس السماء منها أو تحوّل الحجر ذهباً وذلك متحقق في الحال من حيث  
 الظاهر ولأنه لا فائدة في الانتظار هنا لأنه لا يحصل به عجز بل يمكن تأتياً قبله بخلاف مسألة  
 الدخول على ما بينا ولو وقت وقتاً قال أنت طالق ان لم تسمى السماء اليوم لم تطلق الا بعد مضي  
 اليوم عندنا وقال بعض العلماء تطلق في الحال لأن فوت الشرط متحقق في الحال ولأن الوقت  
 في اليمين المؤقت كالمر في المطلق فكما لا ينتظر هناك موتها فكذلك هنا لا ينتظر مضي المدة  
 ولكننا نقول عند ذكر الوقت الشرط عدم الفعل في آخر جزء من اجزاء النهار وذلك لا يتحقق



قبل مجيء ذلك الوقت ولأنه بذكر الوقت قصد الترفيه على نفسه فكان هذا بمنزلة قوله  
 أنت طالق إذا ذهب هذا اليوم فلم يذهب لا يقع الطلاق ﴿قال﴾ رجل قال لامرأته يا مطلقة  
 فهي طالتي واحدة لأنه وصفها بالطلاق حين ناداها به فكان هذا وقوله أنت طالتي سواء  
 ألا ترى أنه لو قال لها يا زانية كان قاذفاً لها بمنزلة قوله أنت زانية فإن قال عنت أنها مطلقة  
 من زوج لها قبلي فإن لم يكن لها زوج لا يلتفت إلى كلامه لأنه نوى المحال وإن كان  
 لها زوج قبله فهو مدين في القضاء ولا يقع عليها شيء لأنه نوى حقيقة كلامه فإن النداء  
 في الحقيقة بوصف موجود وذلك من طلاق زوج كان قبله ولأن حقيقة كلامه الوصف  
 وهو غير الإيقاع ﴿قال﴾ وإن قال لها طلقتك أمس وهو كاذب كانت طالقاً في القضاء  
 فأما فيما بينه وبين الله تعالى فهي امرأته لأن الإقرار بخبر عتلت للصدق والكذب إلا أن دينه  
 وعقله يحمله على الصدق ويمتنع عن الكذب غملاً لكلامه في الظاهر على الصدق فأما فيما بينه  
 وبين الله تعالى فأنه إذا كان كذبالاً يصير بالاخلوطة صدقاً فهذا لا يقع شيء ﴿قال﴾  
 ولو قال لها يابان أو ياحرام أو ما أشبه ذلك من الكلام الذي يشبه الفرقه وهو يريد بذلك أن  
 يسميها تسمية ولا ينوي الطلاق لم تطلق لأننا قد بينا في قوله أنت بائنة لا يقع الطلاق إلا إذا  
 نوى لأن اللفظ مبهم محتمل فكذلك في قوله يابان فإذا قال لم أنو الطلاق كان مديناً في  
 القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وإن قال يا مطلقة يريد أن يسميها بذلك ولا يريد الطلاق  
 وسعه فيما بينه وبين الله تعالى ولم يصدق في القضاء لأن اللفظ صريح فوقوع الطلاق به  
 يكون بعينه لا بعينه بخلاف ما سبق إلا أن ما نواه محتمل فيدين فيما بينه وبين الله تعالى بمنزلة  
 قوله عنت الطلاق عن الوثائق وكذلك لو قال لعبد ياحر يريد أن يسميه بذلك فهو مدين  
 فيما بينه وبين الله تعالى ولكن يمتنع به في القضاء ﴿قال﴾ ولو قال لامرأته هذه اختي فهو  
 صادق في ذلك ولا يقع عليها شيء لأن هذا الكلام محتمل للأخوة في الدين قال الله تعالى  
 إنما المؤمنون أخوة وفي القبيلة قال الله تعالى وإلى عاد أخاهم هوداً وبالاحتمال لا تثبت الحرمة  
 وعلى هذا لو قال لمملوك هذا اخي كان صادقاً ولم يمتنع وإن قال هذه امي أو ابنتي من نسب  
 أو رضاع أو قال هي عمتي أو خالتي من نسب أو رضاع فإنه يسأل عن ذلك فإن ثبت عليه  
 الفرق بينهما وإن قال كذبت أو توهمت فهي امرأته وقد بينا هذا في كتاب النكاح وذكرنا  
 الفرق بينهما إذا قال لمملوك وزوجته وكذلك إذا قال يا أمه أو يا بنته أو يا عمتاه أو يا خالته

أو يا أختاه أو ياجدناه كان هذا باطلا ولا تقع به الفرقة لان في موضع النداء المراد احضارها لا تحقيق ذلك الوصف فيها ألا ترى أنه قد يناديها بما لا يتحقق فيها في موضع الالهانة كالكتاب والحمار وفي موضع الاكرام كحوز العين ونحوه فمرنا أنه ليس مراده التحقيق وبدون قصد التحقيق لا عمل لهذا الكلام في قطع الزوجة فهذا لا يقع شيء **قال** رجل لامرأته قد وهبت لك طلاقك ولا نية له فهي طالق في القضاء لان معنى كلامه هذا طلقتك بنير عوض فان هبة الشيء من غيره جعله له مجانا ولو قال بمتك طلاقك بكذا فقالت قبلت طلقت فكذلك اذا قال وهبت لك طلاقك تطلق وان لم تقبل لان اشتراط قبولها لأجل البذل وان كان ينوي بذلك أن يكون الطلاق في يدها لم يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر فان الهبة تزيل ملك الواهب عن الموهوب ويجعل الطلاق في يدها لا يزول ملكه عن الطلاق ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء لان هبة الشيء من غيره عليك لذلك الشيء منه في الظاهر فيكون هذا عليك للأمر منها فان طلقت نفسها في ذلك المجلس طلقت والا فهي امرأته **قال** واذا قال لا خرا أخبر امرأتى بطلاقها فهي طالق سواء أخبرها به أو لم يخبرها لان حرف الباء للإصاق فيكون معناه أخبرها بما أوقعت عليها من الطلاق موصولا بالإيقاع وذلك يقتضي إيقاعا سابقا لا عالة وكذلك لو قال إحمل إليها طلاقها أو بشرها بطلاقها فهي طالق بلها أولا بلها لان معناه بشرها بما أوقعت عليها أو أحمل إليها ما أوقعت عليها وكذلك لو قال أخبرها أنها طالق أو قل لها أنها طالق لان الخبر وان كان يحتمل الصدق والكذب فلا أصل فيه الصدق وذلك لا يكون إلا بعد إيقاعه الطلاق عليها وكذلك لو قال لعبدته وهبت لك عتقك أو تصدقت عليك بعتقك أو قال لنيره أخبره أنه حر أو بشره بأنه حر أو قل له أنه حر كان حرا لما بينا **قال** واذا أراد أن يطلق امرأته فقالت لا تطلقني هب لي طلاقي فقال قد وهبت لك طلاقك يريد بذلك لا يطلقك فهي امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لان كلامه جواب لسؤالها وهي انما سألته الاعراض عن الإيقاع وقد أظهر بكلامه أنه اجابها الى مأسأته فلا يكون ذلك إيقاعا منه ولو قال لامرأته قد أعرضت عن طلاقك أو صفحت عن طلاقك يريد بذلك الطلاق لم تطلق لانه نوي ضد كلامه فان الاعراض عن الشيء بترك الخوض فيه وهو ضد الإيقاع ولو قال قد تركت طلاقك أو قد خليت

طلاقك أو قد خليت سبيل طلاقك وهو يريد بذلك الطلاق فهي طالق لأن هذا الكلام  
 محتمل يجوز أن يكون مراده تركها بطريق الاعراض عن التصرف فيها ويجوز أن يكون  
 المراد تركها بأن أخرجهما من يدي بالإيقاع فينوي فيه فإن لم ينو الطلاق فليس بشئ وإن  
 نوى الطلاق فهو طلاق بمنزلة الكنيات **﴿قال﴾** ولو قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق  
 كل يوم فإن لم يكن له نية لم تطلق الا واحدة عندنا وعند زفر تطلق ثلاثاً في ثلاثة أيام لأن قوله  
 أنت طالق إيقاع وكلمة كل تجمع الاسماء فقد جعل نفسه موقفاً للطلاق عليها في كل يوم وذلك  
 بتجدد الوقوع حتى تطلق ثلاثاً ألا ترى أنه لو قال أنت طالق في كل يوم طلقت ثلاثاً في كل يوم  
 واحدة ولكننا نقول كلامه صفة وقد وصفها بالطلاق في كل يوم وهي بالتطبيق الواحدة تنصف  
 به في الأيام كلها وإنما جعلنا كلامه إيقاعاً لضرورة تحقيق الوصف وهذه الضرورة ترتفع  
 بالواحدة ألا ترى أنه لو قال أنت طالق أبداً لم تطلق الا واحدة بخلاف قوله في كل يوم  
 لأن حرف في للظرف والزمان ظرف للطلاق من حيث الوقوع فيه فإيكون اليوم ظرفاً  
 له لا يصلح النسب ظرفاً له فيتجدد الإيقاع لتحقيق ما اقتضاه حرف في وفي قوله كل يوم ان  
 قال أردت أنها طالق كل يوم تطليقة أخرى فهو كما نوى وتطلق ثلاثاً في ثلاثة أيام إما لانه  
 أضمر حرف في أولانه أضمر التطليقة فكانه قال أنت طالق كل يوم تطليقة **﴿قال﴾**  
 وكذلك لو قال أنت طالق اليوم وغداً وبعد غد فإن لم يكن له نية فهي واحدة لأن وقوع  
 الواحدة عليها تنصف بالطلاق في هذه الأيام وإن نوى ثلاثاً فهو كما نوى وهي طالق كل يوم  
 واحدة حتى تستكمل ثلاثاً في اليوم الثالث إما لاضمار حرف في أو لاضمار التطليقة **﴿قال﴾**  
 وإن قال أنت طالق مالا يجوز عليك من الطلاق أو مالا يقع عليك من الطلاق فهي طالق  
 واحدة رجعية لأن آخر كلامه لنوفائه ليس فيما يملكه الزوج عليها طلاق موصوف بما ذكر  
 وكذلك ان قال أنت طالق ثلاثاً لا يقمن عليك أو ثلاثاً لا يجزئن عليك فهي طالق ثلاثاً لما  
 بينا وفي النوادر قال أنت طالق اقبح الطلاق قال عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تطلق تطليقة  
 رجعية وعند محمد رحمه الله تعالى تطلق تطليقة بائنة لانه جعل القبح صفة للطلاق وذلك هو  
 الطلاق المزيل للملك وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول قد يكون القبح بالإيقاع في غير  
 وقت السنة فلا تثبت صفة البينونة بالشك **﴿قال﴾** ولو قال أنت طالق ثلاثاً وأنا بالخيار ثلاثة  
 أيام فالخيار باطل والطلاق واقع لأن اشتراط الخيار للفسخ بعد الوقوع لا للمنع عن الوقوع

والطلاق لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه فيلزم شرط الخيار فيه والعنق كذلك قال في ولو قال  
 لامرأته اذهبي فتزوجي فان كان نوى طلاقاً فهو طلاق وان نوى ثلاثاً ثلاث وان نوى  
 واحدة فواحدة باثثة وان لم يكن له نية فليس بشيء لان كلامه محتمل فلايتين معنى  
 الطلاق فيه الا بالنية وهو محتمل للطلاق لانه ازمها الذهاب من بيته وروى عن محمد رحمه  
 الله تعالى انه لو قال لها افلحي أو استغفلي ينوي به الطلاق فهو بمنزلة قوله اذهبي لأن  
 العرب تقول افلح بخير أى اذهب بخير وكذلك لو قال استغفلي لان معناه اطلي خلا  
 فكان هذا وقوله تزوجي سواء والله أعلم

### باب طلاق الأخرس

وقال في وإذا طلق الأخرس امرأته في كتاب وهو يكتب جاز عليه من ذلك ما يجوز على  
 الصحيح في كتابه لان الأخرس عاجز عن الكلام وهو قادر على الكتاب فهو الصحيح  
 في الكتاب سواء والاصل ان البيان بالكتاب بمنزلة البيان باللسان لان المكتوب حروف  
 منظومة تدل على معنى مفهوم كالكلام الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مأموراً  
 بتبليغ الرسالة وقد بلغ تارة بالكتاب وتارة باللسان ثم الكتاب على ثلاثة أوجه (أحدها)  
 ان يكتب طلاقاً أو عتاقاً على ما لا يتبين فيه الخط كالهواء والماء والصخرة الصماء فلا يقع  
 به شيء نوى أو لم ينو لان مثل هذه الكتابة كصوت لا يتبين منه حروف ولو وقع  
 الطلاق لوقع بمجرد نيته وذلك لا يجوز (والثاني) ان يكتب طلاق امرأته على ما يتبين  
 فيه الخط ولكن لا على رسم كتب الرسالة فهذا ينوي فيه لان مثل هذه الكتابة قد  
 تكون للإيقاع وقد تكون لتجربة الخط والقلم والياض وفيه ينوي كما في الالفاظ التي  
 التي تشبه الطلاق فان كان صحيحاً تبين نيته بلسانه وان كان أخرس تبين نيته بكتابه  
 (والثالث) ان يكتب على رسم كتب الرسالة طلاق امرأته أو عتاق عبده فيقع الطلاق  
 والعتاق بهذا في القضاء وان قال عنيت به تجربة الخط لا بد من في القضاء لانه خلاف  
 الظاهر وهو نظير ما لو قال انت طالق ثم قال عنيت الطلاق من وثاق ثم ينظر الى المكتوب  
 فان كان كتب امرأته طالق فهي طالق سواء بث الكتاب اليها أو لم يثبت وان كان  
 المكتوب اذا وصل اليك كتابي هذا فانت طالق فما لم يصل اليها لا يقع الطلاق كالوكتام

بما كتب فان ندم على ذلك فعي ذكر الطلاق من كتابه وترك ماسوى ذلك وبعث  
 بالكتاب اليها فهي طالق اذا وصل اليها الكتاب لوجود الشرط ومحوه كرجوعه عن  
 التمليق فان عي الخطوط كلها وبعث بالياض اليها لم تطلق لان الشرط لم يوجد فان  
 ما وصل اليها ليس بكتاب ولو جعد الزوج الكتاب وأقامت عليه البينة انه كتبه بيده فرق  
 بينهما في القضاء لان الثابت بالبينة عليه كالثابت باقراره وان كان الاخرى لا يكتب وكانت  
 له اشارة تعرف في طلاقه ونكاحه وشرائه وبيعه فهو جائز استحسانا وفي القياس لا يقع  
 شيء من ذلك باشارته لانه لا يتبين باشارته حروف منظومة فبق مجرد قصده الايقاع  
 وبهذا لا يقع شيء الا ترى ان الصحيح لو أشار لا يقع شيء من التصرفات باشارته  
 ولكنه استحسن فقال الاشارة من الاخرى كالمبارة من الناطق ألا ترى أن في المبادات  
 جعل هكذا حتى اذا حرك شفته بالتكبير والقرآن جعل ذلك بمنزلة القراءة من الناطق  
 فكذلك في الماملات وهذا لاجل الضرورة لانه محتاج الى ما يحتاج اليه الناطق فلم  
 تجعل اشارته كمبارة الناطق أدى الى أن يموت جوما وهذه الضرورة لا تنافي في حق  
 الناطق ولهذا قلنا المريض وان اعتقل لسانه لا ينفذ تصرفه باشارته لانه لم يقع اليأس عن  
 نطقه واقامة الاشارة مقام المبارة عند وقوع اليأس عن النطق لاجل الضرورة وان لم تكن  
 له اشارة معروفة يعرف ذلك منه أو يشك فيه فهو باطل لانه لا يوقف على مراده بمثل هذه  
 الاشارة فلا يجوز الحكم بها ولم يذكر في الكتاب حكم الطلاق بالفارسية وقد روى عن  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الفارسي اذا قال لامرأته هسته أو قال از زني هسته ينوي  
 في ذلك فان نوى ثلاثا وان نوى واحدة فواحدة رجمية ويستوى ان كان في حال  
 مذاكرة الطلاق أو لم يكن وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان قال هسته ينوي فيه  
 ولو قال از زني هسته فهي تطليقة رجمية الا أن ينوي ثلاثا وعند محمد رحمه الله تعالى في  
 قوله بهستمت أو از زني بهستمت انه طلاق وكأنهم جعلوا هذا اللفظ تفسيرا للتخية ولهذا  
 قال زفر رحمه الله تعالى يكون الواقع به بأننا ولكن أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى  
 قال لا يحتمل أن يكون هذا في معنى التخية فيكون الواقع به بأننا ويحتمل أن يكون هذا معني  
 لفظ آخر فلا تثبت البيئونة بالشك ولكننا نقول نحن أعرف بلفظنا منهم والواقع بهذا اللفظ  
 عندنا تطليقة رجمية سواء نوى الطلاق أو لم ينو أو نوى الثلاث أو لم ينو لان هذا اللفظ

في لساننا صريح بمنزلة الطلاق في لسان العرب وانما معنى تفسير التخلية به كعدم فينوي في ذلك والحاصل أن كل لفظ لا يستعمل الا مضافا الى النساء فهو صريح وكل ما يستعمل في النساء وغير النساء فهو بمنزلة الكتابة ينوي فيه فقوله به كعدم يستعمل في غير النساء كما يستعمل في النساء فأما قوله هسته أو بهستمت لا يستعمل الا في النساء فيكون صريحا والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### باب الشهادة في الطلاق

قال رضي الله عنه وإذا شهد شاهدان أنه طلق إحدى امرأته بعينها وقال قد سماها لنا لكانا نسيناها فشهادتهما باطلة عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى تقبل شهادتهما وبحال بينه وبينهما إذا شهدا بالثلاث حتى يبين المطلقة منهما لأن الثابت بشهادتهما كالثابت بإقرار الزوج ولو أقر أنه طلق أحدهما بعينها وقال قد نسيناها امرأ أن لا يقرب واحدة منهما حتى يتذكر وهذا لأن الشهادة على الطلاق مقبولة من غير دعوى وانما تنعدم الدعوى إذا لم يعرف المطلقة منهما فوجب قبول شهادتهما بقدر ما حفظا من كلام الزوج ولكننا نقول قد أقرنا على أنفسهما بالغفلة وبأنهما ضيعا شهادتهما ولأن القاضي اما أن يقضي بطلاق أحدهما بغير عينها فيكون هذا قضاء بغير ما شهدا أو يقضي بطلاق أحدهما بعينها ولا يتمكن من ذلك بهذه الشهادة لأنها لم يميننا وليست أحدهما بأولى من الأخرى فإذا تذر القضاء بها بطلت الشهادة لأنها لا تكون موجهة بدون القضاء بخلاف إقرار الزوج فإنه موجب بنفسه قبل أن يتصل به القضاء فكان ملزما إياه البيان وإن شهدا أنه طلق أحدهما بغير عينها في القياس لا تقبل هذه الشهادة أيضا لأن المشهود له محمول وجبالة المشهود له تمنع صحة الشهادة ولكنه استحسن فقال تقبل الشهادة ويجبر على أن يوقع الطلاق على أحدهما لأن الجبهة في المشهود له لا تمنع صحة الشهادة ليمينها بل لأنه دام لدعوى فإن لدعوى من لم يحول لا تحقق وهذا لا يوجد في الطلاق فإن الشهادة على اعتلاق تقبل حاسبة من غير دعوى ومما ثبتنا بشهادتهما قول الزوج اسدما طالق نمكاذ القاضي سمع ذلك من الزوج فيجبره على أن يوقع على أحدهما وقركم وإذا قل الرجل فلانة بنت فلان طالق وسعى امرأته ونسبها ثم قال عني بذلك امرأة أجنبية على ذلك الاسم والنسب لم يصدق والطلاق وقع على امرأته في

القضاء لان كلام المائل محمول على الصحة ما أمكن وله ولاية الإيقاع على امرأته دون  
الاجنبية فلا يصدق فيما يدعى من الناء كلامه في القضاء ولكن يدين فيما بينه وبين الله تعالى  
لأن ما قاله محتمل ويجوز أن يكون مراده أن فلانة طالق من زوجها على سبيل الحكاية أو على  
سبيل الإيقاع فيكون موقوفا على اجازة الزوج ولا يسع امرأته ان تقيم معه لانها مأمورة  
بأتباع الظاهر كالفاضي فان قال هذه المرأة التي عنيتها امرأتى وصدقتها في ذلك وقع الطلاق  
عليها لاقرار الزوج بأنها هي المطلقة ولم يصدق على ابطال الطلاق عن المرأة المعروفة بذلك  
لانها تعينت للطلاق في الحكم وهو متهم في صرف الطلاق عنها فلا يصدق الا أن يشهد  
الشهود على نكاحها قبل أن يتكلم بطلاقها أو على اقرارها قبل ذلك فيثبت بيع الطلاق  
عليها دون المعروفة لان الثابت بالبيئة كالثابت بالمعينة ولو كان تحتها مرفوتان على اسم  
ونسب واحد فطلق بذلك الاسم والنسب كان البيان اليه يوقع الطلاق على أيهما شاء فكذلك  
هنا وكذلك ان صدقته المرأة المعروفة بذلك وفي هذا نوع اشكال فان المعروفة متهمة في  
هذا التصديق كما ان الزوج متهم في الاقرار ولكنه لم يعتبر هذا الجانب لان الحق لها وقد  
تصادقا على قيام النكاح بينهما باعتبار أمر محتمل ولو تصادقا على النكاح ابتداء ثبت في  
الحكم بتصادقهما فكذلك اذا تصادقا على بقاء النكاح بينهما **وقال** وان قال فلانة طالق  
وذلك اسم امرأته طلقت امرأته ولم يصدق على صرف الطلاق عنها لان كلامه إيقاع وله  
ولاية الإيقاع على زوجته وقد بينا ان كلام المائل محمول على الصحة فتعنت زوجته لهذا  
والتناق في هذا قياس الطلاق وهذا بخلاف الاقرار اذا قال لفلان على ألف درهم فجاء  
رجل على ذلك الاسم وادعى المال لم يلزمه المال الا أن يشهد الشهود على اقراره أنه عنه لان  
لاقرار من المقر تصرف في ذمته من حيث الالتزام فلا يتعين المقر له الا بدليل موجب  
للتعين وذلك اشارته اليه واقاراده أنه عنه فأما الطلاق والتناق تصرف على المحل بالإيقاع  
وزوجته ومملوكته متينة لذلك توضيحه ان جهالة المقر له تمنع صحة الاقرار وبمجرد ذكر الاسم  
لا ترفع الجهالة وجهالة المطلقة والمنته لا تمنع صحة الإيقاع ولان المال بالشك لا يستوجب  
والطلاق والتناق يؤخذ فيهما بالاحتياط وكذلك في الاقرار ولو قال لفلان بن فلان على  
ألف درهم فالمقر له بهذا القدر لا يصير معلوما كما في الدعوى والشهادة بذكر اسمه واسم  
أبيه لا يصير معلوما الا بذكر اسم جده أو بنسبه إلى فخذ أو يشير إليه فيثبت يصير

معلوما ويلزمه المال له بالانقرار **وقال** وإذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته  
ثلاثاً وجحد الزوج والمرأة ذلك فرق بينهما لأن للشهود به حرمتها عليه والحل والحرمة  
حق الله تعالى فتقبل الشهادة عليه من غير دعوى كما لو شهدوا بحرمتها عليه والحل والحرمة  
حق الله تعالى فتقبل الشهادة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة وهذا لانهم يشهدون ان  
وطأها ايها بعد هذا زنا والشهادة على الزنا تقبل من غير دعوى فكذلك على ما يتضمن  
منه الزنا وعلى هذا الشهادة على عتق الامة تقبل من غير دعوى وفي الشهادة على عتق  
العبد اختلاف عند أبي حنيفة لا تقبل من غير دعوى وعندهما تقبل على ما نبينه في كتاب  
العتاق ان شاء الله تعالى **وقال** وإذا كان له امرأتان احدهما نكاحها صحيح الاخرى نكاحها  
فاسد وسميها واحد وقال فلانة طالق ثم قال غيبت التي نكاحها فاسد لم يصدق في القضاء  
لانها بالنكاح الفاسد لم تصر محلاً لوقوع طلاقه عليها فهي كالاجنبية والتي نكاحها صحيح  
محل لوقوع طلاقه عليها فطلق الاسم يتاوهها ولا يصدق في صرفه عنها في القضاء  
وان كان يصدق فيما بينه وبين الله تعالى كما لو قال نويت أجنبية وكذلك لو قال احدي  
امرأتي طالق لانه أوقع الطلاق بهذا اللفظ على امرأته وهي التي صح نكاحها دون  
الاخرى لان بالنكاح الفاسد لا يصير امرأته فكأنه ليس في نكاحه الا امرأة واحدة قال  
احدي امرأتي طالق ولو قال احداً كما طالق لم تطلق امرأته الا أن يمينها اليه أوقع الطلاق  
على احدي التين خاطبهما وأشار اليهما واحداً لم يستعمل إطلاقه فلا تبين امرأته  
الا بالنية كما لو جمع بين امرأته وأجنبية وقال احداً كما طلق لو كان في يد عبدان واشترى  
أحدهما شراء صحيحاً واشترى الآخر شراءً فاسداً فقال أحداً حر أو أحد عبدي حر  
فهو سواء والقول قوله في البيان لان المشتري شراءً فاسداً صار مملوكاً بالقبض وعبار  
محلاً لعتقه كالمشتري شراءً صحيحاً فكان كلاله إبقاءً له أحد عبدي و... أحداً  
فكان البيان اليه بخلاف الاولى فإن إلى نكاحها فاسد ليست بحر الطلاق... وان  
قال فلانة بنت فلان طالق نسي امرأته ونسبها إلى عبدي... الحق... أرق  
الطلاق عليها فانه ما أضفها إلى نفسه بنكاح ولا بأس... ذكر... ثم ذكر  
امرأة أخرى وأوقع الطلاق عليها... ذكر... لاسم... لا يتبر... كما  
لو أشار إلى أجنبية وقال أنت طالق لم تطلق امرأته وكذلك... المرأة طالق



وامرأته تيمية لم تطلق وكذلك لو قال فلانة العمياء طالق وامرأته صحيحة العنين فان نوى امرأته بهذا كله طلقت لانه قصد الايقاع عليها بذكر اسمها وما زاد على ذلك فضل من الكلام وفي هذا تشديد عليه فتصل نيته وان كان اسم امرأته زينب فقال فلانة طالق يعنى امرأته وانما قال فلانة ولم يسمها فالطلاق واقع عليها وان لم يعنها لم تطلق لانه اوقع الطلاق بذكر مطلق الاسم ومطلق الاسم كنايةا لها يتناول غيرها فكان هذا بمنزلة الايقاع بلفظ الكناية فينوي في ذلك لكون اللفظ مبهما محتلا واذا شهد شاهد على تطليقتين وشاهد على ثلاث والزوج يحسد ذلك أو شهد شاهد بتطليقة والآخر بتطليقتين أو شاهد بتطليقة والآخر بثلاث لم تقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما وابن أبي ابيلى تقبل على الأقل لان المتبر اتفاق الشاهدين في المعنى دون اللفظ حتى لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالتخلي تقبل وقد اتفق الشاهدان على الأقل لان الأقل موجود في الأكثر فصار كما لو شهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسة مائة والمدعى يدعي الأقل تقبل شهادتهما على الأقل وكذلك لو شهد أحدهما أنه قال لها أنت طالق والآخر أنه قال لها أنت طالق وطلاق أو شهد أحدهما أنه طلقها والآخر أنه طلقها وضرها تقبل شهادتهما على طلاقها لاتفاق الشاهدين عليه ولان الموافقة كما تراعى بين الشاهدين تراعى بين الدعوى والشهادة ثم لو ادعى الفين وشهد شاهدان بألف تقبل الشهادة بالاتفاق فكذلك اذا شهد أحد الشاهدين بألف والآخر بالفين فيبني أن تقبل على الأقل وتؤخذ حنيفة رحمه الله تعالى يقول اختلفت اتشاهدات في المشهود به لفظا ومعنى فلا تقبل الشهادة كما لو قال أحدهما انه قال لها انت خالية والآخر انه قال لها انت برة وانما قلنا ذلك لان أحدهما شهد بالواحدة والاخر بثنتين أو بثلاث والواحدة أمل العدد لا تركب فيها والاثنان والثلاث اسم لعدد مركب فكانت المغايرة بينهما على سبيل المضادة ومن حيث ان اللفظ الواحد غير الثانية والجمع والدليل عليه ان مدعى الاثنين أو الثلاثة لا يكون مقراً بالواحد اذ لو كان مقراً بالواحد لكان مرتدا بالشرك بما ذلك فيبني ان تقبل ولان التطليقتين اسم واحد والتطليقة كذلك وبزيادة حرف يتغير الاسم كما يقال زيد وزيد ونصر وناصر وكذلك في الالف والألفين وانما ثبتت المغايرة كان على كل واحد من الأمرين شاهد واحد فلا يتمكن القاضي من التقضا بشئ بخلاف الألف مع الألف

وخمسة فأنهما اسمان أحدهما مطوف على الآخر فيحصل الاتفاق بينهما على الألف لفظاً  
 ومعنى وكذلك في قوله طالق وطالق وفي قوله فلانة وفلانة وهذا بخلاف الدعوى مع  
 الشهادة فإن الاتفاق هناك في اللفظ ليس بشرط فاما بين الشهادتين الموافقة في اللفظ شرط  
 ألا ترى أنه لو أدى النصب أو القتل وشهد شاهدان بالاقرار به تقبل ولو شهد أحد  
 الشاهدين بالنصب والآخر بالاقرار به لا تقبل وهذا لأن الشهادة تعتمد اللفظ ألا ترى  
 أنها لا تقبل ما لم يقل أشهد والذي يبطل مذهبهما ما ذكر في كتاب الرجوع لو شهد  
 شاهدان بتطبيقه وشاهدان بثلاث تطليقات وفرق القاضي بينهما قبل الدخول ثم رجعا  
 كان ضمان نصف الصداق على شاهدي الثلاث ذون شاهدي الواحدة ولو اعتبر ما قالوا  
 أن الواحدة توجد في الثلاث لكان الضمان عليهم جميعاً وإن شهد أحدهما أنه طلقها أن دخلت  
 الدار وأنها قد دخلت وشهد الآخر أنه طلقها أن كُتبت فلاناً وأنها قد كُتبت فلاناً فشهادتهما باطلة  
 لأن كل واحد منهما أوقع الطلاق بغير ما أوقع به صاحبه وإنما شهد كل واحد منهما بتعليق  
 آخر من الزوج وليس على واحد من الأمرين شهادة شاهدين فإن شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثاً  
 وشهد الآخر أنه قال لها أنت على حرام بنوي الثلاث فشهادتهما باطلة لا خلافهما في المشهود  
 به لفظاً وكذا أن اختاروا في ألفاظ الكنايات كاظنية والبرية لأن هذه الألفاظ عندنا تعمل  
 بحقائق موجباتها فيكون أحدهما شاهداً بالظنية والآخر بالبرية وكذلك الاختلاف  
 في مقادير الشروط التي علق بها الطلاق وفي التاميق والارسال وفي مقادير الجعل وصفاتها  
 وفي اشتراطها وحذفها كل ذلك اختلاف في المشهود به لفظاً ومعنى فيمتنع القضاء بهذه  
 الشهادة لأنه ليس على كل واحد منهما إلا شاهد واحد والشاهد الواحد لا يتمكن القاضي  
 من القضاء وإذا شهد أحدهما أنه قال إن دخلت فلانة الدار فهي طالق وفلانة معها وشهد  
 الآخر أنه قال إن دخلت فلانة الدار فهي طالق وحدها وقد دخلت فلانة فهي طالق وحدها  
 لانهما اتفقا على أن الشرط دخولها وتفقاً أن أجزاء طلاقها تفرد أحدهما بزيادة جزء مطوف  
 على طلاقها فيثبت ما اتفقا عليه ولا يثبت ما انفرد به أحدهما من قال بـ وتجوز شهادة رجب  
 وامرأتين على طلاق المرأة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وقد بينا هذا في الكتاب  
 وفي الكتاب قال روي عن عمر رضي الله عنه أنه أجاز شهادة رجب وامرأتين في الكتاب وقال  
 والطلاق عندنا بمنزلة ولا يجوز أقل من ذلك حتى إذا شهد بالطلاق رجب وامرأة أو شهد

به أربع نسوة ليس ممن رجل لا تقبل لان الطلاق بما يطلع عليه الرجال ﴿قال﴾ ولا يجوز شهادة الولد على أبيه ولا على غيره بطلاق أمه اذا ادعت ذلك أمه لانه شاهد لها والولد متهم في حق أمه فان قيل لا معتبر بدعواها في الشهادة على الطلاق ﴿قلنا﴾ نعم ولكن اذا وجدت الدعوى منها في شهادته اظهار صدق دعواها وفيه منفعة لها حتى لو كانت هي تجحد ذلك مع الاب كانت شهادته مقبولة عليهما وعلى هذا لو شهد الاب على طلاق ابنته لا تقبل اذا ادعته ويجوز شهادة الاب مع رجل آخر على ابنه بطلاق امرأته وكذلك شهادة الابن على أبيه اذا لم تكن لأمه والحاصل أن الشهادة على الطلاق بمنزلة الشهادة على سائر الحقوق تقبل من الولد على الوالدين ولا تقبل لها وتقبل من المسلمين على أهل الذمة ولا تقبل من أهل الذمة على المسلمين ﴿قال﴾ واذا زوج رجل أخته ثم شهد هو وآخر على الزوج بطلاقها تقبل لان شهادة الاخ للأخت بسائر الحقوق مقبولة فكذلك الطلاق وهذا لان الطلاق حادث بعد النكاح لا يصنع للأخ فيه فلا يمنع شهادته عليه بسبب مباشرته للنكاح بخلاف ما لو شهد على أصل النكاح أن المرأة قد أجازته فان شهادته لا تقبل لانه هو المزوج وقد قصد بشهادته تيمم فعله فلا تقبل شهادته لهذا ﴿قال﴾ واذا شهد شاهدان على رجل بالطلاق قبل الدخول فقصى لها بنصف المهر ثم رجعا ضمنا للزوج ذلك إما لانهما فررا عليه ما كان على شرف السقوط بمجيء الفرقة من جانبها والمقرر كالواجب أو لان وقوع الفرقة قبل الدخول مسقط لجميع الصداق الا أن يكون مضافا الى الزوج فهما باضافة السبب الى الزوج وهو الطلاق منعا العلة المسقطة من أن تشمل عملها في النصف فكان ذلك كالإيجاب منهما فيضمنان اذا رجعا وان رجع أحدهما ضمن الربع وان كان الشاهد رجلا وامرأتين ثم رجعت امرأة فعليها ثمن المهر وان رجعا جميعا فعلي الرجل ربع المهر وعلى كل امرأة ثمن المهر لان الثابت بشهادة الرجل نصف ما يثبت بشهادة المرأة فان عند الاختلاط كل امرأتين تقومان مقام رجل ثم المعتبر في الرجوع بقاء من بقى على الشهادة لا رجوع من رجع حتى لو شهد ثلاثة نفر بحق ثم رجع أحدهم لم يضمن شيئا لانه قد بقى على الشهادة من يثبت جميع الحق بشهادته فان كان الشاهد بالطلاق رجلين وامرأتين ثم رجع رجل وامرأة كان عليهما ثمن المهر أثلاثا لثلاث على الرجل وثلاثة على المرأة لانه قد بقى على الشهادة من يقوم ثلاثة أرباع الحق به فانما انهدمت الحجة في قدر الربع فلهذا ضمنا ذلك

القدر أثلاثا فإن رجعت المرأة الأخرى أيضا لزمها مع الراجعين الأولين ربع المهر لأنه قد  
 بقي على الشهادة رجل وهو يقوم بنصف الحق ثم نصف هذا الربع على الرجل الراجع  
 ونصفه على المرأتين وإن رجعا جميعا كان على المرأتين سدس المهر وعلى الرجلين الثلث لأن  
 الثابت بشهادة كل رجل مثل الثابت بشهادة المرأتين **وقال** وإن شهد رجلان بالدخول  
 ورجلان بالطلاق فالزم القاضي الزوج كمال المهر ثم رجع شاهدا الطلاق فلا شيء عليهما  
 عندنا وعلى قول الشافعي عليهما ضمان مهر المثل لأن شاهدي الدخول ثابتان على الشهادة  
 فصار كان الدخول ثابتا بأقرار الزوج فبقيت شهادة الآخرين بالطلاق بعد الدخول وذلك غير  
 موجب للضمان عليهما إذا رجعا عندنا لأن البضع عند خروجه من ملك الزوج غير متقوم  
 وأتلاف ما ليس بمتقوم لا يوجب الضمان عليهما وعنده البضع متقوم عند خروجه من ملك  
 الزوج غير المثل كأنه متقوم عند دخوله في ملك الزوج وقد بينا الفرق بينهما في كتاب النكاح  
 ثم نقول لما كان جميع المهر ثبتت بشهادة شاهدي الدخول وهما ثابتان على الشهادة لم يضمن  
 الراجعان شيئا وإن رجع شاهدا الدخول ولم يرجع شاهدا الطلاق فعليهما نصف المهر لأنه قد  
 بقي على الشهادة من يثبت بشهادته نصف المهر ألا ترى أنه لو لم يوجد شاهدا الدخول كان  
 القاضي يقضي بنصف المهر بشهادة شاهدي الطلاق فأنما انعدمت الحجة برجوعهما في نصف  
 المهر فيضمنان ذلك وإن رجع أحد شاهدي الدخول وأحد شاهدي الطلاق لم يكن على شاهد  
 الطلاق شيء لأن الثابت بشهادته وشهادة صاحبه نصف المهر وقد بقي على الشهادة من يثبت  
 بشهادته ثلاثة أرباع المهر وهو أحد شاهدي الدخول وأحد شاهدي الطلاق فلهذا لا يضمن  
 شاهد الطلاق شيئا ويضمن شاهد الدخول ربع المهر لأن الحجة قد انعدمت في قدر الربع  
 وحقيقة المعنى فيه أن نصف المهر ثابت بشهادة شاهدي الدخول خاصة والنصف الآخر ثابت  
 بشهادة الأربعة فالنصف الذي هو ثابت بشهادتهم قد بقي كمال الحجة فيه ببقاء اثنين على  
 الشهادة والنصف الذي قد ثبت بشهادة شاهدي الدخول بقي نصفه ببقاء أحدهما على الشهادة  
 وانعدمت الحجة في نصفه فلهذا ضمن شاهد الدخول ربع المهر وإن رجع شاهدا الطلاق  
 مع أحدي شاهدي الدخول كان عليهما ضمان نصف المهر لأنه قد بقي من يثبت بشهادته  
 نصف المهر وهو أحد شاهدي الدخول فأنما انعدمت الحجة في النصف نصف هذا النصف  
 على شاهد الدخول والنصف الآخر عليهم أثلاثا لأن نصف المهر ثبت بشهادة شاهدي

الدخول وقد بقي نصفه بقاء أحدهما فيجب نصفه على الآخر والنصف الآخر ثبت بشهادة  
الارملة وقد بقي واحد على الشهادة فيبقى نصف ذلك النصف ببقائه وتقدم الحجة في نصفه  
فيكون عليهم اثلاثا وان رجعوا جميعا كان على شاهدي الدخول ثلاثة أرباع المهر وعلى  
شاهدي الطلاق ربع المهر لان النصف يثبت بشهادة شاهدي الدخول خاصة فزمان ذلك  
عليهما اذا رجعا والنصف الآخر ثبت بشهادة الارملة فيكون عليهم أرباعا ونصفه على شاهدي  
الدخول ونصفه على شاهدي الطلاق **وقال** وإذا شهد شاهد واحد على الطلاق فسألت  
المرأة القاضي أن يضعها على يدي عدل حتى تأتي بشاهد آخر لم يفعل ذلك ودفعها الى  
زوجها حتى تأتي ببقية شهودها لان قيام النكاح والحل بينهما معلوم وبشهادة الواحد لم يثبت  
سبب الحرمة لانها شطر العلة وبشطر العلة لا يثبت شيء من الحكم فيتمسك القاضي بما كان  
معلوما له حتى يثبت عنده العارض فان كان الطلاق ثلاثا أو بائنا وادعت أن بقية شهودها  
في المصر وشاهدها هذا عدل حال بينها وبين الزوج وأجلها ثلاثة أيام حتى ينظر ما تصنع في  
شاهدها الآخر وهذا استحصان وفي القياس لا يحول بينه وبينها لان الحجة لم تم ولكنه  
استحسن فقال للشهادة طرفان المدد والمدة ولو وجد تمام المدد ثبت به الحيلولة قبل  
ظهور المدة بأن شهد رجلان مستوران فكذلك اذا وجدت المدة وهذا لان الذي  
يسبق الى وهم كل أحد أن المدل صادق في شهادته وباب الفرج مبنى على الاحتياط وليس  
في هذه الحيلولة كثير ضرر على الزوج ولكن مع هذا لا تكون هذه الحيلولة واجبة على  
القاضي بل ان فعل حسن وان لم يفعل ودفعها الى الزوج فلا بأس لان حجة القضاء به لم تم  
ألا ترى أنه لو قضى بشهادة الواحد لم ينفذ قضاؤه **وقال** وإذا شهد شاهد على تطليقة بائنة  
وشهد آخر على تطليقة رجعية فشهادتهما جائزة على تطليقة رجعية لانهما اتفقا على أصل  
الطلاق وانما تفرد أحدهما بزيادة صفة البيئونة فلا يثبت ما تفرده أحدهما والدليل لما على أبي  
حنيفة رحمه الله في الثلاث مع الواحدة يقولان تفرد أحدهما بالبيئونة النليظة كنفر دأحدهما  
بالبيئونة الخفيفة وعند أبي حنيفة الطلاق اذا قرن بالمدد كان المامل هو المدد وكل واحد  
منهما شاهد بالوقوع بانظر آخر هناك فاما هنا وان الحق صفة البيئونة بالطلاق فوقوع  
الطلاق يكون بلفظ الطلاق وقد اتفق الشاهدان عليه لفظا توضيحه ان بصفة البيئونة  
لا يتغير اصل الطلاق الا ترى ان بمضي المدة يتقلب الرجعي بائنا فاما بانضمام الثاني والثالث



يقال هذا يتحقق في كرامات الاولياء لان مثل ذلك الولي لا يجهل ما وقع من الطلاق حتى يحتاج الى إثباته عليه بالبينه ولا نأبى الاحكام على الظاهر ﴿قال﴾ ولو شهد بذلك على يومين متفرقين بينهما من الايام قدر ما يسير الراكب من الكوفة الى مكة تقبل شهادتهما لانهما تهمة الكذب هنا متتفية لظهور عدالتهما وانما تعدد مكان ما شهدا به وباختلاف المكان لا يختلف المشهود به وهو الطلاق ﴿قال﴾ ولو شهد شاهدان أنه طلق عمرة يوم النحر بالكوفة وشهد شاهدان أنه طلق زينب يوم النحر بمكة أو أعتق عبده فشهادتهما جميعاً باطلة لان القاضي يثبت بكذب أحد الفريقين ولا يعرف الصادق من الكاذب فتعذر عليه العمل بشهادتهما ﴿قال﴾ فان جاءت إحدى اليتيمين قبل صاحبها فحكم بها ثم جاءت الأخرى لم يلتفت اليها لان الاولى تأكدت بقضاء القاضي فتعين الكذب في الأخرى إذ لا يجوز نقض القضاء بالشك وهو نظير ما لو ادعى رجلان نكاح امرأة وأقام كل واحد منهما البينة واسنوا لم يقض القاضي لواحد منهما ولو سبق احدهما بأقامة البينة وقضى له ثم أقام الآخر البينة لم تقبل بيته لهذا المعنى ﴿قال﴾ ولو قال لامرأتين له ايتكما أكلت هذا الطعام ففى طالق فجاءت كل واحدة منهما بالبينة أنها أكلته فشهادتهما جميعاً باطلة لثبوتنا بكذب أحد الفريقين فالشرط أكل جميع الطعام من واحدة ولا يتصور أن تأكل كل واحدة منهما جميع الطعام فان جاءت إحدى اليتيمين قبل الأخرى فحكم بها ثم جاءت الأخرى لم يلتفت اليها لان بقضائه تعين معنى الصدق في شهادة الفريق الاول فتعين معنى الكذب في شهادة الفريق الثاني وان كانتا أكلتا لم تطلق واحدة منهما لان الشرط أكل الواحدة جميع الطعام فان كلمة أي تناول كل واحدة من المخاطبتين على الافراد وقد بنا هذا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصدق والصواب واليه المرجع والمآب

### باب طلاق المريض

﴿قال﴾ رضى الله عنه واذا طلق المريض امرأته ثلاثاً أو واحدة بأشئ ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لها منه في القياس وهو أحد أقاويل الشافعي رضى الله تعالى عنه وفي الاستحسان ترث منه وهو قولنا وقال ابن أبي ليلى وان مات بعد انقضاء عدتها ترث منه ما لم تزوج بزواج آخر وهو قول الشافعي رضى الله تعالى عنه وقال مالك رحمه الله وان مات

بعد ما تزوجت بزواج آخر فلها الميراث منه وجه القياس أن سبب الارث انتهاء النكاح بالموت ولم يوجد لارتفاعه بالتطليقات والحكم لا يثبت بدون السبب كالموت كان طلقها قبل الدخول ولان الميراث يستحق بالنسب تارة وبازوجية أخرى ولو انقطع النسب لا يبقى استحقاق للميراث به سواء كان في صحته أو في مرضه فكذلك اذا انقطعت الزوجية ولكننا استحسننا لا تفاق الصحابة رضي الله تعالى عنهم فقد روى ابراهيم رحمه الله تعالى قال جاء عروة البارقي الى شرح من عند عمر رضي الله تعالى عنه بخمس خصال ممن اذا طلق المريض امرأته ثلاثا وورثته اذا مات وهي في المدة وعن الشعبي أن أم البنين بنت عيينة بن حصن الفزاري كانت تحت عثمان بن عفان رضي الله عنه فقارنها بعد ما حوصر لجاءت الى علي رضي الله عنه بعد ما قتل وأخبرته بذلك فقال تركها حتى اذا أشرف على الموت قارنها وورثها منه وان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه طلق امرأته تماضر آخر التطليقات الثلاث في مرضه فورثها عثمان رضي الله عنه وقال ما أهتمه ولكني أردت السنة وعن عائشة رضي الله عنها أن امرأة الفارث ما دامت في المدة وعن أبي بن كعب رضي الله عنه أنها رث ما لم تزوج وقال ابن سيرين كانوا يقولون من فر من كتاب الله تعالى رد اليه يعني هذا الحكم والقياس يترك باجماع الصحابة رضي الله عنهم فان قيل لا اجماع هنا فقد قال ابن الزبير رضي الله عنه في حديث تماضر لو كان الامر الى ما وورثها وقال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ما طلقها ضرارا ولا فرارا قلنا معنى قول ابن الزبير رضي الله عنه ما وورثها أي لجهل بوجه الاستحسان فتبين انه كان يخفي عليه ما لم يخف على عثمان رضي الله عنه وفي بعض الروايات انها سأته الطلاق فمضى قولها ما وورثها لانها سأته الطلاق وبه نقول ولكن تورث عثمان رضي الله عنه اياها بعد سؤالها الطلاق دليل على انه كان يورثها قبله وقد قيل ما سأته الطلاق ولكنه قال لها اذا طهرت فأذني فلما طهرت آذنت وبهذا لا يسقط ميراثها وابن عوف رضي الله عنه لم ينكر التورث انما نفى عن نفسه تهمة الفرار حتى روي ان عثمان رضي الله عنه عاده فقال لو مت ورثتها منك فقال أنا أعلم ذلك ما طلقها ضرارا ولا فرارا والمعنى فيه انه قصد ابطال حقها عن الميراث بقوله فيرد عليه قصده كالموت وهب جميع ماله من انسان وانما قلنا ذلك لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم ير الميراث ينع عن التبرع بما زاد على الثلث ثم استحقاق الميراث بالسبب والحمل فاذا كان تصرفه في الحل يجعل



كالضاف الى ما بعد الموت حكما ابقاء لحق الوارث فتصرفه بالسبب بالرفع يجعل كالضاف الى ما بعد الموت حكما بل أولى لان الحكم يضاف الى السبب دون المحل واذا صار كالضاف كان النكاح بينهما قائما عند الموت حكما ولهذا قال ابن أبي ليلى رضي الله تعالى عنه ان عدتها في حق الميراث لا تنقضي حتى ان لها الميراث ما لم تزوج فاذا تزوجت فهي التي رخصت بسقوط حقها ولها ذلك كما لو سألته الطلاق في الابتداء ولكننا نقول لما انقضت عدتها حل لها أن تزوج وذلك دليل حكمي مناف للنكاح الاول فلا يبق معه النكاح حكما كما لو تزوجت وهو نظير وجوب الصلاة على التي انقطع دمها فيا دون العشرة بمضي الوقت يجعل كاداء الصلاة في الحكم بانقضاء العدة وما قاله مالك من بقاء الميراث بعد الزوج بعيد لان المرأة الواحدة لا ترث من زوجين بحكم النكاح وما قاله يؤدي الى هذا ثم بعد انقضاء العدة يكون مسقطا حقها بعوض فانها تقدر على أن تزوج بزواج آخر فتستحق ميراثه وذلك صحيح من المريض كما لو باع ماله بمثل قيمته فاما قبل انقضاء العدة يكون هذا ابطالا لحقها بنبر عوض لانها لا تصدر على الزوج وهذا بخلاف النسب فانه لا ينقطع بمجرد قوله انما ينقطع بقضاء القاضي بالعمان وذلك أمر حكمي ثم النسب بعد ثبوته لا ينقطع ولكن يتبين بنفيه أنه لم يكن ثابتا في ولد أم الولد فيتبين أنه لم يكن له حق في ماله ولكن الكلام من حيث المعنى ليس بقوى فان بعد ثبوت حرمة المحل اما بالطاعات الثلاث أو بالمصاهرة يتعذر ابقاء النكاح حكما ولكن يجعل بقاء العدة التي هي حق من حقوق النكاح كبقاء النكاح في حكم التوريث باتفاق الصحابة رضوان الله عليهم ولهذا لو كان الطلاق قبل الدخول لا ترث لانه لا عدة عليها ولكن هذا في ابقاء ما كان ثابتا في اثبات ما لم يكن ثابتا حتى لو كان صحيحا حين طلقها لم ترث منه وانما اقامة العدة مقام النكاح لدفع الضرر عنها فاذا كان الطلاق بسؤالها فقد رخصت هي بسقوط حقها فلا ميراث لها منه وان مات وهي في العدة **وقال** وان كانت المرأة أمة أو كناية حين ابلها في مرضه ثم اعتقت الأمة وأسست الكناية فلا ميراث لها منه وان مات وهي في العدة لانه لم يكن قارآ من ميراثها يوم طلق اذ لم يتعلق حقها بماله في المرض فلو ورثت كان فيه اقامة العدة مقام النكاح في ابتداء الاستحقاق بعد العتق والاسلام وذلك غير ما اتفق عليه الصحابة رضوان الله عليهم فلا يمكن اثباته بالرأي **وقال** ولو طلق المريض امرأته تطليقة رجعية ثم ات بعد انقضاء العدة فلا

ميراث لها منه لانعدام السبب عند الموت حقيقة وحكما وإيهامات قبل انقضاء العدة ورثه  
 الآخر لانتفاء النكاح بينهما بالموت وإذا طلقها في مرضه تطلقه بائنة ثم صبح من مرضه ثم  
 مات من غير ذلك المرض وهي في العدة فلا ميراث لها منه عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى  
 ترث منه لانه صار متهما بالفراور حين طلقها في مرضه ولان حقها كان متعلقا بماله عند  
 الطلاق وعند الموت فلا يعتبر ما تخال بينهما فكانه لم يصح حتى مات في مرضه ولكننا نقول  
 حقها انما يتعلق بماله بمرض الموت ومرض الموت ما يتصل به الموت ولم يوجد ذلك  
 وكل مرض يعقبه برء فهو بمنزلة حالة الصحة فكانه طلقها وهو صحيح ثم مرض ومات وان  
 كانت المرأة هي التي ماتت في جميع هذه الوجوه لم يرثها الزوج لأنه رفع السبب باختياره  
 ولم يكن له حق في مالها في حال قيام الزوجية ليقى ذلك بقاء العدة ثم جمع بين فصول أربعة  
 أحدها أن يطلق طلاقها بفعل نفسه والثاني أن يطلق بفعل أجنبي والثالث بمجيء الوت  
 والرابع بفعلها وكل فصل من ذلك على وجهين إما أن يكون التعليق والوقوع في المرض  
 أو التعليق في الصحة والوقوع في المرض أما الفصل الاول وهو ما اذا علق بفعل نفسه وقال  
 ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ثم دخل الدار فلها الميراث اذا مات وهي في العدة أما  
 اذا كان التعليق والوقوع في المرض فلانه متهم بالفراور والقصد الى ابطال حقها عن ماله وان  
 كان التعليق في الصحة والوقوع في المرض فكذلك لانه لما أقدم على الشرط في المرض مع  
 علمه ان التطبيقات عنده تقع قد صار قاصدا الى ابطال حقها فيجعل ذلك كتنجيز الطلاق  
 في هذه الحالة ويستوي ان كان الشرط فعلا له منه بد أو لا بد له منه كالأكل والشرب  
 والصلاة لانه ان لم يكن له من الفعل بد فقد كان له من التعليق ألف بد فأما اذا علق بفعل  
 أجنبي فان كان التعليق في المرض فلها الميراث لانه قاصد ابطال حقها عن ماله فهذا والتنجيز  
 في حقه سواء وان كان التعليق في الصحة ففعل ذلك الفعل الأجنبي في مرضه فلا ميراث  
 لها منه الا على قول زفر رحمه الله تعالى فانه يقول المعلق بالشرط عند وجود الشرط  
 كالتنجيز من المعلق فيصير عند فعل الأجنبي كأن الزوج طلقها ثلاثا وهو مريض ولكذا  
 نقول لم يوجد من الزوج قصد الفراور لانه حين علق لم يكن لها حق في ماله ولم يوجد من  
 جهته صنع بعد ذلك في وجود الشرط ولا كان متعكفا من المنع لانه ما كان يقدر على  
 ابطال التعليق ولا على منع الاجبي من إيجاد الشرط فاما اذا كان التعليق بمضى الوقت

بأن قال اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق فان كان التعليق في المرض قلها الميراث منه لوجود قصده الى ابطال حقها بعد ما تطلق بئالهِ وان كان التعليق في الصحة ثم جاء رأس الشهر وهو سريض لم ترثه عندنا لما بينا وقال زفر رحمه الله تعالى ترثه وهذا والاول سواء وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثا غداً ثم مرض قبل مجيء الندة فأما اذا علق بفعلها فان كان التعليق في المرض والفعل فعل لها منه بد كدخول الدار وكلام أجنبي ففعلت فلا ميراث لها لانها لما أقدمت على ايجاد الشرط مع استثنائها عنه فقد صارت راضية بسقوط حقها عن ماله فيكون هذا بمنزلة ما لو سأله الطلاق وان كان الفعل فبالا بد لها منه كالاكل والشرب والصلاة المكتوبة وكلام الابوين أو أحدهما من ذوي الرحم المحرم منها قلها الميراث اذا مات وهي في العدة لانها مضطرة الى ايجاد هذا الشرط فلا تصير بالاقدام عليه راضية بسقوط حقها من ماله وتقاضي دينها من الفعل الذي لا بد لها منه اذا كانت تخاف فوت حقها بترك التقاضي فأما اذا كان التعليق في الصحة ففعلت في المرض فان كان لها من الفعل بد فلا اشكال انها لا ترث وان لم يكن لها من الفعل بد قلها الميراث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى ولا ميراث لها في قول محمد رحمه الله تعالى لانه حين علق الزوج الطلاق لم يكن لها في ماله حق فلا ينهم بقصده القرار ولم يوجد بعد ذلك منه صنع وأكثر ما في الباب أن ينعدم رضاها أو فعلها باعتبار أنها لا تجدد منه بدا فيكون هذا كالتعليق بفعل أجنبي أو بمجيء رأس الشهر وقد بينا أن هناك لا ترث اذا كان التعليق في الصحة فكذلك هنا وهما يقولان هي مضطرة الى الاقدام على هذا الفعل فانها ان لم تقدم تخاف على نفسها أو تخاف العقوبة وان أقدمت سقط حقها فكانت مضطرة لمعاجة وهو الذي ألجأها الى ذلك والاصل أن الملجأ يصير آلة للملجى والفعل في الحكم كالوجود من الملجى كالملك على اتلاف المال فهذا المعنى تصير كان الفعل وجد من الزوج حكماً قلها الميراث وقال **ب** واذا بان بالايلاء في مرضه فان كان الايلاء منه في مرضه قلها الميراث اذا مات وهي في العدة وان كان أصل الايلاء في صحته فلا ميراث لها لان المولى في المعنى يصير كأنه قال ان مضت أربعة أشهر ولم أقربك فيها فأنت طالق تطبيقاً بآنة وقد بينا في التعليق بمجيء الرقة انه ان كان التعليق في المرض قلها الميراث وان كان التعليق في الصحة فلا ميراث لها فكذلك في الايلاء ولو قال المريض لامرأته ان شئت فأنت طالق ثلاثاً فشات أو غيرها فاختارت نفسها لم ترث منه لانها رضيت بسقوط حقها فكانها سأله الطلاق أو

اختلعت منه ﴿ قال ﴾ ولو قال لها وهو مريض اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ثلاثا بقاء  
 رأس الشهر وهو صحيح فلا ميراث لها وكذلك لو آتى منها وهو مريض ونعت المدة وهو  
 صحيح لانه حين وقعت الفرفة بينهما لم يكن لها حق في ماله فكانه نجس طلاقها في هذه  
 الحالة ولو قال لها وهو صحيح اذا مرضت فأنت طالق ثلاثا ثم مرض ومات ورثته لان  
 المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالنجس ولما جعل الشرط مرضه مع علمه أن مرضه  
 يتعلق حقها بماله فقد قصد الفرار وكان أبو القاسم الصغار يقول لا ترثه لان الطلاق يقع  
 عليها عند ابتداء مرضه وعند ذلك هو لا يكون صاحب فراش والمريض الذي يتلق حق  
 الوارث بماله ما يرضيه ويحمله صاحب فراش وان قال في مرضه قد كنت طلقتك ثلاثا في  
 صحتي وقع الطلاق عليها ساعة أقر ولها الميراث منه لانه منهم بالفرار بهذا الاقرار كما يكون  
 متهما بانشاء الطلاق وهذا لانه في الاسناد الى حالة الصحة متهم في حقها لانه لو أنشأ  
 الطلاق في هذه الحالة لم يسقط ميراثها فلذا لا يقبل قوله في الاسناد في حقها ﴿ قال ﴾  
 وان أقر في مرضه أنه قد جامع أم امرأته في الصحة أو أن بينهما رضاعاً أو أنه تزوجها بغير  
 شهود أو في عدة من زوج كان لها قبله لم يصدق في ابطال ميراثها لكونه متهماً في ذلك  
 ويجعل هذا كانشاء سبب الفرفة منه ﴿ قال ﴾ واذا قال لامرأته في مرضه اذا صححت  
 فأنت طالق ثم صح من مرضه وقع الطلاق عليها لوجود الشرط ولا ميراث لها ان مرض  
 بعد ذلك ومات لانه حين وقع الطلاق عليها لم يكن لها حق في ماله فلا يكون هو قاصدا  
 الفرار ﴿ قال ﴾ ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا قبل ان أقتل أو قبل ان أموت من  
 مرض كذا وكذا بشهر فمات مما قال أو من غيره قبل مضي شهر أو بعده لم تطلق  
 لان ما عرف الوقت به ايس بقاء لا بحالة فصار في معنى الشرط بمنزلة قدوم فلان  
 على ما تقدم ولو وقع الطلاق لوقع بعده ولا نكاح بينهما بعد ما قتل فلذا لا تطلق ولها  
 الميراث فان قال أنت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر ونصف أو بأقل من شهرين فمات بعد  
 مضي ذلك الوقت الذي قاله بقاء أو مرض ثم مات وقع الطلاق عليها عند أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى قبل موته كما قال ولها الميراث وعندها لا تطلق لما بينا أن عندها الموت يصير في  
 معنى الشرط وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو معرف الوقت فانما يقع الطلاق من أوله  
 ولكن عدتها لا تنقضي بما دون الشهرين فكان لها الميراث وبصير الزوج قاراً لان الطلاق

لا يقع ما لم يشرف على الموت ويتعلق حقها بماله وان كان قال قبل موتى بشهرين أو بأكثر من ذلك ثم مات قبل مضي الشهرين لم يقع الطلاق ولها الميراث لان الوقت الذي أضاف اليه الطلاق يوجد بعده كلامه وان عاش مثل ما سمي أو أكثر ثم مات وقع عليها الطلاق قبل موته بما سمي ولا ميراث لها منه لان العدة قد تنقضى في شهرين بثلاث حيض وكذلك لو كان وقت وقوع الطلاق مريضاً اذا كان الكلام في الصحة وان كانت صغيرة أو آيسة فعندها ثلاثة أشهر ولها الميراث الا أن يسمى من الوقت ثلاثة أشهر أو أكثر وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما عندهما لا يقع الطلاق في شيء من ذلك وان وقت سنة ولها الميراث لان عندهما الموت في معنى الشرط فلو وقع الطلاق لوقع بعده ﴿قال﴾ واذا قال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثاً قبل موتى بشهر ثم مات فجاءه بغير مرض فلها الميراث لانه ذكر الموت فيما وقع عليها من الطلاق فيصير به قاراً من ميراثها وان استند الوقوع الى حاله الصحة اذا مات قبل انقضاء العدة ﴿قال﴾ واذا طلق المريض امرأته واحدة بائنة ثم تزوجها في عدتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعليها عدة مستقبلية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى باعتبار أن الدخول السابق على المقد الثاني يجعل كالوجود بعده وقد بينا هذا في كتاب النكاح فلها المهر كاملاً والميراث وله عليها الرجعة مادامت في العدة وكذلك لو كان الطلاق الاول في الصحة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله تعالى لا رجعة له عليها ولها نصف المهر وتم بقية عدتها من الطلاق الاول لان الطلاق في النكاح الثاني حصل قبل الدخول ولم يبين حكم الميراث ولا ميراث لها منه عند محمد رحمه الله تعالى لانه لم يلزمها العدة بالطلاق الثاني لأنه طلاق قبل الدخول وحكم الفرار لا يثبت بالطلاق قبل الدخول ﴿قال﴾ واذا اختلعت نفسها من زوجها في مرضه أو جعل أمرها بيدها فطلقت نفسها فلا ميراث لها منه لان وقوع الفرقة بغيرها إما قبولها البذل أو بإيقاعها الطلاق على نفسها وهذا أبين في إسقاط حقها من سؤال الطلاق ﴿قال﴾ واذا قال المريض لامرأته هي أمة أنت طالق غداً ثلاثاً وقال المولى لها أنت حرة عداً جاء المد وقع الطلاق والتناق ما ولا ميراث لها منه لان الروح حين تكلم بالطلاق لم يقصد الفرار اذ لم يكن لها حق في ماله يومئذ ولا من الطلاق والتناق يقمان معاً لان كل واحد منهما مضاف الى التند ثم المتق يصادفها وهي رقيقة فكذلك

الطلاق يصادفها وهي رقيقة فلا ميراث لها وكذلك لو كان المولى تكلم بالمتق قبل كلام الزوج لان المتق لم يلزمه بقول المولى ألا ترى أنه يمكنه أن يبيعها ولا تمتق غدا فلا يصير الزوج فاراً ولأن الوقوع يصادفها وهي رقيقة فلو ثبت حقها في ماله إنما ثبت بعد المتق ولا نكاح بينهما بعد المتق ﴿قال﴾ وإذا قال إذا أعنت فأنث طالق ثلاثاً كان فاراً لان الطلاق هنا إنما يقع بعد المتق وبعد ما يتعلق حقها بماله فقد قصد اسقاط حقها فإرد عليه قصده ﴿قال﴾ وإن قال لها المولى أنت حرة غداً وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد النقد فإن يعلم بمقالة المولى فهو فار وإن لم يعلم بذلك فليس بفار لانه لاحق لها في ماله حين علق الزوج لكونها رقيقة ولكنه إذا أضاف الى وقت يعلم أنها تكون حرة في ذلك الوقت وإن حقها يكون متعلقاً بماله فقد قصد ابطال حقها وإن لم يعلم بذلك لم يكن قاصداً اسقاط حقها فلها لا ترثه وإن أعنتها المولى ثم طلقها الزوج ثلاثاً وهو لا يعلم بالمتق فلها الميراث منه لانها حين عنت والزواج مريض فقد تعلق حقها في ماله فلو سقط إنما يسقط بإيقاعه الثلاث وذلك غير مسقط لميراثها مادامت في العدة وجعل الزوج بالمتق لا يكون معتبراً في اسقاط حقها وهذا بخلاف ما سبق من قول الزوج لها أنت طالق ثلاثاً بعد غد لان هناك لاحق لها في ماله حين تكلم الزوج بالطلاق ألا ترى أنه لو نجح طلاقها في ذلك الوقت لم ترث فلم يكن الزوج مسقطاً حقائباً لها ولكن إذا كان عالماً بمقالة المولى فقد أضاف الطلاق الى وقت يعلم حريتها فيه فكان ذلك قصداً منه الاضرار بها فإرد عليه قصده وإن لم يكن عالماً بمقالة المولى فلم يوجد منه التقصد الى اضرارها فلا يكون فاراً لهذا ﴿قال﴾ وإذا كانت المرأة حرة كتابية قتال لها أنت طالق ثلاثاً غداً ثم أسلمت قبل النقد أو بعده فلا ميراث لها منه لانه حين تكلم الزوج بالطلاق لم يكن لها حق في ماله حتى لو نجح الثلاث لم ترث ولم يقصد الاضرار بها بإضافة الطلاق الى النقد لانه ما كان يعلم أنها تسلم قبل مجيء النقد فلم يكن فاراً ﴿قال﴾ وإذا قال لها إذا أسلمت فأنث طالق ثلاثاً كان فاراً لانه قصد الاضرار بها حين أضاف الطلاق الى وقت تعلق حقها بماله وهو ما بعد الاسلام وهذا نظير ما سبق إذا قال الصحيح لامرأته إذا جاء رأس الشهر فأنث طالق ثم مرض قبل مجيء رأس الشهر لم يكن فاراً ولو قال إذا مرضت فأنث طالق ثلاثاً كان فاراً وإن أسلمت فطلقها ثلاثاً وهو لا يعلم باسلامها فلها الميراث منه لان إيقاع الثلاث كان بعد تعلق حقها بماله وجعل الزوج غير معتبر في اسقاط

جهها بعد ما تطلق بماله **وقال** **﴿** وإذا أسلت امرأة الكافر ثم طلقها ثلاثاً وهو مريض ثم  
 أسلم ومات وهي في العدة فلا ميراث لها منه لأنه حين أوقع الثلاث قبل إسلامه فهو غير  
 فاراذ لم يكن لها ميراث منه فإن اختلاف الدين يمنع توريث المسلم من الكافر بخلاف  
 ما لو كان أسلم قبل الطلاق وهو يعلم بإسلامها أولاً يعلم فإن هناك إنما أوقع الطلاق بعد  
 ما تطلق حقها بماله وكذبك البعد إذا طلق امرأته في مرضه ثم عتق وأصاب مالا فلا ميراث  
 لها لأنه لم يكن فاراً حين طلق لأنه ما كان يعلم أنه يمتق وإذا قال إذا أعتقت فانت  
 طالق ثلاثاً فهو فار لأنه بالإضافة إلى ما بعد عتقه قاصد الإضرار بها **وقال** **﴿** ولو كانت  
 امرأته أمة فقال لها في مرضه إذا عتقت أنا وأنت فانت طالق ثلاثاً ثم أعتقا جميعاً فلها  
 الميراث لضافته الطلاق إلا ما بعد تعلق حقها بماله ولو قال أنت طالق غداً ثلاثاً ثم أعتقا اليوم  
 لم يكن لها ميراث لأنه حين تكلم بالطلاق لم يكن لها حق في ميراثه وما كان يدري  
 أنهما يمتقان قبل عجيء الند فلا يكون بهذه بالإضافة قاصداً الإضرار وكذلك لو قال لها  
 المولى أتمأ حران غداً وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً غداً لم يكن بينهما ميراث لأن وقوع  
 الثلاث بهذا اللفظ قبل أن يثبت حكم التوريث بينهما فإن حكم التوريث بعد العتق  
 والطلاق يقتدر بالتق قبل عجيء الند **وقال** **﴿** وإن قال لها أنت طالق ثلاثاً بعد الند في  
 القياس لا ميراث لها منه لأنه حين تكلم بالطلاق لم يكن لها حق في ماله ألا ترى أنه  
 لو نجح لم يكن بينهما توارث ولأنه لا يتيقن بمتقهما بعد الند لجواز أن يبيهما قبل عجيء  
 الند ولكنه استحسن فقال إذا كان يعلم بمقالة المولى فلها الميراث وإن لم يعلم فلا ميراث لها  
 منه لأن الظاهر بعد مقالة المولى أنهما يمتقان جميعاً الند فإن الأصل بقاؤها في ملكه  
 والبناء على الظاهر واجب حتى يظهر خلافه فهو بإضافة الثلاث إلى ما بعد الند بعد العلم  
 بمقالة المولى يكون قاصداً الإضرار بها فيكون فاراً وإذا لم يكن عالماً بمقالة المولى لم يكن  
 قاصداً الإضرار بها **وقال** **﴿** وإن قال زوج أم الولد أو المرتدة وهو حر مريض أنت طالق  
 ثلاثاً إذا مضى شهر ثم مات المولى قبل ذلك فمتت ثم وقع الطلاق عليها لم يكن لها  
 ميراث منه لأنه بهذه بالإضافة لم يقصد الإضرار لأنه ما كان يعلم أن المولى يموت قبل  
 مضى الشهر بخلاف ما لو قال إذا مات مولاي فمتت فانت طالق ثلاثاً لأن هناك يتحقق  
 أن قصده الإضرار بها **وقال** **﴿** وإذا طلق المكاتب في مرضه امرأته الحرة ثلاثاً ثم مات

وهي في المدة وترك وفاة فأديت كتابته أو أعتق قبل أن يموت فلا ميراث لها منه لأنه حين أوقع الثلاث لم يكن لها حق في كسبه فان المكاتب عبد وما كان يدري أنه يعتق قبل موته أو يترك وفاء فلم يكن فارا وإن كان مكاتبين كتابة واحدة أن اديا عتقا وإن عجزا ردا وحقين فطلقها في مرضه ثلاثا ثم مات وترك وفاء فلا ميراث لها منه لأنه لم يكن لها في ماله حق حين طلقها ثلاثا وعليها المدة حيضتان لأن الطلاق وقع عليها وهي أمة ويرجعون عليها بما أدى من تركه المكاتب عنها كالأول كان ادبي بنفسه في حياته **وقال** وإذا خرجت الأمة الينا مسلمة ثم خرج زوجها بعدها مسلما وهو مريض فطلقها أو لم يطلقها ثم مات فلا ميراث لها منه لأن العصمة قد انقطعت بينهما ببيان الدارين ولاوارث بينهما يومئذ ثم لا يقع طلاقه عليها بعد ذلك وقد بينا هذا **وقال** وإذا اراد المسلم نموذ بالله ثم قتل أو مات أو لحق بدار الحرب وله امرأة مسلمة لم تنقض عدتها بعد فلها الميراث منه من يوم ارتد لأنه بالردة قد اشرف على الهلاك والتوريث يستند إلى ذلك الوقت فلا يعتبر فعله في إسقاط حقها عن ميراثه ولأن الردة من الرجل كال موت لأنه يستحق قتله بها والنكاح كان قائما بينهما يومئذ فكان لها الميراث وعدتها ثلاث حيض لأنه حي حقيقة بعد الردة ما لم يقتل والفرقة متى وقعت في حالة الحياة قائما تمتد بالحيض فان حاضت قبل ذلك ثلاث حيض أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه لأن حكم التوريث انما يتقرر بالموت وإن كان يستند إلى أول الردة لأنه بعد الردة حي حقيقة وانما يرث الحي من الميت لامن الحي فلهذا يعتبر بقاء الوارث وقت موته حتى لو مات ولده قبل موته لم يرثه فكذلك يعتبر قيام عدتها وقت موته فاذا انعدم لم يكن لها ميراث **وقال** وإن كانت المرأة هي التي ازندت ثم ماتت وهي في المدة فلا ميراث للزوج منها لأنه لا تأثير لرتها في زوال ملكها ولهذا نفذ تصرفها في مالها بعد الردة وهذا لأن نفسها لم تصرف مستحقة بسبب الردة بخلاف الرجل فاذا قد وقعت الفرقة بردها ولاحق له في مالها **وقال** وإذا ارتدت وهي مريضة ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب وهي في المدة في القياس لا ميراث للزوج منها وهي رواية عن أبي يوسف رضي الله تعالى عنه لأنه لا عدة في جانب الزوج وتوريث الباقي من الميت بشرط بقاء المدة ألا ترى أنه لو طلقها قبل الدخول في مرضه لم يكن لها الميراث لأنها ليست في عدته ولكنه استحسن فقال له الميراث لأن حقه قد أتمق بما لها بمرضها فكانت بالردة فاصدة بإبطال



حقه فارة عن ميراثه فغير عليها قصد ما كان في جانب الزوج بخلاف ما اذا كانت صحيحة حين ارتدت وانما يعتبر قيام العدة وقت الموت وهي كانت في عدته يوم ماتت ولو كانت في نكاحه يوم ماتت كان له الميراث فكذلك اذا كانت في عدته **وقال** **﴿** واذا طلق المريض امرأته ثلاثا ثم ارتدت عن الاسلام واليهاذ بالله ثم أسلت وماتت وهي في العدة فلا ميراث لها لانها بالردة صارت مبطله حقها لانها تخرج بها من أن تكون أهلا للميراث فلا يهود حقها بالاسلام بعد ذلك لانه في معنى ابتداء ثبوت الحق وليس بينهما نكاح قائم في هذه الحالة بخلاف ما لو طاعت ابن زوجها في العدة فجامعها فانه لا يبطل ميراثها لانها بهذه الطواعية لم تبطل حقها فانه ليس لقطعها تأثير في الفرقة لان الفرقة قد وقعت بايقاع الثلاث ولم تخرج بهذا الفعل من أن تكون أهلا للارث فبقاء ميراثها بقاء العدة ولا تأثير لهذا الفعل في اسقاط العدة وهذا بخلاف ما لو طاعت ابن زوجها قبل أن يطلقها الزوج لان الفرقة هناك وقعت بقطعها وذلك مسقط لميراثها ولان تعلق حقها بماله يومئذ كان بسبب النكاح وفعلمها مؤثر في رفع النكاح فلهذا سقط به ميراثها وكذلك ان أكرها الابن على ذلك وغلب على نفسها فلا ميراث لها لان الفعل ينعدم من جانبها بهذا السبب وانما تقع الفرقة حكما لثبوت الحرمة من غير أن يصير مضافا الى الزوج فلا ميراث لها منه لان بقاء الميراث بعد الفرقة بسبب الفرار وذلك عند اضافة الفعل الى الزوج فان كان الزوج أمرأته بذلك كان لها الميراث لانه قاصد الى ابطال حقها حين أمر ابنه أن يكرها على ذلك الفعل فكان فارا وان كان الزوج هو المرتد بعد ما طلقها ثلاثا لم يبطل ميراثها لانه لم يوجد منها ما يسقط حقها وانما تكرر سبب الفرار من الزوج وبهذا يتقرر حقها فلا يسقط **وقال** **﴿** واذا أسلم أحد الزوجين وأبى الآخر ان يسلم ففرق بينهما في مرض الزوج ثم ماتت لم ترثه لانه لو لم يفرق بينهما حتى ماتت لم ترثه لاختلاف الدين اذ لا توارث بين المسلم والكافر فبعد التفريق أولى **وقال** **﴿** واذا أذفت المريض امرأته ولا عنها وفرق بينهما ثم ماتت فلها الميراث منه لان سبب الفرقة من الزوج وهو قد نفه إياها بعد تعلق حقها بماله وهي لا تجدد بدآن من الخصومة لدفع عار الزنا عن نفسها فلا نصير بذلك راضية بسقوط حقها بمنزلة ما لو علق الطلاق بقطعها في مرضه ولا بد لها من ذلك الفعل **وقال** **﴿** ولو كان قد نفه في صحته ثم مرض فلا عنها ثم فرق بينهما فلي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لها الميراث أيضا وعند محمد رحمه الله لا ميراث لها منه

وهو نظير ما سبق اذا علق الطلاق في صحته بفعل لا بد لها منه ففعلت ذلك الفعل في مرضه  
﴿ قال ﴾ واذا فرق بين المتين وامراته في مرضه ثم مات وهي في المدة فلا ميراث لهما منه  
لأنها صارت راضية بسقوط حقها حين اختارت الفقرة وكانت تجدد بآمن هذا الاختيار  
بأن تصبر حتى يموت الزوج فتتخلص منه وكذلك المتقة اذا اختارت الفقرة وهذا أولى  
لأن الفقرة هنا انما تقع بمجرد اختيارها نفسها وهي غير مضطرة الى ذلك ﴿ قال ﴾ واذا  
ارتد الزوجان معا والعاذ بالله ثم أسلم أحدهما ومات الآخر فلا ميراث للباقي منه لانه مرتد  
والمرتد لا يرث أحداً فان أسلم معا ثم مات أحدهما كان للآخر الميراث لأن وقوع الفقرة  
بينهما بالموت وان أسلمت المرأة ثم مات الزوج مرتداً وورثته لان اصراره على الردة بعد اسلامها  
كانشاء الردة حتى تجعل هذه الفقرة مضافة الى فعل الزوج فكان لها الميراث اذا مات  
الزوج وهي في المدة فان طلقها ثلاثا وهما مرتدان وهو مريض ثم أسلم فلا ميراث لها منه  
لانه حين طلقها لم يكن حقها متعلقا بماله لردتها فلا يصير هو فاراً فلو ثبت حقها انما يثبت  
بعد اسلامها ابتداء ولا نكاح بينهما بعد اسلامها ﴿ قال ﴾ واذا قال المريض لامراته قد  
طلقتك ثلاثا في صحتي واتقضت عدتك وصدقته بذلك فلا ميراث لها لان ما تصادقا عليه  
كالمباين أو كالثابت بالبينة في حقهما ولأن الحق في الميراث لها وقد أقرت بما يسقط حقها  
فان أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية فهو جائز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كما  
يجوز لأجنبية أخرى الاقرار من جميع المال والوصية من الثلث وعند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى لها الاقل من ميراثها ومما أقر أو أوصى به هما قولان قد صارت أجنبية منه  
حتى أنها لا ترثه ولها أن تزوج في الحال فاقراره لها كإقراره لأجنبية أخرى ولو اعتبرت  
التهمة لا اعتبرت في حق التزويج لان الحلل والحرمه يؤخذ فيهما بالاحتياط فاذا كان يجوز  
له أن يتزوج بأختها وأربع سواها ويجوز لها أن تزوج بزواج آخر عرفنا أنه لا تهمة ولأن  
المانع من صحة الاقرار والوصية لها كونها وارثة له وذلك ينعدم بالحكم باتقضاء عدتها بيقين  
وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لما مرض والنكاح قائم بينهما في الظاهر فقد صار ممنوعا  
عن الاقرار والوصية لها فيحتمل أنه واضعها على أن تقرر بالطلاق في صحته وباتقضاء عدتها  
وتصدق على ذلك لتصحیح اقراره ووصيته لها ولكن هذه التهمة في الزيادة على قدر الميراث  
فاما في مقدار الميراث لاتهمة فهذا جعلنا لها الاقل وأبطلنا الزيادة على ذلك لتهمة كما لو

سأته في مرضه ان يطلقها ثلاثاً فقبل ثم أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية لاتصح الا في  
الاقل لتمكن تهمة المواضعة في الزيادة على ذلك وهذه التهمة فيما بينهما وبين سائر الورثة  
لا في حق الشرع وحل الزوج حق الشرع فهذا صدق على ذلك ﴿قال﴾ واذا مات الرجل  
وقالت امرأته قد كان طلقني ثلاثاً في مرضه ومات وأنا في المدة وقال الورثة بل طلقك في  
صحته فالتقول قول للمرأة لان الورثة يدعون عليها سبب الحرمان وهي جاحدة لذلك فان  
الطلاق في مرضه لا يحرمها فلا تكون هي مقرة بالحرمان كما لو قالت طلقني في حالة نومه  
ولان الورثة يدعون الطلاق بتاريخ سابق وهي تنكر ذلك التاريخ ولو انكرت اصل الطلاق  
كان القول قولها فكذا اذا انكرت التاريخ ﴿قال﴾ ولو كانت أمة فقالت أعنت قبل  
موت زوجي وصدقها المولى وقالت الورثة أعنت بعد موته فالتقول قول الورثة لان سبب  
الحرمان وهو الرق كان ظاهراً فيها فاذا ادعت زواله قبل الموت وأنكره الورثة كان القول  
قول الورثة ولانها تدعي تاريخاً سابقاً لعتقها فلا تصدق الا بحجة ولا معتبر بتصديق  
المولى لانه للحال لا يملك اسناد عتقها الى حال حياة الزوج فلا يعتبر قوله في ذلك وكذلك  
ان كانت كافرة وأدعت الاسلام قبل موت الزوج لم يقبل قولها الا بحجة لانها تدعي  
زوال سبب الحرمان بعد ما عرف ثبوته وان لم يعرف كفرها ولا دفعها فادعت الورثة انها  
كافرة أو رقيقة يوم موته وقالت ما زلت على حالتي هذه حرة مسلمة فالتقول قولها لان سبب  
الميراث وهو النكاح ظاهر والورثة يدعون عليها سبب الحرمان وهي تنكر ولان من في دار  
الاسلام فالظاهر انه حر مسلم ولا يقال هذا اثبات الاستحقاق بالظاهر لان الاستحقاق  
بالنكاح معلوم وانما هذا دفع المانع بالظاهر ﴿قال﴾ واذا مات الزوج كافراً فجاءت المرأة مسلمة  
تدعي ميراثها فقالت اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالتقول قول الورثة لانها  
جاءت تدعي الميراث وما يحرمها قائم فيها لانها مسلمة والمسلمة لا ترث الكافر فع ظهور سبب  
الحرمان لا ميراث لها الا ان يثبت سبب الاستحقاق بالينة ولان الأصل ان الاشتباه اذا وقع  
فيما سبق يحكم الحال كما اذا اختلف صاحب الرعا مع المستأجر في جريان الماء في المدة فان كان  
الماء جارياً في الحال يحمل جارياً فيما مضى فاذا كانت هي مسلمة في الحال تحمل مسلمة فيما مضى  
أيضاً والمسلمة لا ترث الكافر ﴿قال﴾ واذا طلق المريض امرأته ثلاثاً ثم قال بعد شهرين  
قد أخبرتني ان عدتها قد انقضت وكذبه ثم تزوج أختها أو أرملاً سواها ثم مات فالتقول

قوله الميراث لها دون الاربع والاثنتان لان الميراث من جنسها وهو لا يصدق في الظاهر  
 عليها كما في بعضها وسكانها ومن ضرورة هذه الميراث لها بالنكاح ان لا يرثها منها أو زوج  
 هو اهل هذا الميراث وقد يصدق في كتاب النكاح اختلاف الروايتين في هذه المسئلة هو قال  
 واذا تزوج ثلاثا سواء احداهن أختها فلا ميراث لغيرها والاخرين منها الميراث لانها لا يرثها  
 غير صغير في ميراثها ولو لم يجزى حتى زوج اثنين كانتا وارثين منها بخلاف أختها واذا  
 طلقها ثلاثا في مرضه ثم مات بعد تطاول ذلك وهي تقول لم تنقض عدي فاقول قولها  
 ولها الميراث لانها آيسة ومدة العدة قد تطول وتقص ولكن عليها الجمين بالله ما انقضت  
 عديها اذا طلقت الورثة لانهم يدعون عليها ما لو ائزرت بولمها فاذا أنكرت حلفت على ذلك  
 ولو أقام عليها الورثة البينة باقرارها بانقضاء العدة قبل موة فلا ميراث لها لان الثابت  
 باقرارها كالثابت بالمعينة وان كانت تزوجت قبل موة في قدر ما تنقض في مثله العدة ثم  
 قالت لم تنقض عدي من الاول لم تصدق على ذلك لان تزوجها نفسها المولى بها بانقضاء  
 عديها دلالة فان المسئلة بآشر المقصد الصحيح دون الباطل ولو لم تزوج وقالت قد أئست  
 من الحيض ثم اعتدت بثلاثة أشهر ثم مات الزوج وحرمت الميراث ثم ولدت بعد ذلك  
 من زوج غيره فنكاح الآخر فاسد ولها الميراث من الاول لاننا يتقنا بكذبها فان الآية  
 لا تلذ فتبين أنها كانت ممتدآ طهرها لا آيسة وانما تزوجت في العدة فالنكاح فاسد ولها  
 الميراث من الاول لانه مات وهي في العدة وكذلك ان حاضت لان الآية لا تحيض  
 الا أنها ان ادعت الحيض لم تصدق على زوجها الآخر الا أن يصدقها لان النكاح بينهما  
 صحيح في الظاهر فلا تصدق في دعواها البطلان وان صدقها فرق بينهما ولم يصدق على  
 ورثة الاول ما لم يقرؤا بذلك لانها تستحق الميراث عليهم فلا بد من تصديقهم اياها بما  
 تقول هو قال هو واذا كانت المطلقة في المرض مستعاضة وكان حيضها مختلفا فقد يتنا فيها  
 سبق أنها تأخذ بالا حياط في الصلاة والرجعة تأخذ بالاكل وفي الحل للازواج تأخذ  
 بالاكثر وفي الميراث تأخذ بالاكل لان المال بالشك لا يستوجب بقاء العدة عند موت  
 الزوج شرط لميراثها فلم يتيقن بهذا الشرط لم توث وان كان حيضها معلوما وانقطع الدم  
 عنها في آخر الحيضة الثالثة ثم مات الزوج فان كانت ايامها عشرة فلا ميراث لها لاننا يتقنا  
 بانقضاء عديها قبل موة وان كانت ايامها دون العشرة فان مات قبل أن تقتسل أو قبل أن

يذهب وقت الصلاة فلها الميراث لان عدتها باقية ما لم تغتسل وكذلك ان اغتسلت وبقى  
عضو لان عدتها لا تنقضي مع بقاء عضو لم يصبه الماء وقد بينا هذا في باب الرجعة ﴿قال﴾  
واذا بقي الزوج في مرضه بعد ما طلقها أكثر من سنتين ثم ولدت المرأة بعد موته بشهر فلا  
ميراث لها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولها الميراث في قول أبي يوسف رحمه الله  
وهو نظير الاختلاف المذكور في النفقة أن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ترد نفقة ستة  
أشهر لانهما يجعلان هذا من أجل حادث من زوج بعد انقضاء عدتها حملًا لا مرها على الصلاح  
وكذلك في حكم الميراث يتبين بها انقضاء عدتها قبل موته فلا ميراث لها وعند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى تجعل معتدة الى أن ولدت فلها لا ترد شيئًا من النفقة فكان لها الميراث  
﴿قال﴾ واذا طلقها في مرضه ثم قتل أو مات من غير ذلك المرض غير أنه لم يصح فلها الميراث  
وكان عيسى بن إبان يقول لا ميراث لها لان مرض الموت ما يكون سببًا للموت ولما مات  
بسبب آخر فقد علمنا أن مرضه لم يكن مرض الموت وان حقها لم يكن متعلقًا بماله يومئذ  
فهو كما لو طلقها في صحته ولكننا نقول قد اتصل الموت بمرضه حين لم يصح حتى مات وقد  
يكون للموت سببان فلا يتبين بهذا أن مرضه لم يكن مرض الموت وان حقها لم يكن ثابتًا  
في ماله وقد بينا أن إرثها منه بحكم الفرار وهو متحقق هنا ﴿قال﴾ واذا قرب الرجل  
ليقتل فهو بمنزلة المريض اذا طلق امرأته ثلاثا في تلك الحالة فلها الميراث والحاصل أن  
المريض مشرف على الهلاك فكل سبب يتعرض مما يكون الغالب فيه الهلاك فهو بمنزلة  
المرض وما يكون الغالب فيه السلامة وقد يخاف منه الهلاك أيضا فلا يحصل بمنزلة المرض  
فالذي قرب ليقتل في قصاص أو دمج فالظاهر فيه هو الهلاك والسلامة بعد هذا نادر فاما الحبوس  
قبل أن يخرج ليقتل فالغالب فيه السلامة فانه يتخلص بنوع من أنواع الحيلة فاذا طلقها في تلك  
الحالة لم يكن فارًا وكذلك ان كان موافقًا للمدو فادام في الصف فهو بمنزلة الصحيح فاذا  
خرج بين الصفيين يارزقونه من المشركين فهو بمنزلة المريض لانه صار مشرفًا على الهلاك  
والمحصور بمنزلة الصحيح لان غالب حاله السلامة فان خرج يقاتل فهو كالريض وراكب  
السفينة بمنزلة الصحيح فان تلاطمت الامواج وخيف الفرق فهو بمنزلة المريض في هذه الحالة  
والمرأة الحامل كالصحيحة فان أخذها الطلق فهي بمنزلة المريضة فاذا قتلت المرأة بعد ما طلقها  
ثلاثا في مرضه فلا ميراث لها منه لان بقاء ميراثها بقاء العدة كبقاء الميراث بقاء النكاح

وإن قلته قبل الطلاق لم يبرئه الآخر وهو قوله لا ميراث للقاتل بمسند صاحب الترمذ واللفظ  
والمرضى والفلوج ما دام يزداد ما به فهو كلريض وإن صار قديماً لا يزداد كل بمسند  
الصحيح في الطلاق وغيره لأنه ما دام يزداد عليه فالمعالب إن أتمه الموت وأما مدار بحيث  
لا يزداد فلا يخاف منه الموت فكان بمنزلة الصحيح وصاحب جرح أو فرقة أو وجع لم  
يصبره على الفراش بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره وحيد المرض الذي يكون به قاراً  
إن يكون صاحب فراش كذا أصله المرض فاما الذي يحس به ويذهب في حوائجه فلا يكون  
قاراً وإن كان يشتكى ويحس لأن الإنسان في العادة قبل ما يغفل عن نوع مرض في باطنه  
ولا يحتمل بذلك في حكم المريض بل المريض إنما يشارك الصحيح في أن الصحيح يكون في  
السوق ويقوم بحوائجه والمريض يكون صاحب فراش في بيته وهذا إن مالا يمكن الوقوف  
على حقيقته يعتبر فيه السبب الظاهر ويقام ذلك مقام المعنى الخفي يسيراً وقد تكلف بعض  
المؤرخين فقال إذا كان محالاً بخطو ثلاث خطوات من غير أن يستعين بأحد فهو في حكم  
الصحيح في النكاحات وهذا ضئيف فالمرضى جداً لا يميز عن هذا القدر إذا تكلف  
فكان المتبر ما قلنا وهو أن يكون صاحب فراش ومن قرب ليقول فطلق امرأته ثلاثاً ثم خلى  
سبيله أو حبس ثم قتل بعد ذلك فلا ميراث لها منه بمنزلة المريض إذا صح بعد ما طلق  
امرأته ثلاثاً وقد بينا هذا كله فكذلك في هذا الفصل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب  
والله المراجع والمآب

### باب الولد عند من يكون في الفرقة

﴿ قال ﴾ رضى الله تعالى عنه وإذا اختلفت المرأة من زوجها على أن تترك ولدها عند الزوج  
فانخلع جائز والشرط باطل لأن الأم إنما تكون أحق بالولد لحق الولد فإن كونه الولد عندها  
أنفع له ولهذا لو تزوجت أو كانت أمة والولد حر لم تكن أحق بالحضانة لأنها مشغولة  
بخدمة زوجها أو مولاهما فلا منفعة للولد في كونه عندها وإذا ثبت أن هذا من حق الولد  
فليس لها أن تبطله بالشرط ﴿ قال ﴾ وإذا أرادت المرأة أن تخرج ولدها من مصر إلى مصر  
فإن كان النكاح بينهما قائماً فليس لها أن تخرج إلا بإذنه مع الولد وبغير الولد فإن وقعت  
الفرقة بينهما وانقضت عدتها فإن كان أصل النكاح في مصر الذي هي فيه فليس لها أن تخرج

بولدها الى مصر آخر لما فيه من الاضرار بالزوج بقطع ولده عنه الا أن يكون بين المصريين  
 قرب بحيث لو خرج الزوج لمطالعة الولد أمكنه الرجوع الى منزله قبل الليل فينشد هذا  
 بمنزلة حال مختلفة في مصر ولها أن تتحول من محلة الى محلة وان كان تزوجها في ذلك المصر  
 الذي يريد الرجوع اليه ونقلها الى هذا المصر فإن كانت من أهل هذا المصر فلها أن تخرج  
 بولدها اليه لان الانسان انما يتزوج المرأة في مصر ليقوم معها فيه وانما ساعدته على  
 الخروج لاجل النكاح فاذا ارتفع كان لها ان تعود الى مصرها لان في المقام في القرية نوع  
 ذل ولها ان تخرج بولدها لانها باصل النكاح استحققت المقام بولدها في ذلك المصر فانما  
 تستوفي ما استحققت لا ان تقصد الاضرار بالزوج وان لم تكن من أهل ذلك المصر الذي  
 تزوجها فيه فإن أرادت ان تخرج بولدها الى مصرها لم يكن لها ذلك لان أصل العقد  
 ما كان في مصرها واختيارها القرية لم يكن بسبب النكاح فلا يكون لها ان ترجع بولدها  
 الى مصرها ولكن يقال لها اتركي الولد واذهبي حيث شئت وكذلك ان أرادت الخروج  
 الى مصر آخر لانها في ذلك المصر غريبة كما هنا فلا تقصد بالخروج اليه دفع وحشة القرية  
 انما تقصد قطع الولد عن أبيه وان أرادت ان تخرج به الى المصر الذي كان تزوجها فيه فليس  
 لها ذلك أيضا لانها غريبة في ذلك المصر كما هنا وفي الجامع الصغير يقول انظر الى عقدة  
 النكاح أين وقع وهذه اشارة الى ان لها ان تخرج بالولد الى موضع العقد كما لو كان تزوجها  
 في مصرها والاصح انه ليس لها ذلك لانها تقصد الاضرار بالزوج لادفع الوحشة عن  
 نفسها بالخروج الى ذلك للموضع ولان الزوج ما أخرجهما الى دار القرية بخلاف ما إذا تزوجها  
 في مصرها وان كان أصل النكاح في رستاق له قرى متفرقة فأرادت ان تخرج بولدها من قرية  
 الى قرية فلها ذلك ان كانت القرى قريبة بعضها من بعض على الوجه الذي بينا لانه ليس فيه  
 قطع الولد عن أبيه وان كانت بعيدة فليس لها ذلك الا ان تعود الى قريتها وقد كان أصل النكاح  
 فيها وكذلك ان أرادت ان تعود من القرية الى المصر وان أرادت ان تخرج بولدها من مصر  
 جامع الى قرية قريبة منه فليس لها ذلك الا أن يكون النكاح وقع في تلك القرية فتخرج اليها  
 لانها بأصل العقد استحققت المقام في قريتها بولدها وان لم يكن أصل النكاح فيها فانها تمنع من  
 الخروج بولدها لان في أخلاق أهل الرستاق بعض الجفاء قال صلى الله عليه وسلم أهل الكفور  
 من أهل القبور ففي خروجها بولدها الى القرية من المصر اضرار بالولد لانه يتخلق بأخلاقهم

وهي ممنوعة من الاضرار بالولد وليس لها أن تخرج بولدها إلى دار الحرب وإن كان النكاح وقع هناك لأف من الاضرار بالولد فإنه يخلق بأخلاق أهل الشرك ولا يأمن على نفسه هناك فإن دار الحرب دار شهية وعارة وكذلك إن كانت هي من أهل الحرب بعد أن يكون زوجها مسلما أو غيبا لأنها صارت ذمية بها الزوجان فتنبع من الرجوع إلى دار الحرب **وقال** **﴿** وليس للمرأة وإن كانت أحن بولدها أن تشتري له وتبيع لأن الثابت لها حق الحضانة فأما ولاية التصرف للأب أو لمن يقوم مقامه بعده فإن كانت هي وصية أبيه فلها أن تتصرف بسبب الوصاية لا بسبب الأمومة **﴿** قال **﴿** وكل قرعة وقعت بين الزوجين فالأم أحن بالولد ما لم تزوج وقد يتأتم هذا في النكاح إلا أن ترد حينئذ إن خفت بدار الحرب فهي ممنوعة من أن تخرج بولدها ولا حق لها في الحضانة وإن كانت في دار الاسلام فإنها تحبس وتجبر على الاسلام فلا يكون لها حق الحضانة إلا أن تنوب فإن نابت فهي أحن بالولد **﴿** قال **﴿** وإذا احتمت الفلانة فلا سبيل لأبيه عليه أن كان قد عقل وكان مأمونا عليه لأنه صار من أهل أن يلي على غيره فلا يولى عليه إلا أن يكون بخوفا عليه حينئذ يضمه الأب إلى نفسه لدفع الفتنة ولا نفقة له على أبيه إلا أن يتطوع وقد يتأتم فصول النفقة في النكاح والله أعلم بالصواب

### باب الخلع

**﴿** قال **﴿** وإذا اختلعت المرأة من زوجها فخلع جائز وخلع تطليقة بائنة عندنا وفي قول الشافعي رحمه الله هو فسخ وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد روى رجوعه إلى قول عامة الصحابة رضي الله عنهم استدلل الشافعي بقوله تعالى الطلاق مرتان إلى أن قال فلا جناح عليهما فيما اتفقت به إلى أن قال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فلو جعلنا الخلع طلاقا صارت التطليقات أربعا في سياق هذه الآية ولا يكون الطلاق أكثر من ثلاث ولأن النكاح عقد محتمل للفسخ حتى يفسخ بخيار عدم الكفائة وخيار العتق وخيار البلوغ عنكم فيجوز للفسخ بالتراضي أيضا وذلك بالخلع واعتبر هذه المعاوضة المحتملة للفسخ بالبيع والشرء في جواز فسخها بالتراضي **﴿** ولنا **﴿** ما روى عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم موقوفا عليهم ومرفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلع تطليقة بائنة والمعنى فيه



ان النكاح لا يحتمل الفسخ بعد تمامه ألا ترى أنه لا يفسخ بالهلاك قبل التسليم فان الملك  
الثابت به ضروري لا يظهر الا في حق الاستيفاء وقد قررنا هذا في النكاح وبيننا ان الفسخ  
بسبب عدم الكفاءة فسخ قبل التمام فكان في معنى الامتناع من الاتمام وكذلك في خيار  
البلوغ والعتق فاما الخلع يكون بعد تمام العقد والنكاح لا يحتمل الفسخ بعد تمامه ولكن  
يحتمل القطع في الحال فيجعل لفظ الخلع عبارة عن رفع العقد في الحال مجازا وذلك انما  
يكون بالطلاق ألا ترى أن الرجل يقول خلعت الخلف من رجل يريد به الفصل في الحال  
فاما الآية فقد ذكر الله تعالى التطليقة الثالثة بموض وبغير عوض وبهذا لا يصير الطلاق  
أربما وفائدة هذا الاختلاف أنه لو خالها بعد تطليقتين عندنا لا تحل له حتى تنكح زوجا  
غيره وعنده له أن يتزوجها وان نوى بالخلع ثلاث تطليقات فهي ثلاث لأنه بمنزلة ألفاظ  
الكناية وقد بينا ان نية الثلاث تسع هناك فكذلك في الخلع وان نوى اثنتين فهي واحدة  
بأية وعلى قول زفر رحمه الله تعالى اثنتان كما في لفظ الحرمة واللينونة وكذلك كل طلاق  
يجعل فهو بأن لان الزوج ملك البدل عليها فتصير هي بمقابلته أملاك لنفسها ولان غرضها  
من التزام البدل ان يتخلص من الزوج ولا يحصل ذلك الا بوقوع اللينونة فان قال الزوج لم  
أهن بالخلع طلاقا وقد أخذ عليه جملا لم يصدق في الحكم لانه أخذ الجمل على سبيل التملك  
ولا يملك ذلك الا بوقوع الطلاق عليها فكان ذلك أدل على قصده الطلاق من حال مذاكرة  
الطلاق ولكن فيما بينه وبين الله تعالى يسمه أن يقيم معها لان الله تعالى عالم بما في سره الا أنه  
لا يسمع المرأة ان تقيم معه لانها لا تعرف منه الا الظاهر كالتقاضى **وقال** والمبارأة بمنزلة الخلع  
في جميع ذلك لانه مشتق من البراءة وهو أدل على قطع الوصلة من الخلع واذا جعل الخلع  
تطليقة بأية فالمبارأة أولى وللمختلعة والمبارأة النفقة والسكنى ما دامت في العدة هكذا نقل  
عن علي رضي الله عنه وهذا لان النفقة لم تجب قبل مجيء وقتها فلا يتناولها الخلع والبراءة  
العامة وانما ينصرف مطلق اللفظ الى ما هو واجب **وقال** فان كان الزوج اشترط عليها  
البراءة من النفقة والسكنى فهو برىء من النفقة لانها أسقطت حقها ووجوب النفقة لها في  
العدة باعتبار حالة الفرقة حتى اذا كانت ممن لا تستحق النفقة عند ذلك لا تستحقه من بعد  
فيصح اسقاطها ولكن في ضمن الخلع تبعاله حتى لو أسقطت نفقتها بعد الخلع ببراءة الزوج  
عنها لا يصح ذلك لانها مقصودة بالاسقاط فلا يكون الا بعد وجوبها وهي تجب شيئا

فشيئاً بحسب المدقولا يصح إبراؤها عن السكنى في الخلع لأن عروجهما من بيت الزوج معصية  
 قالوا ولو أبرأته من مؤنة السكنى بأن سكنت في بيت نفسها أو التزمت مؤنة السكنى من مالها  
 صح ذلك مشروطاً في الخلع لأنه خالص حقها **وقال** **﴿** والخلع جائز عند السلطان وغيره لأنه  
 عقد يعتمد التراضي كسائر العقود وهو بمنزلة الطلاق بموض وللزوج ولاية إقاع الطلاق  
 ولها ولاية التزام الموض فلا معنى لاشتراط حضرة السلطان في هذا المقعد **وقال** **﴿** وإن قال  
 لا أمر أنه قد خالعتك أو بارأتك أو طلقتك بألف درهم فالتبطل إليها في مجلسها والحاصل أن  
 إيجاب الخلع من الزوج في المعنى تعليق الطلاق بشرط قبولها لأن الموض الذي من جانب  
 في هذا المقعد طلاق وهو محتمل للتعلق بالشرط ولهذا لا يبطل بقيامه عن المجلس ويصح  
 منه وإن كانت غائبة حتى إذا بلغها قبلت في مجلسها ثم وإن قامت من مجلسها قبل أن تقبل  
 بطل ذلك بمنزلة تعليق الطلاق بمشيئتها وتعليك الأمر منها لأنها تقدر على المشيئة في مجلسها  
 فيبطل بقيامها فكذلك تقدر على القبول قبل ذلك والذي من جانبها في الخلع التزام المال  
 فيكون بمنزلة البيع والشراء لا يحتمل التعليق بالشرط حتى إذا بدأت فقالت اخلعني أو بارئي  
 أو طلقني بألف درهم فإنه يبطل بقيامها عن المجلس قبل قبول الزوج وكذلك بقيام الزوج  
 عن المجلس قبل القبول كما يبطل إيجاب البيع بقيام أحدهما عن المجلس قبل قبول الآخر  
 وكذلك إن كان الزوج غائباً حين قالت هذه المقالة لا تتوقف على قبوله إذا بلغه كما  
 لا تتوقف إيجاب البيع على قبول المشتري إذا كان غائباً **وقال** **﴿** فإن قالت طلقني ثلاثاً بألف  
 درهم فطلقها واحدة فله ثلث الألف لأن حرف الباء يصحب الأبدال والأعواض والموض  
 ينقسم على الموض ففي لما التمس الثلث بألف فقد جعلت بأزاء كل تطليقة ثلث الألف  
 ثم فيما صنع الزوج منفعة لها لأنها رضيت بوجوب جميع الألف عليها بمقابلة التخلص من  
 زوجها فتكون أرضي بوجوب ثلث الألف عليها إذا تخلصت من زوجها وبالواحدة تتخلص  
 منه وهذا بخلاف مالو كان الزوج قال لها أنت طالق ثلاثاً بألف فقبلت واحدة لم يقع شيء  
 لأنه لو وقعت الواحدة لوقت بثلاث الألف والزوج ماضى بزوال ملكه عنها ما لم يجب  
 عليها جميع الألف وبخلاف مالو قال هذه طالق وهذه بألف فقبلت إحداها وقع الطلاق  
 عليها بنصف الألف لأن الزوج هناك راض بوقوع الفرقة بينه وبين إحداها إذا وجبت  
 عليها حصتها من المال فإن نكاح إحداها لا يتصل بنكاح الأخرى **وقال** **﴿** ولو طلقها ثلاثاً في

كلام متفرق في مجلس واحد في القياس يلزمها ثلث الالف لانها بانث بالاولى فلزمها ثلث الالف فهو باقاع الثانية والثالثة بعد ذلك لا يستوجب عليها عوضاً آخر وفي الاستحسان يقع عليها ثلاث تطبيقات بجميع الالف لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة ويجعلها ككلام واحد فكانه أوقع الثلاث عليها بكلام واحد فيلزمها جميع الالف **وقال** ولو كانت قالت له طلقني ثلاثاً على ألف درهم أو على أن لك على ألف درهم فطلقها واحدة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تنفع تطليقة رجعية وليس عليها شيء من الالف وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقع عليها تطليقة بأشدة بثلث الالف وحجتهما في ذلك أن الخلع من عقود المعاوضات وحرف على في المعاوضات لحرف الباء ألا ترى أنه لا فرق بين أن يقول بعت منك هذا المتاع بدرهم أو على درهم وكذلك لا فرق بين أن يقول أحمل هذا المتاع الى موضع كذا بدرهم أو على درهم فاذا كان عند حرف الباء تنوزع الالف على التطبيقات الثلاث فكذلك عند ذكر حرف على يدل عليه أنها لو قالت طلقني وفلانة على ألف درهم فطلقها وحدها كان عليها جميعها من المال بمنزلة ما لو التمسست بحرف الباء فكذلك هنا وهذا بخلاف ما قال في السير الكبير اذا صالح الامام أهل حصن على أن يؤمنهم ثلاث سنين على ألف درهم ثم بدا له بعد مضي السنة أن يبتذ اليهم يلزمه رد جميع المال ولو كان الصلح بحرف الباء يلزمه رد ثلثي المال لان اعطاء الامان ليس بعقد معاوضة وحرف على للشرط فجعله بمنزلة الباء مجاز يصار اليه لدلالة المعاوضة ولان غرضهم لا يحصل هناك فقصودهم أن يتحصنوا في هذه المدة ولا يتمكنوا من ذلك في بعض المدة فلذا حملنا حرف على على الشرط وهنا مقصودها يحصل باقاع الواحدة فكان محمولا على المعاوضة بمنزلة حرف الباء وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول حرف على للشرط حقيقة لانه حرف الالتزام ولا مقابلة بين اواقع وبين ما التزم بل بينهما مقابلة كما يكون بين الشرط والجزاء فكان معنى الشرط فيه حقيقة والتمسك بالحقيقة واجب حتى يقوم دليل المجاز والطلاق مما يحتمل التعليق بالشرط فلا حاجة الى العدول من الحقيقة الى المجاز فاذا كان محمولا على الحقيقة والشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابله جزء بجزء فائما شرطت لوجوب المال عليها ايقاع الثلاث فاذا لم يوقع لا يجب شيء من المال ولان لها في ذلك غرضاً صحيحاً وهو حصول البيئونة النليظة حتى لا تصير في وثاق نكاحه وأن أكرهها على ذلك فاعتبرنا معنى الشرط في ذلك

ليحصل مقصودها كما في مسئلة الامان وكما أن المال في الامان نادر فكذلك في الطلاق  
الغالب فيه الايقاع بنسب بدل وبهذا فارق البيع والاجارة لان معني الشرط هناك تعذر  
اعتباره فانه لا يحتمل التطبيق بالشرط فلماذا جعلنا حرف على بمعنى حرف الباء والدليل على  
أن حرف على لشرط قوله تعالى اني رسول من رب العالمين حقيق على أن لا أقول على الله  
الا الحق أى بشرط أن لا أقول وقال الله تعالى يبايئك على أن لا يشركن بالله شيئاً أى  
بشرط أن لا يشركن وهذا بخلاف قوله طلقنى وفلانة على كذا لانه لا غرض لها في طلاق  
فلانة لتجصل ذلك كالشرط منها ولها في اشتراط ايقاع الثلاث غرض صحيح كما بينا وان  
طلقها ثلاثاً في هذه المسئلة متفرقات في مجلس واحد فالالف لازمة عليها في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى قياساً واستحساناً لأن شيئاً من البذل لم يجب بايقاع الاولى والثانية والمجلس  
الواحد يجمع الكلمات المتفرقة وعندهما على القياس والاستحسان الذى يباي في حرف الباء  
﴿قال﴾ واذا طلق الرجل امرأته وهى في العدة بعد الخلع على جعل وقع الطلاق ولم يثبت الجعل  
وكذلك البائة بعد الخلع يعنى اذا قال لها أنت بائن ثم طلقها على جعل في العدة لأنها باعتبار  
قيام العدة محل للطلاق والطلاق يحمل تطبيقاً من الزوج بشرط القبول وقد قبلت ولا يجب  
عليها الجعل لان وجوب الجعل عليها باعتبار زول ملك الزوج عنها وذلك لا يحصل بعد البيئونة  
ولكن امتناع وجوب المقبول لا يمنع صحة القبول في حكم وقوع الطلاق كما لو خالها ببدل فاسد  
كالخمر واخزير ﴿قال﴾ وان قال لها بعد البيئونة خلعتك ينوى به الطلاق لم يقع لان هذا  
اللفظ بمنزلة لفظ البيئونة والحرمه وقد بينا ان ذلك لا يعمل في العدة بعد الفرة فكذلك لفظ  
الخلع ألا ترى ان الواقع بلفظ الخلع يكون بائناً وان لم يذكر البذل بمقابلته بخلاف الواقع  
بلفظ الطلاق ولو قال كل امرأة لى طالق لم تطلق هذه المباشرة الا أن يعينها فان عناها طلقت  
لانه أوقع بهذا اللفظ على كل امرأة هي مضافة اليه مطلقاً وهى المنكوحة فلها تضاف اليه  
ملكاً ويداً فاما المباشرة تضاف اليه يدا لملكاً فكانت مقيدة فلا تدخل تحت المطلق الا أن  
يعينها كما لو قال كل مملوك لى فهو حر لا يدخل المكاتب فيه الا أن يعينه ولا يقع شئ  
من الطلاق بعد انقضاء العدة لانه ليس له عليها ملك ولا يد وبدونها لا تكون محلاً لاضامة  
الطلاق اليها لان الايقاع تصرف منه على المحل فيستدعى ولايته على المحل ﴿قال﴾ وان  
طلقها على جعل بعد الطلاق الرجعى جاز ولزمها الجعل لان زوال الملك لا يحصل بهذا

الطلاق لان الطلاق الرجعي لا يزول ملك النكاح فانه يعتاض عن ملك قائم له فيصح كما  
قبل الطلاق الرجعي ﴿قال﴾ وخلع السكران وطلاته وعتاته وانع عندنا وفي أحد قولي  
الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع وهو اختيار الكرخي والطحاوي وقد نقل ذلك عن عثمان  
وهذا لانه ليس للسكران قصد صحيح والايقاع يعتمد القصد الصحيح ولهذا لا يصح من  
الصبي والمجنون ألا ترى أنه لو سكر من شرب البنج لم يقع طلاقه فكذلك اذا سكر من  
التبذد ولان غفلته عن نفسه فوق غفلة النائم فان النائم ينتبه اذا نه والسكران لا ينتبه ثم  
طلاق النائم لا يقع فطلاق السكران أولى ولا معنى لقول من يقول غفلته هنا بسبب  
المعصية وذلك سبب للتشديد عليه لا للتخفيف فان السكران لو ارتد لم تصح رده  
بالاتفاق ولا تقع الفقرة بينه وبين امرائه ولو اعتبر هذا المعنى لحكم بصحة رده وحجتنا  
مارويننا كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمعتوه ولان السكران مخاطب فاذا صادف  
تصرفه له نفذ كالصاحي ودليل الوصف قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى فان  
كان خطابا له في حال سكره فهو نص وان كان خطابا له قبل سكره فهو دليل على أنه  
مخاطب في حال سكره لانه لا يقال اذا جنت فلا تفعل كذا وهذا لان الخطاب انما  
يتوجه باعتدال الحال ولكنه امر باطن لا يوقف على حقيقته فيقام السبب الظاهر الدال  
عليه وهو البلوغ عن عقل مقامه تيسيراً وبالسكر لا ينعدم هذا المعنى فاذا ثبت انه مخاطب  
فلنا غفلته عن نفسه لما كانت بسبب هو معصية ولا يستحق به التخفيف لم يكن ذلك عذراً  
في المنع من نفوذ شيء من تصرفاته بعد ما قرر سببه لان بالسكر لا يزول عقله انما يمجز عن  
استعماله لقلبة السرور عليه بخلاف البنج فان غفلته ليست بسبب هو معصية وما يمتريه  
نوع مرض لا أن يكون سكر حقيقه فيكون بمنزلة الانماء وبخلاف النائم لان النوم يمنه  
من العمل فلا نعدام الايقاع نقول إنه لا يقع والسكر لا يمنه من العمل مع ان الغفلة بسبب  
النوم لم تكن عن معصية وهذا بخلاف الردة فان الركن فيها الاعتقاد والسكران غير معتقد  
لما يقول فلا يحكم برده لا نعدام ركنها لا للتخفيف عليه بعد تقرر السبب ﴿قال﴾  
وخلع المكره وطلاته وعتاته جائز عندنا وهو باطل عند الشافعي رحمه الله تعالى فتأثير  
الاكراه عنده في الناء عبارة للمكره كتأثير الصبي والمجنون وعندنا تأثير الاكراه في  
انعدام الرضا لا في اهدار القول حتى تنفذ تصرفات المكره ولكن ما يعتمد لزومه

تمام الرضا كالبيع والشراء لا يلزم منه وما لا يعتمد تمام الرضا كالنكاح والطلاق والمناق  
يلزم منه وحجته في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما  
استكرهوا عليه فهذا يقتضي أن عين ما أكره عليه تحكمه وأتمه يكون مرفوعاً عنه والمعنى  
فيه أن هذه فرقة يعتمد سببها القول فلا تصح من المكره كالردة وتأثيره أن القول إنما  
يتم شرعاً إذا صدر عن قصد صحيح وبسبب الإكراه ينعدم ذلك القصد لأن المكره  
يقصد دفع الشر عن نفسه لا عين ما تكلم به وهو مضطر إلى هذا القصد والاختيار أيضاً  
يفسد قصد شرعاً ألا ترى أنه لو أكره على الأفراد بالطلاق كان إقراره لنواً لهذا يقرره  
أن تأثير الإكراه المبيح للأقدام في جعل المكره آلة للمكره وإعدام الفعل من المكره كما  
في الإكراه على اتلاف المال فيجعل المكره آلة وبصير كأن المكره هو الذي تكلم بالايقاع  
فيكون لنواً ألا ترى أن حق إبقاء قدر الملك على المكره جعل كآلة حتى يكون المكره  
ضامناً قيمة عبده عندهم إذا أكرهه على أن يعتقه ويكون ضامناً نصف الصداق إذا  
أكرهه على الطلاق قبل الدخول فكذلك في إبقاء عين الملك عليه يجعل آلة له وحجته في  
ذلك ما روي أن امرأة كانت تبغض زوجها فوجدته نائمًا فأخذت شفرة وجلست على  
صدره ثم حركته فقالت لتطلقني ثلاثاً أو لا ذبححك فناشدها الله تعالى فأبت فطلقها ثلاثاً  
ثم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم  
لا يملولة في الطلاق واستكثر محمد بن الاستدلال بالآثار في أول كتاب الإكراه حتى  
روى عن عمر رضي الله عنه قال أربع مبهمات مقفلات ليس فيهن رد يد النكاح  
والطلاق والمناق والصدقة والمعنى فيه أنه مكلف أوقع الطلاق في محله فيقع كالتطاع وتفسير  
الوصف أن الإكراه لا يزيل الخطأ بما في غير ما أكره عليه فلا اشكال وفيما أكره عليه  
كذلك حتى تنوع عليه أفعاله فتارة يباح له الأقدام وتارة يقتض عليه كشرب الخمر وتارة  
يحرم عليه القتل والزنا وذلك لا يكون إلا باعتبار الخطأ وتأثيره أن انعقاد التصرف بوجود  
ركنه وعمله ولا ينعدم بسبب الإكراه ذلك إنما ينعدم الرضا به والرضا ليس بشرط لوقوع  
الطلاق ألا ترى أن الرضا باشتراط الخيار ينعدم ولا يمنع لزوم الطلاق فكذلك الإكراه  
وبسبب الإكراه لا ينعدم القصد الصحيح فإن المكره يقصد ما يشره ولكن لفعله وهو  
دفع الشر عن نفسه لا لعينه فهو كالمأزول يكون قاصداً التكلم بالطلاق ولكن للمبت لا لعينه

ثم المزل لا يمنع وقوع الطلاق فكذلك الاكراه والمكره اختيار صحيح لانه عرف الشرين  
فاختار أهونهما وهذا دليل صحة اختياره الا أنه لا يحكم بصحة رده لانها تبني على الاعتقاد  
وهو غير معتقد وفيما يخبر به عن اعتقاده مكره فذلك دليل ظاهر على أنه غير معتقد  
بخلاف المازل فانه مستخف بالدين والاستخفاف بالدين كفر وبخلاف الاقرار بالطلاق فانه  
خبر ممثل بين الصدق والكذب وقيام السبب على رأسه دليل على أنه كاذب والخبر به  
اذا كان كذبا فالأخبار عنه لا يصير صدقا ولا معنى لجعل المكره آلة للمكره هنالاه انما يجعل  
بالاكراه آلة فيما يصلح ان يكون فيه آلة لغيره دون ما يصلح ان يكون كذلك وفي التكلم لا يصلح  
أن يكون آلة لغيره اذ لا يتحقق تكلم المرء بلسان غيره فبقي مقصورا عليه ولكن في حكم  
الاتلاف يصلح أن يكون آلة لغيره فلهذا كان الضمان على المكره مع ان الخلاف ثابت  
في الاكراه بالجس وهذا النوع من الاكراه لا يجعل للمكره آلة للمكره والمراد بالحدث  
رفع الائم عن المكره لا رفع العين والحكم ألا ترى انه لو أكره ان يجامع ام امرأته وجب  
عليه الفسل وحرمت عليه امرأته بذلك ﴿قال﴾ وخلع الصبي وطلاقه باطل لانه ليس  
له قصد معتبر شرعا خصوصا فيما يضره وهذا لما بينا ان اعتبار القصد ينبنى على الخطاب  
والخطاب ينبنى على اعتدال الحال وكذلك فعل ابيه عليه في الطلاق باطل لان الولاية انما  
ثبتت على الصبي لمعنى النظر له ولتحقق الحاجة اليه وذلك لا يتحقق في الطلاق والتمتاق ﴿قال﴾  
والمعتوه والمنعم عليه من مرض بمنزلة الصبي في ذلك لا تعدم القصد الصحيح منهما  
﴿قال﴾ واذا اختلعت الصبية من زوجها الكبير فالطلاق واقع عليها لان الزوج من أهل  
الايقاع واليجاب الخلع تعليق الطلاق بشرط قبولها وقد تحقق القبول منها فيقع كالأول قال  
لها ان تكلمت فانت طالق فتكلمت ولكن لا يلزمها المال لان التزام المال من الصبية  
لا يصح خصوصا فيما لا منفعة لها فيه كالاتزام بالاقرار والكفالة وقد بينا ان وقوع الطلاق  
يعتمد القبول لا وجود المقبول وكذلك الامة اذا اختلعت من زوجها بغير اذن المولى فالطلاق  
واقع عليها ولا تؤاخذ بالمال الابد المتق لانها مخاطبة بصح التزامها في حق نفسها دون  
المولى فتؤاخذ به بعد العتق كما لو التزمت بالاقرار والكفالة وان فعلته باذن المولى سميت  
فيه لان التزامها المال باذن المولى صحيح في حق المولى فتؤاخذ به في الحال والمدة وأما  
الولد في ذلك سواء كالأمة الا انها لا تحتل البيع فتؤدي البدل من كسبها اذا التزمت

باذن المولى فأما للكتابة لا تؤخذ ببدل الخلع الا بعد المتق سواء اختلعت باذن المولى أو  
 بغير اذنه لان اذن المولى غير معتبر في الزام المال اياها ألا ترى أن المولى لا يملك أن يلزمها  
 المال ولا تأثير للكتابة في فك الحجر عن الزام المال بسبب الخلع فهذا تؤخذ به بعد المتق  
**وقال** وإذا وكل أحد الزوجين صديقاً أو ممتوها أو مملو كالبقيام مقامه بالخلع والاختلاع  
 جاز ذلك لان الوكيل بهذا المقدم سفير ممبر عن الموكل ولهؤلاء عبارة معتبرة حتى ينفذ  
 تصرفهم باذن المولى فينفذ العقد بمبارتهم أيضاً **وقال** وإذا خلع الرجل ابنته الصغيرة من  
 زوجها على صداقتها ولم يدخل بها فإن لم يضمن الأب فهو باطل لانه ليس له ولاية الزام المال  
 اياها بهذا السبب اذ لا منفعة لها فيه ولا يدخل في ملكها بمقابته شيء بخلاف مالو زوج  
 ابنة الصغير بماله فان ذلك العقد من مصالحه ويدخل في ملكه شيء مقوم بازاء ما يلزمه من  
 المال فان ضمن الأب المال جاز الخلع لأن الزوج يغرد بالايقاع واشترط القبول في  
 الخلع لاجل المال فاذا كان الأب هو الملتزم للمال بضمانه يتم الخلع كما لو خالع امرأته مع  
 أجنبي على مال وضمن الاجنبى من أصحابنا من يقول تأويل هذه المسئلة اذا خالها على مال  
 مثل الصداق فأما اذا خالها على الصداق فينبى أن لا يصح لانه عين ملكها وليس  
 للاب ولاية اخراج عين عن ملكها بغير عوض ولا معتبر بضمانه في ذلك ولكننا نقول وان  
 سعى الصداق في الخلع فائماً يتناول العقد مثله فضمان الاب اياه صحيح واسقاطه حقها في  
 نصف الصداق باطل فينرم الزوج لها نصف الصداق كما لو طلقها قبل الدخول وبرجع الزوج  
 على الاب بما يضمن من ذلك لأنه قد ضمن للزوج وان كان قد دخل بها فلها أن ترجع بجميع  
 مهرها على الزوج لان حقها في جميع المهر تأكد بالدخول فلا يملك الأب ابطال حقها عن  
 شيء منه ولكنها ترجع بالصداق على الزوج والزوج على الأب بحكم الضمان أو ترجع على الاب  
 بجميع الصداق هنا ونصف الصداق في الاول لان الاب يصير كالمعاوض مع الزوج بما  
 ضمنه للزوج مما لها عليه **وقال** ولو كانت كبيرة فان كان خلع الاب باذن البنت جاز  
 ذلك عليها وان كان بغير اذنها وقد ضمن الاب للزوج فالخلع جائز وترجع هي بالصداق  
 على زوجها ثم الزوج على الاب بحكم ضمانه لانه ليس له ولاية المعاوضة في مالها **وقال**  
 وكل خلع كان بجمل فامتنع وجوب الجمل اما لفساده كالحجر أو لان الملتزم لم يكن من أهله  
 كالصغيرة فالواقع به طلاق بأن لان لفظ الخلع ليس بصريح في الطلاق ولكنه يشبه



الفرقة كالينونة والحرمه وكل تطليقة أو تطليقتين بجمل أبطلت الجمل وأمضيت فيه الطلاق  
فالطلاق رجعي اذا كان قد دخل بها لان الوضوع بصريح لفظ الطلاق فلا يوجب اليئونة الا  
بموض ولم يجب الموض **وقال** ولو خلع ابنته الكبيرة بصدقتها وضمنه للزوج فبلغها فاجازت  
لم يضمن الاب شيئا لان اجازتها في الانتهاء كاذنها في الابتداء وكذلك لو خلعها بالنفقة وضمنها  
له بنير أمرها فان اجازت فلا شيء على الاب وان أبت فلها ان تتبع الزوج بالنفقة لانها حقها  
كالصداق فلا يعمل اسقاط الاب لحقها ويرجع الزوج على الاب بما ضمن له من ذلك  
وكذلك لو فصل هذا غير الاب من الاقارب والاجانب لانه لا ولاية للاب عليها في هذا التصرف  
فهو والاجنبي فيه سواء **وقال** واذا اختلعت بمال ودفعته اليه ثم أقامت البينة أنه طلقها ثلاثا  
قبل الخلع كان لها أن ترجع عليه بالمال لانه تبين بهذا ان اليئونة لم تحصل بما التزمت من المال  
فلا يكون التزامها صحيحا وقد اسما على الخلع لا ينتميان اقامة هذه البينة لان دعواها في قبول البينة  
على الطلاق ليس بشرط فالتناقض منها لا يمنع قبول البينة وكذلك لو أقامت البينة على حرمة  
بنسب أو رضاع أو مصاهرة **وقال** واذا طالت المرأة الخلعى ولك الف درهم أو قالت طلقني  
ولك الف درهم ففعل وقح الطلاق ولم يجب المال عليها عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف  
ومحمد رحمهم الله يجب المال لوجهين أحدهما ان الواو وان كان للعطف حقيقة فقد يستعمل بمعنى  
الباء مجازا كما في القسم فان قوله والله كقوله بالله فقولها ولك الف بمنزلة قولها طلقني بألف  
أو بمعنى طلاق بألف وانما حملناه على هذا المجاز لمعنى المعاوضة لان الخلع معاوضة وفي  
المعاوضات لا يعطف أحد الموضين على الآخر انما يلصق أحدهما بالآخر الا ترى انه لو  
قال احمل هذا المتاع الى بيتي ولك درهم كان هذا وقوله أحمله بدرهم سواء حتى  
يجب المال اذا حمله ولان هذا الواو بمعنى واو الحال كقول المولى لعبده اذ إلى الفواوات حر  
وقول النازي للمحصور افتح الباب وأنت آمن وقد بينا فيما سبق ان الواو قد تكون للحال كما  
في قوله انت طالق وانت مريضة واذا كانت للحال كانت هي ملتزمة المال له حال ايقاع  
الطلاق عليها وذلك لا يكون الا عوضا وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الواو للعطف حقيقة  
والحمل على الحقيقة واجب حتى يقوم الدليل على المجاز وباعتبار العطف تبين أن الالف  
ليس بموض عن الطلاق ولا وجه لحملها على الباء أو واو الحال لمعنى المعاوضة لان المال في  
الطلاق نادر والمتاد فيه الايقاع بنير عوض بخلاف الاجارة فالموض فيه أصل لا تصح

الاجارة بدونه وبخلاف قوله أد الى الفا وأنت حر لان أول كلامه هناك غير مفيد شرعا  
 الا بآخره فانه يصير به تعليقاً للفق بآداء المال وهنا أول الكلام ان صدر من الزوج بان  
 قال أنت طالق وعليك ألف درهم كان ايقاعاً مفيداً بدون آخره فلا حاجة الى أن يجعله  
 على الحال وان صدر منها فهو التماس مفيد أيضاً فلماذا لا يحمل على واو الحال بل هو بمعنى  
 المطف فعتاء ولك ألف درهم في بيتك أو بمعنى الابتداء فيكون وعداً منها اياه بالمال  
 والموايد لا يتعلق بها القزوم ولان أدني ما يكون في الباب أن يكون حرف الواو محتملاً  
 لجميع ما ذكرنا فالل بالشك لا يجب **وقال** وإذا قالت طلقني ولك ألف درهم فقال أنت  
 طالق على هذه الالف التي سميت فمند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الطلاق واقع  
 والمال عليها قبلت أولم تقبل لانها بالكلام الاول ملزمة للمال عند ما بقي وعند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى بالكلام الاول لم تكن ملزمة للمال بقي ايقاع الزوج عليها بمال ابتداءً فان قبلت وقع الطلاق  
 ولزمها المال وان لم تقبل لا يقع عليها شيء ولو قالت طلقني ثلاثاً على أن لك على ألف درهم  
 فطلقها ثلاثاً لزمها المال لانها صرحت بحرف على وهو لا التزام المال ولو كان طلقها اثنتين قبل  
 هذا فقالت طلقني ثلاثاً على أن لك ألفاً فطلقها واحدة لزمها الالف لان الالف بازاء ما يصح فيه  
 التماسها من الزوج وذلك ايقاع مابلس بواقع وهي التطليقة الثالثة فأما ايقاع ماهو واقع  
 لا يتحقق فكان تكلمها به لغواً غير معتد به ولانها التزمت المال لحصول الدينونة الفليظة لها  
 وقدم ذلك بايقاع الثالثة **وقال** وإذا قال الرجل طلقتك أمس بألف درهم أو على ألف درهم  
 فلم تقبلي وقالت قد قبلت فالتقول قول الزوج مع يمينه لان ايجاب الطلاق بمال تعليق بقبولها  
 فالزوج أقر بالتعليق وأنكر وجود الشرط فكان القول قوله كما لو علق بدخولها فقالت قد  
 دخلت وأنكر الزوج ذلك وهذا بخلاف البيع اذ قال قد بعت منك هذا العبد أمس بألف  
 درهم فلم تقبل وقال المشتري قد قبلت فالتقول قول المشتري لان البيع عقد مما وضه لا ينقذ الا  
 بايجاب وقبول فإقراره بالبيع يكون إقراراً بقبول المشتري فلا يعمل رجوعه عن الاقرار بعد  
 ذلك فأما ايجاب الطلاق بمال يكون تصرفاً عند الايقاع وهو التعليق بمنزلة المين ولهذا لا يبطل  
 بقيامه قبل قبولها فلم يكن هو مقراً بالايقاع أصلاً فجعلنا القول قوله مع يمينه لهذا **وقال**  
 وإذا قال لها قد طلقتك واحدة بألف درهم وقبلت وقالت هي امما سألتك أن تطلقني ثلاثاً  
 بألف درهم وانما طلقتي واحدة فانما لك ثلث الالف فالتقول قولها مع يمينها لانها اتفعا على

وقوع الواحدة عليها وانما تنازما في المال فهو يدعى الزيادة عليها وهي شكر فاقول قولها وكذلك لو قالت سألتك أن تطلقني بمائة درهم وقال الزوج بل بألف فاقول قولها لما بينا أن الاختلاف في مقدار المال الواجب عليها فإن أقاما البيئتين فاليئنة بينة الزوج لانه يثبت الزيادة بينته في حقه واليئنة للآثبات فتترجح بالزيادة فيه وكذلك لو قالت خلعتني بغير شيء وقال الزوج بل بألف فاقول قولها واليئنة بينة الزوج لما قلنا **وقال** وإذا انفقا على أنها سألت أن يطلقها ثلاثا بألف درهم فقالت طلقتي واحدة وقال الزوج طلقتك ثلاثا فاقول قول الزوج ان كان في ذلك المجلس لانه أخبر بما يملك انشاءه وقد بينا أنه لو طلقها ثلاثا متفرقات في المجلس يلزمها الالف فلا تتمكن التهمة في خبره **وقال** ألا ترى أنه لو قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق حصلت له جميع الالف فإن كانا قد اقرقا من ذلك المجلس لزمها الطلاق ان كانت في العدة لافترار الزوج بوقوع الطلاق عليها وهو مالك للإيقاع ولا يكون عليها الا ثلث الالف لانه في حق المال منهم في خبره فانه يخبر بما يملك انشاءه فكان القول قولها مع يمينها وعليه آيات الزيادة باليئنة **وقال** وإذا قالت المرأة سألتك أن تطلقني ثلاثا على ألف درهم فطلقتي واحدة ولا شيء لك وقال هو بل سألتني واحدة على ألف وقد طلقتكها فاقول في ذلك قول المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليها لانها شكر وجوب المال بناء على ما تقدم اذا قالت طلقني ثلاثا على ألف درهم فطلقها واحدة لا يجب عليها شيء عند أبي حنيفة رحمه الله وان قالت سألتك أن تطلقني ثلاثا بألف درهم فلم تطلقني في ذلك المجلس وقال الزوج قد طلقتك ثلاثا في ذلك المجلس فالثلاث واقعات عليها لافترار الزوج بها والقول في المال قولها مع يمينها إما لانكارها وجوب المال أو لانكارها الزيادة على الثلاث ان أقرت أنه طلقها واحدة في ذلك المجلس وان قالت سألتك أن تطلقني انا وصاحبتي فلانة على ألف درهم فطلقتي وحدي وقال الزوج طلقتهما معك وقد اقرقا من ذلك المجلس فاقول قول المرأة وعليها حصتها من الالف لان الاختلاف بينهما في مقدار ما عليها من المال والزوج يخبر بما يملك انشاءه في حق المال ولكن الطلاق واقع على الاخرى باقرار الزوج لانه ينفرد بالإيقاع عليها وكذلك ان قالت لم تطلقني ولا صاحبتني في ذلك المجلس فاقول قولها مع يمينها لانكارها أصل المال وعلى الزوج ان يثبت المال باليئنة ولكن الطلاق واقع عليها باقرار الزوج **وقال** وإذا خلع الرجل امرأته على ألف درهم فإن

الالف تنقسم على مهرهما الذي تزوجهما عليهما لانه سمي الالف بمقابلة شيئين ومقتضى هذه  
 التسمية الانقسام باعتبار القيمة كما لو اشترى عشرين بألف درهم الا أن البضع عند خروجه  
 من ملك الزوج غير متقوم فوجب المصير الى أقرب الاشياء اليه وذلك المهر الذي تزوجها  
 عليه ألا ترى أن في الكتابة الفاسدة على المبد قيمة نفسه بمد ما يقتضى لأن ما هو الموقوف عليه  
 هو ملك اليد والمكاسب ليست بمنقومة فيصار الى قيمة أقرب الاشياء اليه وهو الرقبة ثم الاصل  
 في الخلع ان النشوز اذا كان من الزوج فلا يحل له ان يأخذ منها شيئاً بازاء الطلاق لقوله تعالى وان  
 أردتم استبدال زوج مكان زوج الى ان قال فلا تأخذوا منه شيئاً وان كان النشوز من قبلها فله  
 أن يأخذ منها بالخلع مقدار ماساق اليها من الصداق لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اتفقت به  
 ولو أراد أن يأخذ منها زيادة على ماساق اليها فذلك مكروه في رواية الطلاق وفي الجامع الصغير  
 يقول لا بأس بذلك وجه هذه الرواية ما روى ان جميلة بنت سلول زوجها الله تعالى كانت  
 تحت ثابت بن قيس رحمه الله تعالى فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لا أعيب  
 على ثابت بن قيس في دين ولا خلق ولكني أخشى الكفر في الاسلام لشدة بغضي  
 اياه فقال صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديثه فقالت نعم وزيادة فقال صلوات الله  
 عليه وسلم أما الزيادة فلا وروى انه قال لثابت أخلصها بالحديقة ولا تزدد ولانه لا يملكها شيئاً  
 انما يرفع المقد فيحل له ان يأخذ منها قدر ماساق اليها بالمقد ولا يحل له الزيادة على  
 ذلك ووجه رواية الجامع الصغير ما روى ان امرأة ناشرة اتى بها عمر رضي الله عنه فحبسها  
 في مزبلة ثلاثة أيام ثم دعاها وقال كيف وجدت مييتك فقالت مامضت على ليال هن أفر  
 لعيني من هذه الليالي لاني لم أره فقال عمر رضي الله عنه وهل يكون النشوز الا هكذا  
 إخلصها ولو بقرطها وعن ابن عمر رضي الله عنه ان مولاة اختلت بكل شيء لها فلم يصب ذلك  
 عليها وعن ابن عباس رضي الله عنه لو اختلت بكل شيء لأجزت ذلك وهذا لان جواز  
 أخذ المال هنا بطريق الزوج لها عن النشوز ولهذا لا يحل اذا كان النشوز من الزوج وهذا  
 لا يختص بما ساق اليها من المهر دون غيره فاما في الحكم الخلع صحيح والمال واجب في جميع  
 الفصول عندنا وعند ثقات القياس لا يجب المال اذا كان النشوز من الزوج ولا يجب الزيادة اذا كان  
 النشوز منها لقوله تعالى ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً الى أن قال تلك حدود  
 الله فلا تمتدوها وقال ابن جريج يعني في الزيادة والاعتداء يكون ظلماً والمال لا يجب بالظلم ولكننا

نستدل بما رويناه من الآثار وتأويل الآية في الحل والحرمه لافي منع وجوب أصل المال  
﴿قال﴾ وإذا قالت المرأة زوجها ان طلقني ثلاثاً فلك على ألف درهم فقال نعم سأطلقك فلا  
شيء له حتى يفعل لانها التزمت المال بمقابلة الإيقاع دون الوعد فان فعل ذلك في المجلس فله  
الالف وان لم يفعل في المجلس فلا شيء له والطلاق واقع لان الذي من جهتها التزام المال بمنزلة  
إيجاب البيع لا يتوقف على ما وراء المجلس ولكن يبطل بالتقيام عن المجلس قبل الإيقاع  
فاذا وقع الطلاق بعد ذلك مطلقاً وقع الطلاق لان الزوج ينفرد به وكلاهما وان كان شرطاً في  
الصورة ففي المسمى التزام الموضع لان التزام المال لا يحتمل التعليل بالشرط فهو نظير قوله ان  
عملت لي هذا العمل فلك على ألف درهم يكون التزاماً للموضع بطريق الاجارة ﴿قال﴾ ولو قال  
لها أنت طالق ثلاثاً اذا أعطيتني ألفاً أو متى أعطيتني ألفاً فهي اسرأته على حالها حتى تعطيه ذلك  
لانه علق الطلاق بشرط اعطاء المال فلا يقع بدونه ومتى أعطته في المجلس أو بعده فالطلاق واقع  
عليها لان اذا ومتى للوقت فمضى قوله اذا أعطيتني في الوقت الذي تعطيني وليس للزوج أن  
يمتنع منه اذا أنه به لانه يجبر على القبول ولكن اذا وضعت بين يديه طلقت وهو استحسان  
وفي القياس لا تطلق حتى يقبله الزوج وهو قول زفر رحمه الله تعالى وأصله في المتناق اذا قال  
لبعد اذا أدبت الي ألفاً فأنته حروجه القياس أن الحالف لا يجبر على إيجاد الشرط ووجه  
الاستحسان ان كلامه تعليل بالشرط وصورة وإيجاب للطلاق بموضع معنى حتى اذا قبل المال كان  
الواقع بان تأولو وجده زيوفاً كان له أن يرد ويستبدل وهذا حكم المعاوضة والملتزم للموضع اذا  
خلى بين صاحبه وبين المال يصير قابضاً باعتبار الشرط قلنا لا حاجة الى قبولها في المجلس وباعتبار  
المعاوضة قلنا اذا وضعت المال بين يديه طلقت وليس لها ان ترجع بشيء منه لانها أدت المال  
عوضاً عن الطلاق وقد سلم لها ﴿قال﴾ ولو كان قال لها ان جئتني بالف درهم فأنت طالق  
فان جاءت به في ذلك المجلس وقع الطلاق وان تفرقا قبل ان تأتية به بطل هذا القول لان  
كلام الزوج تعليل بالشرط فيتم به من غير حاجة الى قبولها ولكنها تتمكن من اداء المال  
في المجلس بقيامها قبل الاداء يكون مبطلا بمنزلة قوله ان شئت فأنت طالق وهما سواء في  
المعنى الا ان ذلك تعليل الأمر منها بغير عوض وهذا تعليل الأمر منها بموضع فكما  
يبطل هناك بقيامها عن المجلس قبل المشيئة يبطل هنا بقيامها قبل الاداء ﴿قال﴾ وان قال  
لها أنت طالق على أن تعطيني ألف درهم أو على ألف درهم فهو سواء فان قبلت في ذلك

المجلس وقع الطلاق عليها والمال دين عليها تؤخذ به لان كلام الزوج ايجاب للطلاق يحمل وليس بتعليق بشرط الاعطاء بمنزلة من يقول لنفريه بمت منك هذا المبد على ألف درهم أو على أن تعطني ألف درهم يكون ايجاباً لا تعليقاً فاذا وجد القبول في المجلس وقع الطلاق ووجب المال عليها بخلاف قوله ان جئتني أو اذا أعطيتني فان هناك قد صرح بالتعليق بالشرط فما لم يوجد الشرط لا يقع الطلاق والدليل على الفرق ان هناك لو كان لها على الزوج ألف فاتفقا على جعل الالف قصاصاً بما عليه لا يقع الطلاق وهنا يصير قصاصاً بالدين الذي لها عليه وقد يجوز أن يثبت الحكم بالقبول مع التصريح بالاعطاء قال الله تعالى حتى يطموا الجزية عن يد وبالقبول يثبت حكم الذمة فاذا ثبت ان الحكم هنا يتعلق بقبول المال يشترط القبول منها في المجلس فاذا لم تقبل حتى قامت فهو باطل وفيما تقدم لما كان الاعطاء شرطاً فبجمله قصاصاً بما عليه لا يصير الشرط موجوداً قبل الاعطاء والمقاصة بين دينين واجبين ففي قوله اذا أعطيتني المال المال غير واجب عليها فلا يصير قصاصاً وفي قوله انت طالق على أن تعطيني المال يجب عليها بالقبول فيصير قصاصاً فاذا لم يصير قصاصاً في قوله اذا أعطيتني فرضي الزوج ان يوقع عليها طلاقاً مستقبلاً بالالف التي لها عليه فذلك جائز اذا قبلت وكان هذامنه لها ايجاباً مبتدأ قال **﴿** وان كان للرجل امرأتان فسلأته أن يطلقهما على ألف أو بألف فطلق احدهما ثم المطلقة حصتها من الالف أما في حرف الباء فلاهما جعلتا الألف بدلا من طلاقها فاذا طلق احدهما فليها حصتها وكذلك في حرف على لانه لا منفعة لها في طلاق الضرة حتى يحصل شرطاً ولان أكثر ما في الباب ان كل واحدة منهما التزمت حصتها من الالف بشرط أن يطلق صاحبها واذا أبي كان هذا شرطاً فاسداً الا أن الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح فان طلق الاخرى في ذلك المجلس أيضاً لزمتهما حصتهما من المال فان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة فكان هذا ومالو طلقها بكلام واحد سواء وان اقرت قوا قبل ان يطلق واحدة منهما بطل ايجابهما بالافتراق فاذا طلقهما بعد ذلك كان الطلاق واقفاً بنفي بدل **﴿** قال **﴿** واذا ادعت المرأة الخلع وأنكره الزوج فأقامت شاهدين شهد احدهما بالخلع بأن والآخر بأن وخمسة فالشهادة باطلة لانها تدعي احد الامرين لا محالة فتكون مكذبة للشاهد الآخر ولأن الخلع في جانبها قياس البيع وشهود البيع اذا اختلفوا في جنس الثمن أو في مقداره بطلت الشهادة فكذلك هنا اذا اختلفا في جنس

الجمل كالعرض والبيع أو كالمرض والدراهم فالشهادة باطلة لأن كل واحد منهما شهد بالطلاق  
 لمؤخر آخر ولا يمكن إيجاب واحد من المومنين عليها فلو حكم بالطلاق لحكم بالطلاق  
 بنير عوض وقد اتفقا أن الزوج ما أوقع الطلاق بنير عوض ﴿ قال ﴾ ولو كان الزوج هو  
 المدهي للخلع والبراءة منكورة فشهد أحد الشاهدين بألف والآخر بألف وخمسمائة فإن كان  
 الزوج يدعي ألفاً وخمسمائة جازت شهادتهما على الألف لأن الطلاق قد وقع بإقرار الزوج بقي منه  
 دعوي المال ومن ادعى على غيره ألفاً وخمسمائة فشهد له شاهدان شهد أحدهما بألف والآخر  
 بألف وخمسمائة تقبل شهادتهما على الألف لاتفاق الشاهدين عليها لفظاً ومعنى فإن ادعى الزوج  
 الألف لم تجز شهادتهما لأن الزوج قد كذب أحد شاهديه وهو الذي شهد بألف وخمسمائة  
 والمدهي إذا كذب شاهده بطلت شهادته له والطلاق واقع بإقراره وكذلك إذا اختلفا في  
 جنس الجمل لأن الزوج مكذب لأحدهما لا محالة فلا بد أن يدعى أحد الجنسين فإن شهد أحدهما  
 بألف والآخر بخمسمائة فنمداً أبي حنيفة لا تقبل شهادتهما لاختلافهما لفظاً وعندهما تقبل  
 على الخمسمائة إذا ادعى الزوج الألف لاتفاقهما على مقدار الخمسمائة معني وقد يتناهزا فيما سبق  
 ثم الأصل بمدة هذا في باب الخلع أن البدل في الخلع بمنزلة الصداق في النكاح فإنه مال يلزمه  
 لا بمقابلة مال وقد بينا حكم الصداق في النكاح فالخلع بقياسه إلا في فصول يذكر الفرق بينهما  
 فيها حتى إذا اختلفت على دار فلا شفعة للشفع فيها وإن اشترط أن يرد عليها ألفاً مع ذلك ففي  
 وجوب الشفعة في حصة الألف خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه كما في الصداق وليس في جمل  
 الخلع خيار الرؤية ولا رد بسبب يسير كما في الصداق ﴿ قال ﴾ وإذا اختلفت بما في بيتها من  
 شيء فهو جائز وكلما يكون في بيتها في تلك الساعة فهو له لأن بالإشارة إلى المحل تنقطع المنازعة  
 بينهما بسبب الجهالة وإن لم يكن فيه شيء فلا شيء له عليها لأنها لم تفر الزوج بتسمية الشيء فإنه  
 يطلق على ما لا قيمة له فلهذا لا يلزمها شيء وفي هذا الفصل في النكاح يجب مهر المثل ولكن  
 باعتبار أن تسمية الشيء للمهر الزوج فكانه تزوجها على غير مهر فلها مهر مثلها وهما يصير كأنه  
 خلها بنير شيء فلا شيء عليها وهذا لأن البضع عند دخوله في ملك الزوج متقوم بمهر المثل  
 ولا قيمة للبضع عند خروجه عن ملكه ﴿ قال ﴾ وإذا اختلفت على ما في بيتها من متاع فله ما فيه  
 فإن لم يكن فيه شيء رجع عليها بالمهر الذي أخذت منه لأنها غرت بتسمية المتاع فإنه اسم لما يكون  
 متقوماً بمتاعها فإذا لم يوجد في البيت شيء كان مروراً من جهتها وللمرور دفع الضرر عن

نفسه بالرجوع على النار ولا يمكن إثبات الرجوع بقيمة المتاع لكونه مجهول الجنس والقدر ولا  
 بقيمة البضع لانه عند الخروج من ملك الزوج غير متقوم فانه لا يملكها شيئاً انما يسقط حقه  
 عنها فكان أولى الاشياء ماساق اليها من الصداق فان التردد يدفع عنه بالرجوع بذلك **وقال**  
 وان قالت اخلني على ما في يدي من دراهم فان كانت في يدها ثلاثة دراهم أو أكثر فله ذلك  
 وان لم يكن في يدها شيء فله ثلاثة دراهم لانها سمت جميع الدراهم وأدنى الجمع المنفق عليه  
 ثلاثة وليس لأقصاء نهاية فأوجبنا الأدنى وفي الصداق في هذا الفصل لها مهر مثلها لأن  
 هناك الزوج يملك عليها ما هو متقوم فلها أن لا ترضى بالأدنى وفي معاوضة المتقوم بالمتقوم  
 يجب النظر من الجانبين وفي تعيين الأدنى ترك النظر لها فلهذا أوجبنا مهر المثل وهنا الزوج  
 لا يملكها شيئاً متقوماً فيتمين أدنى الجمع لكونه متيقناً ولانها لما كانت تلزم لا بموض متقوم  
 كان هذا في حقها قياس الاقرار والوصية ومن أمر نفسه بدراهم أو أوصى له بدراهم  
 يلزمه ثلاثة وان كان في يدها درهمان تؤمر باتمام ثلاثة دراهم له لانها فيها التزمت ذكر  
 لفظ الجمع وفي المتن معنى الجمع وليس بجمع مطلق فان التثنية غير الجمع **وقال** قيل قد ذكرت  
 في كلامها حرف من وهو للتبويض والدهرمان بمعنى الجمع فينبغي أن لا يلزمها الا ما في  
 يدها كما قال في الجامع اذا قال ان كان ما في يدي من الدراهم الا ثلاثة فعنده حروفي يده  
 أربعة دراهم كان حاشاً **وقلتنا** نعم حرف من قد يكون للتبويض وقد يكون صلة كما في قوله  
 تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد فني كل موضع يصح  
 الكلام بدون حرف من كان حرف من فيه صلة لتصحيح الكلام كما في مسألة الخلع فانها  
 لو قالت اخلني على ما في يدي دراهم كان الكلام مختلاً وحرف من صلة لتصحيح الكلام  
 ويبقى منها لفظ الجمع فلذا يلزمها ثلاثة دراهم والدانير والفلوس في هذا قياس الدراهم **وقال**  
 وان اختلفت منه بما في نخلها من ثمرة وليس فيها شيء فله المهر الذي أعطاها لانها غرت  
 بتسمية الثمرة وهو اسم لال متقوم وان اختلفت منه بما يثمر نخلها العام فهو جائز فان أثمرت  
 فله ذلك وان لم يثمر شيئاً فلا شيء له في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم رجع فقال يرجع  
 عليها بما أعطاها من المهر أثمرت أو لم يثمر ولا شيء له من الثمرة وهو قول محمد رحمه الله  
 تعالى وجه قوله الاول انها لم تفره بشيء ولكنها أوجبت له ما يثمر نخلها العام فكان هذا  
 بمنزلة الايجاب بطريق الوصية ومن أوصى بما يثمر نخله العام فان أثمرت فهي للموصى له



وان لم يثمر فلا شيء له فهذا مثله وجه قوله الآخر أنها تلزم بدل اخلع عوضا وان لم يكن  
بمقابلته ما هو متقوم والمثار المدومة لا تصلح عوضا في شيء من العقود فيجب مجرد تسمية  
ما هو متقوم منتفع به وذلك بمنزلة الفرور منها وذلك ثبت حق الرجوع بما أعطاهما وهذا  
لأن الفرور ثابت هنا معنى لما تمذر تسليم المسمى له شرعا فهو بمنزلة ما لو وجد الفرور منها  
صورة بأن سمى للمتاع الذي في يدها وليس في يدها متاع فيرجع عليها بما أعطاهما ﴿قال﴾  
وان اختلفت منه بما في بطن جارتها أو على مافي بطون غنمها فهو جائز وله مافي بطونها  
بخلاف الصداق فإن في مسئلته يجب مهر المثل لها لان مافي البطن ليس بمال متقوم في  
الحال ولكن باعتبار المال هو مال بعد الانفصال إلا أن أحد الموضين في باب النكاح لا يحتمل  
التعليق بالشرط فكذلك الموض الآخر ولا يمكن تصحيح التسمية في الحال لان المسمى  
ليس بمال ولا باعتبار المال لانه في معنى الاضافة أو التعليق بالانفصال فكان لها مهر مثلها  
واما في اخلع أحد الموضين وهو الطلاق يحتمل الاضافة والتعليق بالشرط فكذلك الموض  
الآخر وأمكن تصحيح تسمية مافي البطن باعتبار المال وهو ما بعد الانفصال واذا ضمت  
التسمية فله المسمى وان لم يكن في بطونها شيء فلا شيء له لانها ما غرته فافي البطن قد يكون  
مالا متقوما وقد يكون غير ذلك من دبح أو ولد ميت والرجوع عليها بما أعطي بحكم الفرور  
وما وجد في بطونها بعد اخلع فهو للمرأة لانها سميت الموجود في البطن عند اخلع فلا يتناول  
ما يحدث بعد ذلك بل الحادث تمام ملكها فيكون لها ﴿قال﴾ وان اختلفت منه بحكمه أو  
أو بحكمها أو بحكم أجني فهو جائز كما في الصداق الا أن هناك الميار مهر المثل وهنا الميار  
ما أعطاهما فان اختلفت بحكمه فحكم الزوج عليها بمقدار ما أعطاهما أو بأقل فذلك صحيح لانه  
مستقط بعض حقه وان حكم بأكثر من ذلك لم يلزمها الزيادة الا أن ترصى به وان كان  
بحكمها فان حكمت بما أعطاهما الزوج أو أكثر جاز لان تصرفا على نفسها بالتزام الزيادة صحيح  
وان حكمت بأقل من ذلك لم يثبت التقصان الا أن يرضى الزوج بذلك لان حكمها بذلك  
على الزوج وان كان بحكم أجني فله ما أعطاهما لان الاجني ان حكم بأقل من ذلك فهو  
متصرف على الزوج باسقاط بعض حقه وان حكم بأكثر من ذلك فهو متصرف عليها بالتزام  
الزيادة فلا ينفذ بدون رضاها ﴿قال﴾ وان اختلفت منه على خادم بغير عينها فهو جائز وله  
خادم وسط أو قيمته أيهما أتت به أجبر على القبول كما في الصداق ﴿قال﴾ وان اختلفت منه

بما تكتسب العام من ماله أو بما ترثه أو بما تزوج عليه أو بما تحمل جارتها أو غنمها فيما  
يستقبل كان له المهر الذي أعطاهما في جميع ذلك لأن المسمى لا يصلح عوضاً في شيء من  
التقود أما لانه على خطر الوجود لا يدري أيكون أم لا أو لانه مجهول الجنس والصفة والتقدير  
فلا يصح التزامه في الخلع أيضاً ولكنها غرة بتسمية المال فيلزمها رد ماساق اليها بسبب  
الفرور وكذلك ما تحمل جارتها أو نعمها من ولد لا يصح تملكه من الغير بشيء من اسباب  
التملك الوصية وغيرها فيه سواء فيلزمها رد المقبوض بسبب الفرور قال في ذلك ان  
اختلفت على أن تزوجه امرأة وغيره عنه فالخلع جائز والشرط باطل للجهالة المستتمة في  
المسمى ولكن الفرور يتمكن لتسمية الامهال فعلها رد العوض وان اختلفت منه على  
موصوف من المكمل أو الموزون أو النبات فهو جائز كما في الصداق وان اختلفت منه على  
ثوب أو على دار فالتسمية فاسدة للجهالة المستتمة كما في الصداق وله المهر الذي أعطاهما  
بسبب الفرور وكذلك ان اختلفت منه بدابة للجهالة المستتمة فان اسم الدابة يتناول أجناساً  
مختلفة فله المهر الذي أعطاهما وان اختلفت منه بشيء معروف مسمى ولها عليه مهر وقد  
دخل بها أو لم يدخل بها لزمها ما سمت له ولا شيء لها مما سعى على الزوج من مهر في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى لها أن ترجع عليه  
بالمهر ان كان قد دخل بها وينصف المهر ان لم يدخل بها وكذلك لو كانت أخذت المهر ثم  
خله اقبل الدخول على شيء مسمى فليس للزوج أن يرجع عليها بشيء من المهر في قول أبي  
حنيفة وفي قول محمد وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى يرجع عليها بنصف المهر وان كان العقد  
بينهما بلفظة المبرأة فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى في المبرأة الجواب كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الحاصل أن الخلع  
والمبرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى توجبان براءة كل واحد منهما عن صاحبه من الحقوق  
الواجبة بالنكاح حتى لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء بعد ذلك وعند محمد لا توجبان  
إلا المسمى في العقد وفيما سوى ذلك من حقوق النكاح يحمل كالفرقة بغير جمل بالطلاق  
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الخلع الجواب كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي المبرأة  
الجواب كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وجه قول محمد رضي الله عنه ان هذا طلاق بموض  
فيجب به العوض المسمى ولا يسقط شيء من الحقوق الواجبة كالمهر كان بلفظ الطلاق وهذا

لانه لا تأثير لعقد المعاوضة إلا في استحقاق الموضع المسي به والدليل عليه أنه لو كان لأحدهما على الآخر دين واجب بسبب آخر أو عين في يده لا يسقط شيء من ذلك بالخلع والمبارأة فكذلك الحقوق الواجبة عليه بالنكاح والدليل عليه أن نفقة عدتها لا تسقط وهي من الحقوق الواجبة بالنكاح فكذلك المهر بل أولى لأن النفقة أضعف وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول المقصود بهذا العقد لا يتم إلا باسقاط الحقوق الواجبة بالنكاح فلا تمام هذا المقصود يتعدي حكم هذا العقد إلى الحقوق الواجبة بالنكاح لكل واحد منهما وهذا لأن الخلع إنما يكون عند النشوز وسبب النشوز الوصلة التي بينهما بسبب النكاح فتمام انقطاع المنازعة والنشوز إنما يكون باسقاط ما وجب باعتبار تلك الوصلة وفي لفظهما ما يدل عليه فإن المبارأة مشتقة من البراءة والخلع من الخلع وهو الاتزاع يقول الرجل خلعت الخلف من الرجل إذا قطعت ما بينهما من الوصل من كل وجه فأما إذا كان العقد بلفظ الطلاق فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يسقط الحقوق الواجبة أيضاً بالنكاح لاتمام المقصود وفي ظاهر الرواية ليس في لفظ الطلاق ما يدل على اسقاط الحقوق الواجبة بالنكاح فلهذا لا تسقط فأما سائر الديون فوجوبها ما كان بسبب وصلة النكاح والنشوز والمنازعة لم يتحقق فيه فلهذا لا يسقط وأما نفقة المدة فهي غير واجبة عند الخلع إنما تجب شيئاً فشيئاً والخلع والمبارأة سقاط ما هو واجب بحكم النكاح في الحال وأبو يوسف رحمه الله تعالى أخذ في المبارأة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لتحقيق معنى البراءة وفي الخلع أخذ بقول محمد رحمه الله تعالى لأنه ليس فيه معنى البراءة عن الحقوق الواجبة فجعل لفظ الخلع بمنزلة لفظ الطلاق وعلى هذا الأصل لو كان مهرها ألف درهم فاختلفت منه قبل الدخول على مائة درهم من مهرها فليس لها أن ترجع على الزوج بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولها ترجع عليه بأربعمائة ولو كانت قبضت الألف ثم اختلفت بمائة درهم منها لم يكن للزوج غير المائة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجع عليها إلى تمام النصف وكذلك لو كان المهر عبداً بمئتين في يدها فاختلفت منه بمائة درهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع عليها بشيء من المبد وعندهما يرجع عليها بنصف المبد ولو تزوجها على ألف درهم فوهبت له النصف وقبضت النصف ثم اختلفت منه بشيء مجهول كالثوب ونحوه فإنه يرجع عليها بما دفع إليها من المهر لا بالالف التي كان أصل العقد بها لأن ثبوت حق الرجوع عند الغرور لدفع

الضرر عن الزوج وذلك يتم اذا رجع بما ساق اليها ولو كانت وهبت جميع المهر لزوجها لم يرجع الزوج عليها بشئ لان الرجوع بحكم قبضها ولم يقبض شيئا والرجوع لدفع الضرر عن الزوج والضرر مندفع هنا حين سلم له جميع المهر بالمبة **وقال** واذا اختلت من زوجها بعد بينته فأت قبل أن يسلمه فليها قيمته له كما في الصداق لان السبب الموجب للتسليم لم ينسخ بهلاكه فان تبين ان المبد كان مات قبل الخلع فانما يرجع عليها بالمهر الذي أخذت منه لانها غرته بتسمية المبد وان كان حيا فاستحق فليها قيمته لانه تصدق تسليمه مع بقاء السبب الموجب للتسليم له وان ظهر انه كان حرا فليها المهر الذي أخذت منه في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وفي قول أبي يوسف رضي الله عنه عليها قيمته أن لو كان عبدا وهذا والصداق سواء **وقال** وان اختلت منه بما لا يحل كالخمر والخنزير والميتة لم يكن له عليها شيء لان المسمى ليس بمال متقوم في حق المسلمين فلا يتمكن النور منها بهذه التسمية فصارت هذه التسمية وجودها كعدمها وبهذا فارق الصداق فان تسمية الخمر هناك وجودها كعدمها ولكن بدون التسمية يجب مهر المثل هناك ولا يجب هنا شيء وان غرته فقالت اختلع منك بهذا الخلع فاذا هو خمر فليها أن ترد المهر للأخذ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى عليها مثل ذلك الكيل من خل وسط وهذا والصداق سواء **وقال** واذا تزوجها على ألف درهم ثم اختلت منه بمال مؤجل فهو جائز اذا كان الأجل معلوما لان الخلع عقد معاوضة فيصح اشتراط الاجل المعلوم في بدله كسائر الموضات وان كان الاجل مجهولا جهالة مستتمة مثل الميسرة أو موت فلان أو قدوم فلان فالسأل عليها حال لان الأجل اسم زمان منتظر ولم يصر مذكورا بذكر هذه الألفاظ لجواز ان يتصل موت فلان أو قدومه والميسرة بالمقدف في هذا شرطا فاسدا والخلع لا يبطل به فكان المال حالا عليها وان كان الى الاعطاء أو الى الدياس أو النيروز أو المهرجان فالسأل الى ذلك الأجل لانها ذكرها في المقد ما هو أجل وهو الزمان الذي هو منتظر فان وقت الشتاء ليس بزمان الحصاد والدياس يقين ولكن في آخره بعض الجهالة من حيث أنه قد يتقدم اذا تعجل الحر ويتأخر اذا تطاول البرد ولكن هذا القدر لا يمنع صحة الأجل خصوصا في المقد المبني على التوسع كالكفالة والخلع بنى على التوسع فتثبت فيه هذه الآجال فان ذهبت التلة في ذلك العام فلم يكن حصاد ولا جزاء فالأجل الى مثل ذلك الوقت

الذي يكون فيه في مثل ذلك البلد وكذلك المطاء لان ذكر المطاء كان على سبيل الكناية عن وقته فلا معتبر بوجود حقيقته ووقته معروف عند الناس في كل موضع فاذا جاء ذلك الوقت وجب تسليم المال وبدل الخلع اذا كان ديناً فهو في حكم أخذ الرهن والكفيل به بمنزلة الصداق حتى اذا هلك هلك بما فيه وكان هو أميناً في الفضل **قال** **﴿** وان خلعها على وصيف بغير عينه فان جاءت بقيمته أجبر على قبوله كما في الصداق وان صالحها من الوصيف على دراهم مما يكال او يوزن أو المروض أو الحيوان من غير صفته فهو جائز بعد ان يكون يداً بيد كما في الصداق وهذا لانه اذا لم يكن مقبوضاً كان ديناً بدين وذلك حرام **﴿** قال **﴿** واذا اختلفت في مرضها بمهرها الذي كان لها على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه ومن المهر ان كان يخرج من ثلث مالها مهر وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها والحاصل انه اذا اختلفت في مرضها فبدل الخلع معتبر من ثلث مالها عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى من جميع المال واعتبر الخلع بالنكاح فان المريض لو تزوج امرأة بصداق مثلها اعتبر من جميع ماله لان ذلك من حوائجه وكذلك المريضة اذا اختلفت لان ذلك من حوائجها لتخلص به من أذى الزوج ولكننا نقول البضع عند دخوله في ملك الزوج متقوم وعند الخروج لا يتقوم حتى ان للاب أن يزوج ابنه امرأة بماله وليس له أن يخالع ابنته من زوجها بمالها والخاص ليس من أصول حوائجها فكان بدل الخلع بمنزلة الوصية منها للزوج فيعتبر من الثلث ون عليه القصاص اذا صالح في مرضه على الدية عندنا يعتبر من جميع ماله لانه يحتاج اليه لحياء نفسه فكان ذلك من أصول حوائجه بخلاف بدل الخلع وعند زفر رحمه الله تعالى يعتبر هنا من الثلث بخلاف الخلع لان القصاص عقوبة فلا يتنازع عنه بالمال حقيقة فيكون التزام المال بمعنى الصلة المبتدأة والمملوك بالنكاح مما يتنازع عنه بالمال باعتبار الاصل وما يسلم للزوج هنا يصلح أن يكون عوضاً يعتبر من جميع مالها اذا عرفنا هذا فنقول اذا ماتت قبل انقضاء العدة فسبب ميراثه باق ببقاء العدة ويجوز أن يكون قصدها بهذا الخلع ايصال المنفعة المالية الى الزوج ولكن هذه التهمة في الزيادة على قدر ميراثه فأما في الاقل فلا تهمة فلهذا كان له الاقل من ميراثه ومما سمت له واذا ماتت بعد انقضاء العدة فليس بينهما سبب التوارث عند موتها فيكون له جميع المسمى من الثلث بمنزلة

مالو أو وصت له أو أقرت له بشئ بعد ما طلقها ثلاثاً وإن كان لم يدخل بها فاختلعت منه في مرضها بمهرها فنقول أما نصف المهر فقد سقط عن الزوج بالطلاق قبل الدخول لا من جهتها والنصف الباقي له من ثلث مالها لأن ذلك القدر بمنزلة الوصية منها له وليس بينهما سبب التوارث إذا كان الطلاق قبل الدخول فلا معنى لاعتبار الأقل وكذلك إن كانت اختلعت منه بأكثر من مهرها فنصف المهر سقط بالطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث مالها فإن برئت من مرضها فله جميع المسمى بمنزلة مالو خالها في صحتها (وقال) وإن اختلعت وهي صحيحة والزوج مريض فالخلع جائز بالمسمى قل أو أكثر لأنه لو طلقها بنير عوض كان صحيحاً فالموضع القليل أولى ولا ميراث لها منه لأن الفرقة إنما وقعت بتبطلها نكاحه طلقها بسؤالها (وقال) وإن تبرع أجنبي في مرضه باختلاعها من الزوج بمال ضمنه للزوج فهو جائز من ثمة إذا مات من ذلك المرض لأن الأجنبي ألزم المال في مرضه من غير عوض حصل له فكان معتبراً من ثمة وإن كان الزوج مريضاً حين فعل الأجنبي هذا بنير رضاها فلها الميراث إذا مات الزوج قبل انقضاء عدتها لأن الفرقة وقعت بنير رضاها فيكون الزوج قاراً في حقها (وقال) وإذا وكل رجل رجلاً أن يخلع امرأته فقام الوكيل من مجلسه قبل أن يخلعها فهو على وكالته لأن مطلق التوكيل لا يتوقف بالجلس كما في سائر العقود وهذا لأن المطلوب من الوكيل تحصيل مقصود الموكل والجلس وما بعده في هذا سواء وهذا بخلاف مالو قال لها أمرك يدك لأن ذلك تمليك الأمر منها وجواب التمليك يقتصر على المجلس وهذا إجابة له مناب نفسه في عقد الخلع فيصير نائباً عنه مالم يوزله كما لو قال له طلقها (وقال) وإذا وكل رجلين بالخلع فخلع أحدهما لم يجز لأن الخلع عقد معاوضة يحتاج فيه إلى الرأي والتدبير وهو إنما رضى برأى المثني ورأى الواحد لا يكون كراي المثني فلا يحصل مقصوده إذا انفرد أحدهما به كما في البيع بخلاف مالو قال طلقها فخلع أحدهما جاز لأن إيقاع الطلاق مجرد عبارة لا يحتاج فيه إلى الرأي والتدبير وعبارة الواحد وعبارة المثني سواء وما هو مقصود الزوج يحصل بإيقاع أحدهما (وقال) وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً على عهدي هذا إن شئت فقلت من مجلسها قبل أن تنشاء فهي امرأته ولا يقع الطلاق في هذا إلا بقبولها لأن العبد المسمى ملك الزوج فكان ذكره والسكوت عنه سواء فيبقى قوله أنت طالق ثلاثاً إن شئت فإذا قامت قبيل أن تنشاء خرج الأمر من

بدها فلا يقع عليها شيء لان المشيئة منها لم توجد ولانه اوقع الطلاق بموض فلا يقع  
 بوجود القبول وان لم يجب الموض ولا منفعة فيه لأحدهما كما لو طلقها على خمر أو ميتة  
 لا يقع الطلاق الا بقبولها وان كان لا يجب عليها شيء بعد القبول وان قبلت في المجلس  
 وقع الطلاق عليها لوجود القبول ولانها لما قبلت فقد شابت والعبد عبد الزوج على حاله  
 لان ملكه لا يكون عوضاً عن ملكه ولا شيء له عليها لانها لم تنره وان قال أنت طالق ان  
 شئت على عبدك الذي في يدي فإن قبلت وقع الطلاق عليها وله العبد لان ملكها يصلح  
 عوضاً عن الطلاق سواء كان في يدها أو في يد الزوج فان استحق العبد فله قيمته  
 لان التسليم بالمقد صار مستحقاً عليها وقد بطل فيزوج بالاستحقاق من الاصل  
 والسبب الموجب تسليم قائم فليها قيمته له ﴿ قال ﴾ وان طلقها على ما في يده قبلت  
 فاذا في يده جوهرة لها فهي له وان لم تكن علمت بذلك لانها هي التي أضرت بنفسها حين  
 قبلت الخلع قبل أن تعلم ما في يده ولو اشترى منها بهذه الصفة كان جائزاً ولا خيار لها  
 فالخلع أولى وان لم يكن في يده شيء فالطلاق رجعي ولا شيء له عليها لانها لم تنره وصرح  
 الطلاق لا يوجب اليئونة الا بموض ﴿ قال ﴾ وان اختلعت منه ببعد حلال الدم فقتل عنده  
 بقصاص رجع عليها بقيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بمنزلة الاستحقاق عنده  
 على ما بينه في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى وكذلك لو كان وجب قطع يده فقطع عند  
 الزوج رده وأخذ قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بمنزلة العيب الفاحش يكون  
 في بدها بالعبد وعندهما عيب القطع في حكم الحادث عند الزوج فيمنعه من رد العبد عليها  
 وموضع بيان هذه المسئلة في كتاب البيوع ﴿ قال ﴾ ولو خلعها على عبد نصراني أو أمة لها زوج  
 أو عبد له امرأة ولم تمله ذلك لم يرجع عليها بشيء فان هذا بمنزلة العيب اليسير لان نقصان  
 المالة يقل بهذه الاسباب وبدل الخلع لا يرد بالعيب اليسير كالصدق ﴿ قال ﴾ وان اختلعت  
 ومهرها ألف درهم على عبد على ان زادها ألف درهم فاستحق العبد من يده رجع عليها بالالف  
 ونصف قيمة العبد لان المرأة بذلت العبد بأزاء شئيين الالف التي قبضت والخلع وهما سواء  
 فاقسم العبد نصفين نصفه بيع من الزوج بالالف فعند الاستحقاق يرجع بثمنه المدفوع  
 ونصفه بدل الخلع فعند الاستحقاق يرجع بقيمته فلها رجع عليها بالالف ونصف قيمة  
 العبد وكذلك لو كان أعطاهما مكان الالف خادماً قيمته ألف أخذ الخادم ونصف قيمة العبد

لان نصف المبد كان بيعاً له بالغادم والاستحقاق يبطل البيع فيرجع بالغادم والنصف الآخر  
 من المبد كان جملاً فيرجع بقيمته عند الاستحقاق ﴿قال﴾ وان غلما على ان أعطته درهما  
 قد نظر اليه في يدها فاذا هوزيف أوستوق فلما ان يأخذ منها جيداً لان مطلق تسمية الدرهم  
 يتناول الجياد فكان له ان يرد الزيف والسوق ويطلبها بما استحق من المقد ﴿قال﴾ وليس  
 هذا بمنزلة الميب في المبد يريد به ان المبد لا يرد بالميب اليسير في الخلع والدرهم ترد بميب  
 الزيافة وإن كان ذلك ميباً يسيراً لان الخلع ما تعلق بتلك الدرهم بمينها وانما تعلق بدرهم جياد  
 في ذمتها حتى ان لها ان تمنع ذلك الدرهم وتمطيه آخر فكان له ان يطلبها بما استحق بالمقد  
 ولانه بالرد هنا يستفيد شيئاً وهو الرجوع بالجيد بخلاف المبد فان المبد تعلق بمينه فلا يستفيد  
 شيئاً برده بميب يسير لانه يرجع بقيمته ولا فرق بين قيمته صحيحاً وبين عينه مع الميب  
 اليسير ﴿قال﴾ ولو اختلفت منه على ثوب في يدها أصفر فقلت هو عروى فاذا هو مصبوغ  
 كان له ثوب هروى وسط لان المسمى اذا لم يكن من جنس المشار اليه فالمقد يتعلق بالمسمى  
 ولهذا لا يجوز البيع في مثله لانه يتعلق بالمسمى وهو معدوم فكذلك بالخلع يتعلق بالمسمى  
 وهو ثوب هروى والخلع على مثله صحيح وينصرف الى الوسط كما في الصداق ﴿قال﴾  
 واذا تزوج المريض امرأة مريضة على الف درهم ودفعها اليها ولا مال له غيرها ومهر مثلها  
 مائة درهم فاختلفت بها منه قبل ان يدخل بها ثم ماتت من ذلك المرض ولا مال لها غيرها  
 ثم مات الزوج بمدها من ذلك المرض فلورثة المرأة من هذه الألف مائتا درهم وخمسة  
 وسبعون درهما ولورثة الزوج سبعمائة وخمسة وعشرون درهما وهذه المسألة تنبئ على أصول  
 أحدها ان المريض اذا تزوج امرأة على أكثر من صداق مثلها فالزيادة على صداق المثل  
 بمنزلة الوصية في الاعتبار من الثلث ومقدار صداق مثلها لا يمتد من الثلث والثاني ان  
 المريضة اذا اختلفت من زوجها بمال يكون معتبراً من ثلث مالها والثالث أن الطلاق قبل  
 الدخول يسقط نصف الصداق عن الزوج شرعاً ثم وجه تخريج المسئلة أن في مقدار مهر  
 مثلها وهو المائة لا وصية من الزوج لها وقد عاد بالطلاق قبل الدخول نصفه اليه بقي لها  
 خمسون وقد أوصت بذلك للزوج حين اختلفت منه به فاتمما يسلم للزوج ثلث ذلك وهو  
 ستة عشر وثلثان فيكون حاصل مال الزوج تسعمائة وستة وستين وثلثين وقد حاباها بأربعمائة  
 وخمسين في أصل النكاح لان المحاباة كانت تسعمائة ولكن بالطلاق قبل الدخول عاد الى الزوج



نصفها فبقيت الحباة بأربعمائة وخسين وذلك أكثر من ثلث ماله فتعتبر حباة من الثلث فكان ينبغي أن يسلم لها ثلث هذا المقدار إلا أنه قال أنه نفذ وصيته في ثلاثة أثمان هذا المقدار لانا لو نفذنا في ثلثها رجع ثلث ذلك الى ورة الزوج بالغلغ فيزداد ما لهم وتجب الزيادة في تنفيذ الوصية لها بحسبه فلا يزال يدور هكذا فقطع الدور قال نفذ وصيته في ثلاثة أثمانه وطريق معرفة ذلك بالسهم انك تحتاج الى مال يقسم ثلثه أثلاثا وأعل ذلك تسعة فكان ينبغي أن يجعل مال الزوج على تسعة أسهم وتنفذ وصيته في ثلثه إلا أن سهمان هذه الثلاثة يمود الى الورثة بالغلغ وصية منها له فيصير في يد ورة الزوج سبعة أسهم وحاجتهم الى ستة وهذا السهم الزائد هو الدائر الذي يسمى الى الفساد فالسبيل طرح هذا السهم من قبل من خرج الدور من قبله وهو معنى قول أبي حنيفة سهم الدور ساقط وانما ظهر هذا الدور من جانب الورثة زيادة حقهم فطرح من أصل حقهم سهما فيبقى حقهم في خمسة وحق المرأة في ثلاثة فيكون ثمانية فلهذا جعلنا مال الزوج على ثمانية ثم نفذنا وصية لها في ثلاثة ويمود سهم من هذه الثلاثة الى ورثة بالغلغ فيحصل للورثة ستة وقد نفذنا الوصية في ثلثه فيستقيم الثلث والثلثان ثم وجه التخرج من حيث الدراهم ان مال الزوج تسعمائة وستة وستون وثلثان فاذا قسمت ذلك اثمانا فكل ثمن من ذلك مائة وعشرون وخمسة أسداس فثلاثة أثمانه تكون ثمانية وأثنين وستين ونصف نفذ الوصية في الابتداء في هذا المقدار يبقى للورثة ستمائة وأربعة وسدس ثم يمود اليهم من جهتها مائة وعشرون وخمسة أسداس فيكون جملة ذلك سبعمائة وخمسة وعشرين وقد نفذنا الوصية في ثمانية وأثنين وستين ونصف فيستقيم الثلث والثلثان وحصل للورثة المرأة في الابتداء ثلاثة وثلثون وثلث وبالوصية مائتان واحد وأربعون وثلثان فيكون جملة ذلك مائتين وخمسة وربعين باستقام التخرج وهذه المسألة بأخواتها تود في كتاب العتق - المرض - فوحر تخرج سائر الطرق الى ذلك الموضوع والله أعلم بالصواب

### باب المشيئة في الطلاق

وقال رجل قال لامرأته ان شئت فأن طالق فذلك لا يملكها لأنه علق الوقوع بمشيئها وذلك من عمل قلبها بمنزلة اختياره . . . انعتت الصحابة رضوان الله عليهم

ان للمخيرة الخيار مادامت في مجلسها فكذلك يثبت هذا الحكم فيها هو في معناه وهو المشيئة  
وهذا لان الرأي الذي يوجب الزوج لها معتبر بما يثبت لها من الخيار شرطا وهو خيار المتعة  
وذلك بتوتم بمجلسها غير انها ان شئت هنا فهي طالق تطلق رجعية لان الوقوع بلفظ  
الزوج وقد أتى بصريح الطلاق وان قامت قبل ان تشاء فهي اسرته ولا مشيئة لها بعد ذلك  
لا تقطاع مجلسها بالقيام ولو وجد دليل الاعراض عما فوض اليها من المشيئة وكذلك ان اخذت  
في عمل آخر يعرف انه قطع لما كان فيه من ذكر الطلاق لان الاعراض عن المشيئة يتحقق باشتغالها  
بعمل آخر كما يتحقق بقيامها وقيام الزوج من ذلك المجلس لا يبطل مشيئتها لان قيامه دليل  
الرجوع فيكون كصريح الرجوع ولو رجع مما قال كان رجوعه باطلا بخلاف قيامها فانه دليل  
الرد ولو ردت المشيئة صح منها وبه فارق البيع فان الموجب لو قام عن المجلس قبل قبول الآخر  
يبطل ايجابه فكذلك يبطل بقيامه وكذلك لو قال ان احييت أو هويت أو رضيت أو أردت  
مات طالق لان هذه الالفاظ في المعنى تتقارب فانه تعليق للوقوع باختيارها ولان هذه  
المتاقي لا تارة كمشيئتها فيتحقق منها في المجلس ولو قال طلق نفسك ان شئت أو احييت  
أو هويت أو رضيت أو أردت فهو كذلك الا ان هنا ما لم تقل طلقت نفسي لا يقع  
لان قوله طلق نفسك تعليق الامر منها وقد علمه بالمشيئة اذا قالت شئت صار الامر في  
يدها لو جرد الشرط فلا يقع ما لم توقع وهو كقوله أنت طالق ايقاع وقد علقه بالمشيئة  
فاذا قالت شئت يتنجز وان قال ان كنت تحيينني أو تبغضينني فانت طالق أو ما أشبه هذا  
من الكلام الذي لا يطلع على ما في قلبها غيرها فانها في المجلس والوقوف فيه قولها  
استعانة بالقياس لا يقبل قولها اذا أنكر الزوج لانها تدعى شرط الطلاق وذلك  
نهما كمرى نفس الطلاق ولكنه من حسن نكاح لا طريق له الى هذه  
الشرط الا من جهة فلا بد من قبلة لما به لان الحجة بحسب المركز كل فصر ولما  
علق الزوج الطلاق بما في قلبه مع علمه انه لا فقلات ان قوله صار الطلاق مع  
اخبار افكائه قال ان اخرجني أنك تحيينني وقد أخبرت بذلك انما فقلات ان قوله صار الطلاق مع  
ما به ما في قلبه ليسيرا منه اما لهدار انما تارة بالمجلس لا إخبار يتحقق المجلس  
كشيتها واختيارها ولو نال لها طلق نفسك ولم يذكر ذنب سيئة فذنب منزلة للمشيئة لما  
في ذلك مادة المجلس انه تعليق للايقاع منها وجواب التعليل يقتضيه المجلس بخلاف ال

قال لا جنبي طلق امرأتى فان ذلك توكيل والتوكيل لا يتوقف بالجلس وفي جانبها ليس بتوكيل فانها لا تكون وكيلة ولا رسولا في الإيقاع على نفسها فبقي تملكيا للأمر منها فان طلقت نفسها ثلاثا وقال الزوج أردت ثلاثا فهي طالق ثلاثا لان قوله طلقت نفسك تفويض ولهذا جعلناه تملكيا للأمر منها على معنى أنه فوض اليها ما كان اليه والتفويض يحتمل معنى العموم والخصوص فنية الثلاث فيه نية العموم وبمد ما صادت الثلاث مفوضة اليها يكون إيقاعها الثلاث كإيقاع الزوج ولو قال أردت واحدة لم يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة وعندهما يقع عليها واحدة وكذلك لو قال طلقت نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقع عليها واحدة وان قال لها طلقت نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين وقع ذلك بالاتفاق هما يقولان أوقعت ما فوض اليها وزادت على ذلك لان الواحدة موجودة في الثلاث فهو كما لو قالت طلقت نفسي واحدة وواحدة وواحدة وكما لو قال لها طلقت نفسك فطلقت نفسها وضرتها وكما لو قال لبعده أعنت نفسك فأعتق نفسه وصاحبه أو قال لا جنبي بيع عبدي هذا فباعه مع عبد آخر والدليل على وجود الواحدة في الثلاث ان الثلاث أحاد مجتمعة ألا ترى انه لو قال لها طلقت نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة يقع وانما يصح إيقاعها اذا كان ما أوقعت موجودا فبما فوض اليها توضيحه انه لو قال لها طلقت نفسك فقالت انت نفسي يقع عليها تطليقة رجعية وبما زادت من صفة الينونة لا تنعدم الموافقة في أصل الطلاق فكذلك اذا أوقعت الثلاث لان موجب الثلاث الينونة الغليظة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أنت بغير ما فوض اليها فكانت مبتدئة فيتوقف إيقاعها على اجازة الزوج كما لو قال لها طلقت نفسك فطلعت ضررتها وبيان الوصف ان الثلاث غير الواحدة وقد قررنا هذا في مسألة الشهادة فيما سبق بخلاف ما لو قالت واحدة وواحدة وواحدة لانها بالكلام الاول تكون ممثلة لما فوض وفي الكلام بالثانية والثالثة تكون مبتدئة وكذلك أن أوقعت على نفسها وضرتها (فان قيل) فكذلك هنا بقولها طلقت نفسي تكون ممثلة لو اقتصر على فائما تكون مبتدئة في قولها ثلاثا فتلغو هذه الزيادة (قلنا) الطلاق متى قرن بالعدد فالوقوف بالعدد لا يلفظ الطلاق ولهذا قال لغير المدخول بها انت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا ولو مات بعد قوله طالق قبل قوله ثلاثا لم يقع شيء فاذا كانت مبتدئة في كلمة الإيقاع لم يقع عليها شيء بدون اجازته وبه فارق صفة الينونة لان قولها

أثبتت نفسى أى طلقت نفسى تطليقة بائنة وأصل الطلاق إنما يقع بقولها طلقت نفسى لا بذكر صفة الينونة وهي في ذلك ممثلة أمره وهذا بخلاف ما لو قال لها طالق نفسك ثلاثاً فطلقت نفسها واحدة لأن الثلاث غير الواحدة ولكن من ضرورة صيرورة الأمر في يدها في الثلاث وقوع الواحدة بإيقاعها فإنها بعض ما صار مملوكاً لها فأعما ينفذ باعتبار أنها تصرفت فيما ملكت وهنا إنما صارت الواحدة في يدها وليس من ضرورته صيرورة الثلاث في يدها فهي في إيقاع الثلاث غير متصرفة فيما تملك ولا ممثلة أمره توضيحه أن المخاطب متى زاد على حرف الجواب كان مبتدئاً كما لو قال تعالَ فنجد مى فقال ان تعديت اليوم فعبده كذا كان مبتدئاً حتى لو رجع الى بيته فنجدى حنت لأنه زاد على حرف الجواب ومتى نقص لا يكون مبتدئاً والمخاطبة بالواحدة اذا أوقعت الثلاث فقد زادت على حرف الجواب والمخاطبة بالثلاث اذا أوقعت الواحدة لم تزد على حرف الجواب فهذا اقتراف يقرره أنه اذا فوض الثلاث اليها فأوقعت واحدة فهي تقدر على إيقاع الثانية والثالثة في المجلس ولو فعلت كانت ممثلة لعمالة فبتركها إيقاع الثانية والثالثة لا تخرج من أن تكون ممثلة في الأولى بخلاف ما اذا أوقعت الثلاث وقد أمرها بالواحدة لأن هناك لا تقدر على الامتثال بمد هذا لاشتغالها بنير ما أمرها به **وقال** ﴿ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً ان شئت فقالت قد شئت واحدة أو اثنتين فهذا باطل لأن قوله ان شئت أى ان شئت الثلاث فإن هذا اللفظ غير مفهوم المعنى بنفسه فلا بد من أن يجعل بناء على ما سبق واذا جعلناه بناءً يتبين أنه جعل الشرط مشيئتها الثلاث فلا يتم الشرط بمشيئتها الواحدة ولو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت اثنتين أو ثلاثاً لم يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه لم توجد مشيئتها الواحدة فإن الثلاثة غير الواحدة وعندهما تقع واحدة لأنها قد شئت الواحدة وزيادة وهذا بناء على الفصل الأول **وقال** ﴿ولو قال لها انت طالق ثلاثاً ان شئت فقالت قد شئت واحدة واحدة وواحدة وقع عليها ثلاث تطليقات دخل بها أو لم يدخل بها لأن تمام الشرط بآخر كلامها فما لم يتم الشرط لا ينزل الجزاء فهذا وقع الثلاث عند تمام الشرط جملة سواء دخل بها أو لم يدخل بها ولو ان الكلام للمعطوف بمضه على بعض يتوقف أوله على آخره وبآخره تحقق منها مشيئة الثلاث فكأنها قالت شئت ثلاثاً ولو قالت شئت واحدة وسكنت ثم قالت شئت واحدة وواحدة لم يقع عليها شيء لأن كلامها تفرق بسكوتها وهي

في الكلام الاول شأت غير ما جعله الزوج شرطا لان الشرط مشيتها الثلاث وقد شأت  
الواحدة واشتغالها بمشيئة أخرى يكون ردًا للمشيئة التي جعلها الزوج شرطا فكان هذا بمنزلة  
قولها لا أشأ ولو قالت ذلك لم يكن لها مشيئة بعده فكذلك هنا بخلاف الاول فان كلامها  
موصول هناك وبناؤه بين انه ایجاد للشرط لارد للمشيئة ولو قالت قد شئت ان شاء  
أبي كان هذا باطلا لان الشرط مشيتها وما أنت به انما حلفت مشيتها بمشيئة أبيها والتعلق  
غير التنفيذ ألا ترى ان المفوض اليها تقييد الطلاق لا تملك التعلق ثم اشتغالها بالتعلق بمنزلة  
قيامها في خروج الامر من يدها فلا مشيئة لها بعد ذلك وان كانت في المجلس ولو قال لها اذا  
شئت فانت طالق أو متى شئت كان لها ان تشأ في المجلس وبعد القيام من المجلس متى شأت مرة  
واحدة لان كلمة اذا ومتى لوقت فكانه قال أي وقت شئت فيكون موجب هذا الحرف يمدى  
للمشيئة الى ما بعد المجلس من الاوقات لا التكرار فكان لها المشيئة مرة واحدة في أي  
وقت شأت وكذلك قوله اذا شئت أو متى شئت ولو قال لها أنت طالق كلما شئت  
كان لها ذلك أبدا كلما شأت مرة بعد أخرى حتى يقع عليها ثلاث تطليقات لان كلمة كلما  
تقتضي التكرار وان شأت مرة واحدة وصارت طالقا واحدة وانقضت عدتها ثم تزوجها  
كان لها المشيئة أيضا لبقاء بعض التطليقات المملوكة له ولو شأت ثلاث مرات ثم تزوجها  
بعد زوج فلا مشيئة لها لان كلامه انما يتناول التطليقات المملوكة ولم يبق منها شيء بعد وقوع  
الثلاث وفي هذا خلاف زفر وقد بيناه ولو أنها شأت مرتين ووقع عليها تطليقتان وانقضت  
عدتها فزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم عادت اليه تعود بثلاث في قول أبي حنيفة  
رأى يوسف رحمه الله تعالى ولها المشيئة في ذلك كله مرة بعد مرة لبقاء شيء من  
التطليقات المملوكة له وقد قررنا هذا الفرق فيما سبق أنه اذا بقي شيء مما تناوله عقده واستفاد  
من جنسه يمتد حكم ذلك العقد اليه بخلاف ما اذا لم يبق شيء منه وكذلك لو لم تشأ حتى  
طلقها الزوج ثلاثا فلا مشيئة لها بعد ذلك وان عادت اليه بعد الزوج بخلاف ما لو طلقها  
واحدة أو اثنتين ولو لم تشأ شيئا وردت المشيئة كان ردنا باطلا لأن ردنا إعراض بمنزلة  
قيامها عن المجلس وفي لفظ كلما لا تبطل مشيتها بقيامها فكذلك بردها هذا لان شرط  
المشيئة في حكم الرد كسائر الشروط ولو علق الطلاق بدخولها الدار نردت كان رد  
باطلا ألا ترى أن في جانب الزوج جعل هذا في اللزوم والتعلق بشرط آخر سواء قال

قال لها كلما شئت فأنت طالق ثلاثا فقالت شئت واحدة فهذا باطل لان معنى كلامه كلما شئت الثلاث ولو قال كلما شئت فأنت طالق واحدة أو قال فأنت طالق ولم يقل واحدة فشاعت الثلاث لم يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة وقد بينا هذا ولو قالت قد شئت أمس تطليقة وكذبها الزوج فالقول قول الزوج لانها أخبرت بما لا تملك انشاء فانها أخبرت بمشيئة كانت منها أمس ولا يبقى لها ذلك بعد مضي أمس ﴿فان قيل﴾ أليس انما لو شامت في الحال يصح منها فقد أخبرت بملكك انشاء ﴿فقلنا﴾ لا كذلك فالمشيئة في الحال غير المشيئة في الامس وكل مشيئة شرط تطليقة فهي لا تملك انشاء ما أخبرت به انما تملك انشاء شيء آخر وهو بمنزلة قوله لها أنت طالق ان دخلت الدار اليوم أو ان كنت فلانا غدا فقالت في النقد قد كنت دخلت الدار أمس لا يقبل قولها وان كانت تملك الايقاع في الحال بأن تكلم فلانا ولو قالت قد شئت أن أكون طالفا غداً كان ذلك باطلا لانه فوض اليها التمييز فلا تملك الاضافة الى وقت متتظر كما لا تملك التعليق بالشرط ﴿قال﴾ واذا قال لامرأيه ان شئتاً فأنتما طالقان فشامت إحداها دون الاخرى كان باطلا عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى تطلق التي شامت لانه لو خاطبها بالطلاق مطلقا كان كلامه متناولا كل واحدة منهما فكذلك اذا خاطبها بطلاق معلق بالمشيئة يصير كأنه قال لكل واحدة منهما أنت طالق ان شئت ولكننا نقول معنى قوله اذا شئتاً أي شئتاً طلاقكما فبمشيئة احدهما وجد بعض الشرط وبوجود بعض الشرط لا ينزل شيء من الجزاء كما اذا قال اذا دخلتاه هذه الدار أو كلمتاه فلانا ففعلت احداها دون الاخرى وعلى هذا لو شاءنا ايقاع الطلاق على احداها دون الاخرى لم نطلق لان الشرط مشيئتهما طلاقهما فبمشيئتهما طلاق احداها يوجد بعض الشرط وكذلك لو ماتت احداها ثم شامت الاخرى الطلاق كان ذلك باطلا لانه تحقق فوات بعض الشرط بموت احداها وكذلك هذا في الاجنبتين وكذلك في الحبة اذا قال ان احببنا أن نطلقكما فاحببنا طلاق احداها لم يقع شيء ﴿قال﴾ قال رجل لامرأته شاتي طلاقك ينوي الطلاق فقالت قد شئت فهي طالق فان لم يكن له نية فليس بطلاق لما بينا أن مشيئتها من عمل قلبها كاختيارها وهذا بمنزلة قوله اختاري الطلاق فقالت قد اخترت وهناك أن نوى الزوج الايقاع يقع فكذلك هنا لانه يحتمل أن يكون مراده اختاري الطلاق لا طلاقك أو اختاري فتكوني طالفا فاعتبر نية الايقاع فيه فكذلك

في المشيئة وان قال أحبي الطلاق أو أريد الطلاق أو أهوى الطلاق فقالت قد فعلت  
كان باطلا وان نوى به الطلاق لان الارادة والمحبة والهوى من المباد نوع تمنى فكانه  
قال لها تمنى الطلاق فقالت قد تمنيت لا يقع به شيء وفي الكتاب أشار الى الفرق بين  
هذا وبين قوله شائي لان قوله شائي الطلاق واجبة فيكون مملكا منها وأحبي وأريد  
وأهوى لم يملكها فيه شيئا ومعنى هذا أن المشيئة في صفات المخلوقين الزم في اللغة من الارادة  
والهوى والمحبة ألا ترى أن المشيئة لا تذكر مضافة الى غير المقلاء وقد تذكر الارادة قال  
الله تعالى فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض وليس الى الجدار من الارادة شيء توضيح الفرق  
أن الزوج هو الموضع ولهذا شرطية الايقاع منه ولفظ المشيئة يملك الزوج الايقاع به فانه لو قال  
لها شئت طلاقك بنية الايقاع يقع فكذلك اذا فوض اليها يكون مملكا منها ما كان له فأما لفظ  
الارادة والمحبة والهوى لا يملك الزوج الايقاع به لانه لو قال أحبيت طلاقك أو هويت طلاقك  
أو أردت طلاقك لا يقع به شيء وان نوى فكذلك لا يصير مملكا منها بهذا اللفظ شيئا  
وكذلك لو قال انت طالق ان أحبيت فقالت قد شئت الطلاق وقع عليها لانها أتت بما  
جعله شرطاً بل باقوى على ما بينا ان المشيئة منها أقوى من المحبة بخلاف ما لو قال انت طالق  
ان شئت فقالت قد أحبيت أو هويت أو أردت لم يقع شيء لانها أتت بدون ما جعله شرطاً  
في حكم الطلاق وما لم يتم الشرط لا ينزل الجزاء ﴿قال﴾ ولو قال لها طلقي نفسك واحدة  
ان شئت فقالت قد طلقت نفسي واحدة فهي طالق لان ايقاعها على نفسها مشيئة منها  
وزيادة فيتم به شرط المشيئة ﴿قال﴾ ولو قال انت طالق ثلاثا ان شئت فقالت قد شئت  
ان كان كذا لشيء ماض كانت طالقا لان التعليق بشرط موجود يكون تقييماً ألا ترى ان  
الوكيل بالتعجيل يملك هذا النوع من التعليق بخلاف التعليق بما يكون في المستقبل ألا ترى  
انها لو قالت قد شئت ان كنت زوجي كان ذلك مشيئة منها ولو قالت قد شئت ان شئت  
فقال الزوج قد شئت كان باطلا لانها علق مشيئتها بمشيئة منتظرة وهي مشيئة الزوج  
فكان ذلك باطلا منها كما لو علق بمشيئة رجل آخر ﴿فان قيل﴾ ينبغي أن يقع بقول الزوج  
شئت لانه يملك ايقاع الطلاق بهذا اللفظ ﴿قلنا﴾ انما يملك الايقاع بمشيئة الطلاق وهو  
بهذا اللفظ شاء مشيئتها لانه قصد جوابها حتى لو قال شئت الطلاق نقول يقع اذا نوى  
الطلاق واذا قال لغيره طلق امرأتى فهو رسول معناه ان الوكيل في الطلاق والرسول سواء

لانه سفير وممير والرسالة لا تختص بالجلس فكان له أن يطلقها بعد المجلس ولو قال طلقها  
ان شئت كان ذلك على المجلس عندنا حتى لا يملك الايقاع بعد قيامه من المجلس وعلى قول  
زفر رحمه الله تعالى يملك لان قوله ان شئت فضل من الكلام فانا نعلم أنه انما يطلقها اذا شاء  
فتلغو هذه الزيادة ويبقى قوله طلقها ولكننا نقول بأخر كلامه يدين ان مراده تملك أمرها  
منه لا الرسالة وجواب التملك يقتصر على المجلس كما لو خاطبها به وحاصل هذا ان في حقها  
لا يتحقق الرسالة فانها لا تكون رسولا الى نفسها فيكون تملكها سواء قال لها طلق نفسك  
أو قال ان شئت وفي حق الاجنبي يتحقق الرسالة والتمليك جميعا فاذا قال طلق كان رسالة  
واذا قال ان شئت كان تملكيا لا مرها منه وعلى هذا نقول اذا قال طلقها فله ان يمزله قبل  
الايقاع ولو قال طلقها ان شئت لم يكن له أن يمزله كما لو ملك الامر منها وكذلك لو جعل  
ذلك الى صبي أو معتوه لان مجرد العبارة يتحقق من هؤلاء (قال) وان قال هي طالق  
اذا شئت فقال قد شئت فهي طالق لوجود الشرط وان قال طلقها ان شئت فقال قد  
شئت كان باطلا حتى يقول هي طالق لان هذا اللفظ تملك فلا يقع الطلاق به ما لم يأت  
بكلمة الايقاع وقد بينا هذا الفرق في التملك منها فكذلك من الاجنبي وان قال طلقها  
ثلاثا فقال قد فعلت فهي طالق ثلاثا لان هذا جواب الكلام وهذا لان قوله قد فعلت  
غير مفهوم المعنى بنفسه فيصير ما تقدم معادا فيه فكانه قال قد فعلت ما قلت من ايقاع  
الثلاث عليها (قال) وان قال لرجلين طلقاها فطلقها أحدهما جاز لان الايقاع مجرد  
عبارة لا يحتاج فيه الى الرأي والتدبير فينفرد به كل واحد منهما وهذا بخلاف ما لو قال  
لغيره طلق امرأتي فوكل الوكيل غيره بذلك لان الموكل رضئ بعبارة لا بعبارة غيره  
وانما جعله رسولا في الايقاع لا في الارسال وان قال طلقاها ثلاثا فطلقها أحدهما  
واحدة والاخر اثنتين فهي طالق ثلاثا لان فعل كل واحد منهما كفعلها ولو أوقع  
الواحدة ثم الاثنتين كانت طالقا ثلاثا ولو قال طلقاها جميعا ولا يطاق واحد منكما دون  
صاحبه فطلق أحدهما لم يقع لان آخر كلامه عزلها عن الايقاع الا أن يجتمعا عليه ولو  
عزلها عن الايقاع أصلا صح عزله فكذلك اذا عزلها عن الايقاع الا أن يجتمعا (قال)   
واذا قال لرجل طلق امرأتي ثم نهأ بعد ذلك فان علم بالنهي فليس له أن يوقع بعد ذلك  
وان لم يعلم به فهو على وكالته لانه خاطبه بالنهي عن الايقاع رحكم الخطاب لا يثبت في حق



المخاطب ما لم يعلم به نكطاب الشرع لانه لا يمكن له من الامة مثال ما لم يعلم والتكليف بحسب  
 الوسع وعلى هذا قال في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله تعالى اذا جعل طلاق امرأته  
 الى رجل غائب فطلقها ذلك الرجل قبل أن يعلم بالتفويض اليه لم يقع في قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى لان حكم ذلك الخطاب لا يثبت في حقه ما لم يعلم به ألا ترى أنه لو كان قال  
 له طلقها ان شئت كان له مجلس عليه فما لم يعلم لا يبطل بقيامه ولكن زفر رحمه الله تعالى  
 يقول الموقع للطلاق معبر لا يلحقه في ذلك عهدة وانما يتوقف حكم الطلاق في حقه على  
 عمله لدفع الضرر عنه ولا ضرر عليه هنا فيقع الطلاق بإيقاعه **وقال** ولو قال لامرأته طلق  
 نفسك ثم نهاها فطلقت نفسها قبل ان تقوم من مجلسها وقع الطلاق لان ذلك في حقها عليك لا  
 لإرسال وتوكيل وكما يتم إيقاع الطلاق بالزوج اذا أوقع على وجه لا يملك الرجوع عنه فكذلك  
 يتم التمليك به على وجه لا يملك الرجوع عنه أو هذا في معنى التعليق بمشيئتها أو تخييرها لها فلا يملك  
 الرجوع عنه بعد تمامه **وقال** ولو قال لها ان شئت فأنت طالق فقالت نعم كان هذا باطلا  
 لان الشرط مشيئتها وقوله ان لم يس بمشيئة منها للطلاق فالم يوجد الشرط بقولها شئت لا يقع  
 عليها شيء وكذلك لو قالت قد قبلت لان قبولها ليس بمشيئة للطلاق **وقال** ولو قال لرجلين  
 اذا شئتما فقلانة طالق ثلاثا فشاء احدهما واحدة والآخرا اثنتين لم يقع عليها شيء لان الشرط  
 مشيئتهما الثلاث ولم يشأ أحد منهما الثلاث وبدون تمام الشرط لا ينزل الجزاء **وقال**  
 ولو قال لها أنت طالق اذا شئت وشاء فلان فقالت قد شئت انت شاء فلان وقال  
 فلان قد شئت كان هذا باطلا لان الشرط مشيئتهما ولم يوجد لانها علق طلاقها  
 بمشيئة فلان وقد بينا ان مثل هذا التعليق لا يكون مشيئة منها وبمشيئة فلان انما وجد  
 بمضى الشرط وان قال لها انت شئت فأنت طالق ثلاثا ثم قال لأخري طلاقك مع  
 طلاق هذه ثم شاءت تلك الطلاق طلقت وطلقت هذه معها ثلاثا ان كان أراد بقوله  
 الطلاق لانه علق طلاق الاولى بمشيئتها فقلوله للآخرى طلاقك مع طلاق هذه كلام  
 محتمل يجوز ان يكون المراد طلاقك مع طلاق هذه في ملكي ويجوز ان يكون المراد  
 طلاقك مع طلاق هذه متعلق بذلك الشرط فينوى في ذلك فان نوى الطلاق وقع عليها  
 بمشيئة الاولى وان قال لم أؤ الطلاق كان مدينا في القضاء لكون كلامه محتملا وان قال  
 اذا شئت فأنت طالق ثم قال لامرأة له أخرى أنت طالق اذا طلقت فلانة ثم شاءت

فإلانة الطلاق طلقت لوجود الشرط ولم تطلق الأخرى لان الوقوع على الاولى عند مشيتها بإيقاع الزوج وإيقاعه سبق يمينه في حق الثانية وشرط الحث يراعى وجوده بعد اليمين ولو قال أولا ان طلقت فلانة فأنت طالق ثم قال لفلانة أنت طالق اذا شئت فشاءت الطلاق وقع عليهما على فلانة بوجود المشيئة وعلى الاخرى بوجود شرط الحث لانه صار مطلقا فلانة بإيقاع منه بعد اليمين بإطلاقها وذلك شرط الحث في حقها **وقال** ولو قال لها ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شاءت فتزوجها فلها المشيئة حين تعلم بذلك في مجلسها لان قوله ان تزوجت فلانة شرط وقوله فهي طالق ان شاءت جزاء والمتعلق بالشرط عند وجود الشرط كالتميز فكأنه بعد ما تزوجها قال هي طالق ان شاءت فهذا توقف على مجلسها وان شاءت قبل أن يتزوجها فتلك المشيئة باطلة لان المتعلق بالشرط معدوم قبله فقبل الزوج لم يصرف في يدها شيء فهذا تلفظ مشيتها قبل الزوج وفي كل فصل تنوقت مشيتها بالمجلس ان كانت قائمة فعدت لم تبطل مشيتها وان كانت قاعدة فقامت بطلت مشيتها لان حالة القعود أجمع على الرأى مما قبل القعود لان القعود يفرغ الرأى والقيام يفرقه فانما انتقلت الى القعود للتروى والنظر في أمرها فلا يكون ذلك إعراضاً منها فاذا قامت فذلك دليل الاعراض منها **وقال** ولو قال لها أنت طالق غداً ان شئت فقلت الساعة قد شئت كان باطلا وانما لها المشيئة في الند بخلاف ما لو قال لها ان شئت فأنت طالق غداً ونوى الساعة بذلك أو قال ان شئت الساعة فأنت طالق غداً فان لها المشيئة في مجلسها لان قوله ان شئت شرط وقوله فأنت طالق غداً جزاء فقد علق بالشرط طلاقاً مضافاً الى الند ولو علق بالمشيئة طلاقاً منجزاً يعتبر وجود المشيئة في الحال حتى اذا قامت بطلت مشيتها فكذلك اذا علق بها طلاقاً مضافاً وفي الفصل الاول بدأ بإضافة الطلاق الى الند ثم جعل ذلك الطلاق معلقاً بمشيئها فيراعى وجود المشيئة في ذلك الوقت وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في الفصلين جميعاً يراعى وجود المشيئة في الند لان التعليق بمشيئتها في المعنى كالتميز فانما يعتبر وجوده وقت وقوع الطلاق وفي الفصلين الوقوع في الند فلذلك يعتبر وجود المشيئة في الند وعن زفر رحمه الله تعالى ان في الفصلين يعتبر وجود المشيئة في الحال لان قوله ان شئت شرط والشرط وان تأخر ذكره كان متقدماً معنى لانه مالم يوجد الشرط لا ينزل الجزاء فكأنه

بدأ بذكر المشيئة ألا ترى أنه لا فرق بين قوله أن دخلت الدار فأنت طالق غدا وبين  
 قوله أنت طالق غدا أن دخلت الدار ثم انما يقع في قوله أن شئت الساعة فأنت طالق غدا  
 إذا قالت شئت أن أكون غدا طالقاً وإن قالت شئت أن يقع الطلاق اليوم كانت هذه  
 المشيئة باطلة ولم يقع عليها الطلاق اليوم ولا غدا لأنها شامت غير ما جعله الزوج مفوضاً إلى  
 مشيئتها فإنه جعل الطلاق في الغد مفوضاً إلى مشيئتها فإذا شامت أن يقع اليوم فقد  
 اشتغلت بشئ آخر فكان ذلك كقيامها عن المجلس ﴿قال﴾ ولو قال أن شئت فأنت طالق  
 إذا شئت فهما مشيئتان إحداهما على المجلس بقوله أن شئت والاخرى مطلقة بقوله إذا  
 شئت ولكن المشيئة المطلقة معلقة بالمشيئة المؤقتة فإذا قالت في المجلس شئت أن أكون  
 طالقاً إذا شئت فقد وجد الشرط وصارت المشيئة المطلقة منجزة فكانه قال لها أنت طالق  
 إذا شئت ففعلت شامت بهذا هذا طلقت وإن لم تفعل شيئاً حتى قامت من المجلس فلا مشيئة  
 لها لأن شرط المشيئة المطلقة لم يوجد والمشيئة الملقية بطلت بالقيام عن المجلس ويستوى  
 أن صرح بذكر الساعة فقال أن شئت الساعة فأنت طالق إذا شئت أو لم يتكلم بالساعة  
 ونواها قال لأن هذا كلام له وجهان في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى فإن نوى مادامت  
 في المجلس فهو كما نوى وإن نوى بعده فهو كما نوى ومراده أن كلمة إذا قد تكون بمعنى  
 أن وقد تكون بمعنى متى فإن جعلت بمعنى أن كان آخر كلامه تكراراً وإن جعلت بمعنى  
 متى كان تصريحاً بالمشيئة المطلقة فينوى في ذلك ولم يذكّر في الكتاب ما إذا قال إذا شئت  
 فأنت طالق أن شئت وذكر في اختلاف زفر وليمه بوجوب رحمهما الله تعالى أن عند زفر رحمه  
 الله تعالى التقديم والتأخير سواء فهذا كالاول وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المتعبر بهما  
 المشيئة المطلقة فسواء شامت في المجلس أو بعده طلقت فإن المشيئة المطلقة أعم فلا تظهر بمدّها  
 المشيئة المؤقتة ﴿قال﴾ وإن قال أنت طالق كيف شئت فهي طالق تطليقة في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى ولا مشيئة لها أن لم يكن دخل بها وإن كان دخل بها وقت تطليقة رجعية  
 والمشية اليها في المجلس بعد ذلك فإن شامت البائنة وقد نوى الزوج ذلك كانت بائنة وإن شامت  
 ثلاثاً وقد نوى الزوج ذلك كانت طالقاً ثلاثاً وإن شامت واحدة بائنة وقد نوى الزوج ثلاثاً  
 فهي واحدة رجعية وإن شامت ثلاثاً وقد نوى الزوج واحدة بائنة فهي واحدة رجعية وعند  
 أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقع عليهما شيء ما لم تشا فإذا شامت فالتفريق كقول أبو حنيفة

رحمه الله تعالى وعلى هذا قال لمبدء أنت حركيف شئت عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا مشيئة له ولا يمتنع عندهما ما لم يشأ هما قولان الزوج تكلم بطلاق المشيئة فلا يقع بدون مشيئتها كقوله أنت طالق كم شئت أو أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لا يقع ما لم تشأ وهذا لأن حركيف وإن كان استخباراً عن الوصف والحال ولكن ذلك إنما يتحقق فيما كان أصله موجوداً قبل الاستخبار دون ما لم يكن أصله موجوداً فيقام الأصل مقام الصفة فيما لم يكن موجوداً قبل كلامه فلهذا تفاق أصل الطلاق بمشيئتها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول إنما يتأخر إلى مشيئتها ما علق الزوج بمشيئتها دون ما لم يعلق وكيف لا يرجع إلى أصل الطلاق فيكون منجزاً أصل الطلاق ومفوضاً للصفة إلى مشيئتها بقوله كيف شئت إلا أن في غير المدخول بها وفي العتق لا مشيئة لها في الصفة بمدايق الأصل فيلغو تفويضه المشيئة في الصفة إليها أيضاً وفي المدخول بها لها المشيئة في الصفة بعد وقوع الأصل أن تجعلها بأثنا أو ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ما أملينا في كتاب الدعوي فيصيح تفويضه إليها فإن شاءت في جلسها أن تكون بأثنا أو ثلاثاً جاز ذلك إذا نوى الزوج ما شاءت وإن نوى الزوج الواحدة البائنة فشاءت الثلاثة فقد شاءت غير ما نوى فلهذا كان الواقع عليها تطلقه وجمية توضيحه أن الاستخبار عن وصف الشيء وحاله لما كان من ضرورته وجود أصله تقدم وقوع أصل الطلاق في ضمن تفويضه المشيئة في الصفة إليها فإن الاستخبار عن وصف الشيء قبل وجود أصله محال كما قال القائل

يقول خليلي كيف صبرك بمدنا فقلت وهل صبر فيسأل عن كيف

بخلال قوله كم شئت لأن الكمية استخبار عن العدد فيقتضي تفويض العدد إلى مشيئتها وأصل العدد في المدودات الواحد وبخلاف قوله حيث شئت وأين شئت لأنه عبارة عن المكان والطلاق إذا وقع في مكان يكون وأما في الامكنة كلها فكان ذلك تعليق أصل الطلاق بمشيئتها وهذا الالفاظ كلها على المجلس لأنها لا تنفي عن الوقت فيتوقت بالمجلس كقوله أن شئت ولو قال أنت طالق زمان شئت أو حين شئت فقات من ذلك المجلس لم تبطل المشيئة لأن زمان وحين عبارة عن الوقت فكأنه قال أنت طالق إذا شئت أو متى شئت ﴿قال﴾ وإذا قال أنت طالق أمس أن شئت فلها المشيئة في ذلك المجلس لأنه لو لم يقل أنت شئت كان يقع الطلاق عليها في الحال وكان قوله

امس لنوا فكذلك اذا قال ان شئت يكون كلامه تعليقاً للطلاق في الحال بمشيتها فله  
المشيئة مادامت في المجلس وان قال أنت طالق على ألف دهم اذا شئت أو متى شئت أو  
كلما شئت فذلك اليها متى شاءت اعتباراً للطلاق بالجمل بالطلاق بنير جمل وهذا لان في الطلاق  
بجمل يعتبر قبولها وهي بالمشيئة تكون قابلة ولما كان حرف اذا ومتى للوقت فقد علق الطلاق  
بجمل بقبولها في أي وقت يكون فسواء بليت في المجلس أو بعده بمشيتها وقع الطلاق ولزمها  
المال وان قال ان شئت فهذا على المجلس كما لو كان الطلاق بنير جمل فان قالت في المجلس  
قد شئت وقع الطلاق ولزمها المال وان قامت قبل أن تشاء فهي اسرأته ﴿ قال ﴾ واذا قال  
لها اذا شاء فلان فانت طالق وفلان ميت أو كان حياً فسات ساعتدو الزوج يعلم بذلك أولاً  
يعلم لم يقع عليها الطلاق أما اذا كان حياً فانت فلان الشرط مشيئته وقد قامت بموته وبغوات  
الشرط يمتنع نزول الجزاء وأما اذا كان ميتاً فلائنه علق الطلاق بشرط لا كون له فيكون  
تحقيقاً للنفي كما لو قال انت طالق ان شاء هذا الجدار أو ان تكلمت الموتى أو ان تكلمت هذه  
الحصاة يكون تحقيقاً للنفي لا ايقاعاً وكذلك اذا قال اذا شاء الجن أو ما أشبه هذا من خلق  
لا يرى ولا يظهر ولا تعلم مشيئته هذا تحقيق للنفي وتأثيره في اخراج الكلام من أن  
يكون عزيمة ولو قال اذا شاء فلان وفلان غائب فانت ولا يعلم أنه شاء أولم يشأ لم تطلق كما لو  
قال أنت طالق ان تكلم فلان بطلاقك فانت فلان قبل أن يعلم ذلك منه لم تطلق لان المتعلق  
بالشرط لا ينزل الا بعد العلم بوجود الشرط ﴿ قال ﴾ ولو قال أنت طالق ان كنت تحمين  
كذا شيء يعلم أنها تحبه أولاً تحبه مثل الموت والمذاب فقالت أنا أحب ذلك فهي طالق  
اذا قالت ذلك في مجلسها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه  
الله تعالى فيما يعلم أنها لا تحبه لا يقبل قولها ولا تطلق لاننا نتيقن بكذبها فان أحدا لا يحب  
المذاب في النار ولا الموت في الدنيا والخبر عن الشيء اذا كان متهما بالكذب لا يقبل خبره  
ففسد التيقن بالكذب أولى وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى قالوا محبتها تكون  
قبلها وذلك مما لا يوقف عليه فيقام خبرها بذلك مقام حقيقة تيسيراً وصار كأنه قال لها ان  
أخبرتني أنك تحمين الموت والمذاب وقد أخبرت بذلك مع أن في خبرها احتمال الصدق  
وقد يبلغ ضيق الصدر بالمرء وسوء الحال درجة يحب فيها الموت وقد تحملها شدة بغضها  
للزوج على أن تؤثر المذاب والموت على صحبته وذلك محسوس وقد تحملها شدة البغض أو

الخيرة على أن تقتل نفسها وهل في ذلك الا ايشار العذاب والموت على صحبتة وكذلك لو  
 قال لها ان كنت تبغين كذا شئ يعلم أنها تحبه مثل الجنة والننى فقالت أنا أبغضه  
 فهو كالأول على ما بينا وان قال أنت طالق ان كنت تحبين كذا بمقالت لست أحبه  
 وهي كاذبة لم يقع الطلاق عليها لان السبب الظاهر وهو الاخبار قام مقام المعنى الخفى  
 فيدور الحكم مع السبب الظاهر وجوداً وعدمه ويسقط اعتبار المعنى الخفى وكذلك ان  
 قال أنت طالق ثلاثاً ان كنت أنا أحب ذلك ثم قال لست أحب ذلك وهو كاذب فهي  
 امرأته ويسمى ان يطأها فيما بينه وبين الله تعالى ويسمى المقام معه وهذا مشكل لانه ان  
 كان لا يعرف مافي قلبها حقيقة يعرف مافي قلبه ولكن الطريق ما قلنا ان مافي قلبه ومافي  
 قلبها لا يمكن للوقوف على حقيقته فانما يتلقى بالسبب وهو الاخبار فاذا أخبر بخلاف ما جعله  
 شرطاً لم يقع عليها شئ المحبة والبغض في ذلك سواء وان قال لها ان كنت أحب طلاقك  
 فأنت طالق ثم قال لست أحب ذلك أو لم يقل شيئاً فهي امرأته لان شرط وقوع طلاقها  
 إخباره بمحبة طلاقها فاذا لم يقل شيئاً لم يوجد الشرط وان قال لست أحبه فقد أخبر بضد  
 ما جعله شرطاً فلا يقع الطلاق وان كان يجب ذلك حقيقة وكذلك لو قال لها ان كنت  
 تحبين طلاقك فأنت طالق ثلاثاً فشرط الوقوع إخبارها بمحبة الطلاق مادامت في المجلس  
 حتى اذا قامت قبل أن تقول شيئاً لم تطلق وان كانت تحب ذلك بقلبها لانعدام الشرط  
 وهو الخبر وكذلك ان قالت لا أحبه وهي كاذبة لم تطلق لانها أخبرت بضد ما هو شرط  
 الطلاق وكذلك لو قال ان كنت تحبين الطلاق بقلبك أو تهوينه أو تريدينه أو تشهينيه  
 بقلبك دون لسانك فأنت طالق ثلاثاً فقالت لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أريد ولا  
 أشتئ فهي امرأته لانها أخبرت بضد ما هو شرط الطلاق ولا تصدق بعد ذلك على  
 خلاف هذا القول اما للتناقض أو لان الخبر الاول قد تم شرط بره وبعد تمام شرط البر  
 في اليمين لا يتصور الحث وان سكنت ولم تقل شيئاً حتى قامت فهي امرأته لان الشرط لم  
 يوجد وهو إخبارها في المجلس وان كان في قلبها خلاف ما أخبرت به فانه يسمع ان تقيم  
 معه فيما بينها وبين الله تعالى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يسمعها  
 ذلك في قول محمد رحمه الله تعالى لانه جعل الشرط محبتها بقلبها حين صرح به فلا معتبر  
 بخبرها بخلافه ولكننا نقول انما يعتبر من كلامه ما يمكن الوقوف على معرفته فاما أن يقوم

خبرها مقام حقيقة ما في قلبها لانه انما يبرر ما في قلبها لسانها أولا جعل الشرط ما لا طريق  
لنا الى معرفته حقيقة كان ذلك تحقيقا لثبوتها بيننا من فظائره فيما سبق ﴿وقال﴾ وان قال  
لامرأيتيه أيتكما شئت فهي طالق ثلاثا فشاءتا جميعا فبطلان وان شئت احدهما  
وسكنت الاخرى فالتى شئت طالق لان كلمة أى تناول كل واحد من مخاطبين على  
الانفراد قال الله تعالى أيتكم يأتي بمرشها ولم يقل يأتي وقال أيتكم فصل كذا ولا يقال  
فصلوا ولا فلتهم واذا ثبت أنه يتناول كل واحدة على الانفراد صارت مشيئة كل واحدة  
شرطا لوقوع الطلاق عليها على الانفراد بخلاف قوله ان شئتما على ما تقدم فان شاءتا  
وقال الزوج انما عنيت احدا كما لم يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر ويصدق فيما  
بينه وبين الله تعالى على معنى انه نوى التخصيص في لفظ العموم فان كان معنى واحدة  
منهما بعينها فارق تلك الواحدة وان عني بغير عينها بمسك أيتهما شاء وفارق الاخرى  
ولا يسع امرأيتيه ان تقيما معه لانهما يتبعان الظاهر فكما لا يصدق القاضى في ذلك فكذلك  
لا يسمهما ان يصدقا وان قال أشد كما حبالى أو للطلاق طالق أو قال أشد كما بنضالى أو للطلاق  
طالق فادعت كل واحدة منهما أنها أشد حبا أو بنضا في ذلك وكذبها الزوج لم تطلق  
واحدة منهما لان كل واحدة منهما تدعى شرط الطلاق والزوج يشكر ذلك وقد يكونان في  
ذلك سواء لا يحببان ولا يبغضان ﴿فان قيل﴾ لماذا لا يقام هنا إخبار كل واحدة منهما مقام  
حقيقة كونها أشد حبا أو بنضا ﴿قلنا﴾ لا طريق لواحدة منهما الى معرفة ما في قلب صاحبتها  
وبدون ذلك لا يعرف أنها أشد حبا أو بنضا فتكون في الاخبار مجازفة فلماذا لا يقام الخبر  
مقام حقيقة الشرط توضيحه انما لما أقننا هنا الخبر مقام حقيقة الشرط جعلناهما طالقين ونحن  
نتيقن انه ماطلقهما انما طلق أشدهما حباله أو بنضاله ولا يتصور ذلك في حقهما جميعا ولهذا  
لا تطلق واحدة منهما والله أعلم

### باب الخيار

﴿وقال﴾ واذا قال لا امرأته اختارى فاختارت نفسها في القياس لا يقع عليها شيء وان  
نوى الطلاق لان التفويض اليها انما يصح فيما يملك الزوج مباشرة بنفسه وهو لا يملك  
إيقاع الطلاق عليها بهذا اللفظ حتى لو قال اخترتك من نفسى أو اخترت نفسى منك

لا يقع شيء فلا يملك التفويض اليها بهذا اللفظ أيضاً ولكننا تركنا القياس لأن آثار الصحابة  
روى عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر وجابر وزيد ومائشة رضوان الله  
عليهم أجمعين قالوا في الرجل يغير امرأته أن لها الخيار مادامت في مجلسها ذلك فإن قامت  
من مجلسها فلا خيار لها ولأن الزوج خير بين أن يستديم نكاحها أو يفارقها فيملك أن  
يسويها بنفسه في حقه بأن يغيرها وقد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه حين نزل  
قوله تعالى فتعالين امتعكن وأسرحكن ثم كان القياس أن لا يبطل خيارها بالقيام عن  
المجلس لأن التخيير من الزوج مطلق والمطلق فيما يحتمل التأيد متأبد ولكننا تركنا هذا  
القياس لأن آثار الصحابة رضی الله عنهم ولأن الخيار الطارئ لها على النكاح من جهة  
الزوج معتبر بالخيار الطارئ شرعاً وهو خيار الممتعة وذلك يتوقف بالمجلس فكذلك هذا  
لها الخيار ما بقيت في المجلس وإن تطاول يوماً أو أكثر لأن المجلس قد يطول وقد يقصر  
ألا ترى أن حكم قبض بدل الصرف ورأس مال السلم لما توفت بالمجلس لم يفتقر الحال  
بين أن يطول أو يقصر فإذا قامت أو أخذت في عمل يعرف أنه قطع لما كانت فيه من ذلك  
بطل خيارها لأن اشتغالها بعمل آخر يقطع المجلس ألا ترى أن المجلس يكون مجلس مناظرة  
ثم يقلب مجلس أكل إذا اشتغلوا به ثم مجلس القتال إذا اقتتلوا ولأن الذهاب عن المجلس  
إنما كان مبطلاً لخيارها لوجود دليل الأعراض عما فوض اليها وذلك يحصل باشتغالها بعمل  
آخر وكذلك بقيامها وإن لم تذهب لأن القيام يفرق الرأي وبه فارق الصرف والسلم فإن  
بمجرد القيام قبل الذهاب هناك لا يبطل العقد لأنه لا معتبر بدليل الأعراض ثم وإنما المعتبر  
الاتفاق قبل القبض وإن كانت قاعدة حين غيرها فاضطجعت بطل خيارها في قول زفر  
رحمه الله تعالى وهو رواية الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن  
الاضطجاع دليل الأعراض والتهاون بما غيرها وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه  
الله أنه لا يبطل خيارها لأن الإنسان قد يضطجع إذا أراد أن يروى النظر في أمر ولو  
كانت متكنة حين غيرها فاستوت قاعدة لا يبطل خيارها لأنه دليل الإقبال على ما حزبها  
من الأمر وإن كانت قاعدة فاتكأت ففي إحدى الروايتين لا يبطل خيارها لأن الاتكاء  
نوع جلسة فكانها كانت متربة فاحتبت وفي الرواية الأخرى يبطل خيارها لأن الاتكاء  
بمنزلة الاضطجاع لأنه اظهار للتهاون بما غيرها وإذا غيرها وقال لم أرد به الطلاق



فالقول قوله مع يمينه لان قوله اختارى كلام محتمل يجوز أن يكون مراده اختارى  
نفقة أو كسوة أو دارا للسكنى وفى الكلام المحتمل القول قول الزوج أنه لم يرد الطلاق  
مع يمينه لكونه منهما فى ذلك وان نوى الطلاق فان كان قال لها اختارى فقالت اخترت  
لا يقع شئ أيضا لانه ليس فى كلامه ولا فى كلامها ما يوجب التخصيص وازالة  
الابهام والطلاق لا يقع بمجرد القصد من غير لفظ يدل عليه بخلاف ما اذا قال لها اختارى  
نفسك فقالت اخترت أو قال اختارى فقالت اخترت نفسى لان هناك فى كلام احدهما  
تخصيص على التخصيص فيقع به الطلاق عند التية ثم الخيرة اذا اختارت زوجها لم يقع  
عليها شئ الا على قول على رضى الله عنه فانه يقول يقع تطليقة رجمية اذا اختارت زوجها  
فكأنه جعل عين هذا اللفظ طلاقا فقال اذا اختارت زوجها فالواقع به طلاق لا يرفع  
الزوجية ولنا تأخذ بهذا بل تأخذ بقول عمر وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما أنها اذا  
اختارت زوجها فلا شئ وهذا لحديث عائشة رضى الله عنها قالت خيرنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فاخترناه ولم يكن ذلك طلاقا وان اختارت نفسها فواحدة بائنة عندنا وهو  
قول على رضى الله عنه وعلى قول عمر وابن مسعود رضى الله عنهما واحدة رجمية وعلى  
قول زيد رضى الله عنه اذا اختارت نفسها ثلاث وكأنه حمل هذا اللفظ على أتم ما يكون من  
الاختيار وعمر وابن مسعود رضى الله عنهما حملا على أدنى ما يكون منه وهو التطليقة  
الرجمية ولكننا تأخذ فى هذا بقول على رضى الله عنه لان اختيارها نفسها انما يتحقق اذا  
زال ملك الزوج عنها وصارت مالكة أمر نفسها وذلك بالواحدة البائنة وليس فى هذا  
اللفظ ما يدل على الثلاث لان حكم مالكيها أمر نفسها لا يختلف بالثلاث والواحدة البائنة  
ولهذا قلنا وان نوى الثلاث بهذا اللفظ لا تقع الا واحدة بائنة لان هذا مجرد نية  
العدد منه وقوله اختارى أمر بالفعل فلا يحتمل معنى العدد بخلاف قوله أنت بائن فنية  
الثلاث انما تصح هناك باعتبار أنه نوى به نوعا من الينونة وهنا الاختيار لا يتنوع فبقى  
هذا مجرد نية العدد قال **والثاني** فى السفينة كالتخير فى البيت لان السفينة فى حق  
راكبها كالبيت لا يجرى بها بل هى تجري به قال الله تعالى وهى تجري بهم ألا ترى أنه  
لا يتمكن من إيقافها متى شاء فلها الخيار مادامت فى مجلسها بخلاف ما اذا خيرها وهى رابكة  
فسارت الدابة بمد الخيار شيئا بطل خيارها لان سير الدابة مضاف الى رابكها حتى يتمكن

من إقامتها متى شاء فكان ذلك كشيئها في حكم تبدل المجلس إلا أن تكون الدابة واقفة أو سائرة فاختارت نفسها متصلاً بخير الزوج من غير سكوت بين الكلامين فحينئذ يصح اختيارها لأن دليل الأعراض إنما يتحقق بسكونها بعد تخيير الزوج ولم يوجد وكذلك إن كان معها على تلك الدابة أو كانا في محل واحد وهكذا الجواب في البيع إن اتصل قبول المشتري بإيجاب البائع من غير سكتة بينهما في هذا الفصل يعتقد البيع والا فلا وإن غيرها وهي في صلاة مكتوبة فأنتم صلاتها لم يبطل خيارها لأنها ممنوعة عن قطع الصلاة قبل انتمامها فلا تتمكن من الاختيار ما لم تفرغ ودليل الأعراض بترك الاختيار بعد التمكن منه والوتر في هذا كالمكتوبة لأنها ممنوعة من قطعها قبل الانتمام فأما في التطوع إذا كانت في الشفع الأول فأنتم ذلك الشفع لا يبطل خيارها لأنها ممنوعة من إبطال العمل والرخصة الواحدة لا تكون صلاة معتبرة كما قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والله ما أجزت رخصة قط وإن تحولت إلى الشفع الثاني يبطل خيارها لأن كل شفع من التطوع صلاة على حدة فاشتغالها بالشفع الثاني دليل الأعراض بمنزلة ما لو افتتحت الصلاة بعد ما غيرها الزوج وروى ابن سماعة عن محمد وحمها الله تعالى في الأربع قبل الظهر إذا كانت في الشفع الأول حين غيرها فأنتم أربما لم يسقط خيارها لأن هذه الأربع تؤدي بتسليمه واحدة عادة وإن كانت قاعدة فدعت بطعام فطعمت يبطل خيارها لأن جلسها تبدل حين دعت بطعام فقد صار جلسها مجلس الأكل وهذا دليل الأعراض والتهاون منها بخلاف ما لو أكلت شيئاً يسيراً من غير أن تدعو بالطعام فذلك القدر لقلته لا يبدل المجلس فلا يكون ذلك دليل الأعراض بل ذلك منها تفرغ نفسها لما حزبها وكذلك إن شربت ماء لأنها إنما شربت لتتمكن من الكلام ففي حالة المشاجرة قد يجب فم المرة فلا يقدر على الكلام ما لم يشرب فلا يكون ذلك دليل الأعراض بل ذلك منها تفرغ نفسها ولو نامت أو امتشطت أو اغتسلت أو اختضبت في ذلك المجلس فهذا كله دليل الأعراض لا شغلها بعمل آخر لا تحتاج إليه وليس ذلك من ممل الاختيار وكذلك إن جامعها فتمكينها من أدل الدلائل على إعراضها وكذلك إن أقامها من جلسها أما لأنها طوعته في القيام أو لأنها تركت الاختيار حتى أقامها فذلك دليل الأعراض منها وكذلك هذا كله في قوله أمرك يديك وأنت طالق إن شئت لتوقتها بالمجلس وإن لبست ثيابها من غير أن تقوم لم يبطل خيارها لأنها إنما تلبس لتكون مستورة منه إذا اختارت

نفسها فلا يكون دليل الاعراض وكذلك اذا دعت شهودا لانها تقصد بذلك اشهادهم على اختيار امر نفسها وكذلك اذا قالت ادعوا الى أبي أو أمي لانها تقصد بذلك أن تستشيرهما فلا يكون ذلك دليل الاعراض منها والاستشارة في مثل هذا حسن على ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضى الله تعالى عنها اني اعرض عليك أمراً فلا تحدني فيه شيئاً حتى تستشيري أبويك ثم تلا عليها آية التخيير وغيرها فقالت أفي هذا أستشير أبوي أنا اختار الله ورسوله وكذلك ان سبعت أو قرأت آية أو نحوها من القرآن فلا يكون دليل الاعراض منها وقد يفعل المرء ذلك للاستخارة فلا يطل به ما صار في يدها من الخيار والامر وللشيئة **قال** وإذا خيرها أو جعل أمرها اليها فقالت قد طلقك فهو باطل وقد بينا هذا فيما سبق أن الزوج ليس بمحل للطلاق وروينا فيه حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه **قال** وإذا قال اختاري ثم اختاري ثم اختاري ينوي الطلاق بهذا كله فاخترت نفسها فهي ثلاث تطليقات لان الوقوع بهذه الالفاظ عند اختيارها نفسها يكون جملة واحدة فان اختيارها نفسها جواب للكلمات الثلاث والترتيب بحرف ثم في كلام الزوج فلا يوجب ذلك ترتيباً في الوقوع لان الوقوع باختيارها نفسها ولو اختارت نفسها بالاولى قبل أن يتكلم بالثانية والثالثة بانت بالاولى ولم يقع بالثانية والثالثة شيء لان البائن لا يلحق البائن ولانها ملكت أمر نفسها حين بانت بالاولى فلا يكون كلامه الثاني والثالث ايجاباً بل اخباراً عن حالها انها مالكة أمر نفسها وهو صادق في ذلك بخلاف الاول فان هناك كلامه الثاني والثالث ايجاب لانها تكلم به قبل ان تملك أمر نفسها **قال** ولو قال لها اختاري اختاري اختاري فاخترت نفسها فقال الزوج نويت بالاولى الطلاق وبالاخرين ان أفهمها لم يصدق في القضاء وبانت بثلاث لان الكلام الثاني والثالث ايجاب صحيح من حيث الظاهر والقاضي مأمور باتباع الظاهر ولكنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى لان الكلام الواحد قد يكرر للتأكيد وتزهير المخاطب ولو قال لها اختاري فقالت قد اخترت فلما قامت عن المجلس قالت عنت نفسي لم تصدق في ذلك لان الامر خرج من يدها بالقيام عن المجلس فانما اخبرت بما لا تملك انشاء وهذا يدل على انها لو قالت قبل ان تقوم أردت نفسي ان ذلك يصح منها لبقائها في المجلس كما لو سكنت حتى الآن ثم قالت اخترت نفسي ولكنه قال في التعليل قد خرج الامر من يدها حين تكلمت بذلك فهذا إشارة الى انها وان قالت في مجلس أردت

نفسى لا يقبل قولها وهذا هو الصحيح لان اشتغالها بكلام مبهم دليل الاعراض  
والتهاون وان قال لها اختارى نفسك فقالت قد اخترت فهذا جواب وهي طالق لان  
جوابها بناء على خطاب الزوج فبما تقدم فى الخطاب يصير كالمعاد فى الجواب فكأنها قالت  
اخترت نفسى واذا خيرها بعد ذكر الطلاق فاختارت نفسها ثم قال لم انوبه الطلاق لم  
يصدق فى القضاء وكذلك ان قال هذا فى غضب وقد بينا هذا فى فصول الكنايات وكما  
لا يصدقه القاضى فكذلك لا يسمع المرأة ان تقيم معه الابتنكاح مستقبل واذا قال لها اختارى  
ثم طلقها واحدة بآثمة بطل الخيار لانها صارت مالكة أمر نفسها بما أوقع عليها وانما كانت  
تختار أمر نفسها لهذا المقصود فلا يتحقق ذلك بعد ما ملكت أمر نفسها وكذلك لو قال أنت  
طالق واحدة بآثمة ان شئت فقالت قد شئت سقط الخيار لانها ملكت أمر نفسها ولو كان  
الطلاق رجعيًا كان الخيار على حاله لانها بهذا الطلاق لا تصير مالكة أمر نفسها وكذلك  
هذا فى الامر باليد وذكر فى الأمالى انه اذا قال لها اختارى اذا شئت أو امرتك يدك اذا شئت  
ثم طلقها واحدة بآثمة ثم تزوجها فاختارت نفسها انها لا تطلق فى قول أبى يوسف رحمه الله  
لان الزوج أوقع بنفسه ما فوض اليها فيكون ذلك اغراجا للامر من يدها وفى قول أبى  
حنيفة رحمه الله تطلق تطليقة بآثمة لان التفويض قد صح فلا يبطل بزوال الملك الا انها بعد  
زوال الملك كانت لا تتمكن من الاختيار لكونها مالكة أمر نفسها فاذا زال ذلك بالعقد فبى  
على خيارها وما قاله أبو يوسف رحمه الله ضيف لان الطلاق ممتد فلا يتعين ما أوقعه  
الزوج لما فوضه اليها كما لو قال لغيره بع ففيزاً من هذه الصبرة ثم باع بنفسه ففيزاً لا ينزل  
الوكيل **(وقال)** واذا قال لها اختارى الأزواج أو اختارى أهلك أو أبوك فقالت قد اخترت  
الأزواج أو أبى أو أهلى وقد عنى الزوج الطلاق فى القياس لا تطلق لانها ما اختارت نفسها  
وقد كان القياس فى أصل هذا اللفظ ان لا يقع به شئ تركنا القياس لأن آثار الصحابة رضى  
الله عنهم وانما ورد الاثر فى اختيارها نفسها فما سوى ذلك يبقى على أصل القياس ولكنه  
استحسن فقال هي طالق لان هذا فى معنى اختيارها نفسها فانها انما تختار الأزواج اذا ملكت  
أمر نفسها وانما تتمكن من الرجوع الى بيت أبيها وأهلها اذا ملكت أمر نفسها فكان هذا فى  
معنى اختيارها بخلاف ما لو قال اختارى أختك أو أخاك أو ذا رحم محرم منك فاختارت ذلك  
وهو ينوى الطلاق فان هذا ليس فى معنى اختيارها نفسها من كل وجه فيؤخذ فيه بالقياس

ولا يقع عليها شيء ولو قال لها اختاري فقالت اختار نفسي في القياس لا تطلق لأن كلامها وعد وليس بإيجاب ألا ترى أنه لو قال لها طلقي نفسك فقالت أنا أطلق نفسي لم يقع شيء ولكن في الاستحسان تطلق لأن قولها اختار وعدصورة وإيجاب معنى والمادة الظاهرة في هذا اللفظ أنه يراد به الحال دون الاستقبال يقول الرجل فلان يختار كذا وأنا اختار كذا والشاهد يقول بين يدي القاضي أشهد والمؤذن يقول أشهد أن لا إله إلا الله والمراد به التحقيق دون الوعد ولم يوجد مثل هذه المادة في قولها أنا أطلق نفسي فلهذا يؤخذ هناك بالقياس ولو قال لها اختاري فقالت قد فلت لم يقع شيء كما لو قالت اخترت لأن قولها قد فلت في معنى الإبهام أزيد من قولها قد اخترت وإذا قال اختاري نفسك فقالت قد فلت طلقت كما لو قالت اخترت لأنها أخرجت الكلام مخرج الجواب فيصير ما تقدم في الخطاب كالماد في الجواب وإن قال اختاري إن شئت فقالت قد اخترت نفسي وقع الطلاق عليها لأن في اختيارها نفسها مشيئة وزيادة وإن قال اختاري بألف درهم فاخترت زوجها لم يلزمها المال لأن وجوب المال عليها بأزاء اليمينونة ولا يحصل ذلك إذا اختارت زوجها بخلاف ما إذا اختارت نفسها فاليمينونة قد حصلت هنا وقد أوجب الزوج ذلك لها بموضع وفي اختيارها نفسها قبول منها ﴿قال﴾ وإن قال اختاري فقالت قد اخترت نفسي إن كنت زوجي أو إن كان كذا شيء ماض وقع الطلاق لأن التعليق بالموجود يتميز فهذا وقولها اخترت نفسي سواء فإن اشترطت شيئاً لم يكن فقد بطل الخيار لأنها أتت بالتعليق وإنما فوض إليها التمييز فاشتغلها بالتعليق يكون اعراضاً عما فوض إليها فيبطل خيارها ﴿قال﴾ وإن قال اختاري فقالت قد طلقت نفسي طلقت واحدة بآنية بخلاف ما لو قال لها طلقي نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان هذا باطلاً لأن لفظ الاختيار أضعف من لفظ الطلاق ألا ترى أن الزوج يملك الإيقاع بلفظ الطلاق دون لفظ الاختيار فالأضعف لا يصلح جواباً للأقوى والأقوى يصلح جواباً للأضعف توضيحه أن قولها طلقت نفسي لو كان قبل تخيير الزوج توقف على إجازة الزوج فإذا كان بعد تخيير الزوج يكون حاملاً وقولها اخترت نفسي قبل تخيير الزوج يكون لنوا لا يتوقف على إجازة الزوج فكذلك بعد تفويض الزوج بقوله طلقي نفسك لأن التفويض غير التخيير بقرره أن بقوله اختاري نفسك يثبت لها الخيار ومن ضرورته أن تملك اكتساب سبب الفقرة وقولها طلقت نفسي من ذلك فيصح منها فأما قوله طلقي نفسك فانه تفويض للطلاق

اليها وليس من ضرورته أن يثبت اختيارها في اكتساب سبب الفقرة وتوكلها اختارت نفسى من ذلك فلهذا كان باطلا منها ﴿ قال ﴾ ولو قال الزوج لرجل خير امرأتى أو قل لها امرئ بك فما لم يخبرها ذلك الرجل لا يصير الامر بيدها لانه أناب ذلك الرجل متاب نفسه في تخييرها وما أوجب لها الخيار بنفسه بخلاف ما لو قال لذلك الرجل قل لها ان الخيار بيدها أو ان امرها بيدها أو انها طالق ان شئت فذلك بيدها أخبرها الرجل أو لم يخبرها لانه أوجب لها ذلك بنفسه وجعل مخاطب رسولا اليها في إعلامها ذلك فسواء أعطها أو علت بنفسها بسماعها من الزوج أو من غيره كان لها الخيار في مجلس عليها ولو لم تعلم به الا بعد أيام فتى علت كان لها الخيار في مجلسها لانها لا تتمكن من التصرف بمقتضى هذا التخيير ما لم تعلم به فيتوقف ثبوت الحكم في حقها على علمها به في خطاب الشرع وكما في خيار المعلقة انه يثبت الى علمها به ومتى علت كان لها الخيار في ذلك المجلس ﴿ قال ﴾ وان قال هي بالخيار اليوم فلها الخيار الى غروب الشمس ولا يبطل خيارها بقيامها عن المجلس لانه أوجب لها خياراً ممتداً فلا يبطل ذلك ما بقي وقته وان لم تعلم حتى مضى اليوم يبطل خيارها لان الخيار كان مؤقتاً بوقت فلا موجب له بعد مضى ذلك الوقت ولكن ينتهى بمضى الوقت سواء علمت أو لم تعلم وكذلك لو قال هي بالخيار هذا الشهر وذكر في النوادر انها لو اختارت زوجها ثم أرادت أن تختار نفسها قبل مضى الشهر فليس لها ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لما ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله لما ذلك على عكس هذا وقال اذا قال لها الخيار الى رأس الشهر فاختارت زوجها في يوم ثم أرادت أن تختار نفسها في يوم آخر فليس لها ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولها ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله فن يقول لها ذلك قال لان اختيارها زوجها بمنزلة قيامها عن المجلس فكما لا يبطل خيارها في الامر المؤقت بالقيام عن المجلس واشتغالها بعمل آخر فكذلك باختيارها زوجها ومن يقول ليس لها أن تختار نفسها قال لان الخيار واحد في جميع المدة وقد أبطلته حين اختارت زوجها فلا يبقى بعد إبطالها خيار حتى تختار به نفسها ﴿ قال ﴾ وان قال لامرأة يوم أتزوجك فاختارى أو متى أتزوجك فاختارى أو ان تزوجتك أو اذا تزوجتك أو كلما تزوجتك فلها الخيار في جميع ذلك في المجلس الذى يتزوجا فيه لان الملق بالشرط عند وجود الشرط كالنجز الا في كلما فان لها الخيار كلما تزوجها في ذلك المجلس مرة بعد مرة لان كلمة كلما تقتضى التكرار

﴿ قال ﴾ وان قال اختارى اذا اهل الشهر أو اذا كملت السنة أو اذا قدم فلان فان لم تعلم بذلك فلها الخيار اذا علمت فالمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمعجز ولو غيرها مطلقا عند وجود هذه الامور يتوقف على المجلس التى علمت به كذلك هنا ﴿ قال ﴾ وان قال اختارى يوم كذا أو رأس الشهر أو صلاة الاولى فلها الخيار في ذلك اليوم كله ووقت تلك الصلاة كله ورأس الشهر ليلته ويومه كله لان الشهر يشتمل الليالى والايام ورأسه الليلة الاولى ويومها ويسقط خيارها بمضى هذا الوقت ان علمت أو لم تعلم لانه أوجب لها الخيار مؤقتا فلا يبقى بعد مضى الوقت ﴿ قال ﴾ وان قال اختارى يوم يقدم فلان ققدم فلان ليل فلا خيار لها ولو قدم بالنهار فلها الخيار في ذلك اليوم الى غروب الشمس لان الخيار يتوقت فذكر اليوم فيه للتوقيت به فيتناول بياض النهار خاصة بخلاف قوله أنت طالق يوم يقدم فلان لان الطلاق لا يحتتمل التوقيت ولا يختص بأحد الوترين فذكر اليوم فيه عبارة عن الوقت ﴿ قال ﴾ وان قال اختارى تطليقة فقلت قد اخترتها فهي واحدة رجعية لان قوله تطليقة بمنزلة التفسير لاول كلامه والمبهم اذا تمقبه تفسير يكون الحكم لذلك التفسير فيصير مفوضا اليها الطلاق باللفظ الصريح وكذلك الامر باليد لو قال لها أمرك بيدك في تطليقة كان هذا تفسير الأول كلامه ولو قال اختارى تطليقتين فقلت قد اخترت واحدة وقع عليها تطليقة رجعية لانها لم تكن إيقاع اثنتين ومن ضرورته أن تملك إيقاع الواحدة وهذا بخلاف ما لو قال لها اختارى تطليقتين ان شئتكما فاخترت واحدة لا يقع عليها شيء لانه جعل الشرط مشيتها تطليقتين ولم يوجد ذلك بإيقاع الواحدة ﴿ قال ﴾ ولو قال لها اختارى اختارى اختارى فقلت قد اخترت نفسي فهذا جواب منها نام للكلمات الثلاث فتطلق ثلاثا وكذلك لو قالت اخترت نفسي مرة واحدة أو بمرة أو اختيرة فهذا جواب نام للكلمات الثلاث فتطلق ثلاثا وان قالت اخترت التطليقة الاولى وقع عليها واحدة بالاتفاق ﴿ قال ﴾ وان قالت اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة فهي طالق ثلاثا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى تطلق واحدة بأنة بمنزلة ما لو قالت اخترت التطليقة أو اخترت التطليقة الاولى لان معنى قولها اخترت الاولى ما صار اليها بالكلمة الاولى والذي صار اليها بالكلمة الاولى تطليقة فكانها صرحت بذلك توضيحه ان الاولى تمت لمؤث فيجوز ان يكون المراد به التطليقة

فلا يقع به الا واحدة ويجوز ان يكون المراد به المرة أو الاختيار فيقع الثلاث ولكن  
الطلاق بالشك لا ينزل وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الاولى نمت لمؤث ولكن  
النمت ينصرف الى منعت مذكور ولا ينصرف الى ما لم يذكر مع امكان صرفه الى  
المذكور والمذكور الاختيار دون الطلاق فكان هذا بمنزلة قولها اخترت الاختيار الاولى  
أو المرة الاولى ولو صرحت بذلك طلقت ثلاثا وحرف آخره انها أتت بالترتيب فيما لا يليق  
به صفة الترتيب فيلغو ذكر الترتيب فيقول قولها اخترت فيكون جوابا للكل وبيان هذا أن  
التطبيقات الثلاث قد اجتمعت في ملكها حتى يقع الثلاث جملة باختيارها نفسها والمجتمع  
في زمان أو مكان لا يليق به صفة الترتيب فكذلك المجتمع في الملك لا يليق به صفة الترتيب  
وهذا بخلاف قولها اخترت التطليقة الاولى فان هناك ينفذ ذكر الترتيب أيضا فيقول قولها  
اخترت التطليقة (فان قيل) كان ينبغي أن لا يقع هناك شيء لانه لما لم يذكر  
الترتيب بقى قولها اخترت وقد بينا أن بهذا اللفظ لا يقع الطلاق ما لم يقل اخترت نفسى  
(قلنا) هذا اذا لم يكن فى لفظ الزوج ما يدل على تخصيص الطلاق وهنا ما يدل على ذلك  
وهو قوله اختارى ثلاث مرات فان الطلاق هو المحصور بعد الثلاث ولو قال اختارى  
نفسك أو حلالك فقالت اخترت كان جوابا فكذلك هنا (قال) ولو قال ان قدم  
فلان فاختارى فقالت بعد قدمه بأيام لم أعلم الا الساعة ولما لم يذكر الخيار فالقول قولها مع بينها  
ان نازعها الزوج لانه يتمسك بالاصل وهو عدم العلم بالقدم ولان الزوج يدعى عليها  
ما يسقط خيارها بعد ما عرف ثبوته لها وهي تنكر ذلك فالقول قولها مع بينها ولكن لو  
لم تختبر نفسها فى ذلك المجلس حتى خاصمت فيه الزوج وذهبت الى القاضى فلا خيار لها لقيامها  
عن المجلس بعد ما علمت بالقدم فهو كما لو أقامها لزوج (قال) واذا خيرها في  
مجلسها فقالت بعد القيام منه قد كنت اخترت نفسى فيه لم تصدق على ذلك اذا كذبها  
الزوج لانها تخبر بما لا تملك انشاء فاذا أقامت البينة على ذلك كان الثابت بالبينة كالثابت  
بتصديق الخصم فيفرق بينهما وان لم يكن لها بينة فالقول قول الزوج مع يمينه على عهده لانه  
يستحب على فعل غيره (قال) وان قال لها اختارى اليوم واخترى غدا فردت الخيار  
اليوم أو اختارت زوجها فليس لها الخيار في بقية ذلك اليوم رها الخيار غدا لان قولها واخترى  
غدا تخيير مضاف الى وقت آت والمضاف غير المجزئ فانها ردت الخيار المنجز في اليوم



فبقي خيارها في النكاح على حاله بخلاف ما لو قال اختاري اليوم وغداً فردت اليوم أو اختارت زوجها فلا خيار لها في النكاح لانه عطف النكاح على اليوم والمطوف للاشراك فانتفى ذلك امتداد الخيار الى مضي النكاح لا تجديد الخيار المضاف واذا كان الخيار واحداً وقد بطل ذلك بردها فلا خيار لها بعد ذلك فأما اذا قال واختاري غداً فهو خيار آخر أو جبه لها في النكاح لانه ذكر النكاح غيراً فلا يحمل الخبر الاول خبراً له وان اختارت اليوم نفسها فبانت فلا خيار لها في النكاح لانها قد ملكت أمر نفسها باختيارها نفسها وذلك ينفي الخيار المضاف كما ينفي الخيار المنجز ولان الخيار المضاف الى النكاح لا يتضمن تطليقة أخرى لان التطليقة التي في ضمن الخيار المنجز تحتمل الاضافة الى النكاح ما لم تقع فاذا وقعت باختيارها نفسها في اليوم لم يبق حتى تختار نفسها في النكاح بها **قال** وان قال اختاري غداً الطلاق فقالت اليوم اخترت غداً الطلاق أو قالت قد اخترت الزوج فاختيارها اليوم باطل ولها الاختيار غداً لان الزوج أضاف للتخيير الى وقت منتظر فلا يثبت لها الخيار قبل مجي ذلك الوقت واختيارها قبل ان يثبت لها الخيار لغو وان قالت في النكاح قد اخترت زوجي لابل نفسي كانت اسراءه ولا خيار لها لان بقولها قد اخترت زوجي بطل خيارها فبقولها لابل نفسي اختارت نفسها بدمها بطل خيارها وان قالت اخترت نفسي لابل زوجي بانت بقولها اخترت نفسي فلا ترفع البيئونة بقولها لابل زوجي بعد ذلك **قال** وان قال ان شئت فانت طالق واختاري فماتت قد اخترت نفسي وشئت الطلاق كانت طالقاً اثنتين لان قولها قد اخترت نفسي جواب التخيير وقولها شئت الطلاق ايجاد للشرط في طلاق المشيئة والصريح يلحق البائن ولا يكون قولها اخترت نفسي عملاً هو ضد مشيئة الطلاق بل هذا من جنس مشيئة الطلاق فلا يخرج به طلاق المشيئة من يدها وكذلك لو قال اختاري ان هويت أو احببت أو أردت فقالت قد اخترت نفسي وقت تطليقة بائنة لوجود الشرط باختيارها نفسها فقد هويت ذلك واحببت وأردت حين اختارت نفسها **قال** ولو قال اختاري من ثلاث تطليقات ما شئت فملي قول أبي حنيفة رحمه الله لا تملك ان تختار بهذا اللفظ الا واحدة أو اثنتين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تملك ان تختار الثلاث بهذا اللفظ لان كلمة الماتعميم ومن قد تكون للتبويض وقد تكون للتمييز كما يقال سيف من حديد وهو معني قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وقد تكون صلة كما في قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وقوله تعالى ما اتخذ الله

من ولد فكانت مراعاة جانب التعميم بكلمة ما أولى وإذا حمل على معنى التعميم صارت الثلاثة مفوضة اليها فكانت كلمة من تمييز الطلاق من سائر الاشياء في التفويض اليها أو هو صلة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول كلمة ما للتعميم كما قالوا كلمة من للتبويض حقيقة والكلام محمول على حقيقته فإن الحقيقة لا تترك الى الجواز الا لقيام الدليل فيعمل بحقيقة الكلمتين ويقول يزداد على الواحدة لحرف التعميم وينقص عن الثلاث لحرف التبويض فيصير بيدها ثلثان فإذا أوقعت واحدة أو اثنتين جاز ذلك وإن أوقعت ثلاثاً لم يقع شيء عنده لأن الأمور بأثنتين لا يملك إيقاع الثلاث عنده وعندهما تطلق ثلاثاً لأن الثلاث صارت مفوضة اليها وفي الكتاب استشهد لقولها بما لو قال كل من هذا الطعام ما شئت جاز له أن يأكل كله ولكن أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول هناك قام دليل الجواز وهو العرف ولأنه أباحه لا يتعلق بها لزوم فينبغي الأمر فيه على التوسع بخلاف الطلاق فإنه يتعلق به اللزوم فيمتنع فيه حقيقة كل لفظ ولو لم تختبر شيئاً حتى قال الزوج لك ألف درهم على أن تختارني فاختارته كانت قد أبطلت الخيار لأن إسقاط الخيار لا يتعلق بالجائز من الشرط الفاسد فإن الشرط الفاسد لا يمنع ثبوته ولا شيء لها من الألف لأنها لا تملك الزوج بإسقاطها خيارها شيئاً **وقال** ولو قال لها اختاري فقلت قد اخترت نفسي أو زوجي بطل الخيار ولم يقع شيء لأن حرف أو يقتضي إثبات أحد المذكورين بغير عينه فاشتغالها بالكلام للمهم يكون إطلالاً منها للخيار ولا يقع عليها شيء لأنها لم تجعل اختيارها نفسها عزيمة في كلامها وإن قالت قد اخترت نفسي وزوجي طلقت بقولها قد اخترت نفسي فقولها بعد ذلك وزوجي لنمو وإن قالت قد اخترت زوجي ونفسي فقد سقط اختيارها بقولها اخترت زوجي فقولها ونفسي بعد ذلك لنفسي أمرأته ولا خيار لها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### باب الأمر باليد

**وقال** وإذا جعل الرجل أمر امرأته بيدها فالحكم فيه كالحكم في الخيار في سائر مسائل الباب المتقدم إلا أن هذا صحيح قياساً واستحساناً لأن الزوج مالك لامرأته فأنما يملكها بهذا اللفظ ما هو مملوك له فيصح منه ويلزم حتى لا يملك الزوج الرجوع عنه اعتباراً بإيقاع الطلاق وإن نوى بالامر ثلاثاً كان كما نوى حتى إذا طلقت نفسها ثلاثاً تطلق ثلاثاً لأن هذا تفويض

للأمر إليها وهو يحمل العموم والخصوص بخلاف قوله اختاري فإنه أمر بالفعل فلا يحتمل  
 معنى العموم وإن لم ينو الثلاث فهي واحدة بائنة وعن ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى هي  
 ثلاث ولا يصدق في القضاء إذا قال نويت واحدة لأنه فوض إليها بهذا الكلام جنس  
 إيماء عليها وذلك ثلاث ولكننا نقول التفويض قد يكون خاصاً وقد يكون عاماً فإذا  
 نوى الواحدة فقد قصد تفويضاً خاصاً وهو غير مخالف للظاهر وكذلك إن نوى الطلاق  
 فقط لأنه لا يثبت إلا القدر المتيقن عند الاحتمال وكذلك إن نوى اثنتين لأن هذا نية  
 العدد وهي لا تسع في هذا اللفظ فتكون واحدة بائنة **وقال** **﴿** وإذا قال لها أمرك بيدك  
 ثم قال لها أمرك بيدك بألف درهم فقالت قد اخترت نفسي فهي بأن بتطبيقين والألف  
 عليها لازمة لأن كلامها جواب للإيجابين جميعاً واحدهما بديل والآخر بغير بديل وإنما  
 يقمان مما عند اختيارها نفسها فيلزمها المال لأن الطلاق يجعل بإصافها وهي منكوبة كالتي  
 هي بغير جعل **وقال** **﴿** وإذا قال لها أمرك في يدك ينوي ثلاثاً ثم قال لها أمرك بيدك على  
 ألف درهم ينوي ثلاثاً تقبلت ذلك ثم قالت قد اخترت نفسي بالخيار الأول كان المال عليها  
 لازماً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الأمرين قد صاراً أمراً واحداً معناه إن الزوج  
 لا يملك عليها إلا الثلاث والذي أوجهه بجعل هو الذي تضمنه الكلام الأول وقد قبلت  
 ذلك وأوقعت فيلزمها المال توضيحه أن ذكرها الترتيب لنوع على أصل أبي حنيفة فيعتني  
 قولها اخترت نفسي فيكون جواباً للكلامين ويلزمها المال وعلى قول أبي يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى هي طائفتان ثلاثاً ولا يلزمها المال لأنها بالاختيار أوقعت ما تضمنه الكلام  
 الأول وقد كان ذلك بغير جعل **وقال** **﴿** وإن قال لها أمرك بيدك اليوم أو قال في اليوم فإن  
 اختارت زوجها فقد بطل خيارها وإن لم تختتر شيئاً قلها الخيار إلى غروب الشمس وذكر  
 بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فرأى بين قوله اليوم وبين قوله في اليوم فقال إذا قال  
 في اليوم قلها الخيار في مجلسها لو حود حرف في ذن الظروف قد يشغل جزءاً من الطرف فأنما  
 جعل لها الخيار في جزء من اليوم بخلاف قوله اليوم فإن ذلك تصريح بالخيار في جميع اليوم  
 ولكن هذا الفرق ضيف والمصود في الوجين جميعاً توقيت الخيار باليوم **وقال** **﴿** وإذا قال  
 الزوج جعلت أمرك بيدك أمس فلم تختاري شيئاً وقالت هي بل قد اخترت فالقول قول  
 الزوج مع يمينه على علمه لأنها أخبرت بما لا تملك إن شاءه وتدعي وقوع الصلح عليها والزواج

منكر لذلك فإنه أقر بالتخير فقط ولا يقع به شيء ما لم تحتقر نفسها **﴿قال﴾** وإن جعل أمرها  
يسد صبي أو مجنون فهو بيده في مجلسه لأن موجب هذا التفويض صحة إيقاع الطلاق منهما  
وذلك يكون بمبارته والصبي من أهله فكان كالبالغ ليس للزوج أن يخرج من يده ولا  
يطلب الإتيان المفوض إليه من مجلسه **﴿قال﴾** وإن جعل أمرها بيد رجلين فطلقها أحدهما لم  
يقع لأنه ملك الأمر منهما فاحدهما لا يستبد بالتصرف فيما هو مملوك لهما ولأنه جعل الأمر  
في أيديهما ليرويا النظر في أمرها ونظر الواحد لا يقوم مقام نظر المثنى بخلاف قوله طلقاها  
لأنه أتم النظر بنفسه وإنما أنا بهما متاب نفسه في المباشرة بعبارة الواحد والمثنى سواء **﴿قال﴾**  
ولو قال لامرأته وهي أمة أمرك بيدك يريد اثنتين فاختارت نفسها طلقت اثنتين لأن هذا  
نية الموم في التفويض فلا ثقتان في حق الأمة كالثلاث في حق الحرة بخلاف ما إذا كانت  
حرة فنية الاثنين في حقها نية العدد وهذا المعط لا يحتمل نية العدد وكذلك ن كانت الحرة  
عنده في مثنى فهذا في حقها نية العدد لأنه بأصل التكاح يملك عايم اثلاثا فلا يكون هذا في  
حقها إلا نية العدد فلا تقع إلا واحدة **﴿قال﴾** وإن قال لها أمرك بيدك اليوم وغدا وبعد  
غد فهو أمر واحد إن رده اليوم بطل كله وقد بينا هذا في التخيير فكذلك في الأمر باليد  
ودوى أبو يوسف رحمه الله تعالى في الإمالي عن أبي حنيفة رحمه الله أنها إذا ردت اليوم فأمرها  
بيدها غدا فهو بمنزلة ما لو قال وأمرك بيدك غدا وقد بدا الفرق بينهما **﴿قال﴾** وإذا قال أمرك  
بيدك اليوم وبعد غد فهما أمران حتى إذا ردت اليوم فلها خيار بعد الغد وعلى قول زفر رحمه  
الله هذا امر واحد وكذلك لو قال اليوم ورأس الشهر زفر يقول عطف أحد الوقتين  
على الآخر من غير تكرار لفظ الأمر فيكون أمرا واحدا كما في قوله اليوم وغدا ولكننا  
نقول أحد الوقتين المذكورين هنا غير متصل بالآخر بل بينهما وقت غير مذكور ولا  
يثبت فيه حكم الأمر فمرقا أنه ليس المراد بذكر الوقت الثاني امتداد الأمر الأول فاقضى  
ضرورة بإيجاب أمر آخر فاما إذا قال وغدا فأحد الوتين متصل بالوقت الآخر فكان ذكر  
الغد لامتداد حكم الأمر إليه فلا يثبت به أمر آخر إذا لا ضرورة نية والله أعلم

### باب الظهار

اعلم بأن الظهار كان طلاقا في الجاهلية فقرر الشرع أصله ونقص حكمه إلى تحريم مؤقت بالكفارة

من غير أن يكون مزيلا للملك بيانه في قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الاية  
وسبب نزولها قصة خولة بنت ثعلبة فلما قالت كنت تحت أوس بن الصامت رضي الله  
عنه وقد ساء خلقه لكبر سنه فراجته في بعض ما أمرني به فقال أنت علي كظهر أمي ثم  
خرج فجلس في نادي قومه ثم رجع الى درأودني عن نفسي ققلت والذي نفس خولة بيده  
لا تصل الي وقد قلت ما قلت حتى يقضى الله ورسوله في ذلك فوقع علي فدفعته بما تدفع  
به المرأة الشيخ الكبير وقد خرجت الى بعض جيراني فأخذت ثيابا ولبستها فأثيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وأخبرته بذلك فجعل يقول لي زوجك وابن عمك وقد كبر فاحسني  
اليه فجعلت أشكو الى الله ما أرى من سوء خلقه فتنشئ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان  
ينشأه عند نزول الوحي فلما سرى عنه قال قد أنزل الله تعالى فيك وفي زوجك بيانا وتلا  
قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الى آخر آيات الطهار ثم قال مر به فليمتق  
رقبة ققلت لا يجحد ذلك يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم مر به أن يصوم شهرين  
متتابعين ققلت هو شيخ كبير لا يطبق الصوم فقال صلى الله عليه وسلم مر به فليطعم ستين  
مسكينا ققلت ما عنده شيء يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم انا سنينه بفرق وقلت أما  
أعنيه بفرق أيضا فقال صلى الله عليه وسلم افعل واستوصي به خيرا ثم اختلفت العلماء ورحمهم  
الله تعالى في قوله تعالى ثم يهودون لما قالوا فقال علماؤنا رحمهم الله تعالى هو الجزم على الجماع  
الذي هو ايسر بالمعروف وقال الشافعي رحمه الله تعالى المراد هو السكوت عن طلاقها  
عقيب الظهار وقال داود المراد تكرار الظهار حتى ان على مذهبهم لا يلزمه الكفارة بالظهار  
مرة حتى يبعد مرة أخرى وهذا ضيف لانه لو كان المراد هذا لكان يقول ثم يهودون لما  
قالوا والدليل على فساد حديث أوس فانه لم يكرر الظهار انما عزم على الجماع وقد أؤمه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الكفارة وكذلك حديث سلمة بن صخر البياضي رضي الله  
عنه فانه قال كنت لا أصبر عن الجماع فادخل شهر رمضان فظهرت من امرأتي مخافة  
أن لا أصبر عنها بعد طلوع الفجر فظاهرت منها شهر رمضان كله ثم لم أصبر فوافقتها  
وخرجت الى قومي فأخبرتهم بذلك فشددوا الامر علي فأثيت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأخبرته بذلك فقال صلى الله عليه وسلم انت بذاك ققلت انا بذك وها أنا بين يديك  
فامض في حكم الله تعالى فقال صلى الله عليه وسلم أعتق رقبة الحديث كما روينا في كتاب

الصوم وليس في هذا تكرار الظهار والشافعي رحمه الله تعالى يقول كما سكت عن طلائها  
عقيب الظهار فقد صار ممسكاً لها فيتقرر عليه الكفارة ولكننا نقول المراد بقوله تعالى ثم  
يمودون لما قالوا أن يأتي بضد موجب كلامه وموجب كلامه التحريم لا إزالته الملك فاستدانة  
الملك لا تكون ضده بل ضده الزم على الجماع الذي هو استحلال وبمجرد الزم عندنا لا  
تقرر الكفارة أيضاً حتى لو أبانها بعد هذا أو مات لم تلزمه الكفارة عندنا والحاصل أن عند  
الشافعي رحمه الله تعالى معنى العقوبة يترجع في الكفارة فتجب بنفس الظهار الذي هو محظور  
محض إلا أنه يتكفي من استقامتها أن يصل الطلاق بكلامه شرعاً فإذا لم يفعل تقرر عليه الكفارة  
وعندنا في الكفارة معنى العباداة والعقوبة والمحظور المحض لا يكون سبباً لها وإنما سببها  
ما ترد بين الحظر والاباحة وذلك إنما يتحقق بالزم على الجماع الذي هو امسك بالمعروف حتى  
يصير السبب به متردداً وستقرر هذا الأصل في كتاب الايمان ان شاء الله سبحانه وتعالى  
ثم لا خلاف ان هذه الكفارة على الترتيب دون التخيير فان من كانت كفارته بالاعتاق أو  
الصيام فليس له ان يقربها حتى يكفر لقوله تعالى من قبل ان يتأسا فان جامع قبل ان يكفر  
استغفر الله تعالى ولم يمد حتى يكفر لانه ارتكب الحرام وليس عليه فيما صنع كفارة لما روي  
ان رجلاً ظاهر من امرأته ثم وقع عليها من قبل أن يكفر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فأمره ان يستغفر الله تعالى ولا يمود حتى يكفر ولو جامعها في صوم الكفارة بالظهار  
ناسياً أو بالليل عامداً فعليه استقبال الكفارة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقد  
بيننا هذا في كتاب الصوم وكذلك لو أعتق نصف رقبة ثم جامعها ثم أعتق ما بقي لم يجزه  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الشرط في الاعتاق تقديمه على المسيس وأخلاقه عنه  
كما في الصوم والعتق عنده يجزى وهذا التفريع لا يجزى على قولها لان العتق عندها  
لا يجزى ولما أعتق بمضيه عتق كله وان كانت كفارته بالاطعام فليس له ان يجامعها قبل  
التكفير عندنا وقال مالك رحمه الله له ذلك لانه ليس في التكفير بالاطعام شرط التقديم على  
المسيس ولا مدخل للقياس في هذا الباب ولكننا نستدل بقوله صلى الله عليه وسلم استغفر  
الله ولا تمد حتى تكفر من غير تفصيل ولان من الجائز ان يقدر على الاعتاق أو الصيام  
فنصير كفارته بذلك فلو وطئها كان قد مسها قبل التكفير بالعتق وذلك حرام الا انه لو  
أطعم ثلاثين مسكيناً ثم جامعها لا يلزمه استقبال الطعام بخلاف الاعتاق والصيام لان شرط

الاخلاء عن المسيس من ضرورة شرط التقديم على المسيس وذلك غير منصوص عليه في  
 الاطعام وثبوته لمن في غير الاطعام على ما بينا فلهذا لا يلزمه الاستقبال بخلاف الاعتاق  
 والصيام **وقال** واذا ظاهر الرجل من أربع نسوة له فعليه أربع كفارات عندنا وقال الشافعي  
 رضى الله عنه اذا ظاهر منهن بكلمة واحدة لم يلزمه الا كفارة واحدة لان الظهار سبب  
 موجب للكفارة فبالكلمة الواحدة لا ينعقد الاظهار واحدى حكم الكفارة كاليمين ولو قال الله  
 عليّ ان لا اقربكن ثم قربهن لم يلزمه الا كفارة واحدة ولكننا نقول الظهار بوجوب تحريما مؤقتا  
 بالكفارة فاذا اُضيف الى محال مختلفة ثبت في كل محل حرمة لا ترتفع الا بالكفارة كالتطبيقات  
 الثلاث لما كانت توجب حرمة مؤقتة بزواج فاذا أوجبها في أربع نسوة بكلمة واحدة ثبتت  
 في حق كل واحدة منهن حرمة لا ترتفع الا بزواج بخلاف اليمين فان الكفارة تجب هناك  
 بهتك حرمة اسم الله تعالى بالحنث وذلك لا يتعدد بتعدد النساء ومذهبنا مروى عن  
 عمر رضى الله تعالى عنه وابراهيم والحسن البصرى رحمهما الله تعالى **وقال** واذا ظاهر  
 من امرأته مرتين او ثلاثا في مجلس واحد أو مجالس متفرقة فعليه لكل ظهار كفارة هكذا  
 نقل عن علي رضى الله تعالى عنه ولأن تكرار الظهار في امرأة واحدة كتكرار اليمين فكما  
 يجب باعتبار كل يمين كفارة فكذلك باعتبار كل ظهار **وقال قيل** فاذا ثبتت الحرمة المؤقتة  
 بالظهار الأول كيف ثبت بالظهار الثاني والثالث **قلنا** بالظهار الاول ثبتت الحرمة مع  
 بقاء المحل فيتحقق الظهار الثاني والثالث وأسباب الحرمة تجتمع في محل واحد  
 فان صيد الحرم حرام على المحرم لا حرامه ولكونه في الحرم والحرم حرام على الصائم  
 ليمينها ولصومه وليمينه اذا حلف لا يشربها والكفارة الثانية غير الكفارة الأولى فالحرمة  
 الثانية في الحكم غير الاولى أيضاً وان ظاهر منها ثلاث مرات ونوى بالثاني والثالث  
 تكرار الكلام الاول فعليه كفارة واحدة لان صفة الاخبار والانشاء في الظهار  
 واحدة والكلام الواحد يماذ ويكرر ولا يجب به الا ما يجب بالاول **وقال** وان قال لها  
 أنت عليّ كظهر أمي أو كظهرها فهو مظاهر لان بطن الأم عليه في الحرمة كظهرها والظهار  
 منكر من القول وزور كما قال الله تعالى وذلك أن يشبه من هو في أقصى غايات المحل بمن  
 هو في أقصى غايات الحرمة وذلك لا يختلف بالظهر والبطن وكذلك لو ذكر جزءاً من  
 امرأته شائماً أو عضواً جامماً يبر به عن جميع البدن بخلاف ما اذا ذكر عضواً لا يبر به عن

جميع البدن كالبهائم والرجل وقد بينا هذا في باب الطلاق وكذلك اذا شبهها بظهر امرأة  
 محرمة عليه على التأيد بنسب أو رضاع أو مصاهرة فهذا والتشبيه بظهر الام سواء للمعنى  
 الذى بينا كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى انه اذا شبهها بظهر امرأة قد زنا  
 بامها أو بابتها غرمت عليه بذلك فهو مظاهر منها لانه شبهها بمحرمة عليه على التأيد قال  
 لان قضاء القاضى بحمل المناكحة بينهما لا ينفذ عنده لكونه بخلاف النص فان النكاح  
 حقيقة للوطء وهذا بخلاف ما لو شبهها بظهر امرأة قد لاعتها لان اللعان وان كان يجب  
 الحرمة المؤبدة عنده فهو مما يسع فيه الاجتهاد وينفذ فيه قضاء القاضى بخلافه فلم يكن  
 في معنى حرمة الام وقال محمد رحمه الله تعالى في الكيسانيات اذا شبهها بظهر أم الزنى بها  
 لا يكون مظاهراً لأن العلماء يختلفون في حرمتها عليه ولو قضى القاضى بحمل المناكحة بينهما  
 نفذ قضاءه لان الناس توافوا اطلاق اسم النكاح على المقد ولو شبهها بظهر امرأة قد  
 لس أمها أو اختها من شهوة أو نظر الى فرجها من شهوة لم يكن مظاهراً في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى لان هذه الحرمة حرمة ضيقة ليست في معنى حرمة الام حتى ينفذ قضاء  
 القاضى بخلافها وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون مظاهراً لان ثبوت الحرمة بالنظر  
 الى الفرج منصوص عليه في قوله صلى الله عليه وسلم ملعون من نظر الى فرج امرأة وابنتها  
 فيتحقق معنى الظهار اذا شبهها به وان شبهها بظهر امرأة أجنبية أو ذات رحم منه غير محرم  
 فليس بمظاهر لانه شبه محلة بمحلاة فان الاخرى تحل له بالملك فلا يكون مظاهراً وكذلك لو  
 شبهها بظهر رجل أجنبي أو قريب فهو ليس بمحرم عليه النظر اليه ومسه فلا يكون مظاهراً  
 قال **﴿** وان ظاهرت المرأة من زوجها فليس ذلك بشئ لان موجه التحريم وهو مختص  
 بالنكاح كالطلاق وليس الى المرأة من ذلك شئ وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال  
 عليها الكفارة للظهار لان المعنى في جانب الرجل تشبيه المحلة بالحرمة وذلك يتحقق في جانبها  
 والحل مشترك بينهما وقال الحسن عليها كفارة اليمين لان هذا بمنزلة التحريم منها زوجها  
 على نفسها وتحريم الحلال يمين فتزوم الكفارة كما لو حلفت ان لا تمكنه من نفسها ثم مكنته  
**﴿** قال **﴿** ولا يكون الرجل مظاهراً من أمته ولا من أم ولده ولا من مدبرته عندنا وقال  
 مالك يصح ظهاره منهن لان ملك اليمين في محل ملك المتعة سبب لملك المتعة كملك النكاح فيتحقق  
 معنى الظهار وهو تشبيه المحلة بالحرمة ولكننا نستدل بقوله تعالى والذين يظاهرون من



نسألهم وهذا يتناول الزوجة دون الملوكة وقد بينا ان الظهار كان طلاقاً في الجاهلية وتقل  
 الشرع حكمه الى التحريم المؤقت بالكفارة والملوكة ليست بمحل للطلاق فلا تكون علماً  
 للظهار أيضاً ولهذا لا يصح إيلائه من الأمة لان الإيلاء طلاق مؤجل والأمة ليس بمحل  
 للطلاق وقال ابن عباس رضي الله عنه من شاء باهله عند الحجر الأسود أنه لا كفارة في  
 الظهار من الأمة وكذلك لو ظاهر من امرأة أجنبية فهو باطل كما لو طلقها وهذا لان  
 الأجنبية لا تحل له ما لم يتزوجها فانما شبهة محرمة بمحرمة قال في ولو قال لامرأته أنت  
 على كفرج أي أو كفخذها كان مظاهراً لان فرج الام وفخذها محرم عليه كظهرها  
 فيتحقق تشبيه المحلة بالحرمة ولو قال كيدها أو رجلها لم يكن مظاهراً لانه لا يحرم عليه  
 النظر الى يدها ورجلها ولا مسها فلم يتحقق بهذا اللفظ تشبيه المحلة بالحرمة ولو قال جنبك  
 أو ظهرك على كظهر أي لم يكن مظاهراً بمنزلة قوله يدك أو رجلك لان هذا المصنوع لا يبر  
 به عن جميع البدن عادة وقع في بعض النسخ ظفرك مكان قوله ظهرك وهو غلط فالظهر  
 مع الجنب اليق من الظفر قال في ولو قال أنت على كأي فهذا كلام يحتمل وجوها لان  
 الكاف للتشبيه وتشبيه الشيء بالشيء قد يكون من وجه وقد يكون من وجوه فاذا نوى به البر  
 والكرامة لم يكن مظاهراً لان ما نواه محتمل ومعناه أنت عندى في استحقاق البر والكرامة  
 كأي وان نوى الظهار فظهار لانه شبهها بجميع الأم ولو شبهها بظهر الأم كان ظهاراً فاذا شبهها  
 بجميع الأم كان أولى وان لم يكن له نية فليس ذلك بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول  
 محمد رضي الله تعالى عنه هو ظهار ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عنه روايتان أحدهما  
 كقول محمد رضي الله تعالى عنه لانه قال في الأمالي اذا كان هذا في حالة الغضب وقال نويت  
 به البر لم يصدق في القضاء وهو ظهار وعنه انه قال إيلاء لان الام محرمة عليه بالنص قال الله  
 تعالى حرمت عليكم امهاتكم فكان قوله انت على كأي بمنزلة قوله انت على حرام وقد بينا  
 في هذا اللفظ انه اذا لم ينو شيئاً ثبت أقل الوجوه وهو الإيلاء وينجو هذا يحتاج محمد رضي  
 الله تعالى عنه ولكنه يقول هو ظهار ككاف التشبيه في كلامه فان الظهار يخص بهذا الحرف  
 ومضى كان مراده البر يقول أنت عندى كأي ولا يقول على الا انه اذا نوى البر أقنأه حرف  
 على مقام عند لتصحيح نيته فاذا لم ينو بغير محمول على حقيقته فكان ظهاراً وأبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى يقول كلام المائل محمول على الصحة مهما أمكن محله على وجه صحيح يحل شرعاً

لا يحمل على ما يحرم شرعا والظهار منكر من القول وزور فلا يمكن حمله عليه اذا أمكن حمله على معنى البر والكرامة توضيحه أنها كانت محملة وهذا الكلام يحتمل معنى البر ويحتمل معنى الظهار ولكن الحرمة بالشك لا تثبت كما لا يثبت الطلاق بالشك (وقال) ولو قال لها أنت على حرام كأمي فقد انتفى احتمال معنى البر هنا لتصرّحه بالحرمة فبقى احتمال الطلاق والظهار فان أراد الطلاق فهو طلاق لان قوله أنت على حرام يكون طلاقا بالنية فقوله كأمي لتأكيد تلك الحرمة فلا تخرج به من ان تكون طالقا بالنية وكذلك ان أراد التحريم دون الظهار فهو طلاق وبعض مشايخنا رحمهم الله يقولون ينبغي أن يكون ايلاء بمنزلة قوله أنت على حرام اذا قصد به التحريم فقط ولكننا نقول انما قصد التحريم هنا زوال الملك لانه شبهها بالام وهي عرمة حرمة تنافي الملك وزوال الملك بالتحريم يكون بالطلاق وان نوى به الظهار فهو ظهار لانه شبهها في الحرمة بامه ولو شبهها بظهر الام كان ظهارا فكذلك اذا شبهها بالام وان لم يكن له نية فهو ظهار لان عند الاحتمال لا يثبت الا القدر المتيقن والحرمة بالظهار دون الحرمة بالطلاق فالحرمة بالظهار لا تزيل الملك والحرمة بالطلاق تزيله (وقال) وان قال أنت على حرام كظهر أمي فهو ظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء نوى الظهار أو الطلاق أو لم يكن له نية بمنزلة قوله أنت على كظهر أمي لان ذلك اللفظ انما كان ظهارا باعتبار التشبيه في الحرمة فالتصريح بما هو مقتضى كلامه يؤكده حكم الكلام ولا يغيره وهذا اللفظ صريح في الظهار فلا تعمل فيه نية شيء آخر كاللفظ الذي هو صريح في الطلاق لا تعمل فيه نية شيء آخر وعند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى ان نوى الظهار أو لم يكن له نية فهو ظهار وان نوى الطلاق فهو طلاق لان النوى من محتملات لفظه فان قوله أنت على حرام تسع فيه نية الطلاق لو اقتصر عليه فقوله كظهر أمي يحتمل معنى التأكيد لتلك الحرمة فلا يخرج به من أن يكون محتملا لنية الطلاق ودوى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه اذا قال نويت به الطلاق يقع الطلاق بينه ويكون مظاهرا بالتصريح بالظهار ولا يصدق في القضاء في صرف الكلام عن ظاهره بمنزلة قوله زينب طالق وله امرأة معروفة بهذا الاسم فقال لي امرأة أخرى واياها عيت يقع الطلاق على تلك بينته وعلى هذه المعروفة بالظاهر ولكن هذا ضعيف فان الطلاق لو وقع بقوله أنت على حرام كان متكلما بلفظ الظهار بمد ما بان والظهار بمد الينونة لا يصح (فان قيل)

الظهار مع الطلاق اثنان بقوله أنت على حرام ﴿وقال﴾ اللفظ الواحد لا يحتمل المعنيين المختلفين ﴿قال﴾ وان قال أنا منك مظاهر فهو ظهار لان موجب الظهار هو التحريم وقد بينا ان لفظ التحريم يصح اضافته الى كل واحد منهما باعتبار ان الحل مشترك بينهما فكذلك لفظ الطهار وكذلك لو قال قد ظهرت منك فان صيغة الافراد والانشاء في الظهار واحدة كما في الطلاق ﴿قال﴾ وكذلك لو قال أنت مني كظهر أمي أو عندى ومعنى فهو ظهار كقوله على لان تشبيه الحلة بالحرمة يتحقق بهذه الكلمات ﴿قال﴾ ولا يبنى للمرأة ان تدعه يقربها حتى يكفر لانها حرمة عليه مالم يكفر وعليها أن تمتنع من الحرام ولها ان تطالبه بالتكفير وبخاصته في ذلك لانها استعفت الامساك بالمعروف وهو بالظهار فوت عليها ذلك فلها ان تطالبه بما صار مستحقا لها بالنكاح ويجبره القاضي على التكفير عند طلبها لانه لا يتوصل الى الامساك بالمعروف الا به ولا يبنى له أن يباشرها ولا يقبلها حتى يكفر لقوله تعالى من قبل أن يتأسا ولان هذه الحرمة في معنى الحرمة بالطلاق الا في حكم زوال الملك والارتفاع بالكفارة والحرمة متى ثبتت بالطلاق توجب تحريم اللمس والتقبيل فكذلك بالظهار ﴿قال﴾ واذا قال لامرأة اذا تزوجتك فأنت على كظهر أمي أو قال كل امرأة أتزوجها في على كظهر أمي فهو كما قال لان الظهار يحتمل التعليق بالشرط كالطلاق فيصح اضافته الى الملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنعز ﴿قال﴾ واذا قال اذا تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي ثم تزوجها طلقت وبطل الظهار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الظهار ممتطوف على الطلاق فبين بالطلاق قبل أن يصير مظاهرا وعندهما يقمان مآ وقد بينا هذا في باب الطلاق ﴿قال﴾ واذا قال اذا تزوجتك فأنت طالق ثم قال اذا تزوجتك فأنت على كظهر أمي ثم تزوجها لم يزم الطلاق والظهار جميعا لانه تعلق كل واحد منهما بالتزويج هنا من غير واسطة فعند التزويج يقمان مآ ﴿قال﴾ ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت على كظهر أمي ثم أبانها فدخلت الدار في المدة أو بعد المدة لم يكن مظاهرا منها لان موجب الظهار حرمة ترتفع بالكفارة وبالينونة ثبتت حرمة أقوى من ذلك فلا يظهر الضعيف مع القوى ولأن المرأة محل الظهار لانها محلة له بأبلغ جهاته وقد زال ذلك بالينونة والمعلق بالشرط عند وجود الشرط لا ينزل الا عند بقاء المحل لان الوصول الى المحل عند ذلك يكون فاذا لم تبق محلا بعد الينونة لم يكن مظاهرا منها ﴿قال﴾ واذا ظاهر المسلم وهو

حر أو عبد من زوجته وهي حرة أو أمة مسلمة أو عبيدة أو كتابية فهو مظاهر لقوله تعالى والذين  
يظاهرون من نسائهم ولأن العبد كالحرة في كونه أهلاً لموجب الطهارة وهو الحرمة المؤقتة  
بالكفارة والامة والعبيدة والكتابية كالحرمة المسلمة في كونها محلة بأبلغ جهاته **وقال** وان  
كان الزوج ذمياً فظهاره باطل عندنا سواء كانت للمرأة مسلمة أو ذمية وعند الشافعي رحمه  
الله تعالى طهار الذي صحيح لأن الذي من أهل الطلاق وقد بينا أن الحرمة بالطهارة في معنى  
الحرمة بالطلاق فكل من صح طلاقه صح طهاره وكذلك هو من أهل الكفارة لأنه من  
أهل الاعتاق والاطعام إلا أنه ليس من أهل الكفارة بالصوم وبهذا لا يمنع صحة الطهارة  
كالعبد فإنه ليس من أهل التكفير بالمال وكان طهاره صحيحاً وهذا على أصله مستقيم فإن  
معنى العقوبة عنده يترجع في الكفارة فيكون بمنزلة الحد وفي الحد معنى الكفارة قال صلى الله  
عليه وسلم الحدود كفارات لأهلها ثم يتم على الذي بطريق العقوبة وثلاث لم يكن من أهل  
الكفارة فهو أهل للحرمة فيعتبر طهاره في حق الحرمة كما اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى لإيلاء  
الذي في حق الطلاق وإن لم يعتبر في حق الكفارة وكلامنا في الجوسي يتضح أنه يمتدح الحل  
في أمه وأخته فأنما شبه إسرأته بمن يمتدح الحل فيها بالنكاح فلا يكون مظاهراً كالسلم إذا شبه  
إسرأته بأجنبية **وقال** إن الذي ليس من أهل الكفارة فلا يصح طهاره كالصبي وبيان  
الوصف أن المقصود بالكفارة التكفير والتطهير والكافر ليس بأهل له وما فيه من الشرك  
أعظم من الطهارة بخلاف الحدود فالمقصود هناك الخزي والسكال وإنما الكفارة في حق من جاء  
تائباً مستسلاً لحكم الشرع كما فعله ما عر رضي الله عنه والدليل عليه أن معنى العبادة يترجع في  
الكفارة حتى تتأدى بالصوم الذي هو محض عبادة ولا يتأدى إلا بنية العبادة ويفقه به ولا يقام  
عليه كرهاً والكافر ليس بأهل للعبادة وتأثير هذا الوصف بعد ثبوته أن موجب الطهارة الحرمة  
للمؤقتة بالكفارة ولا يمكن إثبات تلك الحرمة هنا لأنه ليس بأهل للكفارة فلو صح طهاره لبنت  
به حرمة مطلقة وهذا ليس بموجب الطهارة وبه فارق حرمة الطلاق فإنه حرمة بزوال الملك  
أو بانعدام محل الحل والكافر من أهله وبه فارق العبد لأنه من أهل الكفارة إلا أنه عاجز  
عن التكفير بالمال لعدم الملك حتى لو عتق وأصاب مالا كانت كفارته بالمال وبه فارق  
الايلاء لأنه طلاق مؤجل على ما بينه في باب إن شاء الله تعالى والذي من أهل الطلاق  
ولأن الحرمة الثابتة باليمين تكون مطلقة لا مؤقتة بالكفارة ولهذا لا يجوز التكفير قبل

الحلت ﴿قال﴾ وإذا ظاهر المسلم من امرأته ثم ارتد ثم أسلفه على ظهاره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكفر وعند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى قد سقط الظهار عنه بالردة لأن الكافر ليس من أهل الظهار وهو بالردة قد التحق بالكافر الأصلي وكما لا ينعقد الظهار بدون الاهلية لا يبقى بعد انعدام الاهلية وهذا لأن الثابت بالظهار حرمة مؤقتة بالكفارة وبعد الردة لا يمكن إبقاء هذه الحرمة لأنه لم يبق أهلاً للكفارة فلو بقي أنما يبقى حرمة مطلقة وهذا لم يكن موجب ظهاره وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ظهاره قد صح موجبا لحكمه فلا يرتفع حكمه إلا بالكفارة وهذا لأن الحرمة بالظهار في معنى الحرمة بالطلاق ثم المسلم لو طلق امرأته ثلاثاً ثم ارتد ثم أسلفاً لا تحل له إلا بعد زوج فكذلك إذا ظاهر منها وهذا لأنه غير مقرر على كفره بل هو مجبر على العود إلى الإسلام فيمكن إبقاء الحرمة المؤقتة بالكفارة باختيار ما بعد إسلامه توضيحه أن اعتبار الاهلية عند انعقاد السبب ليقترن موجبا وعند أداء الكفارة ليصح الأداء فبين ذلك لا يعتبر بقاء الاهلية ألا ترى أنه لو جن بعد ما ظاهر من امرأته ثم افاق بقي ظهاره حتى يكفر مع أنه من أهل التكفير بالمتق حتى لو أعتق عبداً عن ظهاره في رده ثم أسلم جاز عتقه عن الكفارة على ما بينه ﴿قال﴾ وإذا قال لامرأته إن شئت فأت على كظهر أمي فشأت ذلك في مجلسها لزمه الظهار وهذا والطلاق المعلق بمشيئتها سواء في أنه يشتر وجود المشيئة في المجلس وإن المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز ﴿قال﴾ وإن قال أنت على كظهر أمي اليوم فهو كما قال لا يقربها في ذلك اليوم حتى يكفر فإذا مضى اليوم بطل الظهار وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى هو مظاهر أبداً حتى يكفر وقاس هذا بالحرمة الثابتة بالطلاق في أنه لا يتوقت بالتوقيت ولكننا نقول موجب الظهار الحرمة وهو محتمل للتوقيت كالحرمة بسبب المدة وحرمة البيع إلى الفراغ من الجمعة وحرمة الصيد على المحرم إلى أن يحل والحرمة بسبب البين فإذا احتمل التوقيت صح توقيتها ولا يبقى بعد مضى الوقت بخلاف الطلاق فالحرمة هناك باعتبار زوال الملك أو لانعدام محل الحل وذلك لا يحتمل التوقيت وعلى هذا لو قال أنت على كظهر أمي شهر أو حتى يقدم فلان فهو كما قال ويسقط بعض الشهر أو قدوم فلان لانتهاء الحرمة بعض وقتها ﴿قال﴾ ولو ظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثاً وأردت عن الإسلام فبانت منه ثم أسلمت وتزوجته بعد زوج آخر كان الظهار على حاله لا يقربها حتى يكفر

لان ظهاره قد مسح ونبتت به الحرمة الى أن يكفر فحيوت الحرمة بسبب آخر لا يمنع بقاء  
 تلك الحرمة لان أسباب الحرمة تجتمع في محل واحد واذا بقيت تلك الحرمة لا ترتفع إلا  
 بالكفارة **﴿قال﴾** ولو ظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها لم يكن له ان يقربها حتى يكفر  
 لان الحرمة ثبتت بالظهار فهو بمنزلة الحرمة الثابتة بالطلاق ولو طلقها اثنان لم يحل له بسبب  
 الشراء بعد ذلك ما لم تزوج آخر فكذلك اذا ثبتت الحرمة بالظهار أو هذه حرمة مع  
 بقاء الملك فكانت كالحرمة الثابتة بسبب الحيض والحائض لا تحل له بملك اليمين كما لا تحل له  
 بملك النكاح وكذلك ان أعتقها ثم تزوجها لان النكاح الثاني كالاول ومع بقاء النكاح  
 الاول ما كان يحل له ان يقربها حتى يكفر فكذلك في النكاح الثاني **﴿قال﴾** وظهار الصبي  
 والمعتوه باطل كطلاقهما لان موجب الظهار الحرمة المؤقتة بالكفارة وليس من أهل وجوب  
 الكفارة عليهما ولا من أهل مباشرة سبب الحرمة بالقول **﴿قال﴾** وظهار السكران  
 والمكره لازم كطلاقهما لان الاكراه والسكر لا يؤثر في اكتساب سبب الحرمة بالقول  
 ولا في اكتساب وجوب الكفارة عندنا **﴿قال﴾** وظهار الاخرس من امرأته في كتاب  
 أو اشارة مفهومة صحيح كطلاقه لكونه أهلاً لموجب الظهار ولا يدخل على المظاهر ايلاءون  
 لم يجامعها أربعة أشهر أو أكثر وقال مالك رحمه الله اذا لم يجامعها ولم يكفر حتى مضت أربعة  
 أشهر بانت بالايلاء لان المولى مضار متنت بمنع حقها في النسيان وقد تحقق ذلك في حقها  
 بالظهار لان في الموضوعين لا يتمكن من قربائها شرعاً إلا بالكفارة ولكننا نقول حكم كل  
 واحد منهما منصوص عليه في القرآن ولا يقاس المنصوص على المنصوص فلو أثبتنا حكم  
 الايلاء في الظهار كان بطريق المقايسة وكما لا يجوز ان يثبت حكم الظهار في الايلاء بطريق  
 المقايسة فكذلك لا يثبت حكم الايلاء في الظهار مع ان الظهار ليس في معنى الايلاء فان  
 التكثير في الظهار قبل الجماع وفي الايلاء بعده **﴿قال﴾** ولو قال ان قربتك فانت علي  
 كظهر أبي كان مولياً ان تركها أربعة أشهر بانت بالايلاء وان قربها في الاربعة الاشهر لم يزمه  
 الظهار بمنزلة قوله ان قربتك فانت طالق وهذا لانه منع نفسه من قربائها إلا بظهار يلزمه  
 ومعنى الاضرار والتلف بهذا يتحقق فكان مولياً منها واذا بانت بالايلاء ثم تزوجها فقربها  
 فهو مظاهر لان اليمين باقية والملق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز **﴿قال﴾** واذا  
 ظاهر من امرأته ثم قال لامرأته له أخرى انت على مثل هذه ينوي الظهار فهو مظاهر

لانه شبه الثانية بالاولى ولان قصد التشبيه في حكم الظهار وهذا قصد صحيح لما بينا ان تشبيه الشيء بالشيء قد يكون في وجه خاص وكذلك ان قال رجل آخر لامرأته أنت على مثل امرأة فلان عليه ينوى الظهار كان مظاهراً منها أيضاً وان لم ينو الظهار فهو باطل لان الكلام محتمل يجوز أن يكون التشبيه في حكم الحل والملك أو البر والكراهة والمحتمل لا يكون ملزماً شيئاً بدون النية **وقال** وان ظاهر من امرأته ثم قال لامرأته أخرى قد أشركتك في ظهار فلانة كان مظاهراً أيضاً منها كما في الطلاق وهذا لان الاشراك يقتضي التسوية وقد صرح بالظهار فكان ذلك تنصيماً على التسوية بينهما في حكم الظهار وان قال لامرأته أنت على كظهر أمي ان شاء الله لم يلزمه شيء لان الاستثناء اذا اتصل بالكلام يخرج من أن يكون عزيمة كما في الطلاق والعتاق قال صلى الله عليه وسلم من حلف بطلاق أو عتاق واستثنى فلا حث عليه وان قال ان شاء فلان فالشيئة الى فلان في مجلس عله كما في الطلاق ألا ترى أنه لو علق بمشيئها ينجز اذا شاءت في مجلس عله فكذلك اذا علق بمشيئة غيرها **وقال** وكفارة الظهار على العبد الصوم ما لم يمتق لانه عاجز عن الاعتاق وعجزه أبين من عجز المسرفانه ليس بأهل للملك فيكفر بالصوم وليس لمولاه أن يمنعه من الصوم لما تعلق به من حق المرأة وقد بيناه في كتاب الصوم فان عتق قبل أن يكفر بملكه لا فكفارته بالعق لان التكفير بالصوم كان لضرورة العجز عن التكفير بالمال فاذا زال ذلك لزمه التكفير بالمال كالتيمم اذا وجد الماء وهذا بناء على أصلنا أن المعتبر في الكفارات حالة الاداء لا حالة الوجوب وفي أحد قولي الشافعي رضى الله عنه المعتبر حالة الوجوب بناء على أصله في اعتبار معني المقوبة فيها كما في الحدود حتى اذا وجب عليه الحد وهو عبد ثم عتق قبل الاقامة قام عليه حد العبيد لأحد الاحرار بخلاف الكفارة وعندنا المعتبر حالة الاداء إلا أن الصوم بدل عن المتق ومع القدرة على الاصل لا يتأدى الواجب بالبدل وحد العبيد ليس يبدل عن حد الاحرار والمصير اليه ليس للمعجز فسدن العبد محتمل من الضرب فوق ما يحتمله بدن الحر وسنقرر هذا في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى **وقال** وان أعتق عنه مولاه في رقه أو أطعم عنه بأمره لم يجزه لان الرق مناف للملك فلا يملك المال بتملك للمولى مع قيام المنافى فيه فان المتنافين لا يجتمعان وبدون ملكه لا يتصور الاعتاق عنه والكفارة الواجبة عليه لا تسقط بملك الغير فلهذا لا يجوز اعتاقه عن كفارته ولا اطعامه المساكين

سواء بأشهره المولى أو المبد باذن المولى ﴿قال﴾ حر ظاهر وهو معسر ثم أيسر فعليه العتق  
 لأن جواز تكفيره بالصوم كان للمعسر وقد زال قبل اسقاط الواجب فالتعق بما لو كان  
 موسراً في الابتداء فإن أعسر قبل أن يكفر فعليه الصوم لأنه  
 عاجز عن التكفير بالعتق فيكفر بالصوم لقوله تعالى  
 فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين الآية  
 والله سبحانه وتعالى أعلم  
 بالصواب واليه المرجع  
 والمآب



﴿تم الجزء السادس ويليهِ الجزء السابع﴾  
 ﴿وأوله باب العتق في الظهار﴾



## ﴿ فهرس الجزء السادس من البسوط للامام السرخسي ﴾

صحيفة

٢ كتاب الطلاق

١٩ باب الرجعة

٣٠ باب العدة وخروج المرأة من بينها

٥٧ باب الرد على من قال اذا طلق **كتاب منبر** ١٥٣٢٢

السنة لا يقع

٥٨ باب اللبس والتطيل **فن منبر** ٢٠٠٠٠

٦١ باب المتعة والمهر

**كتاب منبر** ١٥٩٠٩

٧٠ باب ما تقع به الفرقة مما يشبه الطلاق

٨٦ باب طلاق أهل الحرب

٨٨ باب ما لا يقع فيه الطلاق على المرأة

٨٨ باب من الطلاق

١٤٣ باب طلاق الآخرس

١٤٥ باب الشهادة في الطلاق

١٥٤ باب طلاق المريض

١٦٩ باب الولد عند من يكون في الفرقة

١٧١ باب الخلع

١٩٦ باب المشينة في الطلاق

٢١٠ باب الخيار

٢٢١ باب الامر باليد

٢٢٣ باب الظهار

